

قرآن

د. مصطفى حلمى
أستاذ بكلية دار العلوم
جامعة القاهرة



نظام الخلافة

بين أهل السنة والشيعة

مختصر كتاب نظام الخلافة في الفكر الإسلامي

الدكتور مصطفى حلمي

أستاذ بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

نظام الخلافة
بين أهل السنة والشيعة

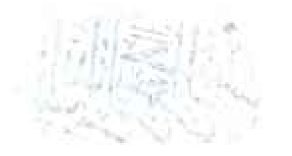
الطبعة الأولى
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

دار الدعوة
للطبع والنشر والتوزيع
٢ شارع منشا ـ محرم بك (الاسكندرية)
ت : ٤٩٠١٩١٤

نظام الخلافة

بين أهل السنة والشيعة

مختصر كتاب نظام الخلافة فى الفكر الإسلامى



الدكتور مصطفى حلمى

أستاذ بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون (١٠٢) واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداءً فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً ، وكنتم على شفا حفرةٍ من النار فأنقذكم منها ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون (١٠٣) ولتكن منكم أمةٌ يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون (١٠٤) ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذابٌ عظيمٌ (١٠٥) ﴾ .

(سورة آل عمران)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

أما بعد :

فقد كنا نحس بالحرج عندما طبعنا كتاب (نظام الخلافة فى الفكر الإسلامى) لأول مرة ، ظنا منا أن الخلاف بين أهل السنة والشيعة قد انمحى بفعل القرون ، وانقضى بسبب ضراوة الاستعمار الغربى الذى لم يفرّق بين السنّة والشيعة عندما غزا الديار ونهب الأموال وأذل العباد ، فالكل مسلمون يمثلون فى ذاكرة الاستعماريين العدوّ التقليدى الذى أذلهّم فى الحروب الصليبية ، وظل يتحداهم ويدخل فى قلوبهم الرعب أيام سلطان الخلافة العثمانية وامتداد نفوذها إلى أوروبا فى عقر دارها .

كنا نحس بالحرج ، ثم رأينا أنه لا بأس من نشره خدمة للحق ، ووفاء بما للتراث علينا من واجب التوضيح والبيان ، لا سيما أن مضمون الكتاب يذكّر أجيال المسلمين المعاصرين بنظام الخلافة الإسلامية ، ويحمّلهم مسئولية العمل لاعادتها من جديد ، إذا أريد للأمة الإسلامية أن تتبوأ مكانتها فى العالم مرة أخرى[1] .

---

(١) ينظر مقدمتنا لكتاب (غياث الأمم فى التياث الظلم للإمام الجوينى) ص ٢٦ طبعة دار الدعوة إسكندرية . ١٤٠٠ هـ - ١٩٧٩ م .

وعندما قامت الثورة الايرانية التى أعلنت أنها (إسلامية) ، وحققت نجاحا فى التخلص من الشاه بمفاسده ومظالمه وتكبره وتجبره ، وبرهنت على حيوية النظم الإسلامية بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بتطبيقها فى الداخل وأنها لا تتعارض مع العصر ، وتوافق ذلك كله مع رفع شعارات الجهاد وأداء الصلوات فى جماعة ، والقيام بالحج ، فظننا أن هناك تغييرا قد حدث فى صميم عقيدة (الإمامة) التى كانت تقضى بأنه لا جهاد ولا جمعة ولا جماعة ولا حج إلا بعد ظهور الإمام الغائب المنتظر !

ثم انتظرنا هذه السنوات نرقب ونتساءل ونبحث ونحاول تفسير الأحداث المتتالية التى أخذت تزيح الصورة الجميلة شيئا فشيئا ، حتى كُشف الستار عن حقائق ووقائع ذاعت وانتشرت ولم تعد خافية ولا يمكن إنكارها ، مما جعلنا نعيد النظر فى فكرتنا الأولى ونتخذ الموقف المتفق مع ما يمليه الواقع الفعلى المؤيّد بالوثائق ، بدلا من التحليق فى آفاق الآمال والعواطف .

والأسئلة المطروحة أمامنا كثيرة وتشمل جوانب متعددة ، منها :

١ - اضطهاد علماء السنّة وإلقاؤهم بالسجون .

٢ - التحول الظاهر للعيان من الواجهة (الإسلامية) إلى (المذهبية الشيعية) الضيقة التى لا تقبل فى صفوفها حتى أصحاب الرأى المعتدل من علماء وزعماء الشيعة أنفسهم . وانعكس أثر ذلك عمليا فى حصار الفلسطينيين بلبنان ، وكف المساعدة عن المجاهدين الأفغان .

٣ - التعاون مع النظام النصيرى السورى .

٤ - التعاون مع النظام الليبى الناكر للسنّة الجاحد لنبوة نبينا محمد ﷺ .

٥ - الاصرار على سبّ الصحابة رضى الله عنهم وفى مقدمتهم أبو بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم وعدم الاعتراف بشرعية خلافتهم .

٦ - اصدار الكتب التى تهاجم عقيدة أهل السنّة والجماعة علنا وتسب علماءهم

وتسفّه معتقداتهم وآراءهم[٢] .

٧ – استمرار الحرب بالرغم من الخسائر البشرية والمالية ، وربما فاقت الخسائر المعنوية غيرها من الخسائر لأنها باستمرارها بالرغم من العروض الكثيرة لإيقافها قد أساءت إلى سمعة الإسلام والمسلمين وعاونت أجهزة الاعلام العدائية على تشويه صورتنا ، وربما صدّت عن اعتناقه فى الوقت الذى أصبحت فيه ظاهرة اعتناق الإسلام قد اتسعت فى الغرب أمام أزماته الروحية الباحثة عن الخلاص .

٨ – تكفير مخالفيهم من أهل السنّة . وقد بلغت المأساة ذروتها بنسف المنصّةالتى كان يحاضر عليها الأستاذ إحسان الهى ظهير – رحمه الله تعالى – وهو معروف بكتبه عن السنّة والشيعة ، وفضحه للباطنية والبهائية والقاديانية . وكان يلتزم بالمنهج العلمى مدافعا عن عقيدة أهل السنة والجماعة . هذا فى الوقت الذى يعلن فيه أحد علمائهم الدعوة إلى التقارب بين السنة والشيعة[٣] !!!

والرأى الراجح أن أصابع الشيعة وراء هذه المأساة .

إذن ، فنحن لسنا أمام تاريخ انقضى بمآسيه ، ولكن أمام قضية عقدية تلح علينا – لا لبيان صحتها فإن ذلك جلىّ لا يحتاج إلى بيان – ولكن للتحذير من الانسياق وراء العواطف والانفعالات التى جرفتنا ومعنا الكثير من قبل – والدعوة إلى إعمال الفكر المبنى على دعائم منهجية لنعرف ما يُراد بالإسلام . والإسلام يعنى

---

(٢) صدر حتى الآن فيما نعلم كتابان أحدهما بعنوان (مع الوهابيين فى خططهم وعقائدهم) ويتضمن هجوما – لا أصفه بالقسوة – ولكن أصفه بأنه امتداد لأفكار الحلّى الذى عارضه ابن تيمية بكتابه (المنهاج) كل ما هنالك أن مؤلف الكتاب استبدل اسم الوهابية باسم أهل السنة . وما أشبه الليلة بالبارحة ! والكتاب الثانى بعنوان (التوحيد والشرك فى القرآن الكريم) وهما للشيخ جعفر سبحانى . طبعة طهران – مؤسسة الفكر الإسلامى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م . وقد حاول فيه الدفاع عن بناء (المشاهد) والأضرحة والالتجاء لطلب الحاجات من الموتى وغيرها من القضايا بمنهج تأويل الآيات القرآنية تأويلا متعسفا غير مقنع ويخالف عقيدة التوحيد .

(٣) وهو المؤلف المذكور .

الكتاب والسنّة ، ويعبر عنه علماء أهل السنة والجماعة وفى مقدمتهم الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم .

وها نحن نعلن نداءنا إلى ذوى العقول النيّرة ، والضمائر الحية :

أولا : أن الاصرار على فرض عقيدة الشيعة بالقوة وتكفير المخالفين من أهل السنة سيؤدى إلى النفور بل المقاومة العنيدة انطلاقا من مفاهيم إسلامية مضادة . وفى ضوء متغيرات العصر وانتشار الثقافة الإسلامية والوعى الإسلامى فقد انقضى العصر الذى تحققت فيه الخلافة الباطنية (الفاطمية) مستغلة جهل الجماهير وسذاجتهم .

ثانيا : ينبغى التعامل مع حقائق العصر ومنها دور الجماهير فى نجاح أو اخفاق أى نظام سياسى ، ومن ثم فإن كان هناك حرص على وحدة الأمة الإسلامية وجذب جماهير أهل السنة ، فلا مجال لتوسيع نطاق المذهب الشيعى خارج نطاق أرضه مع قبول حقيقة تواجد عقيدة أهل السنّة وأتباعها وهم الغالبية إن أريد الاسهام فى حركة اليقظة الإسلامية العالمية وليس اجهاضها وعرقلة خط سيرها .

وبعد ، فإن هذا الكتاب يعبر عن جهد متواضع نهدف به توضيح الحقيقة بالأدلة عن تصور عقيدة (الإمامة) عند كل من أهل السنة والشيعة لوضع الأمور فى نصابها ، وتوعية المسلمين من أهل السنّة والجماعة بما يدور حولهم .

اللهم إنى قد بلغت ، اللهم فاشهد ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،،

مصطفى بن محمد حلمى

إسلام أباد فى : ٢٤ ربيع آخر سنة ١٤٠٨ هـ

١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨ م

الفصل الأول

نظام الحكم في عصر النبوّة

- تمهيد .
- مذاهب الحق الإلهي وحكم الرسول ﷺ .
- دعامتا حكم الرسول ﷺ :
  - البيعة .
  - الشورى .

(١)

نظام الحكم فى عصر النبـــوة

• **تمهيد :**

إن النظريات السياسية التى صاغها مفكروا الإسلام تدور حول موضوع الإمامة ، وقد إتجه أهل السنة والشيعة على السواء إلى حكم الرسول ﷺ لكى يستمدوا من تجربة الماضى نظرياتهم .

وتتفق الفرقتان على أن النبى ﷺ جمع بين السلطتين الدينية والسياسية ، وبهذا أرسيت قواعد الحكومة الإسلامية ، فالإسلام دين جامع للدنيا والدين ، أو بعبارة أخرى ، إنه جامعة كبرى تنظم علاقة الفرد بمجتمعه وتربطه بخالقه فى آن واحد ، فالحياة الدنيا دار إنتقال يعيش فيها المؤمن وقتا محدوداً ينتقل بعدها إلى الحياة الآخرة وهى دار البقاء والخلود حيث الحساب والجزاء ، ولا يتصور والأمر كذلك أن يترك نظام الحياة الأولى سدى وإنما أرسل الله تعالى الكتب وكلف الأنبياء والرسل لإبلاغ بنى الإنسان التكاليف والعبادات لربط صلتهم بخالقهم ، كما بين لهم أيضاً أحكام معاملاتهم . وتدرجت الرسالات السماوية حتى اكتملت بواسطة خاتم النبيين محمد ﷺ .

وقد أصبح رسول الله ﷺ بهذا نبياً مبلغاً لرسالة ربه ومؤسساً للدولة يتصرف فى الدين بمقتضى التكاليف الشرعية التى أمره الله بتبليغها ويصرف سياسة الدنيا بمقتضى رعايته لمصالح الناس فى العمران البشرى على حد تعبير ابن خلدون .

هذا هو الاتجاه الذى ينعقد عليه الإجماع .

أما ما نادى به الشيخ على عبد الرازق وأعلنه فى كتابه (الإسلام وأصول الحكم ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م)(*) فقد أثار ضجة كبيرة لدى المسلمين بسبب

(*) كتب الدكتور محمد ضياء الدين الريس أستاذ التاريخ الإسلامى بحثا مؤسساً على البراهين العلمية والتاريخية على هذا الكتاب وصاحبه ، وصدر فى سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م عن (الدار السعودية بجدة) فى كتاب بعنوان (الإسلام والخلافة فى العصر الحديث - نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم) . أثبت فيه أن كتاب الشيخ عبد الرازق هذا مملوء بالمزاعم والأباطيل ، وأنه حملة مفعمة بالحقد والكراهية للإسلام والمسلمين لا يكتبها وينشرها إلا عدو ، أو ملحد أو كافر .

يقول الدكتور الريس : « .. وقد عرفنا حقيقة الآراء التى احتواها كتاب الشيخ على عبد الرازق ، وإنها هدم لكثير من مقومات الإسلام والمجتمع الإسلامى ، وأنها دعوة ما كان يمكن أن يقول بها مسلم فضلا عن عالم وشيخ من خريجى الأزهر ، وقاض يحكم بهذا الشرع الذى صار ينكره - كما ينكر القضاء كله ، ويريد أن يشوه طبيعة الإسلام فيبطل جانبه العملى ، فلا يكون له أثر فى تحقيق مصالح الناس أو فى نظم المجتمع . بل إن الشيخ أكثر من ذلك مس مقام الرسول فظل يتساءل : هل كان النبى رسولا أم كان رسولا وملكا ، وأدعى أن جهاده لم يكن جزءاً من رسالته ، ونحو ذلك مما لا ينبغى أن يقال فى حق الرسول وما هو مضاد للحقائق . ووجه طعنا إلى الصحابة وإلى خليفتى الرسول : أبى بكر وعمر - وهم المثل العليا للمسلمين - بأن أدعى بأنهم كانوا يعملون من أجل الدنيا والفتح والاستعمار - لا من أجل الدين . وأن أبا بكر كان أول ملك فى الإسلام ، ثم تبعه الخلفاء بل الملوك ، فهم جميعا كانوا يخدعون الناس باسم الدين - كما طعن فى التاريخ الإسلامى كله ، فقال إنه لم يكن إلا قهراً وغلبة واستبداداً وحكماً بالسيف ، وكان شراً وفساداً ونكبة على الإسلام والمسلمين .. » .

ثم يمضى الدكتور الريس متسائلا : « .. كيف يقول الشيخ عبد الرازق هذه الآراء ، أو كيف يقولها مسلم ؟؟

إن هذه الأقوال - بل المطاعن - لا يمكن أن يقولها إلا رجل يكره الإسلام .. فما تفسير هذا التناقض أو اللغز ؟ وما حمل الشيخ على أن يذهب إلى هذه الآراء ، ويعرضها فى حماس ، ويطعن فى دينه وقومه وتاريخه ؟! » .

ثم يقدم لنا الإجابة : « .. فحيث كانت الغاية النهائية لهذه الآراء أو للكتاب كله هى مهاجمة الخلافة ، ومحاولة إثبات عدم وجودها فى الإسلام ، والدعوة إلى هدمها ، وقد أثبتنا من بعض نصوص فى الكتاب نفسه أنه وضع فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، والحرب مشتعلة بين بريطانيا من جهة وتركيا أو دولة الخلافة من جهة أخرى ، وكان الشيخ عبد الرازق وأسرته ينتمون إلى حزب الأمة الذى كان موالياً للانجليز ، وكان متفقا معهم فى مبدأ كراهية الخلافة وتركيا - الحملة عليها - فإن دعوة الشيخ إذن كانت منسجمة مع هذا المبدأ وتنفيذاً له ، وكان هناك تطابق بين هذه الدعوة وسياسة بريطانيا ، التى كانت تعمل لهدم الخلافة والقضاء على تركيا » .

ثم يعود محققنا إلى التساؤل : « .. إن التعصب لمبادىء حزب الأمة أو الولاء للانجليز لم يكن كافيا وحده لأن يدفع إلى هذا التطرف ، إلى حد تجاوز دائرة المعقول والخروج عن الحدود المصرح بها فى الإسلام .

وأخيراً فإن الأسلوب الذى صيغ فيه الكتاب عنيف، واللهجة عدائية ضد الإسلام- بحيث لا يتصور=

خروجه على هذا الإجماع ، إذ نزع عن رسول الله ﷺ قيامه بتأسيس دولة ، ونفى عنه أداء هذا الدور بمثل قوله : (وإنما كانت ولاية محمد ﷺ على المؤمنين ولاية الرسالة غير مشوبة بشيء من الحكم)[1] أو بعبارة أدق : (جعل من الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ فى الدنيا)[2] وهى نفس العبارة الواردة فى صيغة الحكم الذى أصدرته هيئة كبار علماء الأزهر فى ذلك الوقت .

واستند المعارضون فى نقد الشيخ على عبد الرازق على آيات من القرآن الكريم ، وهى تنص صراحة على أمر الحكم بما جاء بالكتاب . سنختار منها الآيات البينة بذاتها على المعنى . يقول تعالى : ﴿ **إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله** ﴾ ، ﴿ **ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء** ﴾[3]

=أنها تصدر عن مسلم، بل الاقرب للمعقول أن تصدر عن خصم يحمل ضغناً أو حقداً على الإسلام، فما الإجابة عن هذه الأسئلة أو الاعتراضات كلها ؟ » .

... وتأتى الإجابة فى صفحة (٢٣٧) من كتاب (حقيقة الإسلام وأصول الحكم) للشيخ محمد بخيت الذى كان مفتى الديار المصرية والذى رد به على الشيخ عبد الرازق . يقول المفتى فى هذه الصفحة : « .. لأنه علمنا من كثيرين ممن يترددون على المؤلف أن الكتاب ليس له فيه إلا وضع اسمه عليه فقط . فهو منسوب إليه فقط ، ليجعله واضعوه من غير المسلمين ضحية هذا العار ، وألبسوه ثوب الخزى والعار إلى يوم القيامة .. » .

وينهى الدكتور الريس تحليله لما جاء فى كتاب الشيخ بخيت بالإجابة على السؤال الآتى :

فمن يكن إذن هذا الشخص غير المسلم الذى كتب عن الخلافة بهذه الصورة ؟ قائلا :

« الأظهر أنه كان أحد المستشرقين الانجليز ، ويغلب على الظن أن يكون هو المستر (مرجوليوث) اليهودى الذى كان أستاذاً للغة العربية فى بريطانيا . وتدل كتاباته عن الإسلام على أنه كان صهيونيا معاديا له وللمسلمين ، ويكتب عن الإسلام بجهالة ونزعة حقد . وقد فندنا نحن آراءه عن الدولة الإسلامية فى كتابنا (النظريات السياسية الإسلامية) وأثبتنا خطأها وبطلانها بالأدلة العلمية وبينا جهله أو ضلاله » ... (فصل من هو المؤلف من ص ١٦٦ إلى ص ١٧٥) .

[راجع بتوسع هذا المبحث القيم]

(١) الشيخ على عبد الرازق : (الإسلام وأصول الحكم) ص ٨٠ .

(٢) هيئة كبار العلماء - حكم هيئة كبار العلماء فى كتاب الإسلام وأصول الحكم ص ٥ . (صدر هذا الحكم فى ٢٢ محرم ١٣٤٤ هـ - ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥ م) .

(٣) الآية ١٠٥ من سورة النساء والآية ٨٩ من سورة النحل .

وآيات أخرى ، منها قوله عز وجل : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم** ﴾[٤] ، وبقية الآية تحض على العمل بما جاء به الرسول ﷺ بأمر الله : ﴿ **فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا** ﴾[٥] .

وآيات أخرى كثيرة ظاهرة الدلالة على قيام رسول الله ﷺ بإرشاد المسلمين إلى ما فيه صلاح دينهم ودنياهم وأدائه لدور الرياسة المدنية فى نواحيها العديدة من معاملات فردية واجتماعية وإقامة الحدود والعقوبات وقتال الأعداء وتحديد الموارد المالية ، إلى غير ذلك من المهام التى أداها وقام بها كأحسن ما يقوم بها رجل الدولة (فمظاهر الدولة كلها متوفرة فى نظام الشريعة الإسلامية وأعظمها الحرب والصلح والعهد والأسر وبيت المال والإمارة والقضاء وسن القوانين والعقوبات)[٦] .

وقد أقر المستشرقون فى دراساتهم للإسلام بهذه الحقيقة فذهب أرنولد إلى أن الإسلام قد سن نظاما سياسياً بقدر ما هو نظام دينى[٧] .

ولا خلاف بين فرقتى الإسلام الكبيرتين كما قدمنا : أهل السنة والشيعة على إعطاء الإسلام هذه الصفة الجامعة لحياتى الدنيا والآخرة . ولكن المشكلة تبدأ بين هاتين الفرقتين الكبيرتين عند تناول موضوع الخلافة — إذا تكلمنا بلغة أهل السنة — أو الإمامة ، إذا استعرنا اصطلاح الشيعة .

ويعتقد أهل السنة والجماعة[٨] أن الرسالة المحمدية أبلغت إلى أهل الأرض كافة على يد محمد رسول الله ﷺ عن طريق الوحى المنزل الذى يضمه كتاب

---

(٤) الآية ٥٩ من سورة النساء .

(٥) الآية ٥٩ من سورة النساء .

(٦) محمد الطاهر بن عاشور : نقد علمى لكتاب الإسلام وأصول الحكم ص ٢٤ .

(٧) ث . أرنولد : الدعوة إلى الإسلام ص ٣٧ .

(٨) يعرف الإمام مالك أهل السنة بأنهم : « الذين ليس لهم لقب يعرفون به . لا جهمى ولا رافضى ولا قدرى » وسنعود إلى هذا التعريف لتوضيحه بشىء من التفصيل .

الإسلام إجمالا ، وفصله بأقواله وأفعاله صلوات الله عليه ، وهو ما اصطلح على تعريفه بالسنة ، مصداقا لقول الله تعالى : ﴿ **اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا** ﴾[٩]

يقول الشاطبى (٧٩٠ هـ - ١٣٨٨ م) : وثبت أن النبى ﷺ لم يمت حتى أتى ببيان جميع ما يحتاج إليه فى أمر الدين والدنيا ، وهذا لا مخالف عليه من أهل السنة[١٠]

ولكن الشيعة الإثنى عشرية - وهى أكبر فرقهم المعاصرة - تعتقد أنه لابد من النص على الإمام بواسطة النبى ﷺ ليخلفه ويكون حجة الله على الأرض بعده ، وجعلوا منصب الإمام قريبا من مكانة النبوة ولكن الفرق بينهما أن الله تعالى يختار النبى ويوحى إليه بينما الإمام يبلغ عن النبى ، فالإمامة (منصب إلهى كالنبوة فكما أن الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة ويؤيده بالمعجزة التى هى كنص من الله عليه ، فكذلك يختار للإمامة من يشاء ويأمر نبيه بالنص عليه وأن ينصبه إماما للناس من بعده للقيام بالوظائف التى كان يقوم بها)[١١] .

ويعتبر الكلينى- وهو أحد مصنفى كتب الحديث عند الشيعة - (٣٢٨ أو ٢٢٩ هـ - ٩٣٩ أو ٩٤٠ م) أن الفرق بين الرسول والنبى والإمام هو أن الأول يتلقى الوحى عن طريق جبريل فيراه ويسمع كلامه ، وربما سمع النبى الكلام ورأى الشخص ولم يسمعه ، أما الإمام فهو الذى لا يرى الشخص ولكنه يسمع الكلام . أى الوحى . والأئمة عنده لا يفعلوا شيئا إلا بأمر من الله لا يتجاوزونه[١٢]

---

(٩) الآية ٣ من سورة المائدة .

(١٠) الشاطبى : الاعتصام ص ٢٨ .

(١١) الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء : أصل الشيعة وأصولها ص ٧٣

(١٢) الشيخ عبد الله على القصيمى : الصراع بين الإسلام والوثنية ص أ .

ويستمد الشيعة هذا التصور من الاعتقاد بأن الله لا يخلي الأرض من حجة على الناس من نبي أو وصي . لهذا تبرز معالم نظرية الحق الإلهي Doctrines Theocrotique لمحاولة تطبيقها على عصر رسول الله ﷺ الأمر الذى يستتبع القول بتوارث الأئمة المنصوص عليهم لخلافته صلوات الله عليه فى هذا المنصب الإلهى !!

ولقد حاول بعض الباحثين الغربيين نسبة نظام الحق الإلهى إلى عصر الرسول ﷺ ، وانقلابه إلى حكم مطلق (أتوقراطى) تنتقل فيه السلطة إلى قبضة الخلفاء تأسيساً على المبدأ الدينى القائل بأن الحكم هبة من الله(١٣) . ويميل الشيعة إلى ترديد مثل هذا الرأى فى كتاباتهم ، كما يبرزها من تصدى لبحث نظرية الإمامة عندهم . يقول الأستاذ موسى جار الله : (لم تكن حكومة الإسلام أصلا وأبداً لا فى عصر الرسالة ولا فى عصر الخلافة الراشدة حكومة ثيوقراطية وإن توهم كثير من أهل العلم عربيون ومتغربون أنها ثيوقراطية)(١٤) .

وسنعرض لنظام الحق الإلهى كنظام من أنظمة الحكم على بساط البحث ، لنرى إلى أى مدى يصح معه القول بأن طبيعة الحكم وقت النبى ﷺ كان كذلك .

* مذاهب الحق الإلهى وحكم الرسول ﷺ :

تعرف مذاهب الحق الإلهى – الثيوقراطية – اصطلاحا بأنها (المذاهب القائلة بأن السلطة مصدرها الله وأن الدولة إنما هى نظام إلهى أى نظام من صنع الله) . ويقول الأستاذ دوجى أن هذه المذاهب تعمل على تفسير وتبرير السلطة السياسية وذلك عن طريق تدخل سلطة سماوية(١٥) .

وقد مرت فكرة الحق الإلهى بأدوار ثلاثة : الدور الأول وكان يدعى الحاكم صفة الألوهية وأنه إله على الأرض أو يشترك مع الإله فى ألوهيته كما ادعى ملوك

---

(١٣) الأستاذان جب وماسينيون : وجهة الإسلام ص ٢٧ .

(١٤) موسى جار الله : الوشيعة فى نقد عقائد الشيعة ص ٣ .

(١٥) دكتور عبد الحميد متولى : القانون الدستورى والأنظمة السياسية جـ ١ ، ص ٣٢ .

الفراعنة قديما وما فعله أباطرة اليابان حتى العصور الحديثة . ثم ظهرت نظرية الحق الإلهى المباشر فى القرنين السابع عشر والثامن عشر (يقابلهما على وجه التقريب القرنان العاشر والحادى عشر من الهجرة) فى فرنسا وخاصة فى عصر لويس الرابع عشر ، وظلت الفكرة باقية فى ألمانيا حتى أوائل القرن العشرين ، فقد جاء على لسان غليوم الثانى امبراطور ألمانيا فى عام ١٩١٠ م (١٣٢٨ هـ) أنه يستمد سلطته من الله ولذلك لا يحفل بالرأى العام أو مشيئة البرلمان . ثم تطورت النظرية فى الدور الثالث لها فى شكل نظام الحق الإلهى الغير مباشر ، فالمنادون بالحكم فى ظلها يدعون بأن الله قد هيأ لهم الظروف الملائمة لكى يتولوا الحكم .

ويتبين لنا من هذا التعريف أن النظرية فى صورها المختلفة – وخاصة فى المرحلة الثانية لها – اتخذت سلاحاً لتبرير السلطة المطلقة للملوك وتدعيم العسف والاستبداد ، وبالرغم من أن المسيحية الكنسية كما صاغها « بولس » وقدمها لأوربا فصلت ما بين الدين والدولة عملا بقول المسيح : (دع ما لقيصر وما لله لله) إلا أنه قد نادى به البعض بعد انتشار المسيحية بعدة قرون .

فهو مذهب فى حقيقته لا يستند إلى الدين المسيحى (الخالص) أيضاً بل يصح أن يعد ضد هذا الدين[١٦] فهل تنطبق هذه الظروف مع عهد رسول الله ﷺ ؟ وهل تتفق أوصاف هؤلاء الملوك مع صفات النبى ﷺ ؟ .

قبل الإجابة على هذا السؤال يظهر للباحث لأول وهلة أنه من التعسف تطبيق مذهب نشأ فى ظروف مغايرة وعصر له ملامحه وشخصياته ومقوماته وأحداثه على عصر آخر يختلف تماماً من كافة النواحى .

ويزداد الرأى القائل بتطبيق مذهب الحق الإلهى على نظام حكم الرسول ﷺ ضعفا إذا ما ناقشناه فى ضوء الاعتبارات الآتية :

أولا : ابتدعت نظرية الحق الإلهى المباشر كأسلوب من أساليب الحكم فى

---

(١٦) دكتور عبد الحميد متولى : القانون الدستورى والأنظمة السياسية جـ ١ ، ص ٣٤ وما بعدها والدكتور محمد طه بدوى : النظم السياسية جـ ١ ، ص ٤٧ و٤٨ .

زمن متأخر جداً ، أى يقرب من عشرة قرون بعد عصر الرسول ﷺ ، ويختلف كل الاختلاف كما قدمنا . ونضيف بأنه يكفى لرفض هذه النظرية من جذورها أن نقول بأنها نشأت لتبرير حكم ملوك مسيحيين فى أوربا حتى يتبين لنا مدى التعارض الشديد بين وجهى المطابقة .

ثانيا : تعارض فكرة فرض السلطة وتبريرها مع صفات الرسول ﷺ كمؤسس دولة ، وهى صفات بعيدة عما عرف عن شخصيته وطبيعته ومثاليته التى انعقد الإجماع على الاعتراف بها بواسطة من لم يقر بنبوته ولمن آمن بها على السواء . فمن رأى بندلى أن رسول الله ﷺ قد توافرت فيه الصفات الطيبة (كسرعة التأثر ولطف الطبيعة وبعد النظر وطيبة القلب ومعرفة طبيعة الناس وحسن السياسة والاستعداد التام لتضحية مصالحه الشخصية بل روحه العزيزة فى سبيل المصلحة العامة)(١٧) . ويذهب تولستوى إلى أن النبى ﷺ هدى الوثنيين إلى معرفة الإله الواحد وأعلن تساوى جميع الناس أمام الله تعالى ، ومع هذا لم يدع لنفسه النبوة وحده وإنما اعتقد أيضاً بنبوة موسى والمسيح عليهما السلام ولم يكره اليهود والنصارى على ترك دينهم(١٨) ، فهو إن لم يدّع الانفراد بالنبوة فكيف يقال أنه فرض نفسه حاكما ؟ ولا يغيب عن ذهن الباحث فى هذا الصدد أن من أغراض رسالة النبى ﷺ محاربة مثل نظام الحق الإلهى الذى يتمثل فى تأليه الأشخاص فى صوره المختلفة — ملوكا كانوا أو أباطرة أو قساوسة وأحباراً ورهباناً ، وتخليص البشر من عبادة الأوثان وتوجيه العقول إلى كشف أسرار الوجود وحقائقه للاهتداء إلى وجود الله الواحد الأحد(١٩) .

ثالثا : لم يرث الرسول ﷺ حكما أو ادّعى لنفسه ملكا وإنما شق طريقه فى سبيل نشر الرسالة بصعوبة بالغة وعانى من العذاب ألواناً لقد كان النظام الجاهلى العتيد والعبادات المتوارثة فى قبائل العرب جيلا عن جيل والمراكز المرموقة

---

(١٧) بندلى : من تاريخ الحركات الفكرية فى الإسلام جـ ١ ، ص ٢٢ .

(١٨) ليون تولستوى : حكم النبى محمد ﷺ ص ٦ و٣٠ .

(١٩) الشيخ محمد الصادق عرجون . رسالة محمد ﷺ منبع عظمته ص ١١ .

لرؤساء القبائل من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، كل هذه الظروف تكاتفت لتجعل من أداء الرسول ﷺ لمهمته أمراً شاقاً عسيراً . فالخطأ فى القول بتطبيق مذهب الحق الإلهى على الحكم فى عصره عليه السلام كالخطأ الذى وقع فيه أصحاب السلطة من رؤساء القبائل حيث عرضوا عليه صلوات الله عليه الملك ، فأطلق قوله الشهير : « **والله لو وضعوا الشمس عن يمينى والقمر عن يسارى فلن أترك هذا الأمر حتى أهلك دونه** » ، ولدينا من الوثائق أيضاً ما يؤيد رفضه ﷺ لهذه الفكرة ، فقد كتب إليه مسيلمة الكذاب يدعى الاشتراك معه فى الأمر على أن ينتصفا نصف الأرض ولقريش نصف الأرض الثانى ، فرد عليه بقوله ﷺ : « **السلام على من اتبع الهدى . أما بعد : فإن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين** »[٢٠] .

رابعا : يبدو أن إطلاق مذهب الحق الإلهى جزافاً على عهد الرسول ﷺ جاء نتيجة الخلط بين فكرة الحق الإلهى المطلق - هذه النظرية التى وضعها فلاسفة السياسة - وبين الوحى الإلهى ، وهو مجرد رسالة من الله للبشر عن طريق الأنبياء والرسل .

خامسا : إننا لا نعثر فيما بين أيدينا من مصادر تتناول سيرة الرسول ﷺ مع كثرتها ودقتها على قول واحد للرسول ﷺ يدل على ادعاء الملك بل العكس هو الصحيح . إنه كان يؤكد فى مناسبات شتى صفته كإنسان وعبد لله إلى جانب كونه نبياً . فمن أقواله الدالة على أنه ليس ملكا له أبهة الملك وخيلاؤه وكبرياؤه ما طمأن به رجلا أصابته رعدة حين رآه فقال له ليطمئنه : « **هون عليك فإنما أنا ابن امرأة من قريش كانت تأكل القديد** »[٢١] ، كما عرف عنه أنه لم يكن يغضب لأذى يلحق بشخصه ، فمن طبيعته التسامح والعفو والحلم لأنه ليس ملكا يدافع عن عرش متوارث يفرض سلطانه على الناس بالقوة وإنما ينفذ أمر ربه القائل له : ﴿ **ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن إن**

---

(٢٠) الدكتور محمد حميد الله الحيدر آبادى : مجموعة الوثائق السياسية ص ١٧٩ .
(٢١) ابن قتيبة : عيون الأخبار ص ٢٩٦ .

ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين ﴾[٢٢] وقد أصابت السيدة عائشة حين وصفته بأنه ما نيل منه شيء فانتقمه من صاحبه إلا أن تنتهك محارم الله فإذا انتهكت محارم الله لم يقم لغضبه شيء حتى ينتقم لله[٢٣] .

سادسا : هناك عامل جوهرى غاب على من يطابق بين نظام الحكم أيام النبى ﷺ ونظام الحق الإلهى وهو أن رسالته لم تنقض بموته بل ما زال واجب الطاعة شأنه أثناء حياته . أنه لم يكلف لزمن معين ولا لأمة خاصة من الأمم وإنما كلف لجميع العصور وللأمم كافة ، فالشريعة الإسلامية واجبة التطبيق فى كل زمان ومكان وهى قائمة على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ . وبهذه العقيدة التى يعتنقها أهل السنة عارضوا الشيعة الذين يذهبون إلى ضرورة وجود الإمام لأنه حجة على الخلق وأن الزمن لا يخلو منه (ولذلك ارتكب بعضهم عند هذا الإلزام القول بإبطال التواتر .. وارتكب بعضهم إبطال الإجماع)[٢٤] . وقد تنبه ابن تيمية (٧٢٨ هـ - ١٣٢٧ م) إلى هذا ، وذهب إلى أن النبى ﷺ لم تجب طاعته لكونه إماماً بل لأنه رسول الله إلى الناس فإن هذا المعنى ثابت له حياً وميتاً ، وهو فى إصداره الأحكام فى أعيان معينة لم يخصها بل إنها ثابتة فى النظائر والأمثال حتى يوم القيامة ، وهو السبب الذى من أجله كان يقول : « **ليبلغ الشاهد الغائب** » . فالاختلاف بينه وبين الإمام أن الإمام إما له أعوان وشوكة ، أو تلقى العهد ممن سبقه أو غيرها من الأسباب التى توجب طاعته . ولكن طاعة النبى ﷺ تختلف عن كل هذا فطاعته واجبة ولو كذبه الناس جميعاً ولا تنقضى رسالته بموته كما ينقضى حكم الأئمة بموتهم[٢٥] .

إنه إذاً نظام نبوة تفرد بأركانه وطبيعته الخاصة عما سواه من أنظمة الحكم ومن الخطأ إخضاعه للتعريفات والمقاييس السياسية التى أسبغها فلاسفة السياسة

---

(٢٢) الآية ١٢٥ من سورة النحل .

(٢٣) ابن تيمية : الصارم المسلول على شاتم الرسول ص ٢٣٥ .

(٢٤) القاضى عبد الجبار (٤١٥ هـ - ١٠٢٤ م) : المغنى جـ ٢٠ ، ص ٣٧ .

(٢٥) ابن تيمية : منهاج السنة جـ ١ ، ص ١٨ .

لمد الملوك بسلاح السيطرة على شعوب لا تملك حق الشكوى . فشتان بين هذا وذاك .

نستطيع أن نستنتج أنه (ﷺ) لم يفرض السلطة ولم يستبد ، وأن أصحاب فكرة الحق الإلهى الذين يحاولون تطبيقها على حكم الرسول ﷺ قد جانبوا الصواب وسبب هذا هو تأثرهم بفكرتهم السابقة عنها فحاولوا تطبيقها بحذافيرها مما لا يتفق مع المنهج العلمى . فالرسول ﷺ كما أسلفنا توضيحه لم يفرض سلطاناً بالقوة الغاشمة ولم يرث ملكا أو يستخلفه عمن سبقه ، وإنما شق طريق الرسالة وسط ظروف شديدة الصعوبة ، ومضى فى كفاحه حتى دخل الناس فى دين الله أفواجاً .لقد لاقت دعوى النبوة فى البداية ولمدة سنين طويلة جحوداً وعناداً من الأكثرية الساحقة لسكان مكة وعلى رأسهم أشراف القبائل وأصحاب النفوذ فيها ، ثم تمكن الرسول ﷺ فى النهاية من الإطاحة بأصنام الوثنية وأطاح معها بنفوذ رؤساء البيوت الذين كانوا يتولون السلطات الدينية والمدنية ، (وكان أصحاب مناصبها الرئيسية يتولون مناصبهم إرثا عائليا حسب طريقة كانت جارية عندهم)[٢٦] ، فكان من نتائج رسالة النبى ﷺ هدم هذه البيوت لا المحافظة عليها ووراثتها والمناداة بحقه الإلهى !! فى حكمها ، بحيث يمكن القول بأنه كان ضد نظام الحق الإلهى – لا العكس – لأن رسالته قضت على كهنة الأصنام والمسيطرين على مكة الذين استمدوا سلطتهم ونفوذهم من دعوى حماية تلك الآلهة . وكانت طبيعته البشرية صلوات الله عليه موضع دهشة العرب كما سجلها القرآن الكريم فى إحدى آيات سورة الفرقان إذ يقول تعالى : ﴿ **وقالوا مال هذا الرسول يأكل الطعام ويمشى فى الأسواق لولا أنزل إليه ملك فيكون معه نذيراً ، أو يلقى إليه كنز ، أو تكون له جنة يأكل منها ، وقال الظالمون إن تتبعون إلا رجلا مسحوراً** ﴾[٢٧] . وفى آية أخرى يتأكد فيها بشرية الرسول ﷺ : ﴿ **قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد فمن كان يرجو**

---

(٢٦) محمد عزة دروزه : عصر النبى ﷺ وبيئته قبل البعثة ص ٢٢٠ .
(٢٧) الآيتان ٧ و٨ من سورة الفرقان .

لقاء ربه فليعمل عملا صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً ﴾[٢٨] .

*** دعامتا حكم الرسول ﷺ :**

ولكى نتقدم خطوة أخرى فى البحث ، ينبغى أن نشق طريقاً آخراً ، فنتعرف على الطريقة التى تم بها الحكم فى عهد رسول الله ﷺ لنستكمل البرهان على خطأ تطبيق مذهب الحق الإلهى . فإن الملوك الذين حكموا وفق نظرية الحق الإلهى لم يلجأوا إلى شعوبهم لتلقى البيعة ، وهم أيضاً لم يطلبوا المشورة من أحد وإلا لدحضوا بأنفسهم دعواهم فى الحكم بالتفويض من السلطة الإلهية التى لا معقب لحكمها ولا راد لأوامرها ، فهم فى غنى بها عن مشورة رعاياهم .

أما المنهج الذى انتهجه رسول الله ﷺ فإنه يجعل الباحث يقف طويلا أمام ركنين بارزين ودعامتين أساسيتين كانا لهما النصيب الأوفر فى طريقته فى الدعوة الإسلامية . وهما : طلبه البيعة ممن اعتنقوا الدين الجديد ، ومشورته للصحابة خاصة وللمسلمين عامة فى المسائل التى لم ينزل بها الوحى .

وسنعرض لهذين الركنين ، وهما مرتبطان بشخصية الرسول ﷺ السياسية بصورة بارزة فى شخصيته كصاحب دعوة ورسالة ، لنتبين من خلالهما أيضاً مدى حرص الخلفاء الراشدين من بعده على اقتفاء أثره ﷺ . ثم محاولة مفكرى أهل السنة إقامة نظرياتهم السياسية قياساً على أساليب الحكم التى سار عليها الأوائل ، وخاصة فيما يتعلق منها بموضوع الإمامة أو الخلافة .

- البيعة :

يعرف ابن خلدون البيعة بأنها العهد على الطاعة . ويشرح مضمونها بأن المبايع يفوض الأمير بالنظر فى أمره وأمور المسلمين ويعاهده على الطاعة فيما يكلفه به فى المنشط والمكره ، ويشبه البيعة بعملية البيع والشراء حيث تتلاقى رغبة الطرفين ، فيقول : « وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم فى يده

---

(٢٨) الآية ١١٠ من سورة الكهف .

تأكيداً للعهد فأشبه ذلك فعل البائع والمشترى فسمى بيعة »[٢٩] .

ويرى السير ت . أرنولد أن البيعة تعد بمثابة عقد أيضاً ولكنه يتضمن ثلاثة أطراف :

الخليفة نفسه فى طرف والقائمون بالبيعة فى الطرف الثانى ثم الطرف الثالث أو الركن الثالث وهو تعهد الخليفة بتقيده بحدود الشريعة .

وقد تلقى رسول الله ﷺ بيعتى العقبة بعد الإقناع بالحسنى والموعظة الحسنة للدخول فى الإسلام ، فلما قبل المسلمون وأعلنوا الشهادة أخذ منهم البيعة وفق مبادىء محددة وهى : ألا نشرك بالله شيئاً ولا نسرق ولا نزنى ولا نقتل أولادنا ببهتان نفتريه من بين أيدينا ولا أرجلنا ، ولا نعصيه فى معروف[٣٠] .

ويستحق الأمر وقفة عند معنى « لا نعصيه فى معروف » فإنه ﷺ لم يشترط فى البيعة عدم العصيان على الاطلاق بل حدده فقط « فى المعروف » .

ونضيف إلى هذا أن البيعة لم تتم لشخصه ﷺ وإنما كان يدعوهم إلى الله ويؤكد لهم أنه ليس بمكافئهم شيئاً على بيعتهم وإنما أمرهم إلى الله ، فإنه يقول لهم : « **فإن وفيتم فلكم الجنة ، وإن غشيتم شيئاً من ذلك فأخذتم بحده فى الدنيا ، فهو كفارة له وإن سترتم عليه إلى يوم القيامة ، فأمركم إلى الله إن شاء عذبكم وإن شاء غفر لكم** »[٣١] ومع هذا ، فلم تتم المبايعة كتفويض من المسلمين لرسول الله ﷺ وإنما كان فى الطرف الآخر المقابل تعهده بالوقوف فى صفهم ، فهى أشبه برباط يوثق به طرفان ينشىء حقوقاً وواجبات لكلا الطرفين .

نستنتج هذا الرباط الوثيق من رد النبى ﷺ عندما سأله أبو الهيثم مالك ابن التيهان عن موقفه ﷺ إذا ما قامت الحرب بين قومه من الخزرج وبين اليهود بالمدينة مستفسراً عما إذا كان سيبقى معهم أم هو تاركهم . فرد الرسول ﷺ

---

(٢٩) مقدمة ابن خلدون : الفصل التاسع والعشرون .

(٣٠) صحيح البخارى : جـ ٢ ، ص ٣٢٨ .

(٣١) ابن هشام : السيرة النبوية . القسم الأول ص ٤٣٤ . صحيح البخارى جـ ٢ ، ص ٣٢٨ .

بقوله : « **بل الدم الدم ، الهدم الهدم ، أنتم منى وأنا منكم ، أحارب من حاربتم وأسالم من سالمتم** » .

ويشبه الدكتور الريس بيعتى العقبة بالعقود الاجتماعية التى افترض بعض فلاسفة السياسة فى العصور الحديثة حدوثها ، بل إنه يرى أن « العقد الاجتماعى » لروسو لم يكن إلا مجرد وهم فيقول : « أما العقد الذى حدث مرتين عند العقبة وقامت على أساسه الدولة الإسلامية فهو عقد تاريخى تم فيه الاتفاق بين إرادات إنسانية حرة وأفكار واعية ناضجة من أجل تحقيق رسالة سامية »[٣٢] . فالحقيقة أن فكرة العقد الاجتماعى لروسو كانت تبريراً – ميتافيزيقيا – غيبياً لا نصيب له من الواقع لجأ أصحابها إليها لمحاربة سلطة الحاكم الفرد[٣٣] .

ولم يقتصر مبدأ البيعة على الرجال وحدهم ، بل شمل النساء الراغبات فى الإسلام أيضاً ، وهن اللاتى فررن من الوثنيين بعد صلح الحديبية ، على أساس نفس الأسس التى تقوم عليها بيعة الرجال مع اختلاف طفيف يتمثل فى أن البيعة للرجال تتم بالمصافحة وبيعة النساء بالكلام[٣٤] .

الشورى :

أمر الله الرسول ﷺ بمشاورة المسلمين بقوله تعالى : ﴿ **وشاورهم فى الأمر** ﴾[٣٥] كما تضمن الكتاب آيات كثيرة للدلالة على ما لقاعدة الشورى فى الحكم من ضرورة وأهمية . ولهذا تنبه أهل السنة إلى الحض على الشورى ، فكان الأمر باعثاً لتقليب هذا الركن من كافة وجوهه للتوصل إلى أسبابه ومغزاه ، فقد وضع الماوردى (٤٥٠ هـ – ١٠٥٨ م) شروط الشورى كأحد الشروط

---

(٣٢) دكتور الريس : النظريات السياسية . ص ١٦ .

(٣٣) دكتور محمد طه بدوى : النظم السياسية . جـ ١ ، ص ٦٢ .

(٣٤) ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين . جـ ٣ ، ص ٦٢ .

(٣٥) من الآية رقم ١٥٩ من سورة آل عمران ونصها : ﴿ **فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين** ﴾ .

الواجب توافرها فى الإمام ، فينبغى عليه أن يشاور ذوى الرأى والحزم فى المشاكل والصعوبات التى تعترضه ليقترب من الصواب فى كل خطواته ، كما تعرض الماوردى لما اختلف فيه المفسرون عن الحكمة من أمر الله لنبيه ﷺ بالمشاورة مع ما أمده به من التوفيق والتأييد ، فأجمل أوجه الاختلاف فى أربعة : أولاها الأمر بالمشاورة فى الحرب للاهتداء إلى الرأى الصحيح ليعمل به وهو تفسير الحسن البصرى بقوله : « ما شاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمورهم »[٣٦] ويفسر قتادة هذا الأمر بأن الله أمره بالمشاورة لتأليفهم وتطييب نفوسهم . والوجه الثالث الذى قال به الضحاك للمنافع التى تعود من اتباع المشاورة يرجع إلى حض المسلمين على اتباع هذه الوسيلة لأن النبى ﷺ كان فى غنى عن المشورة .

وقد ردد ابن الطقطقى (٧٠١ هـ - ١٣٠١ م) نفس هذه الحجج ، ويبدو أنه نقلها عن الماوردى فيقول : « واختلف المتكلمون فى كون الله تعالى أمر رسوله بالاستشارة مع أنه أيده ووفقه »[٣٧] ثم أورد التفسيرات الآنف ذكرها .

أما بدر الدين بن جماعة (٨١٩ هـ - ١٤١٦ م) فقد أعطى لموضوع الشورى إيضاحات أخرى غير النفع والاهتداء إلى الصواب واجتماع الكلمة ، فأضاف إليها بأن الشورى كانت أيضا من عادة الأنبياء ، وضرب مثلا لذلك بإبراهيم الخليل عليه السلام حيث طلب الشورى من ابنه عندما أمره الله تعالى بذبحه[٣٨] .

وقد تمسك المسلمون بهذا المبدأ بعد الرسول ﷺ فى المواقف الحاسمة ، فعندما قتل عثمان بن عفان ، طلب أهل البصرة والكوفة من وجوه الصحابة بالمدينة اختيار من يصلح للخلافة بقولهم : « أنتم أهل الشورى وحكمكم جائز

---

(٣٦) الطبرى : جامع البيان فى تفسير القرآن . جـ ٤ ، ص ٩٤ و٩٥ . الماوردى : الأحكام السلطانية ص ٤٣ .

(٣٧) ابن الطقطقى : الفخرى . ص ٢٢ .

(٣٨) القاضى بدر الدين بن جماعة : تحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام (مخطوط) . الباب الحادى عشر فى فضل الجهاد .

على الأمة فاعقدوا الإمامة ونحن لكم تبع »[٣٩] . ولم يخرج المسلمون بهذا المنهج عن سالف عهدهم أيام الرسول ﷺ ، لأنهم فى ذلك الوقت كانوا يراجعونه ﷺ فى الاجتهاد فى الأمور الدينية التى تتصل بمصالحهم ، وربما سألوه للتثبت ومعرفة العلة .

فمن الوقائع التى استشار فيها رسول الله ﷺ ، موقعة بدر ، وهى أول حرب يخوضها المؤمنون إذ سأل خباب بن المنذر الرسول بقوله : « يا رسول الله ، أرأيت هذا المنزل الذى نزلته أهو منزل أنزلكه الله فليس لنا أن نتعداه ؟ أم هو الرأى والحرب والمكيدة ؟ » فلمّا أجابه النبى ﷺ بالإيجاب ، أشار عليه بتغيير المكان فقبل ﷺ وتحول إلى غيره .

كذلك لما عزم الرسول « مصالحة » قبيلة غطفان عام الخندق على نصف تمر المدينة ، فسأله سعد بن معاذ بصحبة طائفة من الأنصار : « يا رسول الله ، بأبى أنت وأمى ، هذا الذى تعطيهم أشىء من الله أمرك فسمع وطاعة لله ولرسوله أم شىء من قبل رأيك ؟ » فلما أجاب الرسول ﷺ بتوضيح رأيه فى المسألة ، قدم سعد حججه التى وافقه عليها النبى ﷺ فمزقت صحيفة الاتفاق .

ويستدل ابن تيمية من هاتين الواقعتين على أن مراجعة المسلمين للنبى ﷺ لم تكن تعدو وجهين ، أحدهما : الأمور السياسية التى يستساغ فيها الاجتهاد كما ظهر فى هاتين الحادثتين . أما الوجه الثانى : فهو ما كان من قبيل الرأى والظن فى الدنيا كقوله ﷺ عندما سئل عن تلقيح النحل : « **ما أظن يعنى ذلك شيئاً إنما ظننت فلا تؤاخذونى بالظن ، ولكن إذا حدثتكم عن الله بشىء فخذوا به ، فإنى لن أكذب على الله** » ، أو حديث آخر نصه : « **أنتم أعلم بأمر دنياكم ، فما كان من أمر دينكم فإلىّ** »[٤٠] .

من كل هذا يتضح لنا أن مبدئَى البيعة والشورى كانا حجرا الزاوية فى عهد رسول الله ﷺ ، وهما فى الوقت عينه يدلان دلالة واضحة على تعارضهما مع

---

(٣٩) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك . جـ ٥ ، ص ١٥٦ .

(٤٠) ابن تيمية : الصارم المسلول على شاتم الرسول . ص ١٩١ و١٩٢ .

طبيعة حكم الملوك والأباطرة الذين يرفضون مبدأ البيعة لأنهم يدعون أنهم يستمدون حقهم فى الحكم من الله ، فلا ضرورة والأمر كذلك من وجهة نظرهم إلى طلب البيعة من الخاضعين لحكمهم . كذلك لم يطلبوا الشورى فى أمر من أمورهم ، وإنما هو الحكم النافذ الذى لا شورى فيه ولا مشاورة .

ولئن كانت دعوة الحق الإلهى لا تتفق مع واقع الحكم وطبيعته أيام رسول الله ﷺ ، فإن الفكرة المضادة التى نادى بها الشيخ على عبد الرازق قد جنحت به إلى الشطط والتعسف فى الرأى إذ يقول أنه : « ما كان إلا رسول كإخوانه الخالين من الرسل وما كان ملكا ولا مؤسس دولة ولا داعياً إلى ملك »[٤١] .

أما النظرة الشاملة التى أصابت الحقيقة وتمثل رأى أهل السنة فى طورها الأخير ، فتلك التى دلنا عليها الدكتور الريس ، إذ يرى أن عصر النبوة كان الفترة المثالية التى تحققت فيها المثل العليا للإسلام بأكمل معانيها ، وهى كذلك مرحلة (تأسيس) لأن الجماعة اعتنقت فيها مبادىء الإسلام - وتحققت بها الوحدة .

ثم يقرر بعد ذلك بأن « عصر الرسول انقضى بين الوحدة والعمل والتأسيس وأوجد الروح التى تسيطر على الحياة السياسية وأقام النموذج للقدوة والقياس »[٤٢] .

وهذا ما سنكتشف تحققه بصفة خاصة على أيدى الخلفاء الراشدين من بعده صلوات الله عليه .

(١ الشيخ على عبد الرازق : الإسلام وأصول الحكم . ص ٦٤ .

(٠) الدكتور محمد ضياء الدين الريس : النظريات السياسية الإسلامية . ص ١٢ .

الفصل الثانى

خلافة أبى بكر الصدّيق

(١٣هـ - ٦٣٤م)

- تمهيد .
- اجتماع السقيفة .
- صحة خلافة أبى بكر .
- خطبة أبى بكر : مغزاها ، وصداها عند الشيعة .
- الإجماع على بيعة أبى بكر .

(٢)

خلافــة أبى بكــر الصديــق

(١٣ هـ - ٦٣٤ م)

• تمهيد :

بينا فى إجمال خلال الفصل السابق أظهر الملامح التى يتميز بها عصر الرسول ﷺ من الناحية السياسية ، وألقينا الضوء على المزايا السياسية التى كان يتمتع بها ، فوضح لنا ما كان يتبعه فى شأن قيادة المسلمين . لقد أحسن ﷺ « ربط نظامه السياسى ، وطالما كانت صورة الحكم التى وضعها باقية فى عهد الخلفاء ، فقد ظلت هذه الحكومة واحدة تماماً ، وكانت حكومة جيدة »[1] .

وسنعرض فى هذا الفصل موقف المسلمين من موضوع الخلافة أثناء اجتماع السقيفة الذى عد من أخطر الاجتماعات السياسية حيث وضعت فيه الأسس لنظرية الخلافة عند أهل السنة . ثم نبين كيف انتقلت الخلافة إلى أبى بكر بعد وفاة الرسول ﷺ ، وموقف أهل السنة والشيعة من الصاحب الأول ، وظهور نظرية الاجماع عند أهل السنة كدليل على ثبوت الإمامة عن طريق الاختيار - لا النص - لأنه ثبت عندهم أن خلافة أبى بكر كانت صحيحة شرعية .

• اجتماع السقيفة :

كان خبر انتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى فجيعة كبرى اشتدت وطأتها على نفوس المسلمين وأصابتهم بالذهول حتى أن عمر بن الخطاب نفسه لم

---

(١) روسو : العقد الاجتماعى . ص ٢٣٢ .

يصدق لأول وهلة ووقف يهدد الناقلين للخبر ويتوعدهم بقوله : « ما مات محمد ولا يموت حتى يقطع أيدى رجال وأرجلهم »[٢] . ومن ملامح صورة المسلمين التى تثير انتباه الباحث ، تلك التى تنقلها لنا السيدة عائشة فى وصفها لحال المسلمين فتقول : « أخرس بعضهم فما تكلم إلا بعد الغد وخلط آخرون ، ولاثوا الكلام بغير بيان » . ولم يقف المسلمون على الحقيقة إلا بالقول المأثور لأبى بكر الذى أعلنه مدوياً فأصاب الحقيقة: « من كان منكم يعبد محمداً فإن محمداً قد مات ومن كان منكم يعبد الله فإن الله حى لا يموت » ، وقد اعتبر أهل السنة هذه الصيحة من مآثر أبى بكر التى انفرد بها لأنه أدخل السكينة على قلوب المسلمين فى هذا الموقف العصيب وتنبه إلى الحقيقة قبل غيره من الصحابة . وقد تلقف الناس الآية التى تلاها أبو بكر مرددين لها لكى تدخل الطمأنينة على نفوسهم فى قوله تعالى : ﴿ **وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزى الله الشاكرين** ﴾[٣] .

ثم ظهرت الحاجة إلى البحث فيمن يلى الأمر بعد الرسول صلوات الله عليه ، وهرع المسلمون دون إبطاء إلى اجتماع السقيفة للتشاور والنظر .

ولكن الاسراع إلى الاجتماع فى السقيفة كان موضع تعليق بواسطة الشيعة لأن المجتمعين تركوا أمر تجهيز الرسول ﷺ وتوفروا على البيعة وما يتصل بها . يقول القاضى عبد الجبار (٤١٥ هـ - ١٠٢٤ م) دفاعا عنهم : « وكان للقوم عذر فى المبادرة إلى البيعة ، لأنهم خافوا من التأخر فتنة عظيمة »[٤] . واتكلوا فى أمر رسول الله ﷺ على على بن أبى طالب وغيره من أهل البيت . وقد اتخذ أهل السنة بعد هذا من واقع الاسراع فى البيعة للخلافة دليلا على وجوب الخلافة وأهمية هذا المنصب لتصريف شئون المسلمين .

---

(٢) ابن تيمية : منهاج السنة . ج ٣ ، ص ١٣٤ .

(٣) الآية رقم ١٤٤ من سورة آل عمران .

(٤) القاضى عبد الجبار : المغنى ج ٢٠ ، القسم الأول . ص ٢٨٦ .

اجتمع الأنصار فى سقيفة بنى ساعدة أول ما اجتمعوا حيث طلب سعد ابن عبادة الأمر لنفسه ، وسرعان ما لحقهم المهاجرون إلى هذا الاجتماع ودارت المناقشات بينهما على من له الحق فى تولى الخلافة بعد الرسول ﷺ . وكانت نظرية الأنصار كما وردت على لسان سعد بن عبادة أن لهم سابقة فى الجهاد ورفعة شأن الدين والدفاع عن الرسول ﷺ ، بينما عجز المهاجرون من وجهة نظرهم عن منع الإيذاء عنه وقصروا فى نصرته وهو منهم ونشأ بينهم .

أما رد المهاجرين فقد تناوله أبو بكر حيث دافع عنهم من حيث أنهم أول من صدق رسول الله ﷺ وصبروا معه على الشدة والبلاء ، مع اعترافه بفضل الأنصار لما قاموا به من دور هام فى نصر الدعوة الإسلامية وحماية صاحبها صلوات الله عليه . وقال أبو بكر : « نحن الأمراء وأنتم الوزراء ، لا تفتون بمشورة ولا نقضى دونكم الأمور » . أما خطاب عمر بن الخطاب فكان أشد لهجة حيث أصر على أنه لا ينبغى أن يتولى الأمر أحد من غير المهاجرين .

فلما رأى أبو بكر احتداد المناقشات وظهور الخلاف سافراً ، صرح بحديث القرشية ووقف طالباً قيام المسلمين للاختيار بين عمر بن الخطاب أو أبى عبيدة بن الجراح . وكما كان له الفضل قبل ذلك فى إدخال الطمأنينة على قلوب المسلمين حينما أكد وفاة الرسول ﷺ ، كما يرى الباقلانى (٤٠٣ هـ - ١٠١٢ م) ، فقد ظهر فضله للمرة الثانية فى حسم الخلاف بين المهاجرين والأنصار . ولكن قام الاثنان - عمر وأبو عبيدة - طالبين من أبى بكر أن يبسط يده ليبايعانه لأنه أفضل المهاجرين وثانى اثنين فى الغار وخليفة رسول الله ﷺ على الصلاة والصلاة أفضل دين المسلمين . فتابعهما قيس بن سعد - من الأنصار - ليبايع أبا بكر فكان أولهم ، فقبل الأنصار مشورته وتتابعوا عن طيب خاطر للمبايعة ، وكانت دعامة موقفه ما قاله لهم : « كرهت أن أنازع قوماً حقاً جعله الله لهم » .

وهكذا امتثل الأنصار لدعوة أبى عبيدة حين اعترف بفضل الأنصار من حيث أنهم أول من نصر وآزر فلا يصح أن يكونوا أول من يبدل ويغير . ولم يتخلف أحد عن بيعة أبى بكر من الأنصار سوى سعد بن عبادة وهو الذى يمثل

المعارضة العنيفة فى الاجتماع وكان يطلب استخلافه الأمر بدلا من أبى بكر . أما تأخر على بن أبى طالب عن البيعة فسنبحثه فى موضعه .

هذه هى ملامح اجتماع السقيفة التى تكاد المصادر السنية تتفق فى إيراد تفاصيلها . ومن المهم أن نعرض الملاحظات التى نستطيع أن نستقيها من اجتماع السقيفة فيما يلى :

أولا : أنه أول اختلاف يحدث بين المسلمين عقب انتقال الرسول إلى الرفيق الأعلى ، فهو كما يصفه الإمام أبو الحسن الأشعرى (٣٣٠ هـ - ٩٤١ م) بأنه : « أول ما حدث من الاختلاف بين المسلمين بعد نبيهم ﷺ اختلافهم فى الإمامة »[٥] . ولكن الاختلاف هنا كان سياسياً محضاً وليس دينياً ، ولم يتسع لأكثر مما حدث وبيناه آنفاً إذ سرعان ما عاد عامل الدين بسلطانه القوى فأدى دوره فى تهدئة النفوس والمبايعة لأبى بكر .

ثانيا : تمت البيعة لأبى بكر بالاجماع - فيما عدا سعد بن عبادة - الذى كان يطلب الولاية لنفسه ، ولهذا يقول القاضى عبد الجبار : « وقد قال شيخنا أبو على ما يدل على أن خلاف سعد لا يؤثر ، أنه إنما خالف على سبيل طلب الإمامة لنفسه وقد صح كونه مبطلا فى ذلك »[٦] .

ثالثا : لم يتم الأمر لأبى بكر بالعنف أو الإكراه وإنما كان نتيجة مناقشة مفتوحة بين المهاجرين والأنصار ، وأتيحت الفرصة كاملة لكلا الفريقين ليدلى برأيه فى حرية تامة . ويصف الأستاذ الدكتور الريس هذا الاجتماع بأنه كان شبيها بجمعية وطنية أو تأسيسية فوضها المسلمون للبحث فى مصير الأمة للأجيال المقبلة ، وفى رأيه أن هذا الاجتماع بما حوى من أسس جوهرية لمساجلات حرة للرأى جعل كاتباً غربياً يشهد بأنه « يذكّر إلى حد بعيد بمؤتمر سياسى دارت فيه المناقشات وفقاً للأساليب الحديثة »[٧] .

---

(٥) أبو الحسن الأشعرى : مقالات الإسلاميين . جـ ١ . ص ٣١ .
(٦) القاضى عبد الجبار : المغنى . جـ ٢٠ ، القسم الأول . ص ٢٨١ .
(٧) الدكتور الريس : النظريات السياسية الإسلامية : ص ٢٥ .

رابعا : إن البيعة تمت أولا فى اجتماع السقيفة بحضور خاصة المسلمين ثم كانت بيعة العامة فى اليوم التالى على المنبر ، ولعل هذه الطريقة هى أساس نظرية أهل السنة فى إتمام البيعة بواسطة أهل الحل والعقد أى خاصة المسلمين ، وهم ذوى الدين والعلم والرأى .

خامسا : اتسمت المناقشات بطابع فريد فى نوعه لا نجد له شبيهاً فى المجالس السياسية للمجتمعات التى بلغت أرق درجات الرق فى العصر الحديث ، فها هى المعارضة بما تمثله من مخالفة فى الرأى لا تلبث أن تخضع فى سهولة ويسر لاحساس الاخوة فى الدين وتمتثل لمبادئه فيعترف كل منهما بأفضال الطرف الآخر بالرغم من الاختلاف فى الرأى ، كما فى قول أبى بكر واصفاً الأنصار : « أنتم يا معشر الأنصار من لا ينكر فضلهم فى الدين ولا سابقتهم العظيمة فى الإسلام » ، أو قول ابن الجراح : « أنتم أول من نصر وآزر ....» . وهكذا قدموا لنا نموذجاً مثالياً للسلوك فى المجال السياسى .

* **صحة خلافة أبى بكر :**

اتفق الشيعة على أن الرسول ﷺ نص على علىّ بن أبى طالب بعده ، وأن أبا بكر أخذ الخلافة منه بغير حق ، وقد حاولوا البرهان على نظريتهم بآيات قرآنية وأحاديث نبوية أولوها لتخدم هذا المعنى . ولم يقف أهل السنة مكتوفى اليدين أمام الحجج الشيعية بل قابلوها بما يضاهيها من أسانيد من هذا القبيل لإثبات صحة إمامة أبى بكر وتوليه الخلافة برضى المسلمين كافة وانعقاد الإجماع على بيعته .

ونذكر أولا تلك الواقعة المشهورة ، وهى طلب النبى ﷺ أثناء مرضه من أبى بكر أن يصلى بالناس ، فاعتبر أهل السنة إمامة الصلاة إشارة إلى انتقال الخلافة إلى أبى بكر بعده ﷺ ، ولا غرو فقد اتفق المسلمون كافة– أهل السنة والشيعة– على أن الصلاة هى أهم مطالب الدين وأول أركانه العملية ، بيد أن أهل السنة قاسوا الإمامة الكبرى – وهى الخلافة – على الإمامة الصغرى ، وهى الصلاة ، إذ ليس فى أركان الإسلام بعد التوحيد أفضل من الصلاة ، ولهذا فإن أمر النبى ﷺ لأبى بكر بأن يصلى بالناس فى مرضه ، وقيامه بالصلاة خلفه كان قصداً من الرسول ﷺ لتنبيه المسلمين إلى أن « الصديق أحق بالرياسة فى الدين بعده وأنه

لا مطمع لأحد بعده غير الصديق »[8] .

وقد ربط فكر أهل السنة بين الحديث الخاص بإمامة الصلاة وبين خلافة أبى بكر لأن قيامه بالإمامة الصغرى جعلته صالحاً ليكون صاحب الخلافة فالحديث يرتب من هم أكثر استحقاقا لإمامة الصلاة حسب الترتيب الذى وضعه رسول الله ﷺ بحديثه : « **إذا كنتم ثلاثة فليؤمكم أكثركم قرآناً وأقرؤكم لكتاب الله فإن كنتم فى القراءة سواء فأقدمكم هجرة فإن كنتم فى الهجرة سواء فأعلمكم بالسنة فإن كنتم فى السنة سواء فأكبركم سناً** » . وعلى هذا فإن إمامة أبى بكر للمسلمين فى الصلاة حال حياة النبى ﷺ لها دلالتها فى جمعه للفضائل التى تؤهل لإمامة الصلاة كما وضعها الرسول ﷺ ، فظهرت العبارة على لسان المسلمين فى ذلك الوقت قائلين : « اختاره رسول الله لديننا فاخترناه لدنيانا » ، أو قولهم : « أولاه رسول الله ﷺ صلاتنا فزكاتنا تبع لصلاتنا وهما معظما أمر الدين » .

وأصبحت إمامة أبى بكر للصلاة إحدى الوقائع الهامة التى يتعلق بها أهل السنة لإثبات حقه وصلاحيته للخلافة ، لأنه لم يظهر معارض واحد حينئذ بين المسلمين يطلب منه أن يتنحى عن إمامة الصلاة « ولا قال رجل من الأنصار منا مصل ومنكم مصل كما قالوا منا أمير ومنكم أمير فإن كان الناس مع كثرة الخير والشر فيهم تركوا مجاراته ومدافعته فى قيامه مقام رسول الله ﷺ لتبريزه عليهم عند أنفسهم فكفا بذلك دليلا على الفضل ومحجة على الاستحقاق »[9] .

وقد تركت إمامة الصلاة أثرها فى مفهوم الإمامة الكبرى فارتبطت فكرة الخلافة بالدين لأن الصلاة أهم مطالبه فوجب أن يكون الخليفة متوليا لشئون الشريعة ، فتعريف أهل السنة للإمامة أنها « موضوعة لخلافة النبوة فى حراسة الدين وسياسة الدنيا »[10] .

---

(٨) أبو بكر محمد بن حاتم بن زنجويه : الروض الأنيق فى إثبات إمامة أبى بكر الصديق . ورقة رقم ٣٩ مخطوط محرر سنة ٧٤٣ هـ - ١٣٤٢ م (مكتبة بلدية الاسكندرية رقم ٣٦٠٣ ج) .

(٩) ابن زنجويه : الروض الأنيق . ورقة ٣٩ .

(١٠) الماوردى : الأحكام السلطانية . ص ٢ .

حياته وبعد مماته أيضاً ، فهو إذا أقام لهم من يتولى أمورهم بعد وفاته قبلوا هذا الاختيار عن رضى واطمئنان لأنهم يثقون فى اختياره كما وثقوا به إماما أثناء حياته .

الثانية :أجمعت الأمة على جواز هذا العهد وانعقاده كما تم بواسطة أبى بكر لعمر بمحضر من الصحابة فأجازوه وأوجبوا على أنفسهم طاعة عمر ، وكما عهد عمر فى الشورى إلى الستة ففوض بعضهم إلى بعض حتى أفضى ذلك إلى عبد الرحمن بن عوف ، وانعقد الأمر فى النهاية إلى عثمان بن عفان وأوجب المسلمون طاعته « والملأ من الصحابة حاضرون للأولى والثانية ولم ينكره أحد منهم فدلَّ على أنهم متفقون على صحة هذا العهد عارفون بمشروعيته والاجماع حجة »[10] .

ويتوسع ابن خلدون بعد ذلك فى طريقة العهد فيجيز أن يعهد الإمام إلى أبيه أو ابنه إذ لا ينبغى فى هذه الحالة أن يتهم بأنه يفضل ذوى القربى بما أنه مأمون على رعاية شئونهم أثناء حياته فبالتالى فلا يحتمل الخروج عن الحدود التى ألزم بها نفسه أثناء حياته . ويظهر بوضوح من خلال هذه الفكرة أن ابن خلدون خاضع للظروف السياسية إبان عصره .

أما السير أرنولد فإنه ذهب إلى أن طريقة العهد لا تخلو من المخاطرة إذ لا يمكن الاطمئنان إلى حسن نتيجتها ويحتمل الخطأ فى الاختيار[11] ولكن الحقيقة أن بحث ما دار من مساجلات فى الرأى بين أبى بكر والصحابة تبعد احتمال الخطأ إلى حد انعدامه ، فالمسلمون جميعاً يعرفون عمر خير المعرفة ويثقون فى اختيار أبى بكر كما أسلفنا ، لأنهم على بينة من نواياه . وعذر السير أرنولد فى اتجاهه أنه لم يستطع تقدير عامل الدين وقوة تأثير المثل العليا فى نفوس المسلمين فى ذلك الوقت فقد « كان الوازع دينياً فعند كل أحد وازع من نفسه فعهدوا إلى من يرتضيه الدين فقط وآثروه على غيره ووكلوا كل من يسموا إلى ذلك إلى وازعه »[12]

---

(١٠) ابن خلدون : المقدمة . ص ٢١٠ .

(١١) The Caliphat, Sir T.W. Armold

(١٢) المقدمة : ص ٢١١ .

ويمكن الرد أيضاً على اعتراض السير أرنولد بأن أصوات المعارضة ارتفعت فى وجه أبى بكر تصف عمر بن الخطاب بالغلظة ، فقد أعلنوا ما يرونه فى وجه الخليفة دون خشية أو محاباة لكى يعيد النظر فى العهد إذا أثبتوا له أنه على خطأ ، ولكنهم « لم يحابوا الصديق فى عهده لعمر مع شدته ، ومن شأن الناس أن يراعوا من يرشح للولاية فيحابونه خوفاً منه أن ينتقم منهم إذا ولى ؛ ورجاء له ، وهذا موجود ، فهؤلاء لم يحابوا عمراً ولا أبا بكر مع ولايتهما »(١٣) .

ومع قيام أبى بكر باختيار عمر ، فقد ظل يراود نفسه محاولا التثبت من صحة اختياره . ولا نجد صعوبة فى استنتاج هذا المعنى من بعض فقرات كتاب العهد نفسه . إذ يقول فى إحداها : « إنى استعملت عليكم عمر بن الخطاب ، فإن بر وعدل فذلك علمى به ورأيى فيه ، وإن جار وبدل فلا علم لى بالغيب ، والخير أردت ، ولكل امرىء ما اكتسب ﴿ **وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون** ﴾(١٤) » .

ويعلق القاضى عبد الجبار على ما جاء بهذه الوثيقة بقوله : « وهذا كلام من يشتد اهتمامه بالدين واحتياطه للمسلمين »(١٥) .

والدليل على صحة إمامة عمر بن الخطاب أنه التأم فى عهده شمل المسلمين ، وهى الظاهرة الجلية فى أيام خلافة الشيخين ، استمراراً لأيام الرسول صلوات الله عليه ، إذ يقرر النوبختى (٢١٠ هـ — ٩٢٢ م) أنه : « صار مع أبى بكر السواد الأعظم والجمهور الأكثر فلبثوا معه ومع عمر مجتمعين عليهما راضين بهما »(١٦) .

---

(١٣) ابن تيمية : منهاج السنة . جـ ٣ ، ص ١٦٦ .

(١٤) الطبرى : جـ ٤ ، ص ٥٤ ، ابن قتيبة : الإمامة والسياسة . جـ ١ ، ص ١٩ . الآية رقم ٢٢٧ من سورة الشعراء .

(١٥) القاضى عبد الجبار : المغنى . جـ ٢٠ . القسم الثانى ص ٧ .

(١٦) النوبختى : فرق الشيعة ، ص ٤ .

واختلفت وجهات النظر . ويتناقل أهل السنة ما جاء على لسان على بن أبى طالب حين رفض طلب العباس أن يسأل الرسول ﷺ قبل موته فيمن يلى الأمر إذ قال على : « أنا والله لئن سألناها رسول الله ﷺ فمنعناها لا يعطيناها الناس بعده وإنى والله لا أسألها رسول الله ﷺ »[١٩] . ولعل فى محاولة أهل السنة إثبات هذه الواقعة يحمل فى طياته نفيهم القاطع لوجود النص على إمامة على وبالتالى تقويض أساس المذهب الشيعى فى الإمامة وإحلال نظريتهم فى القول باختيار الإمام محلها .

وتنقل لنا مصادر أهل السنة أنه حدث اختلاف أثناء مرض الرسول ﷺ فى وجوب تنفيذ رغبة الرسول ﷺ أو الامتناع عن ذلك إشفاقاً عليه من المعاناة فى كتابة هذا الكتاب وهو طريح الفراش ، ولسان حالهم يقول : « عندكم القرآن حسبنا كتاب الله » ، فلما زاد اختلافهم ولغطهم أمرهم الرسول ﷺ بمغادرة المكان . ويعلق على ذلك ابن عباس بقوله : « إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب لاختلافهم ولغطهم »[٢٠] .

ويستنتج ابن خلدون من هذه الحادثة أن أمر الإمامة لم يكن مهماً لأن الإمامة من المصالح العامة المفوضة إلى المسلمين كافة ولم يستخلف فيها الرسول ﷺ لأنها أقل أهمية من الصلاة ، فإن إمامة الصلاة تأتى فى المرتبة الأولى قبل الاستخلاف ، ولهذا السبب استدل الصحابة فى شأن أبى بكر باستخلافه فى الصلاة على استخلافه فى الإمامة بقولهم : « ارتضاه رسول الله لديننا أفلا نرضاه لدنيانا ؟ » ويؤكد ابن خلدون ذلك بقوله : « فلولا أن الصلاة أرفع شأناً وأكثر خطراً من السياسة لما صح القياس »[٢١] .

أما ابن تيمية فقد زاد على ذلك بما يراه من أن الإمامة ليست أهم مطالب الدين ، بخلاف ما يراه الشيعة ، ويقيم رأيه على عدة براهين منها :

أولا : أن الإيمان بالله ورسوله ﷺ فى كل زمان ومكان أهم من مسألة

---

(١٩) ابن هشام : السيرة . القسم الأول ص ٦٥٤ . صحيح البخارى : جـ ٣ ، ص ٦٧ .
(٢٠) صحيح البخارى : جـ ٣ ، ص ٦٠ .
(٢١) مقدمة ابن خلدون : ص ٢١٩ .

الإمامة ذلك أن الرسول ﷺ قد أمر بأن يقاتل الكفار حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسوله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة .

ثانياً : لم يذكر الرسول ﷺ الإمامة لأحد من الناس حين كان يدعوهم إلى الإسلام .

ثالثاً : إن كانت كذلك – أى كما يعتقد الشيعة – فكان لمن الواجب على الرسول أن يبينها كما بين للمسلمين أمور الصلاة والزكاة والصيام والحج وسائر الواجبات الدينية ، وكما عين أمر الإيمان بالله وتوحيده واليوم الآخر .

رابعاً : أن أهم أمر فى الدين هو الصلاة والجهاد ، وليست الإمارة ، لكثرة الآيات القرآنية والأحاديث المتعلقة بهما والتى تحث عليهما وتعتبرهما أهم الفروض على الإطلاق[٢٢] .

ويقول ابن تيمية : « أن النبى ﷺ لما رأى الشك قد وقع علم أن الكتاب لا يرفع الشك فلم يبق فيه فائدة ، وعلم أن الله يجمعهم على ما عزم عليه »[٢٣] .

كما نجد تفسيراً حديثاً لسبب عدم استخلاف الرسول ﷺ يرجعه إلى خشيته صلوات الله عليه من ظن المسلمين أن من استخلفه قد استمد الأمر على المسلمين بوحى من الله[٢٤] .

وقد فند الدكتور الريس آراء اثنين من المستشرقين هما فيرث وأرنولد إذ يرى الأول أن مرض الرسول ﷺ هو الذى حال دون كتابته ذلك الكتاب بينما يذهب الثانى[٢٥] إلى أن السبب يرجع إلى عدم رغبة الرسول مخالفة التقاليد العربية

---

(٢٢) ابن تيمية : منهاج السنة . جـ ١ ، ص ١٦ وما بعدها ، والسياسة الشرعية : ص ٢٠ وما بعدها .

(٢٣) ابن تيمية : منهاج السنة . جـ ٣ ، ص ١٣٥ .

(٢٤) دكتور محمد حسين هيكل : الفاروق عمر . جـ ١ ، ص ٨٩ .

(٢٥) T.W. Arnold Caliphate p.20

التى كانت متبعة فى عصره ومنها أن القبيلة كانت تترك حرة لتختار من يحميها ، وينقض الدكتور الريس هذين الاستنتاجين لسببين :

الأول : لم يقم مانع من خلال السنين السابقة على وفاة الرسول ﷺ لكتابة ذلك الكتاب كما لم يكن المرض من الشدة بحيث يعوقه عن الكتابة فيما لو أراد .

الثانى : لم يكن هناك تقليد واحد معين للقبائل العربية قبل الإسلام ، بل اختلفوا فى تقاليدهم وعاداتهم فضلا عن أن الإسلام قد محاها وحلت الرابطة الدينية محلها .

وبمعارضة هذين الرأيين ، يقيم الدكتور الريس رأيه على أساس جديد ، وهو أن هناك حكمة من عدم تقييد الجماعة الإسلامية بقوانين جامدة لا تتفق مع التطورات إذ أن المشرع « حرص على أن تظل القوانين الإسلامية مرنة حتى تعطى مرونتها الفرصة للعقل للتفكير وللجماعة أن تشكل نظمها وأوضاعها بحسب المصالح المتعددة »[٢٦] . وسنجد عند تناولنا لهذه الناحية من موضوع الإمامة – أى نقض فكرة النص التى يذهب إليها الشيعة – أن أهل السنة تخلصوا من كل ما من شأنه أن يجعل من هذا الموضوع قيداً للمسلمين كما فعل الشيعة بعقائدهم عن أمثال فكرة النص أو الوصية أو العصمة .

ويتفق الشيخ أبو زهرة أيضاً فيما ذهب إليه الدكتور الريس لأن الإسلام فى رأيه يقوم على أصول ثلاثة هى : العدالة والشورى والطاعة فى طاعة الله ، وبذلك استوفت الشريعة الدعائم التى يقوم عليها الحكم الإسلامى ، ولا ضرورة لتعيين النبى ﷺ طريقاً محدداً لاختلاف الشعوب ونظمها[٢٧] .

• خطبة أبى بكر : مغزاها وصداها عند الشيعة :

اشتملت خطبة أبى بكر بوجه عام على آيات بالغة من الحكمة وسداد الرأى وتمسك بالدين وحث على الجهاد فى سبيل الله ، وإرشاد المسلمين إلى ما فيه

---

(٢٦) دكتور الريس : النظريات السياسية . ص ٢١ .

(٢٧) الشيخ محمد أبو زهرة : المذاهب الإسلامية . ص ٣٨ وما بعدها .

صلاح دينهم ودنياهم ويعنينا أن نقتطف منها القواعد الأساسية التى قيد أبو بكر بها نفسه ، فقد اتخذ من رسول الله ﷺ قدوة . وقد اتضح لنا من الفصل السابق أن المسلمين الأوائل كانوا يبايعونه ﷺ على المبادىء المحددة التى ذكرناها ، مع حرصه صلوات الله عليه على طلب الشورى فى معالجة شئون دنياهم فيما لم يخبر به الوحى ، وسنلاحظ هنا أن أبا بكر تعهد فى خطبته على اتباع نفس المنهج لا يحيد عنه قيد أنملة .

ومما قاله فى الخطبة أنه متبع رسول الله ﷺ وليس بمبتدع ، ولا غرو ، فهو الذى وقف معارضاً كل من حاولوا صرفه عن حروب الردة فأعلن أنه ملزم بتطبيق قواعد الإسلام كما تلقاها من الرسول ﷺ ، وأعلن ضرورة تحصيل الزكاة لأنها ركن من أركان الدين ثم تساءل: « أرأيت لو سألوا ترك الصلاة ؟ أرأيت لو سألوا ترك الصيام ؟ أرأيت لو سألوا ترك الحج ؟ فإذاً لا تبقى عروة من عرى الإسلام إلا انحلت »[٢٨]

وقد استشهد الدكتور السنهورى بهذه الفقرة من خطبة أبى بكر لاثبات أن الخليفة ليس مطلق السلطة وإنما هو مقيد تقييداً شديداً بقواعد الشريعة[٢٩] .

كما طالب أبو بكر المسلمين فى سياق خطبته بمصارحته ونقده ومعارضته إذا ما انحرف عن المنهج القويم بمثل قوله : « إن استقمت فتابعونى وإن زغت فقوّمونى » ، وأعلن أنه لا يفرق بين الأقوياء والضعفاء من المسلمين فإن الجميع عنده سواء من حيث ضرورة حصولهم على الحقوق المشروعة دون النظر إلى الفوارق الاجتماعية بينهم . وأمرهم بالطاعة طالما أنه هو نفسه فى طاعة الله ورسوله ﷺ ، فإذا عصى الله ورسوله فلا طاعة له عليهم ، وهذا يبين لنا مدى حرصه على اتباع السنة بحذافيرها ، ولكنه من وجهة نظر الاستشراق عد متسما بسمة المحافظة[٣٠] ، وهو تعبير يدل على التأثر بروح العصر وعدم فهم تأثير الإيمان القوى فى الصاحب الأول .

---

(٢٨) الماوردى : الأحكام السلطانية . ص ٥٨ . (٢٩) Le Califat, A.Sanhoury

(٣٠) دائرة المعارف الإسلامية : المجلد الأول . مادة أبو بكر ص ٣١٦ . خطبة أبى بكر : المصدر : ابن هشام . السيرة النبوية . القسم الأول . ص ٦٦١ .

أما الشيعة فكان لهم مع الخطبة شأن آخر إذ التقطوا عبارات معينة منها لمحاولة الطعن فى إمامته وإظهار عدم استحقاقه للخلافة ، مما دفع مفكرى أهل السنة للقيام بالدفاع عنه فى كل ما أثاره الشيعة من مطاعن .

يذكر الباقلانى أن الشيعة تردد بأن رسول الله ﷺ كان ممتحنا بأبى بكر على نفاق له وتقية منه ، ويعارض هذه الفكرة بما يراه من أن الرسول ﷺ لعلمه بسبق أبى بكر وهجرته وعلمه للأحاديث المروية الكثيرة عن الصفات التى يجب أن تتوفر فيمن يؤم المسلمين ، فقد قدم أبا بكر مصداقا لحديثه ﷺ : « **من تقدم على قوم من المسلمين وهو يرى أن فيهم من هو أفضل منه ، فقد خان الله ورسوله والمسلمين** » . ويؤكد الباقلانى تقديم الرسول ﷺ لأبى بكر فى الصلاة عند مرضه وأنه لم يدفعه عن موضعه أو ينكر تقديمه كما يردد الشيعة فى أخبارهم التى تغد من باب التمنى إلى جانب أنها أخبار آحاد التى ينبغى التحقق من مصادرها ودحضها بما يعارضها من أخبار متواترة . فالحقيقة أن لأبى بكر عدة فضائل امتاز بها ، منها أنه ذكر المسلمين بالآيات القرآنية التى تخبر بموت الرسول ﷺ فجمع المسلمين بعد أن كادوا يفترقون . وهو الذى أنفذ جيش أسامة وخالف بذلك الخائفين على من فى هذا الجيش من نقباء المهاجرين والأنصار حيث رد على عمر بقوله : « أيوليه رسول الله ﷺ وتأمرنى أن أصرفه ؟ » فكان فى هذا التصرف متمسكاً بالسنة التى خطها الرسول دون الخوف من المخاطرة . وكذلك محاربته لأهل الردة حين سألوه الصلح على ترك الزكاة فخرج لمناضلتهم بنفسه وبمن معه .

ولا يقلل من شأن أبى بكر قوله : « إن استقمت فاتبعونى وإن ملت فقومونى » كما لا يقلل هذا الطلب من شأنه ولا يخلع عنه صفة الإمامة ، بعكس ما يراه الشيعة ، لأنهم يستمدون معارضتهم له بوحى من عقيدتهم فى عصمة الإمام ، والإمام لا ينبغى أن يكون معصوماً .

وإذا قال الشيعة أن أبا بكر استحل الأمر لنفسه بالرغم من اعترافه بأن له شيطاناً يعتريه فإن هذا أيضاً لا يقلل من استحقاقه للخلافة لأن الآيات القرآنية مليئة بذكر الشيطان ، وإقرار الرسول ﷺ بأن ما من أحد إلا وله شيطان ، وأن

أبا بكر باعترافه بوسوسة الشيطان يطلب من المسلمين أن يتقوا وقت غضبه الذى يأتيه بفعل الشيطان وبسببه .

ويفند الباقلانى سبب قول أبى بكر : « وليتكم ولست بخيركم » على أوجه عدة : منها أنه ليس بخيرهم قبيلة وعشيرة ، أو يجوز عليه الخطأ والسهو ومما يجوز عليهم فهو ليس معصوماً ، أو أن الله هو الذى فضله عليهم وهو ليس بخيرهم . وأخيراً قد يقصد أن هناك من هو أفضل منه ولكن الإجماع انعقد عليه هو « لكى يدلهم على جواز إمامة المفضول عند عارض يمنع من نصب الفاضل »(٣١) .

أما قوله : « أقيلونى ، أقيلونى » فدليل على عزوفه عن الخلافة وعدم السرور بها لأنه إذا أظهر السرور قد يلقى فى ظنهم السوء . وإذا طعن الشيعة فى أبى بكر استناداً على قول عمر : « إلا أن بيعة أبى بكر كانت فلتة وقى الله شرها » فمردود أيضاً لأن عمر كان يعتقد أن أبا بكر هو المبرز بالفضل على المسلمين جميعاً حينئذ وهو يستحقها لهذا السبب « وأن من بعده متقاربون فى الرتبة والفضل لا يستحقونها على ذلك الوجه ولذلك جعلها شورى فى ستة »(٣٢) .

أما القاضى عبد الجبار فقد أورد دفاع شيخه أبى على ، إذ يرى الثانى أن الفلتة ليست هى الذلة والخطيئة وإنما تعنى البغتة من غير روية أو مشاورة . ويقصد عمر بقوله : « من عاد إلى مثلها فاقتلوه » أن من عاد إلى الطريقة التى تمت بها البيعة لأبى بكر من غير مشاورة أو عذر ولا ضرورة ثم طلب من المسلمين البيعة فينبغى قتله(٣٣) . فالواقع أن البيعة يجب أن تتم بعد مشاورة وإتفاق دون استبداد ، أما إذا بايع رجل الآخر بغير رجوع إلى الجماعة الإسلامية فإن معنى هذا تظاهر منهما بشق عصا الطاعة والخروج عن الجماعة ، ومع ارتكابهما هذه الفعلة يحق قتلهما(٣٤) .

---

(٣١) الباقلانى : التمهيد . ص ١٩٥ .

(٣٢) الباقلانى : التمهيد . ص ١٩٦ .

(٣٣) القاضى عبد الجبار : المغنى . ج ٢٠ . القسم الأول . ص ٣٤٠ (وقد ضمن هذا الكتاب أيضا دفاعه عن أبى بكر للشبهات التى أثارها الشيعة . من ص ٣٣٨ إلى ص ٣٤١) .

(٣٤) تعليقة رقم (١) من هامش كتاب السيرة النبوية لابن هشام – القسم الأول ص ٦٥٨ .

* الإجماع على بيعة أبى بكر :

كان لتأخر على عن بيعة أبى بكر مثار بحث ومجادلة بواسطة أهل السنة والشيعة ، إلا أن مصادر أهل السنة كافة تجمع على قيامه بالبيعة لأبى بكر والترحيب بها بمثل قوله : « والله لا نقيلك ولا نستقيلك أبداً ، قد قدَّمك رسول الله ﷺ لتوحيد ديننا فمن ذا الذى يؤخرك لتوجيه دنيانا ؟ » ، أما الشيعة فيذهبون إلى أن بيعته لأبى بكر كانت على تقيّة .

وقد أثبت الإمام الأشعرى صحة إمامة أبى بكر استناداً على إجماع المسلمين كافة على مبايعته وخلافته ، فهم – كما يقسمهم الأشعرى – ثلاث أقسام : قسم ينادى بإمامة علىّ ، وآخر يقول بإمامة العباس ، وثالث يرى إمامة أبى بكر . ولكن الثابت أن علياً والعباس بايعا أبا بكر وانقادا له وقالا له : « يا خليفة رسول الله »(٣٥) ولا يجوز الادعاء بأن باطنهما يختلف عن ظاهرهما لأن جواز ذلك يقضى على مستند الاجماع . إلا أن الإمام الأشعرى بوضعه لهذا التقسيم الذى طرحه للمناقشة قد أوضح اختلاف الفرق كما هو ظاهر فى عصره ، ولكن الباقلانى اهتم بتفنيد الأخبار الواردة فى تخلف علىّ ، فهو يرى أنها وردت وروداً ضعيفاً وشاذا وتعارضها أخبار كثيرة عن قيامه بالبيعة لأنه ما من أحد روى تأخر علىّ عن البيعة إلا وعاد فروى رجوعه إليها .

ويحرص القاضى عبد الجبار على إظهار الأخبار التى تؤكد مدح علىّ بن أبى طالب لأبى بكر ، منها آخر خطبة له يقول فيها : « ألا وخير هذه الأمة بعد نبيها ، أبو بكر وعمر ، ثم الله أعلم بالخير أين هو »(٣٦) . أما من تأخر عن البيعة كسلمان الفارسى وأبى ذر وحذيفة والمقداد وعمار ، فإنهم عادوا إلى مبايعته وبذلك حصل الاجماع .

ومع تأكيد أهل السنة لاتمام الاجماع لبيعة أبى بكر ، فإنهم يستدلون بواسطة الاجماع هذا على أن النقل تواتر عن السلف والصحابة « أنهم كانوا

---

(٣٥) الأشعرى : اللمع . ص ١٨٤ .

(٣٦) القاضى عبد الجبار : المغنى . جـ ٢٠ . القسم الأول . ص ٢٨٨

يتدينون فى باب الإمامة أن لا نص فيها »[37] وإنما تتم بالاختيار . يقول إمام الحرمين (٤٧٨ هـ - ١٠٨٥ م) : « وإن أردنا أن نعتمد إثبات الاختيار من غير التفات إلى إبطال مذاهب مدعى النصوص أسندناه إلى الاجماع »[38] ، ولأن خلافة الخلفاء الراشدين تمت جميعها على أساس البيعة وكانت متقدمة على الإمامة ثم اتسقت الطاعة بعدها وبهذا « لم يبق إشكال على انعقاد الاجماع على الاختيار وبطلان المصير إلى ادعاء النص »[38] .

---

(٣٧) المصدر السابق . ص ٢٧٢ .

(٣٨) غياث الأمم فى التياث الظلم للإمام الجوينى بتحقيق : د . فؤاد عبد المنعم ود . مصطفى حلمى . ج ١ ، دار الدعوة بالاسكندرية .

(٣٩) المصدر السابق .

الفصل الثالث

خلافة عمر بن الخطاب

(٢٤هـ - ٦٤٤م)

- تمهيد .
- عهد أبي بكر لعمر رضي الله عنهما .
- تفنيد اعتراضات الشيعة على إمامة عمر .
- موقف أهل السنة والشيعة من خلافة عمر .
- تفنيد ورد شيخ الإسلام ابن تيمية على :
  الطعون الموجهة إلى خلافة عمر .

(٣)

خلافة عمر بن الخطاب

(٢٤ هـ - ٦٤٤ م)

° تمهيد :

بحثنا فى الفصل السابق كيف أثبت أهل السنة صحة إمامة أبى بكر ، وسنحاول فى هذا الفصل أن نبحث موقفهم فى الدفاع عن إمامة عمر ابن الخطاب ، لأن الشيعة فى طعنهم فى صحابة الرسول ﷺ - باستثناء على بن أبى طالب - جمعوا بين الصاحبين فقدحوا فى إمامتهما معاً . وكذلك فعل الراوندية - وهم الذين تبرأوا من أبى بكر وعمر -، ورأوا أن أحق الناس بالإمامة بعد الرسول ﷺ عمه العباس بن عبد المطلب وأجازوا بيعة على لأن العباس أجازها بقوله : « هلم إلى أبايعك فلا يختلف عليك إثنان »[1] .

لهذا اتجهت أبحاث مفكروا أهل السنة إلى إثبات إمامة الصاحبين للتسوية بينهما « ولأنه لا خلاف أن أبا بكر إذا صلح للإمامة وثبتت إمامته أن عمر مثله »[2] .

ولكن ، ما السبب فى انتقال الخلافة إلى عمر بن الخطاب بالعهد بواسطة الصاحب الأول ؟ وكيف أقر متكلموا أهل السنة ومن اتبع منهجهم فى الاستدلال

---

(١) المسعودى . (٣٤٦ هـ - ٩٥٧ م) . مروج الذهب : جـ ٢ ، ص ١٥٧ .

(٢) القاضى عبد الجبار : المغنى . جـ ٢٠ . القسم الثانى ص ٣ .

هذه الوسيلة كأحد الطرق التى ثبتت بها الإمامة مستندين على انعقاد إجماع الصحابة على صحتها ؟

هذا ما سنحاول عرضه خلال هذا الفصل .

• عهد أبى بكر لعمر رضى الله عنهما :

تولى أبو بكر الخلافة عن طريق البيعة بعد المجادلات التى دارت فى اجتماع السقيفة ، فلما أحس بدنو أجله دعى الصحابة وأفضى إليهم بما يجول فى خاطره ، قال : « قد حضرت من قضاء الله ما ترون ، وأنه لابد لكم من رجل يلى أمركم ويصلى بكم ، ويقاتل عدوكم ، ويقسّم فيأكم »[٣] إن الصديق تذكر ما حدث فى اجتماع السقيفة وخشى على المسلمين إذا تركهم دون ولىّ من أن ينفرط عقد الجماعة بصورة أخطر مما تمت عقب وفاة الرسول ﷺ ، لأن الاختلاف حينئذ كان محصوراً بين المهاجرين والأنصار ، ولكن المسلمين فى عهده انتشروا يجاهدون فى العراق والشام ، ويواجهون فارس والروم . فإذا استخلف « وجمع كلمة المسلمين على من استخلفه فقد اتقى ما يخشى »[٤] .

وبمثل هذه الكلمات التى عبّر بها أبو بكر عما يدور فى نفسه ، اعتمد أهل السنة فيما بعد أسس نظرياتهم فى ضرورة تولى الإمام أمر المسلمين ، أو بعبارة أخرى نظرية وجوب الإمامة سمعاً ، استدلالا بالأمر الواقع أيام الخلافة الراشدة . فإن عبارة أبى بكر تتضمن أبرز المهام التى تناط بالإمام وهى :

أولا : أداء الصلاة ، وهى الركن الجوهرى فى الإسلام ، وقد بينا كيف كانت إمامة الصلاة هى أحد الاستدلالات التى أثبت بها أهل السنة صحة خلافة أبى بكر . ولا بأس من أن نسجل هنا حرص الصاحب الثانى على أدائها حتى ساعاته الأخيرة ، إذ استجاب لنداء الصلاة وهو يقول : « نعم ، لا حظ لامرىء فى الإسلام إن أضاع الصلاة » ، فصلى والجرح يثغب دما[٥] .

---

(٣) ابن قتيبة : الإمامة والسياسة . ص ١٩ .

(٤) دكتور محمد حسين هيكل : الفاروق عمر . ج ١ ، ص ٧٦ .

(٥) ابن الجوزى : تاريخ عمر بن الخطاب . ص ٢١٧ .

ثانياً : قتال الأعداء والذود عن ديار المسلمين .

ثالثاً : تقسيم الغنائم تفادياً للمنازعات والخصومات .

وقد ظلت هذه المهام إجمالا هى التى رسم حدودها أهل السنة قياساً على الأسس التى وضعت إبان الخلافة الأولى . يقول إمام الحرمين : « الإمامة رياسة تامة وزعامة عامة تتعلق بالخاصة والعامة فى مهمات الدين والدنيا ، متضمنها حفظ الحوزة ، ورعاية الرعية ، وإقامة الدعوة بالحجة والسيف ، وكف الجنف والحيف »[٦] .

*** تفنيد اعتراضات الشيعة على إمامة عمر :**

وقد طعن الشيعة فى إمامة عمر بسبب عهد أبى بكر له . ولكن الباقلانى يتصدى لهذا الطعن فيوضح أن العهد تم بمحضر من الصحابة والمسلمين ، فأقروه جميعاً وصوبوا رأيه ، ولو كان ذلك خطأً فى الدين لراجعوه فيه . والدليل على ذلك أن المراجعة انصرفت إلى صفة من يعهد إليه بقول القائل : « أتولى علينا فظاً غليظا ؟ » ، ولم تكن منصبة على صحة العهد نفسه . فهم يجمعون على صحة العهد من الإمام إلى غيره ، فالعهد ليس إذاً خطأً فى الدين لأن الأمة لن تجتمع فى عصر الصحابة – ولا فى غيره من العصور – على خطأ . ولهذا فإن عهد أبى بكر صحيح وهو يجرى مجرى العقد لعمر بن الخطاب ، ولأن الإمام العدل – وهو شخص واحد ضمن الرعية – يصح له أن يبتدىء العقد لمن يصلح للإمامة ، فكيف يحرم من هذا الحق لكونه إماماً ؟

أما الاعتراض الثانى الذى يضعه الشيعة فهو تحريمهم للعهد من الإمام لغيره لموضع التهمة من العاهد وتجويز ميله إلى المعهود إليه وإيثاره لولايته . ولكن إمام المسلمين – وهو أبو بكر – كان ظاهر العدالة مشهوراً بها ولم تدل أفعاله على خيانة للأمة ، بل كان منصفاً لها أيام ولايته ، فلا يقبل أن يسلط عليهم بعد موته

---

(٦) إمام الحرمين : غياث الأمم فى التياث الظلم . بتحقيق د . فؤاد عبد المنعم ود . مصطفى حلمى . ج ١ ، دار الدعوة اسكندرية .

ظالما أو جاهلا بأمورهم ، بل إن اتهام المسلمين لإمامهم الذى عرفوه بالصلاح والتقوى بمثل هذا الاتهام يعود عليهم بالذنب الذى يوجب عليهم التوبة والاستغفار .

أما الدليل الذى يراه الباقلانى على إثبات إمامة عمر بن الخطاب ، فهو أن أبا بكر عهد إليه أمام جلة الصحابة ، فقبلوا رأيه بعد أن خطب خطبته التى وصف فيها عمر بصفاته كلها وخلاصتها أنه شديد فى غير عنف ، لين من غير ضعف ، وإذا كان طلحة قد احتج على توليته بقوله لأبى بكر : « تولى علينا فظاً غليظاً ، ماذا تقول لربك إذا لقيته ؟ » فقد حدث أن اعترف بعد ذلك بفضله وقال لعمر : « لقد استقامت العرب عليك وفتح الله على يديك » ، ثم اشترك مع عثمان وعبد الرحمن فى طلب العهد من أبى بكر لعمر لأنه أهل لها[٧] .

وبهذا صار عمر بن الخطاب إماماً للمسلمين بعهد أبى بكر إليه لأنه وقع برضا الجماعة « وإجماعهم على ذلك يكشف عن صحة الطريق الذى صار به إماما »[٨] .

ولقد قاس مفكروا أهل السنة على ذلك فجعلوا من تولية العهد مسلكا فى إثبات الإمامة فى حق المعهود إليه لأن أبا بكر خليفة الرسول ﷺ لما عهد إلى عمر ، أقره الصحابة على ذلك[٩] .

ويستند ابن خلدون (٨٠٨هـ - ١٤٠٥ م) فى مشروعية العهد على دعامتين :

الأولى : بما أن حقيقة الإمامة هى النظر فى مصالح الأمة لأمور الدين والدنيا ، فإن الإمام على هذا هو الولى الأمين الذى يتولى شئون المسلمين أثناء

---

(٧) رد الباقلانى على الشيعة يشمل الصفحات ١٩٧ وما بعدها من كتابه (التمهيد :..) .

(٨) القاضى عبد الجبار : المغنى . جـ ٢٠ . القسم الثانى ص ٦ .

(٩) الجوينى : غياث الأمم فى التياث الظلم بتحقيق د . فؤاد عبد المنعم ود . مصطفى حلمى . دار الدعوة إسكندرية .

حياته وبعد مماته أيضاً ، فهو إذا أقام لهم من يتولى أمورهم بعد وفاته قبلوا هذا الاختيار عن رضى واطمئنان لأنهم يثقون فى اختياره كما وثقوا به إماما أثناء حياته .

الثانية :أجمعت الأمة على جواز هذا العهد وانعقاده كما تم بواسطة أبى بكر لعمر بمحضر من الصحابة فأجازوه وأوجبوا على أنفسهم طاعة عمر ، وكما عهد عمر فى الشورى إلى الستة ففوض بعضهم إلى بعض حتى أفضى ذلك إلى عبد الرحمن بن عوف ، وانعقد الأمر فى النهاية إلى عثمان بن عفان وأوجب المسلمون طاعته « والملأ من الصحابة حاضرون للأولى والثانية ولم ينكره أحد منهم فدلَّ على أنهم متفقون على صحة هذا العهد عارفون بمشروعيته والاجماع حجة »[١٠] .

ويتوسع ابن خلدون بعد ذلك فى طريقة العهد فيجيز أن يعهد الإمام إلى أبيه أو ابنه إذ لا ينبغى فى هذه الحالة أن يتهم بأنه يفضل ذوى القربى بما أنه مأمون على رعاية شئونهم أثناء حياته فبالتالى فلا يحتمل الخروج عن الحدود التى ألزم بها نفسه أثناء حياته . ويظهر بوضوح من خلال هذه الفكرة أن ابن خلدون خاضع للظروف السياسية إبان عصره .

أما السير أرنولد فإنه ذهب إلى أن طريقة العهد لا تخلو من المخاطرة إذ لا يمكن الاطمئنان إلى حسن نتيجتها ويحتمل الخطأ فى الاختيار[١١] ولكن الحقيقة أن بحث ما دار من مساجلات فى الرأى بين أبى بكر والصحابة تبعد احتمال الخطأ إلى حد انعدامه ، فالمسلمون جميعاً يعرفون عمر خير المعرفة ويثقون فى اختيار أبى بكر كما أسلفنا ، لأنهم على بينة من نواياه . وعذر السير أرنولد فى اتجاهه أنه لم يستطع تقدير عامل الدين وقوة تأثير المثل العليا فى نفوس المسلمين فى ذلك الوقت فقد « كان الوازع دينياً فعند كل أحد وازع من نفسه فعهدوا إلى من يرتضيه الدين فقط وآثروه على غيره ووكلوا كل من يسموا إلى ذلك إلى وازعه »[١٢]

---

(١٠) ابن خلدون : المقدمة . ص ٢١٠ .

(١١) The Caliphat, Sir T.W. Armold

(١٢) المقدمة : ص ٢١١ .

ويمكن الرد أيضاً على اعتراض السير أرنولد بأن أصوات المعارضة ارتفعت فى وجه أبى بكر تصف عمر بن الخطاب بالغلظة ، فقد أعلنوا ما يرونه فى وجه الخليفة دون خشية أو محاباة لكى يعيد النظر فى العهد إذا أثبتوا له أنه على خطأ ، ولكنهم « لم يحابوا الصديق فى عهده لعمر مع شدته ، ومن شأن الناس أن يراعوا من يرشح للولاية فيحابونه خوفاً منه أن ينتقم منهم إذا ولى ؛ ورجاء له ، وهذا موجود ، فهؤلاء لم يحابوا عمراً ولا أبا بكر مع ولايتهما »(١٣) .

ومع قيام أبى بكر باختيار عمر ، فقد ظل يراود نفسه محاولا التثبت من صحة اختياره . ولا نجد صعوبة فى استنتاج هذا المعنى من بعض فقرات كتاب العهد نفسه . إذ يقول فى إحداها : « إنى استعملت عليكم عمر بن الخطاب ، فإن بر وعدل فذلك علمى به ورأيى فيه ، وإن جار وبدل فلا علم لى بالغيب ، والخير أردت ، ولكل امرىء ما اكتسب ﴿ **وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون** ﴾(١٤) » .

ويعلق القاضى عبد الجبار على ما جاء بهذه الوثيقة بقوله : « وهذا كلام من يشتد اهتمامه بالدين واحتياطه للمسلمين »(١٥) .

والدليل على صحة إمامة عمر بن الخطاب أنه التأم فى عهده شمل المسلمين ، وهى الظاهرة الجلية فى أيام خلافة الشيخين ، استمراراً لأيام الرسول صلوات الله عليه ، إذ يقرر النوبختى (٢١٠ هـ - ٩٢٢ م) أنه : « صار مع أبى بكر السواد الأعظم والجمهور الأكثر فلبثوا معه ومع عمر مجتمعين عليهما راضين بهما »(١٦) .

---

(١٣) ابن تيمية : منهاج السنة . جـ ٣ ، ص ١٦٦ .

(١٤) الطبرى : جـ ٤ ، ص ٥٤ ، ابن قتيبة : الإمامة والسياسة . جـ ١ ، ص ١٩ . الآية رقم ٢٢٧ من سورة الشعراء .

(١٥) القاضى عبد الجبار : المغنى . جـ ٢٠ . القسم الثانى ص ٧ .

(١٦) النوبختى : فرق الشيعة ، ص ٤ .

واختلفت وجهات النظر . ويتناقل أهل السنة ما جاء على لسان على بن أبى طالب حين رفض طلب العباس أن يسأل الرسول ﷺ قبل موته فيمن يل الأمر إذ قال على : « أنا والله لئن سألناها رسول الله ﷺ فمنعناها لا يعطيناها الناس بعده وإنى والله لا أسألها رسول الله ﷺ »[١٩] . ولعل فى محاولة أهل السنة إثبات هذه الواقعة يحمل فى طياته نفيهم القاطع لوجود النص على إمامة على وبالتالى تقويض أساس المذهب الشيعى فى الإمامة وإحلال نظريتهم فى القول باختيار الإمام محلها .

وتنقل لنا مصادر أهل السنة أنه حدث اختلاف أثناء مرض الرسول ﷺ فى وجوب تنفيذ رغبة الرسول ﷺ أو الامتناع عن ذلك إشفاقاً عليه من المعاناة فى كتابة هذا الكتاب وهو طريح الفراش ، ولسان حالهم يقول : « عندكم القرآن حسبنا كتاب الله » ، فلما زاد اختلافهم ولغطهم أمرهم الرسول ﷺ بمغادرة المكان . ويعلق على ذلك ابن عباس بقوله : « إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب لاختلافهم ولغطهم »[٢٠] .

ويستنتج ابن خلدون من هذه الحادثة أن أمر الإمامة لم يكن مهماً لأن الإمامة من المصالح العامة المفوضة إلى المسلمين كافة ولم يستخلف فيها الرسول ﷺ لأنها أقل أهمية من الصلاة ، فإن إمامة الصلاة تأتى فى المرتبة الأولى قبل الاستخلاف ، ولهذا السبب استدل الصحابة فى شأن أبى بكر باستخلافه فى الصلاة على استخلافه فى الإمامة بقولهم : « ارتضاه رسول الله لديننا أفلا نرضاه لدنيانا ؟ » ويؤكد ابن خلدون ذلك بقوله : « فلولا أن الصلاة أرفع شأناً وأكثر خطراً من السياسة لما صح القياس »[٢١] .

أما ابن تيمية فقد زاد على ذلك بما يراه من أن الإمامة ليست أهم مطالب الدين ، بخلاف ما يراه الشيعة ، ويقيم رأيه على عدة براهين منها :

أولا : أن الإيمان بالله ورسوله ﷺ فى كل زمان ومكان أهم من مسألة

---

(١٩) ابن هشام : السيرة . القسم الأول ص ٦٥٤ . صحيح البخارى : ج ٣ ، ص ٦٧ .
(٢٠) صحيح البخارى : ج ٣ ، ص ٦٠ .
(٢١) مقدمة ابن خلدون : ص ٢١٩ .

الإمامة ذلك أن الرسول ﷺ قد أمر بأن يقاتل الكفار حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسوله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة .

ثانياً : لم يذكر الرسول ﷺ الإمامة لأحد من الناس حين كان يدعوهم إلى الإسلام .

ثالثاً : إن كانت كذلك – أى كما يعتقد الشيعة – فكان من الواجب على الرسول أن يبينها كما بين للمسلمين أمور الصلاة والزكاة والصيام والحج وسائر الواجبات الدينية ، وكما عين أمر الإيمان بالله وتوحيده واليوم الآخر .

رابعاً : أن أهم أمر فى الدين هو الصلاة والجهاد ، وليست الإمارة ، لكثرة الآيات القرآنية والأحاديث المتعلقة بهما والتى تحث عليهما وتعتبرهما أهم الفروض على الإطلاق[٢٢] .

ويقول ابن تيمية : « أن النبى ﷺ لما رأى الشك قد وقع علم أن الكتاب لا يرفع الشك فلم يبق فيه فائدة ، وعلم أن الله يجمعهم على ما عزم عليه »[٢٣] .

كما نجد تفسيراً حديثاً لسبب عدم استخلاف الرسول ﷺ يرجعه إلى خشيته صلوات الله عليه من ظن المسلمين أن من استخلفه قد استمد الأمر على المسلمين بوحى من الله[٢٤] .

وقد فند الدكتور الريس آراء اثنين من المستشرقين هما فيرث وأرنولد إذ يرى الأول أن مرض الرسول ﷺ هو الذى حال دون كتابته ذلك الكتاب بينما يذهب الثانى[٢٥] إلى أن السبب يرجع إلى عدم رغبة الرسول مخالفة التقاليد العربية

---

(٢٢) ابن تيمية : منهاج السنة . جـ ١ ، ص ١٦ وما بعدها ، والسياسة الشرعية : ص ٢٠ وما بعدها .

(٢٣) ابن تيمية : منهاج السنة . جـ ٣ ، ص ١٣٥ .

(٢٤) دكتور محمد حسين هيكل : الفاروق عمر . جـ ١ ، ص ٨٩ .

(٢٥) T.W. Arnold Caliphate p.20

ويذكر الحلى أن عمر بن الخطاب أخطأ فى ثلاثة مواضيع :

الأول : جعل الأمر شورى مخالفا من تقدمه فلم يعهد أو يترك الأمر لاختيار المسلمين .

الثانى : سوى بين الفاضل والمفضول ومن حق الأول التقدم على الثانى .

الثالث : طعن فى الستة الأشخاص الذين اختارهم للشورى . وذكر أنه يكره أن يتقلد إمامة المسلمين ميتا كما تقلده حيا ، ثم عاد فتقلدها ميتا بأن جعل الإمامة فى ستة(٢٤) .

٥ تفنيد ورد شيخ الإسلام ابن تيمية على الطعون الموجهة إلى خلافة عمر :

وقد تناول ابن تيمية هذه الطعون الثلاثة بالتفنيد والرد . وسنعرضها حسب ترتيبها .

أولا : جعل الأمر شورى :

كان عمر بن الخطاب كثير المشاورة لأصحابه فيما لم يرد فيه نص ، ولهذا السبب إلتجأ إلى الاجتهاد . فإذا كان الحلى قد ذكر أن الإمام منصوص عليه وهو معصوم ، فكيف يكون هذا الإمام أعظم من الرسول ﷺ ، الذى كان ينزل القرآن مصححا لأفعاله مثلما فعل حينما ولى ﷺ الوليد بن عقبة فنزلت الآية فيه : ﴿ **إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة** ﴾(٢٥) .

كما كان النبى ﷺ يحكم فى القضية المعينة باجتهاده ، ولذلك نهى المحكوم له أن يأخذ ما حكم له به إذا كان الباطن بخلاف ما أظهره . ولما كان عمر ابن الخطاب إماما للمسلمين . فإنه اجتهد فى استخلافه الأصلح ، ورأى أن هؤلاء الستة أحق من غيرهم ، ولم يعين واحداً منهم بالذات خشية أن يكون غيره أحق منه وأصلح للولاية « وهذا أحسن اجتهاد إمام عالم عادل ناصح لا هوى له »(٢٦)

---

(٢٤) ابن تيمية : منهاج السنة . جـ ٣ ، ص ٢٥٨ .

(٢٥) الآية رقم ٦ من سورة الحجرات .

(٢٦) ابن تيمية : منهاج السنة . جـ ٣ ، ص ١٦٢ .

لأنه بذلك قد نفذ ما أمرت به الآيات القرآنية من الحض على الشورى والعمل بها . وقد فضل عمر عدم تعيين واحد من الستة حتى لا يحدث الاختلاف والمنازعة ، إذ جبل على ذلك البشر جميعا بما فيهم أولياء الله المتقين ، فرأى الفضل متقاربا فى الستة ، ورأى أيضا أنه إذا عين واحداً قد لا يحسن القيام بإمامة المسلمين فيصبح عمر نفسه مسئولا عنه لنسبته إليه ، فترك تعيين واحد منهم خوفاً من التقصير حيث رأى فى كل واحد من الستة ما منعه من تعيينه وتقديمه على غيره ؛ وقصد المصلحة فى أن يبايعوا واحداً منهم باختيارهم(٢٧) .

ولما راجعه المسلمون ليستخلف شخصا يعينه بالاسم رفض قائلا : « إن الله تعالى لم يكن يضيع دينه ولا خلافته ولا الذى بعث به نبيه ﷺ ، فبذلك ترك الأمر لهؤلاء الصحابة الذين مات عنهم الرسول ﷺ وهو راض ، يختارون من بينهم الذى يجمعون عليه . وله فى النبى ﷺ أسوة حسنة ، إذ أنه ﷺ حينما رأى المسلمين يجتمعون على أبى بكر استغنى عن كتابة الكتاب الذى عزم أن يكتبه لأبى بكر ؛ كما أنه ليس هناك دليل على الاستخلاف .

وهكذا قام عمر بأداء أكثر الأمرين مصلحة وأقلهما مفسدة : « فإن الله تعالى بعث الرسل وأنزل الكتب ليكون الناس على غاية ما يمكن من الصلاح لا لرفع الفساد بالكلية ، فإن هذا ممتنع فى الطبيعة الإنسانية إذ لابد فيها من فساد »(٢٨) .

ثانياً : الجمع بين الفاضل والمفضول :

وكان هؤلاء الستة متقاربين فى الفضيلة ، فقد كان الصحابة فى عهد النبى ﷺ يفاضلون أبا بكر ثم عمر ثم عثمان ولم ينكر الرسول ﷺ ذلك حينما يبلغه .

هذا هو التفضيل الثابت بالنص . أما التفصيل الثانى فقد ثبت بإجماع المهاجرين والأنصار ، وكما ظهر لما توفى عمر بن الخطاب فإنهم أجمعوا على مبايعة

---

(٢٧) ابن تيمية : منهاج السنة . جـ ٣ ، ص ١٦٢ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ١٦٤ .

عثمان من غير رغبة ولا رهبة ، فإنه لم يعط أحداً منهم مالا ولا ولاية ، ولم يكن لبنى أمية شوكة حينئذ ، وقد قال الإمام أحمد بن حنبل تعليقاً على ذلك : « لم يجتمعوا على بيعة أحد كما اجتمعوا على بيعة عثمان »[٢٩] ، لأنه لم ينكر أحد من الستة – أو غيرهم – ولاية عثمان فى ذلك الوقت ، مع أن فيهم كافة الصحابة أمثال عمار بن ياسر وصهيب وأبو ذر والمقداد بن الأسود وابن مسعود ، وفيهم أيضاً العباس ابن عبد المطلب ، ومن النقباء مثل عبادة بن الصامت ، وفيهم مثل أبى أيوب الأنصارى ، وهم جميعاً من الصحابة الذين وصفهم الله تعالى بأنه : ﴿ **يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين** ﴾[٣٠] ، وقد بايعوا النبى ﷺ على أن يقولوا الحق حيثما كانوا لا يخافون فى الله لومة لائم حسب باقى نص الآية السالف ذكرها : ﴿ **يجاهدون فى سبيل الله ولا يخافون لومة لائم** ﴾ ، ولم ينكر منهم أحد ولاية عثمان[٣١] .

ثالثاً : طعنه فى الستة أشخاص :

إن طعن عمر بن الخطاب فيهم لا يعنى أنه يفضل غيرهم عليهم فى الإمامة بل كره أن يتقلد غيرهم الإمامة لأنه لا أحد أحق بالإمامة منهم . ولا تبعة عليه لأنه اختار الستة لخشيته من تبعة تعيين واحد منهم . أما كراهيته فى تقلد الأمر حيا ، فإن هذا المعنى يفسر على غير حقيقته ؛ لأنه تقلد الأمر باختياره ، فليس خوفه إذاً إلا من تبعة الحساب مصداقا لقوله تعالى : ﴿ **والذين يأتون ما آتوا وقلوبهم وجلة أنهم إلى ربهم راجعون** ﴾[٣٢] ، فخوف عمر إذاً من التقصير فى الطاعة يعنى كمال طاعته لله ، فإنه كان يستطيع أثناء حياته منع نوابه مما يكرهه منهم لأنه كان متمكنا من مراقبتهم وتعقب أفعالهم ، أما بعد موته فإنه لا سلطان له عليهم ، فكره تقلد الأمر ميتا لهذا السبب[٣٣] .

---

(٢٩) المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

(٣٠) الآية رقم ٥٤ من سورة المائدة .

(٣١) ابن تيمية : منهاج السنة . جـ ٣ ، ص ٦٦ .

(٣٢) الآية رقم ٦٠ من سورة المؤمنون .

(٣٣) ابن تيمية : منهاج السنة . جـ ٣ ، ص ١٦٧ .

وينفى ابن تيمية أن عمر جعل الأمر فى أربعة ثم فى ثلاثة ثم فى واحد لأن هذا غير ثابت من وجهة نظر ابن تيمية ، لأن النقل الثابت فى صحيح البخارى يدل على أن الستة أنفسهم هم الذين حصروا الأمر فى ثلاثة ثم جعل هؤلاء الثلاثة الاختيار إلى عبد الرحمن بن عوف ، ولا دخل لعمر بن الخطاب فى ذلك .

كما يستبعد ابن تيمية ما ذكره الحلى من تفضيل عمر لعثمان ، وحتى إن فعل ، فهو لا يعنى محاباة عثمان وإلا لكان ولاه بدلا من تعيين الستة ، لا سيما أنه من المعروف عن عمر أثناء حياته جراءته فى الحق حتى أطلق عليه الشيعة أنفسهم (فرعون هذه الأمة) ، ولو أراد تعيين عثمان ابتداءاً لفعل دون الالتجاء إلى مثل هذه الحيلة « فإذا كان فى حياته لم يخف من تقديم أبى بكر والأمر فى أوله والنفوس لم تتوطن على طاعة أحد معين بعد النبى ﷺ ، ولا صار لعمر أمر ، فكيف يخاف من تقديم عثمان عند موته والناس كلهم مطيعوه وقد تمرنوا على طاعته ؟ »[٣٤] ، كما أنه ليس بينه وبين عثمان من أسباب الصلة أكثر مما بينه وبين على سواء من جهة القبيلة أو غيرها ، وقد أخرج عمر ابنه وابن عمه من الأمر ، فليس هناك سبب إذاً يدعوه إلى تفضيل عثمان أو على أو غيرهما إذ لا يحتاج إلى واحد منهم لا فى أهله ولا فى دينه . وقد يستساغ قبول هذا التصرف من عمر لو أراد محاباة أحدهما لا حاجته إليه ، فإذا لم تكن الحاجة قائمة فما الذى يدعوه إلى التفضيل لا سيما عند الموت وهو الوقت الذى يسلم فيه الكافر ويتوب فيه الفاجر ؟

ليس إذاً لعمر مانع دنيوى يدفعه إلى ذلك . بقى الدين ، فلو كان الدين يقتضى ذلك لفعله وإلا فليس من المقبول أن يقدم على فعل ما يعلم أنه يعاقب عليه فى الآخرة ، ولا ينتفع به فى دنياه أو آخرته . ولم يكن عمر من ناحية أخرى يخاف على أهله بعد وفاته لأنه صرف الأمر عنهم ، وهو على يقين من أن علياً أعدل وأتقى من أن يظلمهم لو ولى الأمر بعده .

وإذا قيل أن علياً وعثمان لا يجتمعان على أمر واحد فهو قول منسوب كذبا إلى عمر ، فلم يكن بينهما نزاع أثناء حياته ، بل كان أحدهما أقرب إلى صاحبه من

---

(٣٤) ابن تيمية : منهاج السنة . جـ ٣ ، ص ١٦٨ .

سائر الأربعة إليهما لأنهما من بنى عبد مناف ، ووقائع التاريخ تدل بوضوح على اتفاق بنى العباس وبنى أمية فى أول الأمر على عهد النبى ﷺ وأبى بكر وعمر ووقعت الفرقة بينهما فيما بعد عندما ولى بنو العباس وصار بينهم وبين بعض بنى أبى طالب الاختلاف[٣٥] ، كما ينفى ابن تيمية صلة القرابة بين عبد الرحمن وعثمان لأن الأول من بنى زهرة والثانى من بنى أمية .

---

(٣٥) ابن تيمية : منهاج السنة . جـ ٣ ، ص ١٧٠ .

الفصل الرابع

خلافة عثمان بن عفان

(٣٥هـ - ٦٥٥م)

- تمهيد .
- كيف تم استخلاف عثمان رضى الله عنه .
- الأدلة على صحة العقد .
- الطعن فى إمامة عثمان .
- رد أهل السنة .
- مقارنة بين موقف أهل السنة والشيعة .
- عثمان ونظرية خلع الإمام .

(٤)

خلافــة عثمــان رضى الله عنه

(٣٥ هـ - ٦٥٥ م)

* **تمهيد :**

أجمع المسلمون الأوائل – كما قلنا – على الانقياد لأبى بكر وعمر ، واستطاع متكلموا أهل السنة إثبات صحة إمامتهما ، وانعقد الإجماع على إمامتهما . بيد أن كل منهما تولى الخلافة بطريقة مغايرة للآخر ، فبينما تم اختيار الصاحب الأول بطريقة الانتخاب ، تولاها الخليفة الثانى بواسطة العهد .

والآن ، سنبحث خلافة عثمان بن عفان : كيف لجأ عمر بن الخطاب إلى طريقتى الانتخاب والتعيين معاً ، ثم ما قام به أهل السنة من إثبات صحة العقد للخليفة الثالث . وسنحاول بصفة خاصة توضيح الأخطاء التى طعن بها الخوارج والشيعة فى إمامته ورد مفكرى أهل السنة عليها .

* **كيف تم استخلاف عثمان رضى الله عنه :**

عندما طعن عمر بن الخطاب ، هرع إليه بعض الصحابة يطلبون منه أن يستخلف ، ولكنه أبى بادىء الأمر بقوله : « إن استخلف فقد استخلف من هو خير منى – يعنى أبا بكر – وإن أترك فقد ترك من هو خير منى – يعنى رسول الله ﷺ – ولن يضيع الله دينه » .

لكنهم أعادوا عليه الكرة ، ففوض الأمر إلى الستة الذين مات رسول الله ﷺ وهو عنهم راض : على بن أبى طالب وعثمان بن عفان وسعد بن أبى وقاص

وعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وعبد الله بن عمر على ألا يكون له من الأمر شيء وأوصى بأن تكون الخلافة للذى يقع عليه الاختيار من الفريق الذى فى صفه ابنه عبد الله فى حالة تساوى الأصوات ، واضعاً لهم أسس الشورى والخطوات التى ينبغى عليهم اتباعها ، ثم أوصاهم قائلا : « فإذا وليتم والياً فأحسنوا مؤازرته وأعينوه »(١) .

وبعد وفاة عمر ، اجتمع هؤلاء الرهط فخلع عبد الرحمن نفسه ، فابتعد عن منافسة الباقين وخضع لمشيئتهم إذا أرادوا تفويض الاختيار له ، فقبلوا أن يفعل ذلك .

واستشار عبد الرحمن بن عوف كل من كان حاضراً من وجوه المهاجرين والأنصار وأمراء الأجناد الذين حضروا الحج مع عمر قبل وفاته . ثم اجتمع بالرهط الذين عينهم عمر واحداً فواحد ، وبعد مشاورات ومجادلات بينهم ، انحصر الاختيار فى نهاية المطاف بين عثمان وعلى . قال عبد الرحمن موجهاً الكلام إلى على بعد استقرار الرأى على عثمان : « أما بعد يا على إنى قد نظرت فى أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان ، فلا تجعلن على نفسك سبيلا »(٢) .

هذا ما يذكره لنا البخارى . ويلاحظ أنه خص علياً وحده بالكلام مما يدل على أنه كان يفاضل بينه وبين عثمان لانحصار الأمر بين الاثنين وحدهما فى النهاية دون الباقين . وهذا ما يذكره البخارى أيضاً بسند المسور بن مخرمة إذ يقول : « ثم دعانى – يقصد عبد الرحمن ابن عوف – فقال ادع لى علياً فدعوته فناجاه ثم قام على من عنده وهو على طمع ، وقد كان عبد الرحمن يخشى من على شيئاً »(٣) .

وأهم ما يسترعى انتباه الباحث فى تفصيل هذه الأحداث ، أن عثماناً قبل التقيد بمنهج سلفيه – أبى بكر وعمر – فضلا عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ

---

(١) الطبرى : جـ ٥ ، ص ٣٥ .

(٢) صحيح البخارى : جـ ٤ ، ص ١٧١ .

(٣) صحيح البخارى : جـ ٤ ، ص ١٧١ .

بطبيعة الحال . أما على فقد تحفظ ، إذ سأله عبد الرحمن : « عليك عهد الله وميثاقه لتعملن بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخليفتين من بعده » فكانت إجابته : « أرجو أن أفعل بمبلغ علمي وطاقتي » . أما عثمان فقد أجاب بالإيجاب على الفور دون تعليقه على العلم ومدى الطاقة كما فعل على .

وكان هذا الاختيار - أى لعثمان دون على - موضع اهتمام أهل السنة أنفسهم قبل الشيعة . فقد تساءل أبو وائل - كما ذكر الإمام أحمد بن حنبل فى مسنده - حيث سأل عبد الرحمن بن عوف عن السبب الذى من أجله بايع الصحابة عثمان دون على ، فأجاب : « ما ذنبى ؟ فقد بدأت بعلى فقلت أبايعك على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وسيرة أبى بكر وعمر فقال فيما استطعت ، ثم عرضت ذلك على عثمان فقال نعم »[٤] .

كما تلقف الشيعة أمثال هذه التفاصيل فيما روى عن الواقعة للقذف فى حق عثمان على نطاق واسع تحقيقاً للغرض الذى يرمون إليه فى التدليل على فساد العقد الذى تولاه عبد الرحمن بن عوف لعثمان . وهو ما يحتاج إلى عرضه بشىء من التفصيل .

• الأدلة على صحة العقد :

عرض القاضى الباقلانى لما أثاره الشيعة ففنده ورد عليه فى النقاط الآتية :

١ - أن الصحابة تشاوروا ليالى وأياماً ونظروا فى أمرهم ورضوا بعبد الرحمن أميناً ومشيراً فى هذا الباب ؛ وعبد الرحمن فى فضله ونبله وسابقته وعلمه معروف وهى فضائل يصلح من أجلها لعقد هذا الأمر ، بل هو من جلة أهل الحل والعقد ويجب أن يطرح ما روى عنه من صفات تخالف ذلك جانباً لعدم ثبوت صحتها[٥]

٢ - روى عن الشيعة أن علياً سأل عبد الرحمن : « أغدر هذا يا عبد الرحمن ؟ » وأنه بايع عثمان فى تقية من الباقين . وكلها روايات غير ظاهرة

---

(٤) السيوطى : تاريخ الخلفاء . ص ١٥٤

(٥) الباقلانى : التمهيد . ص ٢٠٨ .

الصحة ، لأن الصحيح فى هذا ما روى أن علياً قال لعبد الرحمن بن عوف بعد أن عرض عليه البيعة على الشرط الذى وضعه فأباه على والتزمه عثمان ، قال له على : « بايع أخاك فقد أعطى الرضا من نفسه واستخر بالله وأصفق على يده »[٦] .

٣ – لا يعقل أن يعبر على عما يكنه نحو عثمان بهذا القول ثم يطلق الشيعة على لسانه قولا آخر نصه : « نشدتكم بالله هل فيكم من فيه النبى ﷺ . من كنت مولاه فعلى مولاه . غير ؟ » لأن الثابت صحته عنه أنه نفى عن نفسه تهمة قتل عثمان بشدة ولعن قتلته ، وقبل أن يحلف لبنى أمية عند الحجر الأسود أنه لم يقتله إذا طلبوا منه أداء هذا القسم . فإذا كان قد علم بالنص على إمامته من النبى ﷺ « لوجب أن يكون عالماً بأن عثمان باغ مستحق القتل ولم يجز أن يلعن قتلته ، وإذا كان باغياً مستحقاً للقتل »[٧] .

٤ – يطعن الشيعة فى قبول عثمان الحكم بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ وسنة الشيخين من بعده ، لأن التقليد من العالم لغيره حرام ، بينما رفض على هذا التقليد بقوله : « ليس مثلى من استظهر عليه ولكن أجتهد رأيى »[٨] . ويحلل الباقلانى ذلك باحتمالات ثلاثة : أولها : إذا كان التقليد حراماً فإن الصحابة أعلم بذلك وأتقى لله من أن تفعل الحرام وتجيزه . وإذا كان على قد امتنع عن التقليد بالشرط الذى وضعه عبد الرحمن لقال قولا آخر غير الذى فعل مثل : « هذا حرام فى الدين لا يحل فعله »[٩] .

والاحتمال الثانى : إن صحت الرواية ، قد يكون قصد عبد الرحمن تقليد الشيخين فى السير بالعدل والإنصاف دون التقليد فى الأحكام . لأن سيرة أبى بكر وعمر ترك التقليد ، ومما يؤكد هذا أن أحكام أبى بكر وعمر فى كثير من الفقهيات مختلفة ، فقبل عثمان لما فهمه من هذا القصد .

---

(٦) المصدر السابق . ص ٢٠٩ .
(٧) المصدر السابق . ص ٢٠٩ .
(٨) الباقلانى : التمهيد . ص ٢٠٩ .
(٩) المصدر نفسه . ص ٢١٠ .

أما الاحتمال الثالث : فهو أن عبد الرحمن لم يشك أيضاً فى أن علياً سيسلك طريق الخليفتين فى عدلهما وإنصافهما وإنما قال ذلك ليقرره ويؤكده وليقع الرضا من الجماعة ويستميل قلوب السامعين . وقدر على أنه دعاه إلى التقليد فى الأحكام ، بينما يعلم أن عمر لم يقلد أبا بكر فى مسائل الحرام والحلال ، فلم يقبل أن يدعوه عبد الرحمن إلى التقليد وترك الاجتهاد فامتنع عن قبول الشرط .

والحكم بالتقليد جائز عند الفقهاء ، فهى مسألة اجتهاد فلعل عثمان وعبد الرحمن كانا يريان جواز التقليد ولا يرى على ذلك . وعلى هذا « يكون عبد الرحمن مصيباً فى اشتراطه وتقريره وتأكيد الأمر ، ويكون على مصيباً فى الامتناع منه ويكون عثمان مصيباً أيضاً فى قبول الاشتراط »[10] .

٥ - ويدعى الشيعة قولا لعبد الرحمن : « ما علمت ، وإذا شئتم ، أخذت سيفى على عاتقى وأخذتم أسيافكم وقتلنا هذا الطاغية وأزلناه عن الأمر »[11] حيث أنكر على عثمان ونقم كثيراً من أفعاله وهذا القول أيضاً من الروايات المختلفة لأن ما ثبت عنه أنه رضى به واختاره حيث قال : « إنى رأيت الناس لا يعدلون بعثمان أحداً فوليته »[12] .

وحتى لو صح القول الأول لما انخلع عثمان ، لأن الإمامة إذا ثبتت بعقد صحيح لم ينخلع الإمام بالقذف فيه أو التأويل عليه وإنما ينخلع بالجلى المعلوم من الأحداث الثابتة الظاهرة ، والذى ينبغى عمله هو النظر فيما أنكره عبد الرحمن وما نقمه القوم عليه ، فإن كان مما يوجب خلع الولاية وسقوط الطاعة صرنا إليه وطالبناه بموجبه ، وإن كان خطأ فى التأويل وقذفا بالباطل أضربنا عنه ولم نحفل به[13] .

٦ - إذا لم تقتنع الشيعة بهذه الأدلة على صحة عقد عثمان لأنه تم فى

---

(١٠) المصدر نفسه والصفحة عينها .

(١١) التمهيد : ص ٢١٠ .

(١٢) التمهيد : ص ٢١١ .

(١٣) التمهيد : ص ٢١١ .

الأصل طوعاً واختياراً عن رأى ومشورة الصحابة الذين لم يعدلوا بعثمان بديلا ، فإن هذا الموقف سيوجب القدح أيضاً فى إمامة على لأنها كانت بغير إجماع الصحابة ، بل أنكرها طلحة والزبير وعائشة حيث اختاراه الأولان مرغمين كما روى على لسان على عنهما قال : « بايعانى بالمدينة وخلعانى بالعراق » وردهما : « بايعناك على أن تقتل قتلة عثمان » وقول طلحة : « بايعت واللج على قفى » والزبير : « بايعته أيدينا ولم تبايعه قلوبنا » . فإذا كانت بيعتهما على كره منهما فإنهما أعذر فى خلعهما لعلى من عبد الرحمن فى خلعه لعثمان[14] . ولكن الباقلانى يقر الحقيقة الواضحة وهى أن الحق كان فى يد على ومعه دون كل من خالفوه . أما عند المقارنة بين موقف كل من عثمان وعلى عند الفتنة ، فالأمر يبدو مختلفاً . لأن الأول أبى على من يريد مناصرته أن يستل سيفه دفاعاً عنه ومنعهم من ذلك وكانوا على استعداد لبذل أنفسهم دفاعاً عنه قائلين : « دعنا نكن أنصار الله مرتين » . بينما قعد عن نصرة على كثير ممن دعاهم إلى القتال معه من جلة الصحابة : « فيجب أن يكون ذلك أظهر فى القدح فى إمامته وأجرد مما تعلق على عثمان »[15] .

٧ - ويختم الباقلانى هذا الدفاع عن عثمان ببراءته من الله من القدح فى إمامة على ويلوم الشيعة لأنها البادئة فى فتح هذا الباب الذى لا قبل لهم بدفعه ، لأن إمامة على لا تفسد بخلع من عقدها له ولا بالتأويل أنها عقدت على شرط كما لا يوهنها قعود من قعد عنها .

وبالمثل لا تبطل إمامة عثمان بما حكى عن عبد الرحمن أو سعى أهل الفتنة وتعديهم عليه لأن إمامته صحت وثبتت فلا يقدح فيها شىء[16] .

وإلى هذا أيضاً يذهب القاضى عبد الجبار ، إذ يرى أن إمامة عثمان ثابتة صحيحة لأن الأخبار تواترت بأن البيعة له تمت بعد مشاورة ، وأن أهل الشورى

---

(١٤) التمهيد : ص ٢١١ و٢١٢ .
(١٥) التمهيد : ص ٢١٢
(١٦) التمهيد : ص ٢١٢ .

مكثوا أياماً يتشاورون ، فكانت بيعته معلنة للكافة . وكانت الطريقة التى تمت بها أدعى للمسلمين كافة أن يهتموا بها ويتابعون أخبارها . ولم يقع فى ذلك اختلاف إلى أن نسب إليه ما نسب من الأحداث[١٧] بل إن القاضى عبد الجبار يستدل مما حدث أثناء المشاورة بأنه لا نص على إمامة على ، لأنه دخل فيها راضياً . إذ لو وجد النص لوجب أن يقال لعمر بن الخطاب فى ذلك الوقت : « وأين نذهب عمن نعين الحق له ؟ وكيف يجوز أن نجمع بينه وبين من لا حق له فى الأمر ؟ »[١٨] وكانت الحاجة شديدة حينئذ لإظهار مثل هذا النص مثلما حدث فى اجتماع السقيفة وأعلن أبو بكر أن الإمامة فى قريش فسكت الأنصار . فالحقيقة إذاً أن الإمامة تتم بالاختيار مع اختلاف طريقة الاختيار . وقد رأى عمر ابن الخطاب أن الستة الذين عهد إليهم بالشورى هم أفضل المسلمين لأن رسول الله ﷺ شهد لهم بالفضل فحصر الاختيار فيهم .

* **الطعن فى إمامة عثمان :**

إن أبرز ظاهرة يقابلها الباحث فى خلافة عثمان هى هذا العدد الكبير من الأخطاء التى نسبت إليه للنيل منه والطعن فى إمامته ، فكأن واضعوها تعقبوه فى كل تصرف من تصرفاته ليحسبوا عليه الهنات ، ويظهر القصد المتعمد فى الطعن على غير أساس إلا العناد ، فى موقف كتخلفه عن بيعة الرضوان مثلا ، الذى كان هو نفسه سببها - كما سيتبين لنا عند سردها فى موضعها -.

هذا إلى جانب ما يلاحظ من اصطباغ تاريخ الخلافة منذ هذا العهد بالعنف وإراقة الدماء فكانت فاتحة للمآسى التى أخذت تترى ، وظهور الخلافات العنيفة بين الفرق الإسلامية فى معتقداتها وأفكارها .

ويرى أهل السنة أن عثمان قتل شهيداً مظلوماً ، وأن ما قيل عنه من تصرفات قام بها هى محض افتراء . يقول الأشعرى : « وأنكر قوم عليه فى آخر أيامه أفعالا فيما نقموا عليه من ذلك مخطئين وعن سنن المحجة خارجين فصار ما

---

(١٧) القاضى عبد الجبار : المغنى . ج ٢٠ . القسم الثانى . ص ٣ .
(١٨) المرجع السابق : ص ٢١ .

أنكروه عليه اختلافاً إلى اليوم ، ثم قتل رضوان الله عليه ، قتله قاتلوه ظلماً وعدواناً ، وقال قائلون بخلاف ذلك ، وهذا اختلاف بين الناس إلى اليوم »[١٩] .

وعلى هذا النهج يمضى أهل السنة فيكذبون أغلب هذه الوقائع ، إما لأنها سردت مرسلة ، أو أنها أخبار آحاد أو لضعف سندها ، مع إلقاء العبء على التاريخ لأنه « يسطر ما يملى عليه المجتمع ، وكان مجتمع عثمان ساخطاً ثائراً فأحصيت عليه هذه التوافه وجعلت أحداثاً جساماً وقع من أجلها أخطر انقلاب عرفه التاريخ »[٢٠] .

أما التعليل الذى يورده الجاحظ (٢٥٥ هـ - ٨٦٨ م) فيذهب فيه إلى أن الذى عظم صغيراً ما كان من أمر عثمان ، أنه كان مسبوقا بعمر بن الخطاب الذى عرف بشدة الرأى والخشونة واليقظة وتقيده تقييداً شديداً بمذهب صاحبيه قبله ، ولهذا قيل « ما قتل عثمان غير عمر » ، لأن الفرق كان كبيراً بين طريقة عمر ابن الخطاب فى الحكم وطريقة عثمان[٢١] .

ولا يفوتنا أن نذكر أيضاً ما أسهم به المستشرقون فى هذا الميدان ، فإن فلهاوزن - الذى يبدو أنه تأثر غاية التأثر بآراء غلاة الشيعة والخوارج - يقرر أن « بدء الخلاف فى الإسلام الثورة على عثمان ، فى سبيل الله ، ضد الخليفة ، ومن أجل الحق والعدل ضد فساد الحكم وظلمه . وهى كلمات لم تستعمل ضد عثمان وحده ، بل ضد كل حاكم يضل عن سواء السبيل »[٢٢] .

ولكن ما يؤخذ على فلهاوزن هنا أنه قرر هذه النتيجة كمسلمة وضعها فى بداية بحثه عن « الخوارج والشيعة » دون أن يحلل لنا الأسباب التى استند إليها . ولا شك أنها طريقة تجافى المنهج العلمي . ومع هذا ، فلا يستغرب صدور مثل هذا الحكم منه ، لأنه قد يكون صادراً عن نية مبيتة للتعريض بالإسلام وأهله ،

---

(١٩) الأشعرى : مقالات الإسلاميين . جـ ١ ، ص ٤٧ .

(٢٠) الشيخ محمد صادق عرجون : الخليفة المفترى عليه . ص ١٠١ .

(٢١) الجاحظ : العثمانية . ص ١٨٤ .

(٢٢) فلهاوزن : الخوارج والشيعة . ص ٢٧ .

فهو الذى يغمز فى تصرف الرسول ﷺ نفسه فى موضوع تقسيم الغنائم[٢٣] .

أما جولدتسيهر فإنه لم يجد مناصاً من إنصاف عثمان فيقول : « من الإجحاف أن نتهم عثمان بضعف الإيمان أو بفتور الحماس للإسلام »[٢٤] .

ويجمع الخوارج ، على اختلاف مذاهبهم وتعددها ، على تكفير على وعثمان والحكمين وأصحاب الجمل وكل من رضى بتحكيم الحكمين . ويضيف الأشعرى إلى هذا أنه فضلا عن تكفير كل هؤلاء فإن الخوارج يضيفون إليهم كل من صوب الحكمين أو أحدهما[٢٥] . ولكن النظام (٢٣١ هـ - ٨٤٥ م) لم يصل إلى هذه الدرجة من الغلو ، وانحصر فيما عابه على عثمان من تصرفات ، إيوائه الحكم بالمدينة ، واستعماله الوليد بن عقبة على الكوفة حتى صلى بالناس وهو سكران ، والاستئثار بالحمى[٢٦] . ولعل أقصى ما يثير دهشة الباحث وسط كل هذه الفرق ، من أنكر حادثة قتله بالغلبة والقهر ، فكأنهم يستكثرون عليه استشهاده على هذا النحو الذى يرفع من شأنه ، فينزعون عنه هذه الفضيلة ، بزعمهم أن شرذمة قليلة قتلته بغتة ومن غير حصار مشهور ، وهم أتباع هشام بن عمرو الفوطى (٢٢٦ هـ - ٨٤٠ م)[٢٧] .

لهذا كله انبرى أهل السنة يؤكدون أن عثمان قتل مظلوماً ، وهو أحد المبشرين بالجنة لأن الرسول ﷺ قد بشره بها فيما روى عنه بصحيح البخارى . كما يدافعون عنه دفاعاً حاراً لأنه ضحى بنفسه رافضاً كل من تقدم حاملا السلاح ليدافع عنه « فهو الذى صبر حتى قتل فكان صبره من أعظم فضائله عند المسلمين[٢٨] ، بل إن استشهاده كان مثار فخر واعتزاز كبيرين لأنه افتدى دماء

---

(٢٣) المصدر السابق ص ٣٦ .

(٢٤) جولدتسيهر : العقيدة والشريعة . ص ١٦٩ .

(٢٥) الرسعنى : مختصر الفرق بين الفرق للبغدادى . ص ٦٦ .

(٢٦) المصدر السابق . ص ١٠٦ و١٠٧ .

(٢٧) نفس المصدر . ص ١١٢ .

(٢٨) ابن تيمية : منهاج السنة . ج ٣ ، ص ٢٠٣ .

أمته بدمه مختاراً فما أحسن الكثيرون منا جزاؤه وأن أوروبا وأمريكا تعبدان بشراً بزعم الفداء ولم يكن فيه مختاراً »[٢٩] .

ولكثرة ما نقم على عثمان من أفعال ، ولتشعب الآراء المؤيدة والمعارضة على السواء فضلا عن الاختلاف البين بين أهل السنة والشيعة فى النظرة إليها — فهؤلاء يكفرونه وأولئك يؤكدون صحة إمامته ويضعونه فى المرتبة الثالثة بعد الصاحبين – لكل هذا ، فإنه من الضرورى أن نعرض على بساط البحث هذه الأحداث بالتفصيل ، وهى كما يلى[٣٠] :

١ – ضربه لعمار حتى فتق أمعاءه .

٢ – ولابن مسعود حتى كسر أضلاعه ومنعه عطاءه .

٣ – وابتدع فى جمع القرآن وتأليفه وفى حرق المصاحف .

٤ – وحمى الحمى .

٥ – وأجلى أبا ذر إلى الربذة .

٦ – وأخرج من الشام أبا الدرداء .

٧ – ورد الحكم بعد أن نفاه رسول الله ﷺ .

٨ – وأبطل سنة القصر فى الصلوات فى السفر .

٩ – وولى معاوية وعبد الله بن عامر بن كريز ، ومروان ، والوليد بن عقبة وهو فاسق ليس من أهل الولاية .

١٠ – وأعطى مروان خمس إفريقية .

١١ – وكان عمر يضرب بالضرة وضرب هو بالعصا .

---

(٢٩) محب الدين الخطيب فى تعليقه رقم ١ بهامش ص ١٣٧ من كتاب العواصم من القواصم .

(٣٠) كما ذكرها القاضى أبو بكر بن العربى (٥٤٣ هـ — ١١٤٨ م) بكتابه (العواصم من القواصم) ص ٦١ و٦٢ .

١٢ – وعلا على درجة الرسول ﷺ وقد انحط عنها أبو بكر وعمر .

١٣ – ولم يحضر بدراً وانصرف يوم حنين وغلب عن بيعة الرضوان .

١٤ – ولم يقتل عبيد الله بن عمر بالهرمزان .

١٥ – وكتب مع عبده على جمله إلى ابن أبى سرح فى قل من ذكر فيه .

وسنعرض رد أهل السنة على هذه الأحداث تفصيلا فيما يلى :

١ – ضربه لعمار حتى فتق أمعاءه :

يذكر الباقلانى أن سبب ضربه عماراً أنه قال للطاعنين عليه : « اكتبوا ما تشكونه من عثمان فى كتاب وأعطونيه حتى أدخل عليه وأوقفه عليه » فلما دخل عليه غلظ له فى القول وافترى واستخف بسلطان الخليفة فحق عليه العقاب ، وقد أخطأ عمار حين رمى عثمان بالكفر حتى ردعه على بقوله : « أتكفر يا عمار برب آمن به عثمان ؟ » فأجاب بالنفى ولا يستحق عثمان الخلع بسبب تأديبه عمار إن كان هذا صحيحاً ، لأنه بمثابة الردع ، فيكون عثمان صائباً فى فعله وعمار مرتكباً هفوة فى حق الخليفة[٣١] ، وقد أيد أبو على الجبائى (٣٠٣ هـ – ٩١٥ م) أيضاً خطأ عمار فيقول : « ولو ثبت أنه ضربه للقول العظيم الذى كان يقوله فيه لم يجب أن يكون طعناً لأن للإمام تأديب من يستحق ذلك ، وما تبعه صحة ذلك أن عماراً لا يجوز أن يكفره .. لأن الذى يكفر به الكافر معلوم »[٣٢] .

وقد تكون قصة ضربه باطلة غير صحيحة ، وهو ما يراه القاضى أبو بكر ابن العربى لأنه لو فتق أمعاءه ما عاش أبداً[٣٣] .

وعن تكفير عمار لعثمان . وما نقل عن دفاع على والحسن بن على عن عثمان فإن ابن تيمية يهون من شأن هذه الأحداث لأن الرجل المؤمن قد يظن كفر

---

(٣١) الباقلانى : التمهيد : ص ٢٤٦ .

(٣٢) القاضى عبد الجبار : المغنى . ج ٢ ، القسم الثانى . ص ٥٤ .

(٣٣) أبو بكر بن العربى : العواصم من القواصم . ص ٦١ .

صاحبه المؤمن ويكون مخطئاً فى اعتقاده دون أن يؤدى هذا إلى القدح فى إيمان واحد منهما . ويستشهد بما قاله أسيد بن حضير لسعد بن عبادة بحضرة النبى ﷺ إذ قال : « إنك منافق تجادل عن المنافقين » ، وكما قال عمر بن الخطاب لحاطب ابن أبى بلتعة : « دعنى يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق » فقال النبى ﷺ : « **إنه قد شهد بدراً وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ؟** » .

وعلى هذا فإن حجة عمر فيما قاله لحاطب أظهر من حجة عمار : « ومع هذا فكلاهما من أهل الجنة ، فكيف لا يكون عثمان وعمار من أهل الجنة وإن قال أحدهما للآخر ما قال »(٣٤) .

ثم يضيف ابن تيمية إلى ذلك ، أنه من المحتمل عدم صدور هذا القول من عمار لأن طائفة من العلماء أنكروا أن يكون عمار قال ذلك .

والاتجاه الغالب لأهل السنة هو إنكار صدور مثل هذا الفعل بواسطة عثمان لما شاب التاريخ الإسلامى - خصوصاً فى مراحل الاضطرابات والانقلابات السياسية - من شوائب وروايات مختلفة دون نقد أو تمحيص من جهة ، ولما عرف من أخلاق عثمان الذى عرف بالحياء ودماثة الطبع مع ما له من مكانة فى الصحبة والجهاد من جهة أخرى ، بحيث يستبعد أن يتصرف مثل هذا التصرف مع واحد من أصحاب الرسول ﷺ - وهو عمار بن ياسر - مهما كان بينهما من اختلاف فى الرأى(٣٥) .

٢ - ضربه لابن مسعود حتى كسر أضلاعه ومنعه عطائه :

وينفى الباقلانى هذه الواقعة أيضاً فى أول الأمر ، أما إذا صحت فإنه مع ثبوت عدالة عثمان وإيمانه ، فقد قصد بالضرب التأديب والردع لامتناع ابن مسعود عن إخراج المصحف إلى عثمان ، وكان الخليفة الثالث يهدف من جمع

---

(٣٤) ابن تيمية : منهاج السنة . جـ ٣ ، ص ١٩٢ .

(٣٥) محمد الصادق عرجون : الخليفة المفترى عليه . ص ١٥٢ .

المصحف حسم فتنة الاختلاف فى القراءة وجمع الكلمة على مصحف واحد متفق عليه (محفوظ محروس يكون العماد فى هذا الباب) ، فإذا امتنع ابن مسعود عن إخراج ما تحت يده ، فإذا لم يفعل ، حق إرهابه بشيء من الضرب ، إن صح ما فعله عثمان ، ولم يكن بذلك مأثوماً[٣٦] .

ويعطى القاضى عبد الجبار الحق لعثمان فى ضربه لابن مسعود إن صح الخبر ، إلا أنه يؤيد شيخه أبا على الجبائى فى أن واقعة الضرب لم تثبت ، ويرى أنه من المحتمل أن بعض موالى عثمان هم الذين ضربوا عماراً لما سمعوا منه الوقيعة فى عثمان : « فأما أن يكون هو الذى ضربه أو أمر بضربه فلم يصح عندنا »[٣٧] .

وفيما يتعلق بالعطاء فإنه من المحتمل أن عثمان رأى من هو أحق منه أو لعله استغنى عنه ، أو اعتقد فيه شبهة تمنع من حصوله عليه ، أو لم يستحق أكثر مما أعطاه . وكل هذا مردود إلى اجتهاده . أما منعه العطاء لسنين فلم يثبت وحتى إن صح فلعله كره أن يأخذه أو لعل عثمان صرفه إلى غيره لأنه أولى منه وهو مصيب فى ذلك إذا أداه اجتهاده إليه : « ومثل هذا لا يثبت بأخبار الآحاد ولا يتوصل به إلى القدح فى الأئمة وفضلاء الأمة »[٣٨] .

وقد ذكر الحلى أن عثمان ضرب ابن مسعود حتى مات فيكذب ابن تيمية الخبر لأنه لما تولى عثمان الخلافة أقر ولاية ابن مسعود على الكوفة ولم يمت من ضرب عثمان ، وحتى إذا فرض وقام عثمان بضرب عمار أو ابن مسعود فإن هذا « لا يقدح فى أحد منهم فإنا نشهد أن الثلاثة فى الجنة وأنهم من أكابر أولياء الله المتقين » .

ليس هذا فحسب ، ولكن ما حدث بين عثمان وابن مسعود ينبغى ألا نخوض فيه ، بل من الأفضل الإمساك عنه وترك أمرهما إلى الله لأننا لا نسأل

---

(٣٦) التمهيد : ص ٢٢١ .

(٣٧) المغنى : ج ٢ . قسم ٢ ، ص ٥٣ .

(٣٨) التمهيد : ص ٢٢١ .

عن ذلك ، فقد قال عمر بن عبد العزيز : « تلك دماء طهر الله منها يدى فلا أحب أن أخضب بها لسانى »[٣٩] .

ويقول القاضى أبو بكر بن العربى : « أما ضربه لابن مسعود ومنعه عطاءه فزور »[٤٠] .

٣ - جمع القرآن :

وأما جمع القرآن ، فتلك حسنته العظمى ، وخصلته الكبرى ، وإن كان وجدها كاملة ، لكنه أظهرها ورد الناس إليها ، وحسم مادة الخلاف فيها . وكان نفوذ وعد الله بحفظ القرآن على يديه[٤١] لأن عثمان خشى من الاختلاف بين القراء وعدوان بعضهم على بعض ، أو الطعن فى الدين ولم يكن أول من جمع القرآن لأنه جمع فى أيام الرسول ﷺ ، وفى أيام أبى بكر وعمر أيضاً حيث جمع فى الجلود والخزف وغيرها ولم تكن الحاجة إلى جمعه ظاهرة قبل عثمان لأنه لم يحدث حينئذ اختلاف فى القراءة بين القراء . فليس جمعه معصية - كما يرى الشيعة - لأن العكس هو الصحيح « وليس من نص الكتاب أو السنة الثابتة أو إجماع الأمة أو حجج العقول ما يحظر جمع القرآن ويقضى على عصيان فاعله »[٤٢] .

فالثابت عن الأئمة جميعا ، أن أبا بكر كلف زيد بن ثابت ليتتبع القرآن ويجمعه لكتابته الوحى لرسول الله ﷺ ، وقد تتبع القرآن لجمعه حتى وجد آخر سورة التوبة مع خزيمة الأنصارى حيث لم يجدها مع غيره . وكانت الصحف عند أبى بكر وعمر ثم حفصة بنت عمر حتى حدثه حذيفة بن اليمان عن الاختلاف فى القراءة ، ورجاه أن يدرك الأمة الإسلامية قبل أن تختلف فى كتاب الله اختلاف اليهود والنصارى ، فطلب عثمان الصحف من حفصة بنت عمر لنسخها ثم ردها إليها ، وأمر زيد بن ثابت ، وعبد الله بن الزبير ، وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن

---

(٣٩) منهاج السنة : ج ٣ ، ص ١٦٢ .

(٤٠) العواصم من القواصم : ص ٦٣ .

(٤١) المرجع السابق : ص ٦١ .

(٤٢) التمهيد : ص ٢٢٢ .

ابن الحارث بن هشام فنسخوها فى المصاحف . وقد أمرهم عثمان فى حالة الاختلاف أن يكتبوا بلسان قريش لأن القرآن نزل بلسانهم . فإذا ما انتهوا رد عثمان المصحف إلى حفصة وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن فى كل صحيفة ومصحف أن يحرق[43] .

يقول الطبرى : « فاستوثقت له الأمة على ذلك بالطاعة ورأت أن فيما فعل من ذلك الرشد والهداية »[44] .

وأما ما روى أنه حرق المصاحف إذا كان فى بقائها فساد ، أو كان فيها ما ليس من القرآن، أو ما نسخ منه، أو على غير نظمه . فقد سلم له فى ذلك الصحابة كلهم باستثناء ما روى عن ابن مسعود أنه خطب بالكوفة فقال : « أما بعد فإن الله قال : ﴿ **ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة** ﴾ وإنى غال مصحفى ، فمن استطاع منكم أن يغل مصحفه فليفعل » . وقد أكرهه عثمان على رفع مصحفه ومحا رسومه فلم تثبت له قراءة أبداً ، ونصر الله عثمان والحق بمحوها من الأرض[45] .

ويضيف الباقلانى إلى ذلك أن ما حمل عثمان على حرق المصاحف ، لو صح الخبر – لفعل ذلك للمصاحف التى حوت ما لا تحل قراءته ، ونظراً لكون عثمان من أهل العلم غير معاند للنبى ﷺ ، فإنه يجب أن يكون قد حرق ما يجب إحراقه ولم يرو عن أحد من الصحابة أنه قد استنكر هذا العمل منه بل شاهدوه دون أن يعترضوا عليه « وقد ثبت عدالة عثمان وطهارته ، فلا متعلق فى ذلك »[46] .

٤ – حمى الحمى :

وكان النبى ﷺ قد اختص الحمى بإبل الزكاة المخصصة للجهاد والمصالح العامة حيث قال : « لا حمى إلا لله ورسوله » ، وقد استمر الحال كذلك فى

---

(٤٣) أبو بكر بن العربى : العواصم من القواصم . ص ٦٩ و٧٠ .

(٤٤) الطبرى : جامع البيان فى تفسير القرآن . جـ ١ ، ص ٢١ .

(٤٥) العواصم : ص ٧١ .

(٤٦) التمهيد : ص ٢٢٢ .

خلافة أبى بكر ، ثم اتسع الحمى فى زمن عمر بن الخطاب ، ونهج عثمان منهجهما لاتساع رقعة الدولة وازدياد الفتوحات فى عهده . وقد دافع عثمان عن نفسه فى مسألة الحمى أمام جمع من الصحابة فأعلن لهم أنه اقتصر فى الحمى على صدقات المسلمين لحمايتها ، أما دفاعه عما قد يلصق به فى هذا الموضوع ، فقد أوضح لهم أنه كان أكثر العرب بعيراً وشاه ، ثم أمسى وليس له غير بعيرين لحجه . ثم سأل من يعرف ذلك من الصحابة فأيدوه على صدق حديثه « ولهذا فإن عثمان زاد فيه لما زادت الرعية ، وإذا جاز أصله للحاجة إليه جازت الزيادة لزيادة الحاجة »[٤٧] .

ولما كان أبو بكر وعمر قد حميا دون أن ينكر عليهم أحد ذلك ، فإن عثمان وسع الحمى لكثرة إبل الصدقة وماشيتها وكثرة الخصومات بين رعاة ماشية الصدقة فلا إثم عليه[٤٨] .

٥ - أجلى أبا ذر إلى الربذة :

٦ - وأخرج أبا الدرداء من الشام :

كان أبو ذر زاهداً ، وكان يهاجم عمال عثمان فيتلو عليهم : ﴿ **والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم** ﴾[٤٩] ، وينكر عليهم ما توسعوا فيه من المراكب والملابس وقد اصطدم لهذا السبب بمعاوية فى الشام ، فلما قابله عثمان قال له : « لو اعتزلت » فقصد إتقاء الفتنة التى قد تحدث من صدامه مع ولاته ، لأن فى كلام أبى ذر ما يقتضى إما أن يفر بنفسه لئلا يثير المنازعات ، وإما يسلم لكل بماله مما ليس بحرام فى الشريعة .

وقد خرج أبو ذر إلى الربذة زاهداً فاضلا[٥٠] .

وعلى هذا النحو من تفسير هذه الحادثة يمضى الباقلانى فيقول بأنه اختار

---

(٤٧) العواصم : ص ٧٢ و٧٣ .

(٤٨) التمهيد : ص ٢٢٢ .

(٤٩) الآية رقم ٣٤ من سورة التوبة .

(٥٠) العواصم : ص ٧٤ .

الخروج إلى الربذة ولم يبعد إليها كما تروى أخبار الشيعة بالباطل[٥١] :

أما القاضى عبد الجبار فيذهب إلى أن خروج أبى ذر إلى الربذة لم يكن ظلماً له بل ربما كان إشفاقاً عليه حتى لا يلحقه ضرر من أهل المدينة لما كان يعلنه من آراء[٥٢] .

أما ابن تيمية فإنه يتوسع فى المعنى الفقهى لحق الأموال ، ويعتبر أبا ذر غير محق فى الحجج التى أوردها من الكتاب والسنة حيث جعل الكنز ما زاد عن الحاجة . وقد استشهد ابن تيمية بحديث للرسول ﷺ وأقوال الصحابة ، ويرى طبقاً للتعريف الذى أورده بعض الصحابة أن الكنز هو المال الذى لم تؤد حقوقه . كما استند إلى تقسيم الله للمواريث فى القرآن ، مما كان من شأن بعض الصحابة الذين امتلكوا المال سواء من المهاجرين والأنصار ، بل إن أكثر من واحد من الأنبياء كانوا يمتلكون أموالا . وتفسير أبى ذر : « يريد أن يوجب على الناس ما لم يوجب الله عليهم ويذمهم على ما لم يذمهم الله عليه مع أنه مجتهد فى ذلك مثاب على طاعته رضى الله عنه كسائر المجتهدين من أمثاله »[٥٣] .

والدليل على أن أبا ذر قد اختلف فى التفسير مع معاوية دون أن يؤدى هذا الاختلاف إلى أبعاده قسراً كما تزعم الروايات ، أن معاوية قد عرف بحلمه وصبره ، فإذا كان قد استفز ولجأ إلى الشكوى من أبى ذر ، فلابد أن السبب كان خطيراً حيث قدره معاوية فى ضوء تجربته فى حكم أهل الشام .

وقد وقر عثمان أبا ذر لأنه كتب إليه مباشرة ليقدم إلى المدينة بقوله : « أقبل إلينا فنحن أرعى لحقك جوار لك من معاوية » فأطاعه وقدم إلى عثمان . فخلاصة القصة كيفما صورت لا تخرج إذاً عن أنها : « مظهر من مظاهر تقرير سلطان الرياسة العليا للدولة وتوطيد دعائم الحكم ، ولوناً من ألوان سياسة الأمة »[٥٤] .

---

(٥١) التمهيد : ص ٣ .

(٥٢) المغنى : جـ ٢٠ . قسم ٢ ، ص ٥٥ .

(٥٣) ابن تيمية : منهاج السنة . جـ ٣ ، ص ١٠٨ و١٩٩ .

(٥٤) صادق عرجون : الخليفة المفترى عليه . ص ٩٩ و١٠٠ .

وكذلك الحال فى قصة أبى الدرداء . فإنه كان زاهداً فاضلا ، حاول تطبيق ما كان يفعله عمر بن الخطاب فى قوم لم يحتملوا هذه الطريقة ، فلما عزل خرج إلى المدينة : « وهذه كلها مصالح لا تقدح فى الدين ، ولا تؤثر فى منزلة أحد من المسلمين بحال »(٥٥) .

٧ - رد الحكم بعد أن نفاه الرسول ﷺ :

إن هذا الخبر قد أنكره الكثيرون قائلين أن الحكم استأذن فى الخروج إلى أهله فأذن له رسول الله ﷺ كما حدث اختلاف فى رواية الطرد . منها أنه كان يحاكى الرسول ﷺ فى مشيته أو يحاكيه خلف الصفوف(٥٦) .

وروى أيضاً أن عثمان طلب رده من أبى بكر وعمر لأنه كان قد استأذن رسول الله ﷺ فأذن له ، ولكن الخليفتين طلبا منه شاهداً آخر معه ، فلما لم يجد هذا الشاهد وولى الحكم بعد ذلك رده بعمله وهو مما يجوز له فعله كحاكم(٥٧) .

وما كان عثمان ليصل مهجور رسول الله ﷺ ولو كان أبوه ، ولا لينقض حكمه(٥٨) .

ولا يكتفى ابن تيمية بالطعن فى مصادر الخبر ، لأنه ليس فى الصحاح ولا يعرف له إسناد ، بل يحلل معناه ، ولا يراه طرداً من مكة إلى المدينة - إن صحت الرواية - لأن الحكم بن العاص كان من مسلمى الفتح وكان ابنه مروان صغيراً إذ ذاك ، ولم يكن الطلقاء يسكنون بالمدينة فى حياة النبى ﷺ ، فإن صح الطرد فقد يكون طرده من مكة لا من المدينة وإن طرده من المدينة لنفاه إلى مكة ، كل هذا مع أن كثيراً من أهل العلم طعنوا فى صحة الرواية قائلين أنه ذهب باختياره . ويقول : « وإذا كان النبى ﷺ قد عزر رجلا بالنفى لم يلزم أن يبقى

---

(٥٥) العواصم : ص ٧٧ .

(٥٦) التمهيد : ص ٢٢٣ .

(٥٧) التمهيد : ص ٢٢٣ .

(٥٨) العواصم من القواصم : ص ٧٧ .

منفياً طول الزمان فإن هذا لا يعرف فى شىء من الذنوب ولم تأت الشريعة بذنب يبقى صاحبه منفيا دائماً بل غاية النفى المقدر سنة وهو نفى الزانى والمخنث حتى يتوب »[٥٩] .

فإذا كان قد نفاه الرسول ﷺ فإن ذلك قد تم فى آخر الهجرة ولم تطل مدته بخلافة أبى بكر وعمر لقصرها ولكنها طالت فى عهد عثمان . وقد حدث أن شفع عثمان فى عبد الله بن أبى سرح إلى النبى ﷺ وكان قد أهدر دمه لارتداده عن الإسلام بعد أن كان كاتباً للوحى ، فأذن له . وهذه الرواية ثابتة بالإسناد ، فكيف يقبل الرسول ﷺ العفو عن عبد الله بن أبى سرح - وهذا ذنبه - ولا يأذن لعثمان برد الحكم مع أن ذنبه دون ذنب الأول ؟

ومع ما عرف من فضائل عثمان التى تقطع بأنه من أولياء الله المتقين ، فإنه كان مجتهداً فى رد من نفاه النبى ﷺ لما تبين له توبته بينما لم يتبين لأبى بكر وعمر توبته ، وأن أقصى ما يمكن أن يتحمل مسئوليته عثمان هو الخطأ فى الإجتهاد . ومع هذا فإن نقل الخبر لا يعرف له إسناد ولا كيف وقع ، بل هى تهمة تلقى على عاتق عثمان بواسطة الشيعة ابتغاء الفتنة[٦٠] .

٨ - إبطال سنة القصر فى الصلوات فى السفر :

إن النبى ﷺ كان يتم الصلاة أثناء الصلاة تارة ويقصر تارة أخرى . وكانت السيدة عائشة تفعل ذلك وغيرها من الصحابة فلم يعترض أحد حينئذ فهو إذاً قول باطل عن عثمان وهو دليل على العناد فى خصومته وكان استناد عثمان فى إطالة الصلاة على سببين :

أحدهما قوله : « كان أهلى بمكة فصرت فى حضر وخرجت عن حكم المسافر » والثانى : « بلغنى أن العرب انصرفت إلى مياهها وصلت ركعتين وقالت : إن الصلاة قصرت فخفت دخول الشبهة عليهم »[٦١] .

---

(٥٩) منهاج السنة : جـ ٣ ، ص ١٩٦ .

(٦٠) المصدر السابق : ص ١٩٧ .

(٦١) التمهيد : ص ٢٢٣ و٢٢٤ .

فترك القصر إذاً اجتهاد من عثمان ، إذ سمع افتتان الناس بقصر الصلاة حتى أدوها أيضاً فى منازلهم لا فى السفر وحده ، ورأى أن هذه السنة قد تؤدى إلى إسقاط الفريضة نفسها فتركها خوف الذريعة[٦٢] .

٩ - تولية :

(أ) معاوية .

(ب) عبد الله بن عامر بن كريز .

(جـ) مروان بن الحكم .

(د) الوليد بن عقبة .

(أ) معاوية :

إن معاوية كان من أمراء عمر ولم يعترض عليه أحد فى زمان عمر[٦٣] وقد جمع له عمر الشامات كلها واستمر فى أيام خلافة عثمان ، بل إن الذى ولى معاوية هو أبو بكر الصديق لأنه كان قد ولى أخاه يزيد فى الشام فلما استخلفه يزيد لم يعترض على ذلك أبو بكر ، وجاء عمر فأقر ولاية معاوية[٦٤] .

وكانت سيرة معاوية مع رعيته من خيار سير الولاة ، لأنهم كانوا يحبونه ويحبهم ، وقد ظهرت الأحداث بعد قتل عثمان حيث شملت الفتنة أكثر الناس دون أن يختص بها معاوية وحده « وكان معاوية أطلب للسلامة من كثير منهم وأبعد من الشر من كثير منهم »[٦٥] .

(ب) عبد الله بن عامر :

إن من أظهر مزايا عبد الله بن عامر افتتاحه خراسان كلها ، وأطراف فارس ، وسجستان وكرمان كما قضى على يزدجرد بن شهريار آخر ملوك

---

(٦٢) العواصم : ص ٧٨ و٧٩ .

(٦٣) التمهيد : ص ٢٢٤ .

(٦٤) العواصم : ص ٨٠ و٨١ .

(٦٥) منهاج السنة : جـ ٣ ، ص ١٨٩ .

الفرس ، ولهذا فقد أحرق قلوب أهل النزعة المجوسية فى الإسلام فظلوا يحاربونه — كما حاربوا عثمان — بسلاح الكذب والدس والبغضاء . أما صادقوا الإسلام فهم يحبونه ويجلونه[٦٦] .

ولا عصمة لغير الأنبياء ، فإذا أخطأ مثل عبد الله بن عامر فإنه حسناته الكبيرة تغفر له هفواته ، وإذا فعل منكراً ، فإنه يتحمله وحده ، ولم يرض عثمان بفعله[٦٧] .

(جـ) مروان بن الحكم :

إن مروان من كبار الأمة عند الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين[٦٨] .

وكان ابن المطهر الحلى قد أخذ على عثمان توليته مروان أمره وأنه ألقى إليه مقاليد أموره ودفع إليه خاتمه وحدث بسبب هذا قتل عثمان وما وقع من فتنة بين الأمة[٦٩] ، ولكن ابن تيمية فى جوابه على هذا يعلل قتل عثمان والفتنة بصفة عامة — لا لسبب مروان وحده — ولكن لأسباب عديدة تجمعت وتكاتفت ، ومنها أمور تنكر من مروان بن الحكم . وقد يرجع السبب أيضاً إلى كبر سن عثمان ، فكان الولاة أحياناً يعلمونه بما يفعلونه وأحياناً أخرى لا تصل هذه الأخبار إلى مسمعه ، فلما تقدم المفسدون الذين أرادوا قتله أزال لهم أسباب شكواهم ، فعزل من يريدون عزله ، وأعطى مفاتيح بيت المال لمن يختارونه ، وتعهد ألا تصرف أية أموال من بيت المال إلا بعد مشاورة الصحابة وموافقتهم .

فلما اتهموا مروان بأنه كتب الكتاب الذى يحض على قتلهم — بعد إنكار عثمان أنه صدر منه — طلبوا تسليمهم مروان ، فأبى . وكان عثمان محقاً فى هذا ، لأنه إن كان مروان قد أذنب بما أراده من قتلهم ، فإن هذا الفعل — أى قتلهم — لم يتم ؛ فلا ينبغى قتله إذاً لهذا السبب ، وإنما يكفى تأديبه بأية وسيلة « أما الدم فأمر عظيم »[٧٠] .

---

(٦٦) العواصم : هامش ص ٨٤ .

(٦٧) منهاج السنة : جـ ٣ ، ص ١٩٠ .

(٦٨) العواصم من القواصم : ص ٨٦ .

(٦٩) منهاج السنة : جـ ٣ ، ص ١٩٠ .

(٧٠) منهاج السنة : جـ ٣ ، ص ١٩٠ .

ويحقق الشيخ محمد صادق عرجون هذه المؤامرة كما أوردها الطبرى ، ولا يخرجها عن احتمالين : الأول ، أنه لم يكتب هذا الكتاب قط وإنما هو مجرد أكذوبة افتراها المفترون وتصايحوا فى المدينة ليؤلبوا العامة ، ومما يؤيد هذا الاحتمال قول على بن أبى طالب : « هذا أمر أبرم بالمدينة » . والاحتمال الثانى : أن هذا الكتاب كتبه الثائرون أنفسهم ودبروا المؤامرة بكامل تفاصيلها من النقش على خاتم عثمان إلى سرقة إبل الصدقة وإغراء غلام عثمان أو مروان ، ويؤيد هذا الاحتمال أن هذا الراكب كان يتعمد التعرض للثائرين أثناء رجوعهم ثم يفارقهم تارة أخرى ليثير انتباههم . فمما لا يتصور عقلا أن يولى عثمان محمد بن أبى بكر مصر ويبعث معه جماعة من المهاجرين والأنصار ثم يأتى مروان أو غيره لينقض ما أبرمه الخليفة ويكتب كتاباً يأمر فيه بقتلهم ، وهو الأمر الذى أثار تساؤل على ابن أبى طالب حين سأل الثائرين : « كيف علمتم يا أهل الكوفة ويا أهل البصرة بما لقى أهل مصر ، وقد سرتم مراحل ثم طويتم نحونا ؟ » ولهذا السبب استنتج أن المؤامرة أبرمت بالمدينة كما تقدم . وكانت إجابتهم له : فضعوه كيف شئتم . لا حاجة لنا فى هذا الرجل ، ليعتزلنا وظهرت نيتهم المبيتة :

فهو إذاً تدبير خبيث كان لحزب السبئيين فيه اليد الطولى ، لتقويض الخلافة الإسلامية وتفريق شمل الأمة .

ولا يستغرب ما حدث من تزوير الكتاب على عثمان لأنه سبق أن زور على السيدة عائشة كتاب الخروج على عثمان ، وعلى عمر بن الخطاب لاختلاس المال من بيت مال المسلمين ، كما روى ابن عساكر والبلاذرى[٧١] .

(د) الوليد بن عقبة :

روى بعض المفسرين أن الله سماه فاسقاً : ﴿ **إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة** ﴾[٧٢] ، عندما أرسله النبى ﷺ إلى بنى المصطلق ، فأخبر عنهم ارتدادهم ، ولكن خالد بن الوليد قد تثبت من الأمر فتبين له بطلان

---

(٧١) الخليفة المفترى عليه : ص ٨٧ - ٩٠ .

(٧٢) الآية رقم ٦ من سورة الحجرات .

قول الوليد ، واختلفت الرواية من ناحية أخرى ؛ إذ أن الوليد كان صبياً يوم الفتح ، وعلى هذا فإن من يكون فى هذه السن لا يوفد فى مهمة كهذه » وبهذا الاختلاف يسقط العلماء الأحاديث . وكيف يفسق رجل بمثل هذا الكلام ؟ فكيف برجل من أصحاب محمد ﷺ »[٧٣] .

ولكن ابن تيمية يميل إلى تصديق التفسير الأول ، ويأخذ دفاعه وجهة أخرى ، فيرى أنه إذا كان أمره قد خفى عن رسول الله ﷺ فكيف لا يخفى على عثمان ؟ وقد ولاه عثمان بعد أن تاب لأن باب التوبة مفتوح . وإن أقصى ما يقال عن عثمان أنه ولاه مع وجود الأفضل منه ، ولكن عذر عثمان فى هذا أنه حين ولاه لم يظهر عليه ما يدل على الفسق - كشرب الخمر - وإن ظهر بعد ولايته ، وقد أقام عليه الحد فى شرب الخمر ؛ وتوليته كان اجتهاداً من عثمان وميلا لأقاربه مما لا يقدح فيه لأنه ظن أنهم أحق من غيرهم[٧٤] .

١٠ - أعطى مروان خمس أفريقية :

إن هذا الخبر لم يصح ، ولكن الذى صح هو أن عثمان أعطى خمس الخمس لعبد الله بن أبى سرح جزاء جهاده فى غزو أفريقية » وقد ذهب مالك وجماعة إلى أن الإمام يرى رأيه فى الخمس ، وينفذ فيه ما أداه إليه اجتهاده ، وإن أعطاه لواحد جائز[٧٥] .

ولكن الشيخ صادق عرجون يرى أنه بعد أن فتح أبو سرح أفريقيا وغنم مغانم كثيرة قسمها على الجند وأرسل الخمس من الذهب إلى الخليفة وكان خمسمائة ألف دينار . ولما بقى من الخمس ما لا يمكن نقله اشتراه مروان ابن الحكم بمائة ألف درهم وسدد أكثر هذا المبلغ ، إلا أن عثمان وهب له مالا بدفعه وكان قليلا وذلك عندما بشره بخبر الفتح لأفريقيا ، وكان المسلمون جميعاً مشغولين بهذا الغزو لبعده عن بلاد العرب ، وهذا من حق الإمام ، فقد نفل أبو بكر خالداً بن الوليد قلنسوة الهرمزان وكانت تقدر بمائة ألف[٧٦] .

---

(٧٣) العواصم : ص ٩٠ - ٩٣ .
(٧٤) منهاج السنة : جـ ٣ ، ص ١٨٧ .
(٧٥) العواصم : ص ١٠٠ - ١٠١ .
(٧٦) المصدر السابق : ص ٩٦ .

١١ - وكان يضرب بالعصا بينما ضرب عمر بالدرة :

وهذا اتهام باطل أيضاً(٧٧) ، ويكشف عن تخبط المهاجمين لعثمان ، فهو أحياناً فى نظر الثائرين ضعيف مستضعف ، لأنه سلم زمام الأمور إلى ابن عمه مروان بن الحكم وبعض أقاربه ، وهو فى زعمهم أيضاً قاسياً شديد القسوة يضرب بالعصا . وإن صح هذا فإنه قد « أدب ، ببعض طرائق الأدب الذى يوجبه عليه منصبه ومكانه من المسلمين ، بعض من رأى تأديبه ولأنه ساس بعض رعيته سياسة تدفع عن الأمة ضرراً محققاً لو تركت الأمور للمصادفات » ، ولم يبتدع عثمان أمراً جديداً فى هذا التأديب ، بل سبقه إليه عمر بن الخطاب الذى خفق سعد بن أبى وقاص بالدرة حينما اقتحم المكان عليه غير هياب ، كما قص من عمرو بن العاص لرجل من رعيته ، وأمر عمر أبا موسى الأشعرى أن يجلس لرجل من رعيته ليقتص منه - بل عزل بعض الولاة والقواد الكبار وأحل مكانهم غيرهم . فكيف يكون التصرف هنا مباحاً لا يعترض عليه ، وبالنسبة لعثمان بطشاً وقوة وشدة بأس(٧٨) ؟

١٢ - علا على درجة الرسول ﷺ وقد انحط عنها أبو بكر وعمر :

لم يثبت هذا أيضاً عن عثمان ، وحتى إن صح فإنه لا يحل معه دم عثمان لأنه إذا هداه اجتهاده إلى أن الصعود فيه مصلحة ، وأكثر رهبة للعدو ، وأبلغ للقول ، وأقمع للطامع فى إذلال الإمام ، جاز له أن يفعل ذلك .

ومن المعلوم أن عثمان لم يتقدم عن أبى بكر وعمر فضلا عن الترفع عن النبى ﷺ(٧٩) ، بل كان مسجد الرسول ﷺ ضيق المساحة أثناء خلافة أبى بكر وقد وسعه عمر بن الخطاب . ثم زاد فى مساحته عثمان لازدياد عدد المصلين ، ومن الجائز أن عثمان قد ارتفع بالمنبر لما رآه من ضرورة ذلك ، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة هذا التصرف(٨٠) .

---

(٧٧) العواصم من القواصم : ص ١٠٢ .

(٧٨) الخليفة المفترى عليه : ص ٩٧ و٩٨ .

(٧٩) التمهيد : ص ٢٦ .

(٨٠) العواصم : ص ١٠٣ والهامش .

١٣ - لم يحضر بدراً ، وانصرف يوم حنين ، وغاب عن بيعة الرضوان :

تقف مصادر أهل السنة[٨١] فى صف واحد فى مواجهة هذه الوقائع الثلاثة، وتستند فى دفاعها على نفس الحجج ، فإن سبب تغيبه عن موقعة بدر هو مرض بنت رسول الله ﷺ - وهى زوجة عثمان - وكان صلوات الله عليه يقول : « **إن قوماً بالمدينة تخلفوا وما تخلفوا عما نحن فيه** » . وقد عرف من حوله حينئذ أنه يقصد عثمان ، لأن الرسول ﷺ جعل لعثمان فضل المحاربين وضرب له سهمه من غنيمة بدر .

أما إذا كان قد تخلف بغير عذر مقبول ، لاستحق الذنب والتنبيه على سوء فعله « وهذا عائد بالطعن على النبى ﷺ بالتهمة دون غيره »[٨٢] .

أما عن يوم حنين ، فمن الثابت أنه لم ينصرف انصراف المنهزم ، وإنما كان متحرفاً لقتال ومنتهزاً لفرصة ، وقد روى أن ما بقى مع الرسول ﷺ فى هذا اليوم عمه العباس وابنيه عبيد الله بن العباس وقثم ، أو نفر يسير فى خبر آخر ، وقد اشترك فى الانصراف باقى الصحابة ، فلم يقع هذا الذنب على عاتق عثمان وحده ، ومع هذا فإنه قال : « فإن كان الأمر على ما وصفتم ، فقد عفا الله عنى وعن المنصرفين »[٨٣] حيث يقول تعالى : ﴿ **ولقد عفا الله عنهم** ﴾[٨٤] وقال أيضاً : ﴿ **ثم يتوب الله من بعد ذلك على من يشاء** ﴾[٨٥] .

أما القول بأنه تغيب عن بيعة الرضوان فهو دليل على الرغبة فى اللجاج بل والجهل أيضاً بالمقصود بهذه البيعة ، ذلك لأن رسول الله ﷺ قد أوفده إلى مكة ليحمل رسالة إلى أهلها ، وقد اختاره دون غيره لأن له شوكة تحميه هناك ، وهم

---

(٨١) صحيح البخارى ، التمهيد للباقلانى . العواصم من القواصم ، منهاج السنة .

(٨٢) التمهيد : ص ٢٢٧ .

(٨٣) التمهيد : ص ٢٢٦ .

(٨٤) سورة آل عمران : الآية ١٥٥ .

(٨٥) سورة التوبة : الآية ٢٧ .

بنو أمية من أشراف مكة ، فلما وصلت أخبار تفيد قتلهم عثمان ، أخذ النبى ﷺ البيعة من الصحابة للقتال حيث قال : « **والله لئن كانوا قتلوه لأضرمنها عليهم ناراً** » ، ثم أخذ البيعة له قائلا : « **هذه شمالى عن يمين عثمان ، وهى خير له من يمينه** » .

ولهذا كان عثمان سبباً فى بيعة الرضوان وغضب الرسول ﷺ ، فكيف يكون بتأخره عنها منقوصاً[٨٦] ؟

١٤ - لم يقتل عبيد الله بن عمر بالهرمزان :

لم يترك عثمان قتل عبيد الله إلا بعد أخذ المشورة ، وكانت هذه المشورة تنصح بألا يقتل لأن أباه قتل من قبل ، فإذا قتل عبيد الله أيضاً فسيتحدث به الناس جميعا ، وفى ذلك ما يوهن من شأن الدين ويذل سلطان المسلمين ، لما له من وقع فى غير بلاد الإسلام . يقول القاضى عبد الجبار : « وللوالى أن يعفو كما له أن يقتل ، فجاز لعثمان أن يعفو ، ولم يفعل إلا ما جاز له ، وروى أنه سأل المسلمين أن يعفو وأن يتركوه فأجابوه إلى ذلك وإنما أراد عثمان بترك قتله وبالعفو عنه ما يعود إلى عز الدين ، لأنه خاف أن يبلغ العدو قتله ، فيقال : قتلوه وقتلوا ولده »[٨٧] .

ومن الجائز أن بعض الصحابة كانوا يرون الاقتصاص من عبيد الله بقتله كما قتل الهرمزان ، ولكن عثمان لم يشاركهم هذا الرأى خشية ما يمكن أن يتكرر من أفعال بواسطة أشخاص مثل الهرمزان فيستهان بالأئمة ، ويتوثب عليهم قتلا[٨٨] .

وكان الهرمزان من المحاربين فى صفوف كسرى ضد المسلمين ، فلما أسره المسلمون وجىء به إلى عمر أعتقه .

وللموضوع سابقة تجعل عبيد الله يقع فى الشبهة ، لأن عبد الله بن عباس - وهو أفقه من عبيد الله بن عمر وأدين وأفضل بكثير - قد استأذن فى قتل الفرس

---

(٨٦) التمهيد : ص ٢٢٧ .

(٨٧) المغنى : ج ٢٠ ، قسم ٢ . ص ٥٦ .

(٨٨) التمهيد : ص ٢٢٤ .

الذين يحضرون إلى المدينة جميعاً عندما شاع منهم الفساد ، فكيف لا يعتقد عبيد الله جواز قتل الهرمزان[٨٩] ؟

وكما اختلف الفقهاء فى قتل المشتركين فى قتل الأشخاص العادين ، تنازعوا أيضاً فى قاتل الأئمة - هل يقتل قاتلهم حداً أو قصاصاً ؟ فهم من المفسدين فى الأرض ، وفسادهم أكبر من قاطعى الطرق الذين يجب قتلهم » وعلى هذا خرجوا فعل الحسن بن على رضى الله عنهما لما قتل ابن ملجم قاتل على وكذلك قتل قتلة عثمان »[٩٠] .

ولهذا السبب أيضاً يجب قتل الهرمزان لإعانته على قتل عمر . وإذا كان عبيد الله بن عمر قد قتله بنفسه ، دون أن يترك لولى الأمر قتله ، فقد فعل هذا متأولا بشبهة ، فتدرأ هذه الشبهة القصاص عنه . كما حدث مع أسامة بن زيد فقد عزره رسول الله ﷺ بالكلام لقتله رجلا بعد قوله لا إله إلا الله لأنه كان متأولا . وتأويل عبيد الله أصبح بالمثل شبهة تمنع من وجوب القصاص منه .

واستشهاداً بالحديث الذى رواه مسلم ونصه : « **من جاءكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كائناً من كان** » ، يرى ابن تيمية أنه ﷺ أمر بقتل الواحد المريد تفريق الجماعة ، ومن قتل إمام المسلمين فقد فرق جماعتهم[٩١] . فإذا كان قتل الأئمة - عمر وعثمان وعلى - يعتبر محاربة لله ورسوله وفساد فى الأرض ، كذلك الذين يشتركون فى القتل - كالهرمزان يجب قتلهم أيضاً - ولهذا يحل قتله لإعانته على قتل عمر[٩٢] .

ومما يثير دهشة ابن تيمية الدفاع عن الهرمزان ، هذا الذى اشترك فى قتل عمر ، بينما لا يجعل لدم عثمان حرمة ، وهو إمام المسلمين[٩٣] .

---

(٨٩) منهاج السنة : جـ ٣ ، ص ٢٠٠ .

(٩٠) منهاج السنة : جـ ٣ ، صفحة ٢٠٠ .

(٩١) منهاج السنة : صفحة ٢٠١ .

(٩٢) منهاج السنة : جـ ٣ ، صفحة ٢٠٢ .

(٩٣) منهاج السنة : جـ ٣ ، ص ٢٠٢ .

١٥ – الكتاب الموجه إلى ابن أبى سرح لقتل المذكورين فيه :

إن الغلام لم يكن غلامه وإنما هو أحد رعاة إبل الصدقة ، ولكثرتهم وتبدلهم ، فإن رؤساءهم لا يعرفونهم فضلا عن أمير المؤمنين . ومن اليسير استئجاره بواسطة أحد الثائرين لتحقيق أغراضهم ، لا سيما وأن اثنين ممن كانوا على رؤوسهم – وهم الاشتر وحكيم بن جبلة – تخلفا فى المدينة بعد أن اقتنع أهل الأمصار بدفاع عثمان عن نفسه ، وعز عليهما أن تخمد الفتنة على هذا النحو ، وتعود الطوائف من حيث أتت ، فدبرا أمر هذا الكتاب . وهما صاحبا مصلحة فى تجديد الفتنة[٩٤] .

وقد طلب عثمان من الثائرين أن يقيموا شاهدين ، وحلف لهم بأنه لم يكتب هذا الكتاب – وهو الصادق المعروف بصدقه – ورفض تسليم مروان لأنه لو سلمه لهم لكان ظالماً إذ ينبغى أن يطلبوا حقهم عنده على مروان أو سواه « وأمثل ما روى فى قصته أنه تألب عليه قوم لأحقاد اعتقدوها ، ممن طلب أمراً فلم يصل إليه »[٩٥] ، وكان على رأس هؤلاء جميعاً الغافقى المصرى وكنانة ابن بشر التجيبى وهما من أتباع ابن سبأ ، وسودان بن حمران الذى تسور دار عثمان ، وكان آتياً من اليمن قائداً لإحدى فرق الفتنة ، وعبد الله الخزاعى ، وحكيم ابن جبلة الذى عرف عنه تخلفه عن الجيوش ، وإغارته على أهل الذمة فشكوه إلى عثمان ، فأمر بألا يخرج من البصرة ، فحملها فى نفسه ثم كان عوناً لابن سبأ ، ومالك بن الحارث الأشتر الذى عرف أيضاً بمساهمته فى الفتن . فهم جميعاً من ذوى الأحقاد والضغائن ، ولم يسلم أحدهم من النقائص – سواء النفاق أو الاشتراك فى الفتن .

ومما يثبت أن نيتهم كانت مبيتة على قتله قبل العثور على الكتاب ، أنه كان يناقشهم فيما حملوه عليه من نقد ، فرد عليهم وأجابهم على كل ما استفسروا بشأنه : « فأخذوا ميثاقه ، وكتبوا عليه ستاً أو خمساً ، أن المنفى يعاد ، والمحروم

---

(٩٤) العواصم من القواصم : هامش ص ١٥٦ لمحققه محب الدين الخطيب .

(٩٥) العواصم من القواصم : ص ١١١ .

يعطى ، ويوفر الفىء ، ويعدل فى القسم ، ويستعمل ذوو الأمانة والقوة ، فكتبوا ذلك فى كتاب ، وأخذ عليهم أن لا يشقوا عصاً ولا يفرقوا جماعة »[٩٦] .

وبالرغم من كل هذا فقد أعادوا الكرة عليه احتجاجاً بالكتاب المزعوم ، وأنكروا دفاعه عن نفسه بالرغم من ردوده المقنعة ، مثل قوله : (أنشدكم الله ، هل سمعتم رسول الله ﷺ يقول : « **لا يحل دم امرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمان ، أو زنا بعد إحصان ، أو قتل نفس بغير نفس ؟** ») ثم استشهاده بأمثلة أخرى ، كقيامه بتوسيع المسجد بالمدينة ، وتجهيزه جيش العسرة ، وشرائه البئر للمسلمين ، وقيامهم بالتصديق على هذه الأفعال كلها ، فسألهم : « فما بالكم تمنعونى الصلاة فى المسجد ؟ وما بالكم آمنون وأنا خائف ؟ »[٩٧] .

وإن ماضيهم لينبىء عن طول باعهم فى الفتن ، فقد أبعدوا من المدينة إلى الشام ، فلما أبعدهم معاوية من الشام ، انتهى بهم المطاف إلى الجزيرة ، وكان أميرها عبد الرحمن بن خالد بن الوليد ، الذى استطاع قمعهم وكان من أقواله لهم : « يا حزب الشيطان .. قد انصرف الشيطان محسوراً وأنتم فى ضلالكم تترددون ، أنا عبد الرحمن ، أنا ابن خالد بن الوليد ، أنا ابن فاقىء عين الردة ، لم لا تقولون لى ما كنتم تقولونه لمعاوية وعبد الله بن عثمان ؟ »[٩٨] ، وتوعدهم وساسهم بالحزم والشدة فأظهروا التوبة والندامة لطعنهم على عثمان ، وجددوا التوبة على يد عثمان ، فعفا عنهم ، وتركهم يختارون البلاد التى يحبون الإيواء إليها ، إلا أنهم عادوا هذه المرة يكيدون لعثمان ، بصدور وغرة ونفوس حانقة لم يقنعوا إلا بالاصرار على قتل الخليفة الثالث .

وينفى ابن تيمية حادثة قتل محمد بن أبى بكر التى قيل أن عثمان قد أمر به فى هذا الكتاب ، إذ أن « كل ذى علم بحال عثمان وإنصاف له يعلم أنه لم يكن ممن

---

(٩٦) العواصم : ص ١٢٥ .

(٩٧) التمهيد : ص ٢١٥ .

(٩٨) التمهيد : ص ٢١٤ و٢١٥ .

يأمر بقتل محمد بن أبى بكر وأمثاله ولا عرف عنه قط أنه قتل أحداً من هذا الضرب »[٩٩]

وابن خلدون أيضاً ممن ينفون صدور هذا الكتاب عن عثمان ، ويصف الثائرين عليه بأنهم من الغوغاء لم يكن مقصدهم كالظاهر من أقوالهم ، ولكنهم كانوا يضمرون قتله ، لأنه بعد أن نفذ لهم ما يطالبون به رجعوا ثانية « وقد لبّسوا بكتاب مدلس ، يزعمون أنهم لقوه فى يد حامله إلى عامل مصر بأن يقتلهم »[١٠٠] .

١٦ – إيثار أهله بالأموال :

ويرى القاضى عبد الجبار أن ما يدحض هذا الطعن هو أنه كان موثراً ، فلا يستبعد أنه كان يعطى أهله من ماله الخاص[١٠١] .

أما ابن تيمية فإنه يورد مذاهب الفقهاء فى الموضوع ، وله تأويلان ، أحدهما : أنه ما أطعم النبى ﷺ طعمة إلا كانت طعمة لمن يتولى الأمر بعده ، وأن ذوى القربى فى حياته ﷺ ذوو قرباه ، وبعد موته هم ذوو قربى من يتولى الأمر بعده . وكان لعثمان أقارب أكثر ممن لأبى بكر وعمر ، وهم مما يستحقون من بيت المال مما جعله الله لذوى القربى ، خاصة وأنهم يناصرون ولى الأمر ويدافعون عنه ، وهذا ما لا يفعله غيرهم « فإن لم يكن الناس مع إمامهم كما كانوا مع أبى بكر وعمر احتاج ولى الأمر إلى بطانة يطمئن إليهم وهم لابد لهم من كفاية »[١٠٢] والتأويل الثانى : أنه كان يعمل فى المال وقد قال الله تعالى : ﴿ **والعاملين عليها** ﴾ ، وإذا كان العامل على الصدقة ، وولى اليتيم ، وناظر الوقف يأخذون أجورهم فإن عثمان أيضاً يستحقه لأنه ولى المال[١٠٣] .

---

(٩٩) منهاج السنة : ج ٣ ، ص ١١٨ .
(١٠٠) المقدمة : ص ٢١٦ .
(١٠١) المغنى : ج ٢٠ ، قسم ٢ . ص ٥١ .
(١٠٢) منهاج السنة : ج ٣ ، ص ١٦١ .
(١٠٣) منهاج السنة : ج ٣ ، ص ١٩١ .

١٧ - زاد الآذان الثانى يوم الجمعة :

سمع على بن أبى طالب هذا الآذان ولم يعترض عليه أو ينكره ، كما أنه لم يأمر بمنعه بعد أن صار خليفة . وإذا كان هذا بدعة ، كما يرى ابن المطهر الحلى ، لهان على علىّ إزالتها وهو الذى أمر بعزل معاوية وغيره . فإذا قيل أنه أمر بإزالة الآذان ولكن الناس لم يوافقوه على هذا ، لدل على أنهم استحسنوه واستحبوه وفيهم أكابر الصحابة الذين لم ينكروه(١٠٤) .

مقارنة بين موقف أهل السنة والشيعة :

إنه لأمر يدعو إلى التساؤل : كيف جمع الشيعة ، أو الخوارج ، او هما معاً - لأن أغلب المراجع لا يبين لنا مصدرها - هذا الحشد الكبير من التهم الموجهة إلى عثمان ، فنزعوا بها عنه كل فضيلة ، ولم ينسبوا إليه قط أية حسنة ، بل وقلبوا الفضائل إلى رذائل ، كموضوع جمعه للقرآن . وجعلوا من خصومتهم للخليفة الثالث موضوع جدل أدخلوه ضمن حجاجهم العقائدى .

ويبدو لأول وهلة من مجرد تجميع هذه الأفعال المنسوبة إليه ، والتى نقموا عليه من أجلها ، وطعنوا فى إمامته بسببها - أن هذه العملية قد بلغت حداً يفوق التصور ، إذ لم يميزوا بين الحسن والسىء من الأفعال ، بل كان الغرض حشدها وتجميعها ، وفيها ما يعتبر من مفاخر عثمان لدى أهل السنة عند نسبتها إليه . فقد أخفى خصومه فضائله فى الفتيا والرواية والجهاد فى سبيل الله وانفراده بأن رسول الله ﷺ قد بايع عنه وحده بيساره عن يمين عثمان فى بيعة الرضوان كما ذكرنا وله هجرتان وسابقة وصهر مكرر - لقب من أجله بذى النورين ، وهو معدود من أهل بدر ، ولو لم يحضرها .

ويذكر له ابن حزم أيضاً فتوحاته فى الإسلام ، وعدم تشبثه بسفك دم مسلم ، وهو من المبايعن تحت الشجرة الذين بشرهم الله تعالى : ﴿ **فعلم ما فى**

---

(١٠٤) منهاج السنة : ج ٣ ، ص ٢٠٤ .

قلوبهم فأنزل السكينة عليهم ﴾(١٠٥) مع أبى بكر وعمر وعثمان وعلى وطلحة والزبير وعمار والمغيرة بن شعبة رضى الله عنهم(١٠٦) .

وهكذا ، جمع ابن حزم – كما يفعل أهل السنة – بينهم جميعاً كصحبة واحدة فاضلة مع أن لعثمان خصلتين ليستا لأبى بكر ولا لعمر ، صبره على نفسه حتى قتل ، وجمعه الناس على المصحف(١٠٧) . وهو الذى قال عنه سيد التابعين – سعيد بن المسيب – (٩٣ هـ – ٧٠٩ م) : « قتل عثمان مظلوماً ، ومن قتله كان ظالماً ، ومن خذله كان معذوراً »(١٠٨) .

ويبدو أن موقف الشيعة والخوارج من عثمان ، وإدخال هذه الشبهات ضمن المسائل الجدلية التى تحفل بها كتبهم ، أدى إلى أن يجاريهم أهل السنة فيدافعون عن عثمان بنفس الحرارة ، حتى أدخل الجدال فى كتب علم الكلام ، إذ يتناولونه بالمناقشة والنقد والرد كما يفعلون فى المسائل الاعتقادية سواء بسواء ، ولكن دون المساس بعلى أو الطعن فيه ، فعلى عندهم له الفضائل والمعارف التى تفوق المألوف ، وهو « ربانى هذه الأمة » كما لقبه الحسن البصرى ، وهو أيضاً « أنشودة الإسلام الكبرى – لأنه كان خليقا بكل محبة وإجلال وبكل صورة للهيام والعشق فى قلوب المسلمين »(١٠٩) .

وعملا بطريقة أهل السنة فى الجدال ، ينسب ابن حزم الفضائل إلى المسلمين الأوائل جميعاً ، منذ بداية عهد المهاجرين والأنصار ، إلى بيعة الرضوان ، لأنهم مؤمنون صالحون كلهم ، ماتوا على الإيمان والهدى والبر ، مستشهداً بالآية : **﴿ لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما فى قلوبهم فأنزل السكينة عليهم ﴾**(١١٠) .

---

(١٠٥) الآية رقم ١٨ من سورة الفتح .
(١٠٦) ابن حزم : المفاضلة بين الصاحبة . ص ٢٦٣ .
(١٠٧) السيوطى : تاريخ الخلفاء . ص ١٦٢ .
(١٠٨) السيوطى : تاريخ الخلفاء . ص ١٥٧ .
(١٠٩) الدكتور النشار : نشأت الفكر . جـ ٢ . ص
(١١٠) الآية رقم ١٨ من سورة الفتح .

فالاختلاف إذاً واضح بين هؤلاء وأولئك ، ففريق يسرف فى التجريح والخصومة ويصل بها إلى أبعد مدى كما ذكرنا، بل ويفخر الخوارج «بقتل عثمان ويرون أن الإقرار بهذا العمل الذى كان حجر الزاوية فى الثورة هو بمثابة الشهادة »[١١١] ، وفريق أهل السنة الذى « أعلن الحب وتولى الجميع »[١١٢] ، فينظرون إلى الصحابة نظرة متسامحة تتفق مع روح الدين وتعفو عن الهنات إن وجدت باعتبارها مواضع اجتهاد . وإذا اضطروا إلى الالتجاء إلى منهج المقارنة بين الصحابة ، فعلوا ذلك للرد على الخصوم فحسب ، لا لغرض آخر ، وبرفق ، لا يلبث أن يقدم عنه الاعتذار ، بل ويفضلون عدم الخوض فى الخلافات التى نشبت بينهم . قال عمر بن عبد العزيز : « تلك دماء طهر الله منها يدى فلا أحب أن أخضب بها لسانى »[١١٣]

أما إذا اضطروا إلى ذكرها ، فإن الدافع حينئذ هو أنه « إذا ظهر مبتدع يقدح فيهم بالباطل فلابد من الذب عنهم وذكر ما يبطل حجته بعلم وعدل »[١١٤] . وهنا يظهر المذهب الوسط لأهل السنة فى أجلى صورة .

عثمان ونظرية خلع الإمام :

بعد أن انتهينا من إيضاح رد أهل السنة على الشبهات التى ألقيت على إمامة عثمان ، ينبغى أن نتناول الموضوع من جانب آخر ، لنرى إلى أى مدى يحق قتله وما هو موقف أهل السنة من خلعه ، وهل يتفق الذى أقدم عليه الثائرون مع نظرية خلع الإمام ؟

أول ما يلاحظ أن الوفود التى تأثرت بالفتنة عندما ذهبت إلى الخليفة الثالث تطلب طرد عامله على مصر ابن أبى سرح ، رجعت من حيث أتت راضية مطمئنة . وهو ما يدل دلالة قاطعة على استجابة عثمان للرأى العام ورغبته فى علاج

---

(١١١) فلهاوزن : الخوارج والشيعة . ص ٣٢ .
(١١٢) نشأة الفكر : جـ ٢ .
(١١٣) منهاج السنة : جـ ٣ . ص ١٩٢ .
(١١٤) منهاج السنة : جـ ٣ ، ص ١٩٢ .

أسباب الشكوى ، فلم يتعنت مصراً على موقفه ، فاختار لهم محمد بن أبي بكر حسب اختيارهم . وقد رفض عثمان بإباء أن يدافع عنه أحد ممن حوله وأمرهم جميعاً بأن يلقوا السلاح ، كما رفض أن يترك دار هجرته وجوار الرسول صلوات الله عليه ، فكان يضع نصب عينيه إتقاء شر الفتنة وما تجره على المسلمين ، وتجمع أغلب المصادر على ذكر هذه الحقائق(١١٥) مما دفع بيروكلمان إلى إقرار هذه الحقيقة فقال : « مما لا شك فيه أن الخليفة أنكر أنه علم بالرسالة التى أطلعوه عليها ، ولكنه طولب بالتنازل عن الحكم .. وقد رفض هذا التلميح بكرامة ، وحوصر فى بيته الذى تحرسه أقاربه وبعض العبيد والموالى »(١١٦) .

وقد ظهر تأثير التيارات الخارجية فى الفتنة ، إذ وجد أتباع ابن سبأ الفرصة سانحة لتأليب المسلمين على خليفتهم مدعين اغتصابه حق الخلافة من على ، ومن أهل السنة من يلقى التبعة على عبد الله بن سبأ وحده ، ومنهم من علل الحركة بما يكنه الفرس من حنق وغيظ دفين على الإسلام . وسواء صح هذا الاحتمال أم ذاك ، فالمصادر تشير إلى أصابع غريبة عن المعتقدات الإسلامية الخالصة التى كان يروج لها ابن سبأ . فقد نادى على بن أبى طالب « أنت أنت » فجعله إلهاً ، ونفاه على لهذا السبب إلى المدائن . كما أنه أول من « أظهر القول بالنص بإمامة على ومنه انشعبت أصناف الغلاة وزعموا أن علياً حى لم يقتل وفيه الجزء الإلهى(١١٧) وتمتد دائرة المؤامرة فتشمل من أسلم من الفرس تظاهراً . يقول ابن حزم : « وكانت العرب أقل الأمم عند الفرس خطراً فتعاظمهم الأمر وتضاعفت لديهم المصيبة وراموا كيد الإسلام بالمحاربة فى أوقات شتى »(١١٨) . وهكذا أظهر بعضهم الإسلام مستميلين أهل التشيع بإظهار محبتهم لآل البيت والطعن فى الصحابة ، ومنهم الخليفة الثالث . ولا ينفى صحة وجود تيار غريب عن

---

(١١٥) منها الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة . جـ ١ ، ص ٣٦ و٣٧ وتاريخ الخلفاء للسيوطى ص ١٦١ .

(١١٦) Histoire des Peuples et des Etats Islamique (p. 64)

(١١٧) الشهرستانى : جـ ٢ ، ص ١١٥

(١١٨) الفصل : جـ ٢ ، ص ١١٥

الإسلام . ما يراه فلهوزن حيث يقول : « بيد أنه يلوح أن مذهب الشيعة الذى ينسب إلى عبد الله بن سبأ أن مؤسسه إنما يرجع إلى اليهود أقرب من أن يرجع إلى الإيرانيين »[(١١٩)] ، لأنه على أية حال - أشار إلى عامل خارجى للفتنة لم ينبع من المسلمين الخلّص. وقد عملت هذه التيارات للنيل من الفكر الإسلامى الخالص بما أغرقت به طائفة السبئية كتب التفسير والحديث سعياً وراء هدم الإسلام « فاشتغلت به العقول بين رفض وقبول »[(١٢٠)] .

أما الصلة بين كل هذا وبين حق الثائرين فى خلع عثمان ، فقد بحثه المتكلمون بعناية - ونقصد متكلمى أهل السنة ومن اتبع نفس استدلالاتهم . وموضوع خلع الإمام من النظريات التى انفرد بها أهل السنة عن الشيعة لأن العصمة لا تستتبع الوقوع فى الأخطاء والمعاصى وبالتالى لا ينتج عنها خلع الإمام . أما نظرية أهل السنة فى الإمامة التى تضع ضمن أسسها أن الإمامة تتم عن طريق الاختيار ، عندئذ يصبح خلع الإمام فى الحالات التى توجب ذلك ، موضع بحث ونظر . وقد ناقش المتكلمون موضوع خلع عثمان ، وهل فعل حقاً ما يستحق الخلع من أجله ؟ ثم من هم أصحاب الحق فى خلعه إذا صحت الشبهات ؟

يرى الباقلانى أنه لم يصدر من عثمان ما يوجب القتل ، ومن سعى فى قتله هم أهل فتنة دون حجة يستندون إليها . فإنه مع ما ثبت عن عثمان من فضائل ، فضلا عن صحة إمامته وثبوت البيعة له ، فإنه ينبغى الطاعة له وعدم الخروج عليه . ومع هذا ، فإن ثبت أنه فعل ما يستحق به الخلع ، لم يكن مبيحا لقتله على النحو الذى فعله قتلته « لأنه لم يحم داراً ويمتنع على المسلمين ، ولا نصب الحرب بينه وبين من سار إليه »[(١٢١)] ، وكان لهم اختيار إحدى الطريقتين - إما القبض عليه وإبعاده عن المدينة ، أو خلعه لو كان مستحقاً للخلع . أما قتله دون أن يبدأهم بالحرب ، فإنه لا محالة ظلم جائر ، وخروج بقصد الفتنة .

---

(١١٩) الخوارج والشيعة : ص ٢٤٤ .
(١٢٠) سعد حسن : المهدية فى الإسلام . ص ٩٢
(١٢١) التمهيد : ص ٢١٣ .

وحتى لو استحق الخلع أو القتل ، لما كان ينبغى أن يتم هذا أو ذاك بواسطة هؤلاء النفر الذين ساروا إليه لأنهم ليسوا من أهل الحل والعقد . ولا يحق للرعية إقامة الحد على أقل الناس قدراً فكيف بقتل عثمان ؟ ولم يكن إذاً الغرض من اجتماع الثائرين إلا « لأجل إمرة طلبوها ، ولأجل غيظ منهم على أمرائه ، ولأن بعضهم كان طفلا فى حجره ، ولأن بعضهم حرمه بعض طلبه »[122] وكانت مصلحة المسلمين العليا بعيدة تماماً عن أذهانهم .

وينقل لنا القاضى عبد الجبار رأى شيخه أبى علی وخلاصته أنه لو كانت المطاعن صحيحة لوجب أن يطلبوا رجلا ينصب للإمامة لأنه متى ظهر من الإمام ما يوجب خلعه ينبغى إقامة غيره « فلما علمنا أن طلبهم لإقامة الإمام كان بعد قتله ، ولم يكن من قبل . والتمكن قائم ، فذلك من أدل الدلالة فى الجملة على بطلان ما أضافوه إليه من الأحداث »[123] .

ولم يؤد الثائرون دور الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر كما يزعمون ، لأن قتلهم لعثمان أدى إلى تفرق الأمة وإيقاد نار الفتنة ، ولم يستحق عثمان أن يقتل وتحرق داره وينهب تراثه . حتى لو استحق القتل بأحد الأسباب الموجبة له ، كالارتداد عن دينه أو الزنى بعد الإحصان . فلا شك أن قتله بهذه الصورة كان ظلماً بيناً ، وأن واجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر هو مهمة أماثل من أهل الحل والعقد[124] .

وإذا قال الخوارج أن هذه الأحداث وقعت فى الست الأواخر من حكم عثمان ، فإن الرد عليهم يتضمن أنه كان ينبغى الخلع منذ بداية ما حدث « وألا ينتظر حصول غيره من الأحداث ، لأنه لو وجب انتظار ذلك لم ينته إلى حد وينتظر غيره . وذلك يؤدى إلى ألا يخلع أبداً »[125] .

---

(١٢٢) التمهيد : ص ٢١٤ .
(١٢٣) المغنى : جـ ٢٠ ، قسم ٢ . ص ٤١ .
(١٢٤) التمهيد : ص ٢١٧ .
(١٢٥) المغنى : جـ ٢٠ ، قسم ٢ . ص ٤٢ .

بقى بعد هذا أن نذكر صدى مقتل عثمان فى قلوب المسلمين . فقد بكوه طويلا ، كما فعلوا حين قتل على بعده ، ونظمت فى رثائه القصائد ، اخترنا منها ما قاله كعب بن مالك لأنه يلخص وجهة نظر أهل السنة . قال :

فكف يديه ثم أغلق بابه — وأيقن أن الله ليس بغافل
وقال لأهل الدار لا تقتلوهم — عفا الله عن كل امرىء لم يقاتل
فكيف رأيت الله صب عليهم الـ — ـعداوة والبغضاء بعد التواصل ؟
وكيف رأيت الخير أدبر بعده — عن الناس إدبار الرياح الجوافل[126] ؟

والحق أن مقتل عثمان هو أحد حادثتين بارزتين كان لهما التأثير البالغ فى انفراط عقد الجماعة الإسلامية ، إذ يعتبر حادثة اغتيال الخليفة الثالث ممهدة للحادث الجلل الثانى ، وهو استشهاد على بن أبى طالب .

وننتقل بعد هذا إلى عرض خلافة على بن أبى طالب وما أحاط بها من أحداث ، إذ نرى لزاماً علينا توضيحها بشىء من التفصيل ، لأنها كانت موضع بحث وعناية مفكرى الإسلام ، وترددت أصداؤها فيما بعد فى أبحاث الفقهاء والمتكلمين وتناولتها كافة الفرق الإسلامية بالتحليل والتفنيد .

---

(١٢٦) السيوطى : تاريخ الخلفاء . ص ١٦٤ .

الفصل الخامس

خلافة علي بن أبي طالب

(٤٠هـ - ٦٦٠م)

- تمهيد .
- الصعوبات التى واجهت استخلاف على رضى الله عنه .
- البيعة لعلى بن أبى طالب .
- نظرة تحليلية .. لموقف طلحة والزبير من بيعتهما لعلى .
- أم المؤمنين عائشة والفتنة .
- موقعة الجمل ..

  وانتهاؤها بندم طلحة والزبير وأم المؤمنين .
- تناول الفرق الإسلامية للموقعة .
- الصواب مع على .

خلافة علـى بن أبى طالـــب

(٤٠ هـ - ٦٦٠ م)

* **تمهيد :**

تبين لنا فى الفصول السابقة أن الخلاف فى اجتماع السقيفة كان ضعيف الأثر ، سرعان ما حسمه المسلمون ببيعة أبى بكر ، وكذلك كان الحال عند خلافة عمر الذى وقع عليه الاختيار بواسطة الخليفة الأول ، فاجتثت جذوره ولم تترك أثراً ذا بال فى النفوس .

ولما عهد عمر إلى الستة ، التقت وجهات النظر حول عثمان وعلىّ وانحصر الأمر فى النهاية بينهما إلى أن اجتمعت الأغلبية على الأول ، ففاز بالخلافة على النحو الذى فصلناه آنفا ، وهكذا التأم شمل المسلمين إلى أن قتل الخليفة الثالث على تلك الصورة المروعة البشعة ، وأطل الشيطان على المشاهد الدامية التى بدأت تأخذ مكانها لبث الفرقة فى مجتمع كان قد التف حول راية الرسول صلوات الله عليه وعلى الخلفاء من بعده لنشر الدين وإعلاء كلمة الحق ، وتوطيد دعائم الإسلام .

حينئذ ظهر الاختلاف على أشده ، وكان بحق كما يرى ابن تيمية أنه أول نزاع ظهر على الإمامة . إذ اعتبر ما جرى من قبل لم يكن نزاعاً بالمعنى الحقيقى « إلا ما جرى فى اجتماع السقيفة وما اتصلوا حتى اتفقوا ومثل هذا لا يسمى نزاعاً »[1] .

---

(١) منهاج : جـ ١ ، ص ٢٦ .

وقد شق الخلاف طريقه تاركا آثاره العميقة زمناً طويلاً ، وفرق المسلمين شيعاً وأحزاباً وصبغ الخلافات بلون الدماء وانبثقت آراء ومعتقدات جديدة معروفة من قبل .

الصعوبات التى واجهت استخلاف على رضى الله عنه :

وللخلافة على سمات خاصة انفرد بها على الخلفاء الثلاثة الأول وهى :

١ - اتهامه باطلا بقتل عثمان ومطالبته بدمه وكانت الزعامة فى هذه الثورة معقودة لطلحة والزبير والسيدة عائشة ثم معاوية ، كما تأخر عن البيعة « قوم من الصحابة بغير عذر شرعى ، إذ لا شك فى إمامته »[٢] .

٢ - الإنكار الجماعى من بنى أمية ، وعلى رأسهم معاوية بن أبى سفيان .

٣ - وقوف المسلمين - أهل الحجاز وأهل الشام - وجهاً لوجه فى اصطدام مسلح لم يسبق له مثيل ، بينما ظهرت طائفة محايدة أعياها البحث عن الحقيقة فيما يحدث حولها .

فهناك من بايعه على أثر مقتل عثمان حتى لا تتسع دائرة الفتنة ، وخذله نفر من المسلمين ومنهم من أنكر عليه الخلافة . ويلخص الإمام الأشعرى الموقف فيقول :

« ثم بويع على بن أبى طالب رضوان الله عليه فاختلف الناس فى أمره فمن بين منكر لإمامته ومن بين قاعد عنه ومن بين قائل بإمامته لخلافته وهذا اختلاف بين الناس إلى اليوم »[٣] .

ولقى على صعوبات جمة لا من معارضيه فحسب بل ومن مؤيديه وأتباعه أيضاً إذ منهم من امتنع عن مناصرته ومنهم من لم يستمع لنصحه ومنهم من خرج جهاراً على حكمه .

---

(٢) ابن حزم : جوامع السيرة . ص ٢٥٥ .

(٣) الأشعرى : مقالات الإسلاميين . ص ٣ .

لقد خذله أنصاره فى الموقف الحاسم – أعنى موقعة صفين – لأنه نصحهم بألا يقبلوا مناداة حزب معاوية حين رفعوا المصاحف ، وقال : « أنها مكيدة وليسوا بأصحاب قرآن » .. ثم اضطر اضطراراً إلى قبول التحكيم لأنه خشى افتراق أصحابه(٤) وترتب على هذا ما كان من انفراد معاوية بعد ذلك بالحكم بينما كان على بين قوسين أو أدنى من النصر الحاسم على أهل الشام .

وظل فى نفسه شىء كثير من أثر مخالفتهم إياه وعدم استجابتهم لنصائحه إلى أن مات فكان يبتهل إلى الله فى دعائه قبل موته قائلا : « اللهم ابدلنى بهم من هو خير لى وأبدلهم بى من هو شر لهم منى »(٥) .

وإن أبرز ما يظهر واضحاً فى كل ما حدث هو أن النزاع المسلح قد ترك أثره فى المعتقدات الدينية ، ووضع أمام المسلمين لأول مرة مشاكل لم يكن لهم بها عهد من قبل . فاصطبغ الدين بالسياسة كما تلونت المطالب السياسية واستندت فى بعض المواقف على الدين . ومع استعمالنا هنا للفظ السياسة فلا ينبغى أن ينصرف الذهن إلى معنى السياسة بمفهومه الحديث إذ أن الفصل بين أمور الدين من جهة والسياسة لم يكن معروفاً فى ذلك الوقت .

فالخوارج اشتطوا فى تفسير القرآن الكريم والأحاديث النبوية بما يخدم موقفهم إزاء على ومعاوية ، وكان للشيعة فيما بعد أيضاً حججهم فى الاعتقاد بالنص على إمامة علىّ وما ترتب على ذلك من نظريتهم فى الإمامة كركن من أركان العقيدة الإسلامية .

وعلى هذا النحو كانت الأصول الخمسة التى وضعها المعتزلة وهى بالإجمال : التوحيد ، العدل ، الوعد والوعيد ، المنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، تختلط فيها أمور الدين بالسياسة فالواضح منها أن القاعدة الخامسة تعتبر مبدأ سياسياً ، « فاعتبار الأخير جزءاً من الإيمان له أهميته الكبرى وتترتب عليه نتائج ذات بال »(٦) .

---

(٤) تاريخ اليعقوبى : ص ١٦٥ .

(٥) مقاتل الطالبين : ص ٤٠ و٤٥ .

(٦) د . الريس : النظريات السياسية ص ٦٥ .

أما مسألة مرتكب الكبيرة التى وضع واصل بن عطاء صاحبها فى « منزلة بين المنزلتين » ، فلا يمكن القطع بأن المقصود بها هو الخروج على الإمام[٧] ، وإنما الأقرب إلى القبول أن يعتبر البحث فى هذا المبدأ قد أنشأ « كنتيجة لتكوين الأحكام على أعمال الصحابة وتابعيهم » بوجه عام[٨] .

والذى يعنينا هنا فى تناول الاعتزال كموقف سياسى ، هو أن أحد المصادر قد انفرد بارجاع نشأتهم – لا إلى اعتزال واصل شيخه الحسن البصرى كما هو معروف – وإنما قبل هذا . فكانت النشأة منذ أن بايع الحسن بن على معاوية « فكان هؤلاء المعتزلة من أصحاب على ، فلزموا منازلهم ومساجدهم وقالوا نشتغل بالعلم والعبادة فسموا بذلك معتزلة »[٩] .

وبيعة الحسن إلى معاوية قريبة العهد جداً بمقتل على فالأحداث إذاً متقاربة ونتائجها على مختلف الفرق تكاد تتشابك وتلتحم عند بؤرة واحدة هى هذه الأحداث الضخمة والمعارك الطاحنة التى تركت نتائج بقدر ما أتت على ضحايا ، وأظهرت من الأفكار والمعتقدات بقدر ماألقت من بذور الفتن والاضطرابات .

ومن الجهود التى تهدر عبثاً محاولة البحث فيما إذا كانت الاختلافات حينئذ قد بدأت دينية أم سياسية ، ذلك لأن الإسلام لم يفصل بين أمور الدنيا والدين ، بل ربط بين الدنيا – كدار عمل وجهاد وعبادات – والآخرة كدار بقاء يلقى فيها بنو الإنسان جزاءهم عن أعمالهم فى دنياهم الأولى : « إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة »[١٠] .

وقال الشافعى : لا سياسة إلا ما وافق الشرع .

ويشرح أبو الوفا بن عقيل هذه القاعدة ، فالسياسة عنده هى الفعل الذى

---

(٧) كما يذهب إلى هذا المعنى الدكتور البير نصرى نادر فى كتابه (أهم الفرق الإسلامية) والكلامية ص ٤٨ .

(٨) د . الريس : النظريات السياسية . ص ٦٥ .

(٩) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع : ص ٤١ ويؤيده الشيخ الكوثرى فى هذا المعنى .

(١٠) ابن خلدون : المقدمة . ص ١٩١ .

يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يصنعه الرسول صلوات الله عليه ولا نزل به وحي .

فإن كان الشافعي قد أراد بقوله : « إلا ما وافق الشرع » أنه لم يخالف ما نطق به الشرع فتفسير صحيح . أما إذا كان يقصد بهذا المعنى ما نص عليه الشرع ، فيعتبر هذا التفسير خطأ وتغليط للصحابة لأنه جرى من الخلفاء الراشدين من الأفعال ما لم ينص عليها الشرع كإحراق المصاحف بواسطة عثمان وتحريق علي للزنادقة ونفي عمر بن الخطاب نصر بن الحجاج[11] .

ومن الأمثلة التي نقدمها لتوضيح التحام موضوعات الدين والسياسة معاً ما نلاحظه من موقف المسلمين أزاء هذه الأحداث الجسام .

فإن إقرار المأمون لمذهب خلق القرآن صاحبه تفضيل عليّ على أبي بكر وعمر ، فلما أبطل المتوكل هذا المذهب ، أعلن أفضلية الشيخين[12] وكان من الآثار العميقة لحركة الاضطهاد الديني التي تزعمها المأمون أنها قررت طابع أهل السنة الذي اتخذه الإسلام في كافة العصور التالية[13] .

ومثال آخر :

كانت حجة علي في مواجهة من قعدوا عنه وتخلفوا عن حرب الجمل وصفين : أن قال لهم : « ألستم تعلمون أن الله عز وجل قد أمركم أن تأمروا بالمعروف وتنهوا عن المنكر[14] فقال تعالى : ﴿ **وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله** ﴾ ؟!! »[15] .

---

(11) سيد محمد صديق حسن خان بهادر : ط ١٢٩٤ (بهوبال) . أكليل الكرامة في تبيان الإمامة : ص ٨٠ .

(12) ولتر باتون : أحمد بن حنبل والمحنة . ص ٩٦ .

(13) المصدر السابق : ص ٣٤ .

(14) نصر بن مزاحم (متوفى سنة ٢١٢ هـ - ٧٢٧ م) : وقعة صفين . ص ٦٣٥

(15) الآية ٩ من سورة الحجرات .

وكان ممن تخلف عن علي سعد بن أبي وقاص فقال له : « يا علي اعطني سيفاً يعرف الكافر من المؤمن أخاف أن أقتل مؤمناً فأدخل النار »[١٦] .

ولكن علياً لم يقتنع بهذه الحجة بل قارعها بما هو أقوى منها ، ذلك لأن من تخلفوا عنه استندوا في التخلف على قتل عثمان وجهلهم بما إذا كان قد أحل أم لا « وقد كان أحدث أحداثاً ثم استتبتموه فتاب فلما دخلتم في قتله حين قتل فلسنا ندري أصبتم أم أخطأتم »[١٧] .

وبلغ رد علي من الشمول والإحاطة ما يربط بين أمور الدين والسياسة بعرى متينة مستنداً إلى آية من كتاب الله ومعتمداً على رسوخه في ميدان الفقه .

قال لهم :

« ألستم تعلمون أن عثمان كان إماماً بايعتموه على السمع والطاعة ؟ فعلام خذلتموه إن كان محسناً وكيف لم تقاتلوه إذا كان مسيئاً ؟

فإن كان عثمان أصاب بما صنع فقد علمتم إذ لم تنصروا إمامكم وإن كان مسيئاً فقد ظلمتم إذ لم تعينوا من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر . وقد ظلمتم إذ لم تقوموا بيننا وبين عدونا بما أمركم الله به » . ثم تلا عليهم الآية السابقة[١٨] .

فهذا علي يقرر المبادىء التي رسمها القرآن الكريم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فلم يحدد في أي ميدان يتم فيهما – فليس إذاً هناك فاصل بين أمور الحياة الأولى والآخرة لأن هذه القاعدة تطبق في جميع أمور الحياة من دينية ودنيوية سياسية كانت أم غير سياسية .

وهو يحضهم على الانضمام إلى صفه عملا بما جاء في الآية التي ذكرها لهم من ضرورة اتخاذ موقف إيجابي في الانحياز والمقاتلة مع الطائفة التي يظهر معها الحق .

---

(١٦) وقعة صفين : ص ٣٦٥ .

(١٧) وقعة صفين : ص ٣٦٥ .

(١٨) المرجع السابق : ص ٦٣٦ .

ولا يعدم أيضاً دفاع سعد بن أبى وقاص الحجة فى خشيته من عقاب ربه . فأمور الدين والدنيا إذاً عنده سواء ، يخشى أن يؤدى به الانخراط فى صف أحد من الفريقين – مع عدم تيقنه فى صاحب الحق فيهما – إلى التهلكة .

وقد تنبه المستشرق نللينو إلى الأثر الذى انعكس على المسلمين من جراء الاختلاف الذى حدث بين متكلمى الخوارج ومتكلمى أهل السنة حول مسألة مرتكب الكبيرة من جراء الثورات التى قام بها الخوارج ، إذ ترتب على هذه المسألة نتائج خطيرة لا تتعلق بالوجهة السياسية فحسب بل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدين أيضاً ، وهنا نجد أنفسنا أمام نفس القضية – أى لا انفصام بين دعوى الدين والسياسة حينئذ – ذلك لأن التسليم بمذهب الخوارج فى اعتبار مرتكب الكبيرة كافراً لأصبح خارجاً على الأمة الإسلامية وبهذا لا يعتد بزواجه بمؤمنة ويقع باطلا كما لا تقبل شهادته ويستباح دمه . ومن الناحية السياسية أصبح واجباً على المسلمين قتال بنى أمية لأنهم عصاة الله .

وبخلاف هذا إذا نظرنا إلى المسألة من وجهة نظر أهل السنة ، فإن فيه تخفيفاً من هذا التشدد والغلو الذى يتخذه الخوارج لأن الفاسق لا يعد عندهم كافراً وبالتالى لا يبطل زواجه بمؤمنة وتصح شهادته ، ولا يصبح الخروج على بنى أمية واجباً دينياً[١٩] .

ويرى نللينو أن الرأى المحايد فى هذه المسألة هو رأى المعتزلة لأن موقفهم كان شبه حياد بين الرأيين السابقين بقولهم أن الفاسق أو صاحب الكبيرة ليس بمؤمن ولا بكافر ، وإنما هو فى منزلة بين المنزلتين ، وترتب على هذا حيادهم فى النزاع السياسى ، وابتعادهم عن المنازعات القائمة بين المسلمين .

ويستند نللينو فى هذا الرأى إلى رأى المسعودى ويميل إلى الأخذ به ، لأن الأخير يرى أن اسم المعتزلة أطلق للدلالة على موقفهم كأناس مبتعدين محايدين بين طرفى رجال الدين والسياسة[٢٠] .

---

(١٩) عبد الرحمن بدوى : التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية (دراسات لكبار المستشرقين) . ص ١٨٠ و١٨١ .

(٢٠) نفس المصدر : ص ١٨٣ .

ومهما يكن الأمر فإن الموقف السلبى الذى اتخذه المعتزلة لا يعتبر موقفاً وسطاً . فالحق أن الخوارج تشددوا وتعسفوا وكفروا ما شاء لهم أن يفعلوا وأصبح المجتمع الإسلامى نهباً لحروبهم وفتنهم التى ذهبت بالطمأنينةوهزت كيان المسلمين ، إلى جانب الأخذ بآرائهم المتطرفة من هدم المجتمع الإسلامى هدماً .

فإذا اتخذ أهل السنة موقفاً آخراً بعدم تكفيرهم مرتكبى الكبائر والاعتداد بكافة تصرفاتهم فإن هذا هو الموقف الوسط الحقيقى .

أما الانعزال والحياد فإنه سلبية مطلقة لا تعنى اتخاذ الموقف الوسط بأى حال .

البيعة لعلى بن أبى طالب :

هرع المسلمون إلى على بعد مقتل عثمان يطلبون تولى قيادتهم فى هذه الظروف العصيبة ، لإجماعهم على تفضيله على باقى الصحابة . ويقارن سعد بن أبى وقاص بينه وبين غيره ، ويجمع فى إيجاز ميزات علىّ على سائر القادة حينذاك نقتبسه من خطاب له إلى معاوية يقول فيه : « غير أن علياً قد كان فيه ما فينا ولم يكن فينا ما فيه »[21] .

وبمثل هذا الإيثار والتفضيل تكاتف المسلمون على بيعة على يرغبونه فى قبولها وهو عنها معرض ولم يقبل إلا بعد إلحاح الناس عليه والتلويح له بالفتنة المنتظرة لو لم يحسم أمره ويقودهم فى تلك الآونة الخطيرة .

فلم يكن على إذاً مقبلا على الخلافة مرحباً بها ساعياً إليها ، وإنما تزخر كتب التاريخ بما يشبه إرغامه على قبولها تحت ضغط فتنة مقتل عثمان التى رزئت بها الأمة الإسلامية . فقد هرع إليه وجوه المهاجرين والأنصار « وناشدوه الله يعمل على حفظ الأمة وصيانة دار الهجرة .. ورأى القوم ذلك لعلمهم وعلمه بأنه أعلم من بقى وأفضلهم وأولاهم بهذا الأمر »[22] .

---

(٢١) تاريخ اليعقوبى : ج ٢ ، ص ١٦٣ .

(٢٢) الباقلانى : التمهيد ، ص ٢٢٩ و ٢٣٠ .

ومع هذا فإنه أصر على أن تنعقد البيعة له وفقاً لمبدأ الشورى الذى سار على نهجه الأولون « فمن رضى به أهل الشورى وأهل بدر فهو الخليفة فنجتمع وننظر فى هذا الأمر »[٢٣]

وكان أول من بايعه طلحة .. ثم تلاه الزبير طالبا البيعة لعلى « وقد تشاورنا فرضينا عليا فبايعوه وأما قتل عثمان فإنا نقول فيه إن أمره إلى الله »[٢٤] .

وتمت بيعة طلحة والزبير نيابة عن المهاجرين ، كما انعقدت له بيعة الأنصار على لسان ممثليهم وتخلف عن البيعة ثلاثة من قريش هم :

مروان بن الحكم وسعيد بن العاص والوليد بن عقبة .

وكان عذر المتخلفين ما ورد على لسانهم إجمالا ، حيث وضعوا شروطاً للبيعة هى أن : « تضع عنا ما أصابنا وتعفى لنا عما فى أيدينا ونقتل قتلة صاحبنا »[٢٥] .

وكانت هذه الشروط فى الواقع هى أول ما علقت به بيعة فى أثناء تولى خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة . إذ أن ما دار من مناقشة وتشاور الستّة قبل وقوع الاختيار على عثمان من قبل ، كذلك ما كان من اشتراط عبد الرحمن بن عوف على كل من عثمان وعلى للعمل بكتاب الله وسنة الرسول والخليفتين على النحو الذى بيناه آنفاً فى الفصل السابق - فلا يسمى شروطا وإنما تحديداً لخط السير ووضع معالم الخطوط العريضة للسياسة التى ألزم الخليفة باتباعها حينذاك .

أما هنا فإننا أمام شروط مفصلة لا تتم البيعة إلا بعد قبوله لها . وهو ما لم يرضاه فليس من طبيعة شخص كعلى امتاز بصفات قل أن يوجد مثلها فى غيره من حيث العلم والتقوى والشجاعة أن يقبل أن يحيد عما خطه كتاب الله وسنة الرسول ﷺ ويأبى أن ينقاد إلى الخلافة باغراء كهذا يحمله على ترك الحق وهو الذى كان يرفض توليها .

---

(٢٣) الإمامة والسياسة . ص ٤٣ . جـ ١ المنسوب لابن قتيبة .

(٢٤) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(٢٥) اليعقوبى : جـ ٢ ، ص ١٥٤ .

وقد ألقى فى وجوههم ببيعتهم المعلقة على تلك الشروط : « فمن ضاق عليه الحق فالباطل عليه أضيق وإن شئتم فالحقوا بملاحقكم »(٢٦) .

أما فيما يتعلق بمطالبتهم إياه بقتل قتلة عثمان فإنه رد عليهم بقوله :

— « فلو لزمنى قتلهم اليوم لزمنى قتالهم غدا ، ولكن لكم أن أحملكم على كتاب الله وسنة نبيه »(٢٧) واستتبع هذا بوضعه تخطيطاً أساسيا لسياسته المبنية على تدعيم حقوق الله وتنفيذ العدالة بوضوح لا يحتمل اللبس فيقول :

— « أما وضعى عنكم عما فى أيديكم فليس لى أن أضع حق الله .. وأما إعفائى عما فى أيديكم فما كان لله والمسلمين فالعدل يسعكم »(٢٨) .

ومع هذا كله فإن الباقلانى ينبرى لمثل هذه الاعتراضات ووضع الشروط أو حتى التخلف عن بيعة على ، فيرى أن إمامة على منعقدة بالرغم من كل ما حاول البعض من فرض شروط أو تقاعس آخرين عن البيعة « وليس تفسد إمامة على بخلع من عقدها له ولا بالتأويل عليه بأنها عقدت على شروط فيها ولا يوهنها قعود من قعد عنها »(٢٩) .

وبقى أن نستدل من كافة هذه الوقائع — سواء عن طريق الاستدلال بترتيب خطوات البيعة أو بتتبع أقوال على ومؤيديه — على فكرة النص أو الوصية بواسطة الرسول صلوات الله عليه .

فها هو الاتساق التاريخى المنظم الحلقات من واقع أحد المصادر الشيعية نفسها وهو تاريخ اليعقوبى يؤكد امتناعه أول الأمر عن البيعة فلم يتلهف ولم يطالب .. وإنما حرص كل الحرص على أن تنعقد له بنفس الطريقة التى سار على منوالها سابقوه ورفض بإباء وشمم المطالب والشروط .

---

(٢٦) تاريخ اليعقوبى : ص ١٥٥ .

(٢٧) نفس المصدر والصفحة .

(٢٨) المرجع السابق : نفس الصفحة .

(٢٩) الباقلانى : التمهيد . ص ٢١٢ .

كما أنه لم يرد ذكر النص أو الوصية على لسانه قط . فإذا وجدت بعض الأقوال التى يحتمل تأويل الشيعة لها فيما بعد – وهى متناثرة هنا وهناك –، فمن الملاحظ أنه لا رابط بينها بل وتقدم المصادر الشيعية ما ينفيها وينقضها .

فإنه جاء على لسان خطيب الأنصار :

« والله يا أمير المؤمنين لئن كانوا تقدموك فى الولاية فما تقدموك فى الدين ، ولئن كانوا سبقوك أمس لقد لحقتهم اليوم ، ولقد كانوا وكنت لا يخفى موضعك ولا يجهل مكانك ، يحتاجون إليك فيما لا يعلمون وما احتجت إلى أحد مع علمك »[٣٠] .

أما ما ورد بواسطة على نفسه فى كلام طويل موجه إلى ابنه الحسن فى مجال الدفاع عن نفسه لمقتل عثمان كقوله : « وأيم الله يا بنى ما زلت مبغياً على منذ هلك جدك »[٣١] .

فإن تخريج مثل هذه العبارات والأقوال لا يبرهن على استناد الشيعة إلى نظرية النص لأنه لو كان الأمر كذلك لظهر من السياق الوارد لواقعة البيعة بواسطة هذا المصدر الشيعى .

ومما يناقض هذه الأقوال وما يستخرج منها من معانى ، وما نفاه صراحة :

« إما أن يكون عندى عهد من رسول الله ﷺ فلا والله ، ولكن لما قتل الناس عثمان نظرت فى أمرى فإذا الخليفتان اللذان أخذاها من رسول الله ﷺ قد هلكا ولا عهد لهما وإذا الخليفة الذى أخذها بمشورة المسلمين قد قتل وخرجت ربقته من عنقى لأنه قتل ولا عهد له »[٣٢] .

أو من أقواله التى جمعها اليعقوبى مثل :

---

(٣٠) تاريخ اليعقوبى : جـ ٢ . ص ١٥٥ .
(٣١) الإمامة والسياسة : ص ٤٥ و٤٦ .
(٣٢) الإمامة والسياسة : ص ٧١ .

- « الأئمة من قريش ، خيارهم على خيارهم ، وشرارهم على شرارهم »[٣٣].

ويثبت الدكتور النشار بما لا يدع مجالا للشك أن كلمة الشيعة لم يرد ذكرها على الإطلاق حتى هذه المرحلة من تاريخ الإسلام إذ لم يذكرها أى من اليعقوبى أو المسعودى وهما مؤرخان شيعيان[٣٤].

والدليل الأول على أن ما وضع بشأن النص أو الوصية إنما أتى فى زمن متأخر. على أن أول ما جاء ذكرها فى الكتاب الذى وجهه الشيعة إلى الحسين بعد موت الحسن وفيما يلى نص هذا الكتاب :

« بسم الله الرحمن الرحيم .. للحسين بن على من شيعته وشيعة أبيه أمير المؤمنين ما أعظم ما أصيب به هذه الأمة عامة وأنت وهذه الشيعة خاصة بهلاك ابن الوصى وابن بنت النبى علم الهدى ونور البلاد المرجو لإقامة الدين وإعادة سير الصالحين .. ونحن شيعتك المصابة بمصيبتك المحزونة بحزنك المسرورة بسرورك السائرة بسيرتك المنتظرة لأمرك .. »[٣٥].

وإن وجدت مثل هذه الوصية لحرص علىّ على أن يتولاها أبناؤه من بعده ولكن وصيته التى أوصى بها المسلمين على أثر طعنة بيد اللعين ابن ملجم لا تشير بكلمة واحدة إلى هذا المعنى ، وإنما يحرص الحرص كله على التمسك بكتاب الله وسنة نبيه صلوات الله عليه بشأن أقرانه من الصحابة الأولين .

أنه أوصى بالشهادتين ، وخص ولديه وأهل بيته ومن بلغ كتابه بتقوى الله واجتماع الشمل دون الفرقة .

كما حرص على الوصية بذوى الأرحام والأيتام والجيران .. وشدد فى التمسك بكتاب الله وفروض الدين من إقامة الصلاة وحج البيت وصيام رمضان والجهاد فى سبيل الله والزكاة .

(٣٣) تاريخ اليعقوبى : جـ ٢ ، ص ١٨٧ .
(٣٤) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ١٥
(٣٥) تاريخ اليعقوبى : جـ ٢ ، ص ٢٠٣ .

وحث على إقامة العدل ودحض الظلم فى أمة الإسلام . وأوصى بالفقراء والمساكين وأصحاب النبى ﷺ .

وجمع فى وصيته أيضاً الحض على التحلى بالخصال الحميدة من التواضع والبر .

وهكذا لم يترك مبدأ من المبادىء القويمة التى أتى بها الإسلام إلا وأوصى بها وحث على التمسك بها وحرض أبناءه وأهل بيته خاصة والمسلمين عامة على فعل المعروف والتناهى عن المنكر ، وجاءت هذه الوصية خالية تماماً من العهد لأحد من أولاده أو لشخص آخر من المسلمين . فإن ما استحوذ على اهتمامه فى هذه الساعات التى يقترب فيها من الموت هو تأكيد المعانى السامية التى وضعها الإسلام وإظهار الأسس القويمة التى بنى عليها فهو يوصى : (بتقوى الله ربنا ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **إصلاح ذات البين أفضل من عامة الصلاة والصيام** » .. وكقوله : « **الصلاة الصلاة . لا تخافوا فى الله لومة لائم فإنه يكفيكم من بغى عليكم وأرادكم بسوء قولوا للناس حسنا كما أمركم الله ولا تتركوا الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فيولى الأمر عنكم وتدعون فلا يستجاب لكم** »)[٣٦] .

ولا غرو فإن المدرسة التى خرجت أصحاب رسول الله ﷺ لم تحد عن الخطوط التى وضعها لهم معلمهم الأول ﷺ وظلت تعض عليها بالنواجذ إبان حياتها وتلقى بها لمن يليها .

فهل لو كان على تلقى مثل هذه الوصية من النبى ﷺ لأنكرها أثناء حياته وعند مماته ؟ إن هذا أمر بعيد عن التصديق .

وسندعم هذه الملامح فيما بعد بالأدلة التى قدمها لنا أهل السنة تباعا ، إذ أجمعوا على نفى وجود الوصية أو النص على خلافة على ، وبرهنوا على ذلك بأدلة دامغة ستأتى فى موضعها من البحث .

---

(٣٦) مقاتل الطالبيين : ص ٤٥ (الوصية من ص ٣٨ إلى ٤٠) .

نظرة تحليلية لموقف طلحة والزبير من بيعتهما لعلى :

كان طلحة أول من صعد المنبر فبايع علياً كما قدمنا ، وإن لم تصدر بيعته عن طيب خاطر كما يبدو ، واعتذر فيما بعد بأنه أرغم على ذلك بحد السيف .

ثم تلاه الزبير فكان ترتيبه عقب طلحة مباشرة .

ولهذا يبدو غريباً عودتهما لإعلان الحرب على علىّ ومطالبته بدم عثمان ، ولهذا السبب أيضاً تضاربت الأسباب التى يقدمها الباحثون فى تعليل نكث البيعة .

فمن قائل أن « الزبير مغلوب بغلبة أهله ويطلبه بذنبه » ، أو أن طلحة « لو يجد أن يشق بطنه من حب الإمارة لشقه »[٣٧] .

أو أن طلحة كان يأمل ولاية اليمن بينما لا يشك الثانى فى العراق ، وهو السبب الذى من أجله صرف على عنهما ولاية هذين القطرين إذ يقول : « ولولا ما ظهر لى من حرصهما على الولاية لكان لى فيهما رأى »[٣٨] .

كما يبسط لنا ابن قتيبة نقاشاً دار بينهما وبين على ، يستنتج منه أن هدفهما من البيعة أن يكونا شريكاه فى السلطة ، وهو ما أثار دهشة على لاستبعاده تماما مثل هذه المشاركة ولأن البيعة تمت فى اعتقاده على السمع والطاعة كما ينبغى أن تكون ، « أما الشركة فهى فى القول والاستقامة والعون على العجزة والأولاد »[٣٩] .

ومن المحتمل أن هذه الأسباب المتشابكة بين المطالبة بدم قتلة عثمان ، والرغبة فى ولاية إمارتى اليمن والعراق ، ومشاركة على فى الحكم وتصريف أمور المسلمين ، هى التى أوجدت التضارب فى النتائج عند الباحثين المحدثين .

---

(٣٧) الإمامة والسياسة : ص ٤٤ .
(٣٨) المرجع السابق : ص ٤٨ . الإمامة والسياسة : ٢ . نفس المصدر ص ٤٧ .
(٣٩) على إبراهيم حسن : نساء لهن فى التاريخ الإسلامى نصيب . ص ٣ .

وقد كثرت التعليلات والتخمينات ، فهى إما أن « كلا من طلحة والزبير يريد الخلافة لنفسه »[٤٠] أو أن طلحة والزبير - وهما على رأس خصوم عثمان - استطاعا الاستفادة من الاستياء العام « مع أنهم كانوا يعتبرون من واجبهم الدفاع عن الثيوقراطية الصحيحة ضد إدارة عثمان الدنيوية فلم يجرأوا على النضال جهارا ، بل تركوا هذه المهمة البغيضة لأهل الأمصار الذين تركزت فى أيديهم قوة الإسلام المادية على كل حال »[٤١]

وهذا الرأى الأخير الذى استحدثه بروكلمان حيث وضع هذه الشخصيات فى نماذج جاهزة فكأن الموضوع ينحصر فى خطط ومؤامرات تحاك على منوال ما يتم على مسارح السياسة فى العصر الحديث مع بعد الشقة واختلاف الشخصيات وظروف الحياة ويجهل بروكلمان - أو يعذر بمعنى أصح - فى عجزه عن تقدير مثل هذه الشخصيات التى تسلحت بإيمان فريد فى نوعه وكان لتصرفاتها بواعث أخرى لا يسهل على باحث غربى البيئة الثقافة تقديرها(*)

---

(٤٠) على إبراهيم حسن : نساء لهن فى التاريخ الإسلامى نصيب ، ص ٣٠ .

(٤١) بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية ، جـ ١ ، ص ١٣٥

(*) ونوجه عناية الباحثين فى التاريخ الإسلامى إلى المنهج الذى خطه الأستاذ سيد قطب - رحمه الله تعالى - فى كتابه (فى التاريخ ... فكرة ومنهاج) حيث يقول : « لإدراك مقومات النفس البشرية جميعا : روحية وفكرية وحيوية ومقومات الحياة البشرية جميعها: معنوية ومادية ، وأن يفتح روحه وفكره وحسه للحادثة ويستجيب لوقوعها فى مداركه ولا يرفض شيئاً من استجاباته لها إلا بعد تمحيص ونقد .

فأما إذا كان يتلقاها بادىء ذى بدء وهو معطل الروح أو الفكر أو الحس عن عمد أو غير عمد ، فإن هذا التعطيل المتعمد أو غير المتعمد ، يحرمه استجابة معينة للحادثة التاريخية أى أنه يحرمه عنصراً من عناصر إدراكها وفهمها على الوجه الكامل . ومن ثم يجعل تفسيره لها مخطئاً أو ناقصاً .

هذه الاستجابة الناقصة هى أول ظاهرة تتسم بها البحوث الغربية عن الموضوعات الإسلامية ، ذلك أن هناك عنصراً ينقص الطبيعة الغربية - بصفة عامة - لإدراك الحياة الشرقية بصفة عامة ، والحياة الإسلامية على وجه الخصوص عنصر الروحية الغيبية - وبخاصة فى العصور الحديثة بعد غلبة النظريات المادية . والطريقة التجريبية على وجه أخص - وكلما كانت هذه الموضوعات الإسلامية ذات صلة وثيقة بالفترة الأولى من حياة الإسلام كان نقص الاستجابة إليها أكبر فى العقلية الغربية الحديثة .

وبذلك يتضح لنا : « ما فى تناول المؤرخين الغربيين للتاريخ الإسلامى من نقص طبيعى فى الإدراك ونقص طبيعى فى الفهم، ونقص طبيعى فى التفسير والتصوير، فانعدام عنصر من عناصر الاستجابة للحادثة=

وهو بتعرضه لمثل هذه الشخصيات العملاقة فى التاريخ الإسلامى وإصداره الحكم المتسرع يناقض نفسه ، لأنه فى مقدمة كتابة (تاريخ الشعوب الإسلامية) يرى أن كتابة تاريخ الدول الإسلامية لا يزال ضربا من المعاول الخطرة لأن المصادر لم تُعد بعد فى يد الباحثين كما أنها لم تخضع للتحليل النقدى بعد « وليس يجرؤ فرد واحد على النهوض بهذا العبء »[٤٢] .

= أو ضعفه، لابد أن يقابله نقص فى القدرة على النظر إلى الحادثة من شتى جوانبها. وضياع عنصر من عناصر التقويم والحكم ، لا يؤمن معه سلامة هذا الحكم ، أو على الأقل لا يسلم على علاته .

هذا النقص يعد عيباً فى منهج العمل التاريخى ذاته ، وليس مجرد خطأ جزئى فى تفسير حادثة أو تصوير حالة ومن ثم فالمنهج الأوربى فى البحث بسبب تعطيل أحد عناصر الاستجابة سواء كان ذلك ناشئاً عن الطبيعة الغربية ذاتها ، وملابسات حياتها البيئية والتاريخية ، أو ناشئاً عن تعمد المؤرخ الأوربى تعطيل هذا العنصر ، استجابة لمنهج معين فى الدراسة هذا المنهج غير صالح لتناول الحياة الإسلامية ...

وثمة سبب للشك فى قيمة الدراسات التاريخية الغربية للحياة الإسلامية ، ذلك أنه لا يخفى أن كل امرىء يختلف فى شكله باختلاف زاوية الرؤية ، وكذلك الشأن فى الأحداث والوقائع . والأوربى بطبيعته ميال إلى اعتبار أوربا هى محور العالم ، فهى نقطة الرصد فى نظره ، ومن هذه الزاوية ينظر إلى الحياة والناس والأحداث ..

وإذا كان بديهيا أن أوربا لم تكن هى محور العالم فى كل عصور التاريخ ، وكان الأوربى لا يملك اليوم أن يتخلص من وهم وضعها الحاضر حين ينظر إلى الماضى .. أدركنا مدى انحراف الزاوية التى ينظر بها الأوربى للحياة الإسلامية التاريخية ، ومدى أخطاء الرؤية التى يضطر إليها اضطراراً ، ومدى أخطاء التفسير والحكم الناشئة من هذه الرؤية المعيبة .

ذلك كله على افتراض النزاهة العلمية المطلقة ، وانتفاء الأسباب التى تؤثر على هذه النزاهة فإذا نحن وضعنا فى الحساب ما لابد من وضعه ، وما لا يمكن جدياً إغفاله من أسباب ملحة قاهرة عميقة طويلة الأجل ، متجددة البواعث تؤثر فى نظرة الأوربى للإسلام ، وللحياة الإسلامية وللعالم الإسلامى ، من اختلاف فى العقيدة ، إلى كراهية لهذا الدين وأهله ، إلى ذكريات تاريخية مريرة فى الأندلس وفى بيت المقدس وفى الأستانة وفى سواها ، إلى صراع سياسى واقتصادى واستعمارى ، إلى نزوات شخصية والتواءات فكرية .. إلى آخر تلك البواعث القديمة المتجددة أبداً .

إذا نحن وضعنا فى الحساب ذلك كله – ولابد أن نضعه لنضع الأمور فى نصابها – وأضفنا إليه خطأ المنهج وخطأ الرؤية أمكن أن نقدر قيمة الدراسات الأوربية فى الحقل الإسلامى – وخاصة فى التاريخ – قدرها الصحيح ، وأن نتحرز التحرز العلمى الواجب لا من قبول هذه الدراسات على علاتها ، بل من قبول المنهج الذى قامت عليه ، أو محاولة إتباعه فى دراساتنا الإسلامية على وجه خاص ... » .

[من ص ٣٧ إلى ص ٤٢ طبعة دار الشروق]

(٤٢) مقدمة كتابه (تاريخ الشعوب الإسلامية) .

فنلقى إذاً بتعليلاته جانباً ، ونعود إلى الوقائع الثابتة تاريخياً كما حدثت لأنها تهدم استنتاجاته :

فإنه بمجرد ظهور الحقيقة أمام كل من طلحة والزبير كفّا عن القتال ، فإن طلحة ارتج الأمر عليه بشأن قتلة عثمان لأنه يقول : « تالله ما رأيت كاليوم قط شيخا من قريش أضيع مني إني والله ما وقفت موقفاً قط إلا عرفت موضع قدمي فيه إلا هذا الموقف » .

وعندما ذكر على الزبير بكلام رسول الله صلوات الله عليه انصرف عن المعركة[٤٣]

ويقرر الأستاذ سعيد الأفغاني في بحثه القويم عن هذا الموضوع في كتابه (عائشة والسياسة) أن طلحة والزبير أخلصا في نيتهما في الصلح بدليل هذه الحيرة التي تملكتهما كما كانا صادقي النية في طلبهما الثأر لدم عثمان .

فهما يقبلان في عزم وقوة على الاستقتال توبة إلى الله مما قصرا في حق عثمان بدليل أنه لم يتمكن أحد عن ردهما عما اعتزماه بالرغم من المحاولات التي بذلت لاستئصال الفتنة قبل وقوعها ، كما وقعا أيضاً في حيرة قاتلة[٤٤] أما سعد بن أبي وقاص الصحابي المعاصر لهما فيقول :

« ولو لزما بيوتهما لكان خيراً لهما »[٤٥] .

السيدة عائشة أم المؤمنين ؛ (٥٦ أو ٥٧ أو ٥٨ هـ/٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ م) والفتنة :

كانت السيدة عائشة على رأس المطالبين بدم عثمان ، وساهمت باليد الطولى في معركة الجمل لما لها من تأثير في قلوب المسلمين ، فأجمعت حولها أهل البصرة

---

(٤٣) تاريخ اليعقوبي : جـ ٢ . ص ١٥٨ و١٥٩ .
(٤٤) عائشة والسياسة لسعيد الأفغاني : ص ١٥١ .
(٤٥) تاريخ اليعقوبي : جـ ٢ ، ص ١٦٣ .

لما لها من هيبة ورأى نافذ وحجة قوية فى الرأى وامتلاكها ناصية البلاغة فى الخطابة : « ولولا وجودها فى الجيش إلى جانب طلحة والزبير لما اجتمع حول الاثنين جمع ولا انتظم لهما شمل »(٤٦) .

وبقيت السيدة عائشة فى مكة تندب عثمان وتؤلب الناس على قتلته وتقول : « قتل عثمان مظلوما لأطلبن بدمه »(٤٧) .

وعوتبت أم المؤمنين لأنها كانت تعارض عثمان فيما قبل ثم نادت بقتل القتلة . فسألها عمار بن ياسر : « أنت بالأمس تحرضين عليه ثم أنت اليوم تبكينه »(٤٨) وقد دافعت عن نفسها فقالت : « أنهم استتابوه ثم قتلوه »(٤٩) . كما حلفت بالذى « آمن به المؤمنون وكفر به الكافرون ما كتبت إليهم بسوداء فى بيضاء حتى جلست مجلسى هذا » ..

فرأى البعض أن تزويراً حدث بواسطة دعاة الفتنة ونسب إليها(٥٠) .

وكان لتأثير أم المؤمنين فى نفوس الملتفين حولها السلاح الفعال فى المعركة ضد على ولا غرو فهى العالمة فى الفقه الراوية للحديث حتى كان الأئمة يقولون عنها : « حدثتنى الصديقة بنت الصديق البريئة المبرأة كما كان أكابر الصحابة يسألونها عن الفرائض »(٥١) .

وهى التى أفرد لها الإمام الزركشى كتابا تضمن ما استدركته على الصحابة من أمور الفقه على رأسهم أبو بكر وعمر وعلى وعبد الله بن عباس إلى جانب الاستدراكات العامة .

يقول الزركشى فى مقدمة كتابه :

---

(٤٦) عمر أبو النصر : على وعائشة . ص ٥١ .
(٤٧) الطبرى : جـ ٣ ، ص ٤٧٧ .
(٤٨) البلاذرى : أنساب الأشراف . جـ ٥ ، ص ٧٠ .
(٤٩) الطبرى : جـ ٣ . ص ٤٧٧ .
(٥٠) نفس المصدر : جـ ٣ ، ص ٤٦٨ (الطبرى) .
(٥١) ابن سعد : كتاب الطبقات الكبير . جـ ٨ . ص ٤٤ و٤٨ .

« وبعد ، فهذا كتاب أجمع فيه ما تفردت به الصديقة رضى الله عنها أو خالفت فيه سواها برأى منها أو كان عندها فيه سنة بينة ، أو زيادة علم متقنة ، وأنكرت فيه على علماء زمانها أو رجع فيه إليها آجلة من أعيان أوانها ، أو حررته من فتوى ، أو اجتهدت فيه من رأى رأته أقوى » .

كما ضم بين دفتى هذا الكتاب من ضمن محتوياته فصلا بأكمله عدد فيها اثنين وأربعين من خصائص هذه الشخصية الفذة[٥٢] .

هذا فى عرض ما تميزت به أم المؤمنين السيدة عائشة من خصال ومواهب فضلا عما لها من مكانة فى قلوب المسلمين .

موقعة الجمل وانتهاؤها بندم طلحة والزبير وأم المؤمنين :

من التحليلات التى فصلناها آنفاً يبدو أن قيام هذه الحرب كان وراءها من الأسباب والدوافع أكثر مما يعرضه المؤرخون بهذه البساطة ، أى لمجرد المطالبة بدم عثمان .

فلا شك أن الظروف هيأت لهذا النزاع ، وأن من الطوائف من سعت سعياً حثيثاً إلى وقوعه للنيل من المسلمين وأضعاف الدين الجديد الذى بدأ ينتشر وينمو على نطاق واسع ، ومما لا شك فيه أيضاً – من واقع التفاصيل الدقيقة المتشابكة التى تذكرها المصادر التاريخية – أن محاولات للتوفيق بذلت بين الطرفين لم يكتب لها النجاح ، إما بتدخل ممن رغبوا فى إشعال نار الفتنة ، أو بقصور من جانب المحاولين لإصلاح ذات البين ، أو بعد الغالبية العظمى من المسلمين عما حدث فإن السكان من بين مكة والمدينة والبصرة لم يعلموا بالموقعة إلا « بما ينقل إليهم النسور من الأيدى والأقدام »[٥٣] .

---

(٥٢) الاجابة لإيراد ما استدركته عن عائشة عن الصحابة للزركشى (المقدمة ص ٣١ و٣٢/ومن ٧٩ إلى ١٦٧ ص ومن ص ٤٦ إلى ص ٧٦) .
(٥٣) لابن الأثير : الكامل . جـ ٣ . ص ١١١ .

ويقف على رأس الراغبين فى استمرار وقوع الفتنة حزب السبئيين ومن مالأهم من قتلة عثمان ولم يرضوا بأن يقبل الطرفان على الصلح وكان يوشك أن يتم « فأسرعوا وباغتوا الطرفين بإنشاب القتال »[٥٤] .

واستنتاج هذا الدور قائم على أن رأى الأطراف المتنازعة ألا يقتتلوا حتى يبدءوا يطلبون بذلك الحجة على الآخرين ، وقد نادى منادى كل من الفريقين ألا تقتلوا مدبراً ولا تجهزوا على جريح[٥٥] .

بل أن على ذهب إلى أبعد من هذا فى نفوره من بدء القتال ، فقد طلب من أحد مؤيديه أن يحمل مصحفاً ليدور به على أصحاب الفريق الآخر ، فلما تقدم متطوع لهذه المهمة أمره أن يعرضه عليهم قائلا : « هو بيننا وبينكم من أوله إلى آخره ، والله فى دمائنا ودمائكم » .

فحمله هذا الفتى وظل يؤدى هذه المهمة العسيرة إلى أن قطعت يده اليمنى فحمل المصحف باليسرى ثم أخذه بصدره لما قطعت اليسرى أيضا . ثم قتلوه حينئذ فقط قال على : « الآن حل قتالهم وطلب لكم الضراب »[٥٦] .

فلم يكن القتال إذاً بادىء ذى بدء « من نية أحد الفريقين غير السبئيين ، لكنه لم يكد ينشب حتى انجلى عن عدد من الضحايا لم يكن ليتوقعه أحد قط، وكان من خلف الفريقان خلفهما من أهل المدن والبوادى لا يشكون فى أن القوم خرجوا إلى الإصلاح لا يبغون قتالا »[٥٧] .

ولهذا فإن القاضى ابن العربى يضع وزر نشوب هذه الحرب على عاتق قتلة عثمان ، استناداً على ما روى عن الحافظ ابن كثير فى البداية والنهاية ، والطبرى فى تاريخه من أن الفريقين كانا يرغبان فى الصلح . فبعث على عبد الله بن عباس ، وبعض أصحاب الجمل بمحمد بن طلحة هادفين جميعاً إلى الصلح ولكن قتلة عثمان

---

(٥٤) سعيد الأفغانى : عائشة والسياسة .

(٥٥) الطبرى : جـ ٣ ، ص ٥١٨ .

(٥٦) نفس المصدر : ص ٥٢٠ و٥٢٢ .

(٥٧) سعيد الأفغانى : عائشة والسياسة ص ١٨٥ و١٨٦ .

لم يتفق وما بيتوه من فتن لكى يختفوا وسط هذه المعمة فاجتمعوا فى السر على إنشاب الحرب ، فلما أنشبوها ظن كل فريق من الفريقين أن الآخر غدر به فنشب القتال بنهما » فاشتجرت الحرب ، وكثرت الغوغاء على البوغاء ، كل ذلك حتى لا يقع البرهان ، ولا يقف الحال على بيان ، ويخفى قتلة عثمان ، وإن واحداً فى الجيش يفسد تدبيره فكيف بألف !! »[٥٨] .

ويذهب القاضى الباقلانى إلى نفس هذا الرأى ، لأن الفريقين لم يعتزما الحرب بعد أن تم الوفاق واتفقا على الصلح ، فلم يرض قتلة عثمان برفع راية السلام خشية الاستدلال عليهم ، فاجتمعوا وتشاوروا وتم اتفاقهم على أن ينقسموا قسمين : منهم من ينضم إلى هذا الفريق بينما ينضم الباقى إلى الفريق الآخر من المعسكر ، فيصيح هنا أن طلحة والزبير قد غدرا ، ويصيح من فى الجانب الآخر أن على قد غدر ، وبهذا نشبت الحرب .

ويرى الباقلانى أنه لما كان كل « فريق منهم دافعا لمكروه عن نفسه ، ومانعاً من الإشاطة بدمه فهذا صواب من الفريقين وطاعة لله تعالى ، إذا وقع القتال والامتناع منهم على هذه السبيل ، فهذا هو الصحيح المشهور ، وإليه نميل ، وبه نقول »[٥٩] .

ومما يبرهن أيضاً على أن طلحة والزبير والسيدة عائشة لم ينهضوا فى معارضة على بغرض الحرب منذ البداية ، لأنهم لم يطعنوا فى إمامة على أو جرحوها كما أنهم لم يبايعوا شخصا آخرا غيره « فإنهم لم يمضوا إلى البصرة لحرب على ولا خلافا عليه ولا نقضاً لبيعته ولو أرادوا ذلك لأحدثوا بيعة غير بيعته »[٦٠] .

فقيامهم إذاً فى وجه الإمام على لسد الفتق الذى وقع بمقتل عثمان ، فاجتمعوا فى البداية ولم يبدأوا بالقتال ، وعلم قتلة عثمان بأن السلام سيحل محل الفرقة والخصام وأنهم سيقعون تحت طائلة العقاب فاندسوا بين صفوف الفريقين ،

---

(٥٨) العواصم من القواصم : ص ١٥٧

(٥٩) التمهيد : ص ٢٣٣ .

(٦٠) ابن حزم : الفصل . ص ١٥٨ .

فظنت كل طائفة منهما أن الأخرى هى البادئة ومن ثم نشب القتال « واختلط الأمر اختلاطا لم يقدر أحد على أكثر من الدفاع عن نفسه والفسقة من قتلة عثمان لا يفترون من شن الحرب واضرامه ، فكلتا الطائفتين مصيبة فى غرضها ومقصدها مدافعة عن نفسها »[٦١] .

فإن الزبير سرعان ما رجع تاركا الحرب ، واختلط على طلحة الأمر لا يدرى أين الحقيقة فى الاختلاط الكبير فأتاه سهم فقتله .

أما السيدة عائشة فقد صاحبها الندم إلى آخر حياتها على اشتراكها فى هذه الحرب ، واعتكفت بعدها لا تشارك فى الحياة السياسية بل انزوت تتعبد وتجيب على من يسألها فى أمور الدين .

ولهذا فإنها كانت عندما تقرأ آية : ﴿ **وقرن فى بيوتكن ..** ﴾ تبكى حتى تبل خمارها[٦٢] كما أنها إذا ذكرها أحدهم بموقعة الجمل ظلت تبكى حتى يظن من رآها أنها لن تسكت[٦٣] .

وظلت نادمة تائبة ما ترجع بذاكرتها إلى هذا اليوم إلا تملكها الحزن والجزع إلى أن ماتت . فلما سألوها عن رغبتها فى الدفن مع رسول الله ﷺ قالت : « لا ، إنى أحدثت بعده ، ادفنونى مع أزواج النبى فى البقيع »[٦٤] .

ومن عباراتها التى تحمل أشد معانى الندم :

- ليتنى لم أخلق .
- يا ليتنى كنت شجرة أسبح وأقضى ما على .
- والله لوددت إنى كنت شجرة ، والله لوددت إنى كنت مدرة .

---

(٦١) المصدر السابق : نفس الصفحة (١ - الفصل) .

(٦٢) الذهبى : سير النبلاء . جـ ٢ ، ص ٦ .

(٦٣) الطبرى : جـ ٣ ، ص ٥١٩ .

(٦٤) ابن سعد : الطبقات الكبرى . جـ ٨ ، ص ٥٠ .

– لوددت أن الله لم يكن خلقنى شيئا قط[٦٥] .

ويقول ابن تيمية تعليقا وشرحا لما حدث :

« فإن عائشة لم تقاتل ، ولم تخرج لقتال ، وإنما خرجت بقصد الاصلاح بين المسلمين ، وظنت أن فى خروجها مصلحة للمسلمين . ثم تبين لها فيما بعد أن ترك الخروج كان أولى . فكانت إذا ذكرت خروجها تبكى حتى تبل خمارها .

وهكذا عامة السابقين ندموا على ما دخلوا فيه من القتال فندم طلحة والزبير وعلى رضى الله عنهم أجمعين . ولم يكن يوم الجمل لهؤلاء قصد فى القتال ، ولكن وقع الاقتتال بغير اختيارهم »[٦٦] .

تناول الفرق الإسلامية للموقعة :

إن انقضاء معركة الجمل بعد وقت قصير من بدئها ، وانقضاض القوم بعودة الصفاء والوئام إلى النفوس بالصورة التى انتهت بها هذه الحرب فلم تترك ذيولا لها مثلما فعلت موقعة صفين فيما بعد .

فقد شرحنا موقف كل من طلحة والزبير ، وكذلك السيدة عائشة التى رجعت بعد المعركة نادمة تائبة ، بعد أن عززها على وكرمها واعترفت له بالإقامة بقولها : « قدرت فأسجح »[٦٧] ثم قالت عنه فيما بعد : « إنه والله ما كان بينى وبين على فى القديم إلا ما يكون بين المرأة واحمائها وأنه عندى على معتبتى لمن الأخيار » .

فقال على لما سمع حديثها : « أيها الناس ، صدقت والله وبرت ، ما كان بينى وبينها إلا ذلك ، وإنها لزوجة نبيكم فى الدنيا والآخرة »[٦٨] .

---

(٦٥) نفس المصدر والصفحة .

(٦٦) المنتقى من منهاج الاعتدال فى نقض كلام أهل الرفض والاعتزال للذهبى ص ٢٢٢ و٢٢٣ بتحقيق محب الدين الخطيب . المطبعة السلفية سنة ١٣٧٤ هـ .

(٦٧) تاريخ اليعقوبى : جـ ٢ ، ص ١٥٩ .

(٦٨) الطبرى : جـ ٣ ، ص ٥٤٧ . ابن الأثير : الكامل . جـ ٣ ، ص ١٠٢ .

وقد بلغ على قمة التسامح والخلق الكريم إزاء مقاتليه فى هذه الموقعة جميعاً فقد ترحم عليهم وأمر بدفنهم ، ودعى لقتلاهم بالرحمة والمغفرة من ربهم « اللهم اغفر لنا ولهم » وأمر أصحابه بألا يقتلوا مدبراً ولا يجهزوا على جريح ولا يكشفوا سترا ولا يأخذوا مالا وعندما سئل عن سبب إحلال دمائهم دون أموالهم رد بقوله : « من صفح عنا فهو منا ونحن منه ، ومن لج حتى يصاب فقتاله منى على الصدر والنحر وهذه السنة فى أهل القبلة »(٦٩) .

ولما سئل أيضاً عما إذا كان قتلى الجمل مشركين أو منافقين ، أجاب : « من الشرك فروا ، إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا ، إنما هم إخواننا بغوا علينا إنما اقتتلنا على البغى ولم نقتتل على التكفير » .

وقال الحارث بن خوط مرة لعلى هذه العبارة : « أظن طلحة والزبير وعائشة اجتمعوا على باطل » فقال على : « يا حارث ، إنه ملبوس عليك ، وإن الحق والباطل لا يعرفان بالناس ، ولكن .. اعرف الحق تعرف أهله ، واعرف الباطل تعرف من أتاه »(٧٠) .

انتهت الموقعة ولم تسفر عن الانشقاق الذى حدث فى أعقاب موقعة صفين ونجم عنها فرقة الخوارج بنظريتها فى الخلافة . فحرب الجمل إذا لم يكن لها شأن فى إيجاد معتقدات جديدة أو تحزب ومواقف ذات منهج خاص ونظرة مختلفة ، بخلاف ما كان من أمر حرب صفين التى انبثق عنها فرقة الخوارج بمعتقداتها ونظرياتها وتفكيرها ذى اللون الذى يميزها تمييزاً خاصاً ويشق بها طريقاً لم يسلكه أحد من قبلها .

وعلى هذا فإن حرب الجمل لم تترك إلا آثار بصماتها على الفرق الإسلامية التى تناولت أصحابها بالبحث والنظر فصوبت البعض وخطأت البعض الآخر ومنها من تفرد بنظرة خاصة :

---

(٦٩) ابن عبد ربه : العقد الفريد . جـ ٣ ، ص ١٠٥

(٧٠) تاريخ اليعقوبى : جـ ٢ ، ص ٢٤٨ .

١ – فإن أهل السنة صوبوا علياً فى حروبه بالمواقع الثلاثة : أى الجمل وصفين والنهروان ، واعترفوا بإمامة على إبان خلافته لأنه صاحب الحق فيها ، واعتقدوا بتوبة كل من طلحة والزبير لأنهما رجعا عن الحرب ، فقد قتل الزبير بوادى السباع بيد عمر بن حرموز بعد انصرافه ، وقتل طلحة بسهم رماه به مروان بن الحكم لما هم هو الآخر بالانصراف . وأن السيدة عائشة هى الأخرى لم تخرج إلا بقصد الاصلاح « فغلبها بنو ضبة والأزد على رأيها وقاتلوا عليا دون إذنها حتى كان من الأمر ما كان »(٧١) .

٢ – ومما يتفق عليه الخوارج على تعدد فرقهم زعمهم أن علياً وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين وكل من رضى بالحكمين كفروا كلهم(٧٢)

وأورد البغدادى هذا المعنى بشىء من التفصيل فذكر أن الكعبى اعتبر ما يجمع الخوارج مع اختلاف مذاهبها « أكفار على وعثمان والحكمين وأصحاب الجمل وكل من رضى بتحكيم الحكمين .. والاكفار بارتكاب الذنوب ... ووجوب الخروج على الإمام الجائر » ثم قارن بين ما ذكره الكعبى وبين ما يراه الإمام الأشعرى فيقول : « وقال شيخنا أبو الحسن الذى يجمعهما تكفير على وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين ومن رضى بالتحكيم وصوب الحكمين وأحدهما ووجوب الخروج على السلطان الجائر ، ولم يرض ما حكاه الكعبى من إجماعهم على تكفير مرتكبى الذنوب » .

ويعلق البغدادى على هذا بأن الصواب فى جانب الإمام الأشعرى أما الكعبى فقد أخطأ فى دعواه(٧٣) .

إلا أن الخوارج فى تكفيرهم لعلى يفصلون بين مرحلتين :

١ – المرحلة الأولى التى حارب فيها طلحة والزبير وعائشة وأتباعهم فى

---

(٧١) البغدادى : الفرق بين الفرق . ص ٣٤٢ .
(٧٢) الأسفرايينى : التبصير فى الدين . ص ٤٦ .
(٧٣) البغدادى : الفرق بين الفرق . ص ٥٥ .

يوم الجمل ، فإن عليا كان مصيباً وعلى حق فى قتالهم أما هم فقد كفروا بقتالهم عليا وكذلك الحال عن قتال على لمعاوية وأصحابه بصفين .

٢ – المرحلة الثانية عند قبوله للتحكيم فقد كفر .

ولم يطعن أهل السنة – كما أسلفنا – فى أحد من الفريقين سواء على أو أصحاب الجمل ، واعتبروا إسلامهما صحيحا معا ، وقد أخطأ أصحاب الجمل دون أن يكون هذا الخطأ كفراً ولا فسقا وإنما كانوا « عصاة مخطئين » فلا تسقط شهادتهم .

٣ – وانفرد واصل بن عطاء (١٣١ هـ – ٧٤٨ م) شيخ المعتزلة باعتقاد جديد لا يتبع هذا أو ذاك ، فاعتبر أن فرقة الفريقين فاسقة « لا بأعيانهم وأنه لا يعرف الفسقة منهما »[٧٤] .

فأجاز أن يكون الفسقة إما عليا وأتباعه ، أو طلحة والزبير والسيدة عائشة وأتباعهم فالنتيجة لإعتقاده إذاً أنه إذا شهد من هذا المعسكر على والحسن والحسين وابن عباس وعمار بن ياسر ، أو من المعسكر الثانى عائشة وطلحة والزبير لم يقبل شهادتهم قائلا : « لو شهدوا جميعهم على باقة بقل لم أقبل »[٧٥] .

وسار أتباع واصل بن عطاء فرقة الواصلية من المعتزلة كما يسميهم الإمام فخر الدين الرازى إذ أن تقسيمه للمعتزلة جعل لهذه الفرقة السمة الخاصة التى تميزهم عمن سواهم لأن مذهبهم « إن عليا وطلحة إن شهدا فى شيء واحد فشهادتهما غير مقبولة . وإن شهد فيه كل واحد منهما مع شخص آخر فشهادته مقبولة »[٧٦] .

وقد هاجم أهل السنة واصل بن عطاء لإعلانه هذا ، ونجد شماتة البغدادى فى بعض الشيعة من الروافض الذين اعتزلوا ، فيقول : « ولقد سخنت عيون

---

(٧٤) نفس المرجع : ص ٩٩ و١٠٠

(٧٥) الأسفراينى : التبصير فى الدين . ص ٦٦ .

(٧٦) الإمام فخر الدين الرازى : اعتقادات فرق المسلمين والمشركين . ص ٤٠ .

الرافضة القائلين بالاعتزال بشك شيخ المعتزلة فى عدالة على وأتباعه » . ثم يتبعه بشعر يهاجمه فيه بقسوة :

مقالـة ما وصلـت بواصـل بل قطع الله به أوصالهـا[77]

كما يعلق الأسفرايني متعجبا : (٤١٨ هـ - ١٠٢٧ م)

« هذا قول شيخ المعتزلة الذى به يفتخرون فى أعلام الدين وأعيان الصحابة وليس العجب من المعتزلة حين تابعوا وافتخروا به وبقوله ، بل العجب من الروافض حين افتخروا بقوله وانتحلوا مذهبه ، وهذا قوله فى على وأصحابه ، وكيف يوالون عليا وأولاده ويذهبون إلى مذهب هذا الشيخ الضال الذى يقول فى على وأولاده ما ذكرناه »[78] .

(٣٠٠ هـ - ٩١٢ م)

ويدافع الحسن الخياط المعتزلى ، عن شيخه هنا ، فيفسر ما ذهب إليه واصل بن عطاء تفسيرا آخرا ، فالقوم عنده - أى عند واصل - أتقياء أبرياء مؤمنين يشهد لهم بجهادهم وسابق أعمالهم الجليلة وهجرتهم مع رسول الله ﷺ . فهم إذا حاربوا بعضهم بعضا التبس الأمر عليه فلم يعرف من منهم المصيب ومن المخطىء ، وقال : « لقد علمنا أنهم ليسوا بمحقين جميعاً ، وجائز أن تكون إحدى الطائفتين محقة والأخرى مبطلة ، ولم يتبين لنا من المحق منهم من المبطل فوكلنا أمر القوم إلى عالمه ، وتولينا القوم على أصل ما كانوا عليه قبل القتال ، فإذا اجتمعت الطائفتان قلنا: قد علمنا أن إحداكما عاصية لا ندرى أيكما هى »[79] .

كما يؤيد الخياط ما روى عن اجتماع على وطلحة والزبير بالبصرة للمناظرة ولكن أصحابهم هم الذين بدأوا القتال على كراهة منهم ، فإن الزبير قال عند نشوب الحرب : « سبحان الله ، ما ظننت أن فيما جئنا له يكون قتال » . وهو

---

(٧٧) البغدادى : الفرق بين الفرق . ص ١٠٠ .
(٧٨) التبصير فى الدين : ص ٦٦ .
(٧٩) الانتصار والرد على ابن الروندى الملحد . ص ٩٧ .

ما تأيد أيضاً بقول على : « أرجو أن أكون أنا وطلحة والزبير من الذين قال الله فيهم : ﴿ **ونزعنا ما فى صدورهم من غل إخواناً على سرر متقابلين** ﴾ »[80] .

ولكن المعتزلة عندما خاضوا فى هذه المسألة بعد واصل انقسموا فريقين : منهم من وافقه وخالفه آخرون .

« ومن أهم مخالفيه تلميذه – أو صديقه بمعنى أدق – عمرو بن عبيد ابن باب مولى بن تميم ، الذى شارك أصلا فى جميع عقائده ولكنه يختلف عنه فى فكرته عن على وأعدائه ، فهو يرى فسق كلتا الفرقتين المتقاتلتين »[81] .

٤ – أما شيعة على ، فكانت تفسق الفريق الآخر فسقاً ظاهراً وباطناً[82] .

الصواب مع على :

وقف أهل السنة يدافعون عن على فى حربه ضد أصحاب الجمل ، وأعطوه الحق كله فى دفاعه عن خلافته بالسيف ، متسلحين بطرق المتكلمين فى الحجاج وإقامة الحجة ببراهين قاطعة .

فليس من حق الطالبين بدم عثمان أن يتولوا الحكم بدلا من على ، لأن طالب الدم إذا اتهم القاضى لا يوجب الخروج عليه ، وإنما يطلب الحق عنده فحسب ، وإن اتهموه هو نفسه بقتل عثمان ، فإن أصحاب رسول الله صلوات الله عليه يصبحون متهمين جميعاً – ممن يقيمون فى المدينة – « لأن ألف رجل جاءوا لقتل عثمان لا يغلبون أربعين ألفاً »[83] أى أنهم تقاعدوا عن نصرته .

وقد بغى عليه محاربوه لأنه هو الإمام الحق ، ولكن يجب أن يحسن الظن بهم لأنهم قصدوا الخير وإن أخطأوه . أما قصد السيدة عائشة فإنه تسكين الثائرة

---

(٨٠) المرجع السابق . ص ٦٠ .
(٨١) الدكتور النشار : نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام . جـ ١ ، ص ٤١٩ ، ط ٦٥ .
(٨٢) المصدر السابق : ص ٨٧ .
(٨٣) أبو بكر ابن العربى : العواصم من القواصم . ص ١٦٤ – ١٦٦

يلاحظان فى تقديم المفضول على من هو أفضل منه مناباً ونسباً[١٥٨] .

ووجه الاختلاف بين رأى الإمام زيد وما أعده الشيعة فى عصره – أن الكيسانية ترى الإمامة فى محمد بن الحنفية – وهو علوى وليس بفاطمى – بينما الإمام عند الشيعة الإمامية يجب أن يكون فى فاطمة من أبناء الحسن والحسين كما أسلفنا .

ومع أن هذا الأصل من أصول الإمام زيد هو الوحيد الذى تفوح منه رائحة التشيع[١٥٩] فقد أغضب فريقى الشيعة فى ذلك الوقت وانفصلت الزيدية كمذهب مستقل عن الكيسانية والإمامية .

ثالثاً : الإمام غير معصوم :

دأب الإمام زيد على تحصيل الأصول والفروع لكى يتحلى بالعلم كما يذكر الشهرستانى وتتلمذ على واصل بن عطاء شيخ المعتزلة[١٦٠] ثم كانت رحلاته العديدة التى استمع خلالها إلى آراء الشيعة . كل هذا جعله يفند اعتقادات الفرق الشيعية وخاصة آراء الغلاة منهم .

إن الأئمة من أهل البيت النبوى لم ينادوا أبداً بعصمة الأئمة ولكن أتباعهم فعلوا هذا[١٦١] فأوقفهم الإمام زيد عند حدهم فلا عصمة ولا قداسة للإمام عنده لأنه خرج من حصيلته العلمية الوفيرة إلى أن « الإيمان بالاجتهاد وبالرأى واجتهد هو وقاس فى فقهه . وآمن بالعدل والتوحيد »[١٦٢] .

ولم يكن من المعقول أن ينادى زيد بن على بإمامة المفضول مع قيام الأفضل ثم يرى بعد هذا أن الإمام معصوم من الخطأ . لأنه لو كان كذلك لأصبح الأجدر بالإمامة . فالعصمة ناتجة عن توارث الأئمة منذ النبى ﷺ . وكما آمن المسلمون

---

(١٥٨) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام زيد . ص ١٩٠ و١٩١ .
(١٥٩) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ١٩٢ .
(١٦٠) الملل والنحل : جـ ١ ، ص ٢١٨ .
(١٦١) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ١٦٣ .
(١٦٢) نفس المرجع والصفحة .

قيل على لسان طلحة والزبير أنهما بايعاه بأيديهما دون قلوبهما ، أو أن شروط بيعتهما أن يقتل قتلة عثمان .

ومن وجه آخر عن على أنه قال : « بايعانى فى المدينة وخلعانى بالعراق » .

فإن كل هذا إن صح لا يقدح أيضاً فى صحة إمامة على .

فإن البيعة بعد تمامها توجب الطاعة لمن أوقعها ، وأصبح من واجب كل من طلحة والزبير طاعة على ، لأن الانقياد لعلى أصبح واجباً بعد أن عقدت له البيعة بواسطة من ذكرناهم آنفاً ، ولا اعتبار بالصورة التى تمت عليها بواسطتهما أى حتى ولو صح ما قيل أنهما بايعا مكرهين لأنها أثبتت قبل بيعتهما .. « ولو تأخرا عن الانقياد لإمامته لوجب أن يكونا مأثومين فى ذلك » .

ومع أن قولهما : « بايعناك مكرهين » قد عورض من النقل بما يدفعه[٨٦] .

ولا متعلق لأحد فى القول بأن أول يد صفقت على يد أمير المؤمنين يد شلاء لأن قائلها قد يحتمل قصده أنها أول يد صفقت على يده بالمسجد حينئذ ولم يرد أول يد بايعت على . ومن المحتمل أيضاً أن قائل هذه العبارة قد ظن أنها أول يد بايعت ولم يحضر مبايعة السابقين على طلحة .

ويستبعد أيضاً تعليق البيعة على شرط قتل قتلة عثمان لأنه إن صح اتفاق الطرفين : على من ناحية وطلحة والزبير فى جانب آخر لكان خطأ فى الدين ، وهو ما ينبغى أن ينفى عنهم جميعاً .

فإن رأى الفقهاء أن عقد الإمامة لرجل بشرط قيامه بقتل جماعة بالواحد غير جائز . وإذا فرض وأدى اجتهاد على إلى أنه يصح قتل الجماعة بالواحد ، فإنه من غير الجائز أن يقتلهم إلا بعد قيام البينة عليهم بأعيانهم .

وليس لأحد أن يتم عقد الإمامة بشرط إقامة حد من حدود الله عملا برأى الرعية ولا يصح أيضاً أن يقبل المعقود له قبول البيعة تحت هذا الشرط .. لهذا

---

(٨٦) التمهيد : ص ٢٣١ .

« وجب إطراح هذه الرواية » ولو صحت أيضاً لم تكن قادحة فى صحة العقد الذى تم لعلى ولا إعتبار لهذا الشرط « لأن الغلط فى هذا من الإمام الثابتة إمامته ليس يفسد ويوجب خلعه وسقوط فرض طاعته عند أحد »(٨٧) .

ويرى الباقلانى بالإضافة إلى كل ما تقدم أن اجتهاد على أدى به إلى أن قتل قتلة عثمان فى هذا الوقت سيسبب فساداً واضطراباً كبيراً ، ففضل تأخير إقامة الحد حتى يتقصى الحقيقة مما يصبح أصلح للأمة .

ثالثاً : وقيام حرب طلحة والزبير ضد على وحتى خلعهما له إن صح لا يقدح فى إمامته ولا يسقط وجوب طاعته . وكان حربهما له مسألة من مسائل الاجتهاد كما يقول البعض ، فإن كل مجتهد مصيب كإصابتهم فى مسائل الأحكام ، ومن الناس من يقول بأن الحق فى رأى على وحده أما خطأ طلحة والزبير فى الإجتهاد فلا يبلغ بهما الفسوق والإثم . ومنهم من يقول بأنهم تابوا جميعا مستدلين بما روى عن محاربيه طلحة والزبير وأم المؤمنين السيدة عائشة .

فإن ندم السيدة عائشة عن يوم الجمل يظهر واضحاً من قولها : « وددت أن لو كان لى عشرون ولدا من رسول الله ﷺ كلهم مثل عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام ، وإنى ثكلتهم ، ولم يكن ما كان منى يوم الجمل »(٨٨) .

كما قال طلحة لشاب من عسكر على وهو يجود بنفسه : « أمدد يدك أبايعك يا أمير المؤمنين » ويعتمد الذاهبون إلى هذا الرأى على حديث رسول الله ﷺ : « **عشرة من قريش فى الجنة ، ومنهم طلحة والزبير** » فقالوا : « ولم يكن ليخبر بذلك إلا من علم منه بأنهما سيتوبان مما أحدثاه ويوافيان بالندم والإقلاع »(٨٩) .

رابعاً : أن تأخر سعد بن أبى وقاص وسعيد بن زيد وعبد الله بن عمر وغيرهم وعدم مناصرتهم له لا يخلع عن على إمامته ، لأنهم جميعاً لم يطعنوا فى

---

(٨٧) التمهيد : ص ٢٣٢ .

(٨٨) التمهيد : ص ٢٣٢ و٢٣٣ .

(٨٩) نفس المصدر : ص ٢٣٣ .

إمامته أو اعتقدوا فى فسادها ، وإنما قعدوا عن نصرته – إما لأنهم لم يتثبتوا من وجود الحق فى جانب أحد الطرفين المتحاربين إذ قال أحدهم : « لا أقاتل حتى تأتينى بسيف له لسان يعرف المؤمن من الكافر ويقول : هذا مؤمن وهذا كافر فاقتله » أو أنهم يخشون المشاركة فى الفتنة كما أخبر محمد بن مسلمة أن رسول الله ﷺ أمره إن قامت فتنة بين المسلمين أن يستبدل سيفه بسيف من خشب ، وقول أسامة بن زيد : « قد علمت يا على أنك لو دخلت بطن أسد لدخلت معك فيه ، ولكن لا مواساة فى النار » .. فلم يصدر منهم جميعاً ما ينبى منهم على الطعن فى إمامته .

وهم جميعاً غير مأثومين فى التأخر عن نصرة على لأنه لم يلزمهم بهذا لعلمه بتخوفهم من حرب إخوانهم فى الإسلام ولسماعهم من رسول الله ﷺ ما يفزعهم من هذه الحرب فقد روى سعد بن أبى وقاص عن النبى ﷺ أنه قال : « **قتال المسلم كفر ، وسبابه فسوق ، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث أيام** » .

كما روى سعد أيضا عن النبى ﷺ أنه قال : « **سكون فتنة القاعد فيها خير من النائم والقائم فيها خير من الماشى والماشى فيها خير من الساعى** » .

وروى جابر بن عبد الله عن النبى ﷺ أنه قال : « **إن الشيطان قد يئس أن يعبد ولكن فى التحريش بينهم** » فهم جميعاً معذورون لأن فى بعض ما سمعوا عن رسول الله صلوات الله عليه ما يوجب الحذر والخوف من قتال المسلمين « إلا أن يؤدى الاجتهاد إلى أنه مستحق للقتال ، فإن فرض ذلك قد يتعين على الإنسان فيلزمه حينئذ »(٩٠) .

خامساً : إن موقف على بلغ به أعلى مراتب الحرج والصعوبة ، فهو لم يكن يستطيع الحد من قوم لا يعرفهم بأعيانهم ، وهم فى الوقت نفسه مختلطون بمعسكره لا يستطيع تميزهم فرادى . وهو فى حرب مع المطالبين بدم عثمان غير محددين أحداً بعينه ولا مقيمين البينة عليه ولا يوجد إقرار أو اعتراف بالقتل من أحد .

---

(٩٠) التمهيد : ص ٢٣٤ و ٢٣٥ .

وعلى بين أناس فى جيشه من أمثال ملك الأشتر النخعى وابن بديل ابن ورقاء وابن سبأ ومحمد بن أبى بكر والغافقى ممن يطعنون على عثمان ، وهو فى الوقت نفسه لا يمكنه الانتقام منهم ، بل التصريح بإنكاره لقتل عثمان ، لأن هذا سيفسد معسكره بينما هو فى حالة حرب « فكان إذا سئل عنه – أى مقتل عثمان – أورد الكلام المحتمل وتغلغل إلى لطيف التأويل والرفق بالفريقين محاربيه ومؤيديه معاً . وأصبح كل من المعسكرين يؤول كلامه بفهم مضاد للآخر .. مقاتلوه يعتقدون أنه آثر قتل عثمان لأن قتلته مختلطين بعسكره ، ومؤيدوه يظنون العكس » ..

فمن أقوال على التى أولها السامعون : « والله ما قتلت عثمان ولا مالأت على قتله ولكن الله قتل عثمان وأنا معه »[91] .

فظن البعض أنه قاتله إذ قرن نفسه به بقوله : « وأنا معه » . ولم يكن هذا قصد على بل المعنى الذى أراده أن الله أماته « ويميتنى معه » ، لأنه حلف صادقاً أنه لم يقتله ولم يوعز بقتله .

ومن الأقوال التى أولت أيضاً ما فسروه بقوله : « والله ما ساءنى ذلك ولا سرنى » أما قصده الحقيقى فإن « ما ساءنى » يعنى بها المطالبين بدم عثمان ، كما أنه لا يسره قتله أيضاً وهو القائل فى قتلته : « اللهم العن قتلة عثمان فى البر والبحر » .

وسألوه أيضاً عن دم عثمان فقال : « إن دم عثمان فى جمجمتى هذه » فاختلفوا فى تفسير عبارته ، فقال بعضهم إنه هو الذى قصد نفسه بقتل عثمان ، وهذا خطأ ، أما الذين فهموا المعنى الحقيقى ، ففسروه بأن دم عثمان فى عنقه وواجبه الإنتقام من قتلته متى استطاع إقامة الحد عليهم ومعرفتهم واحداً فواحد[92] .

---

(91) التمهيد : ص ٢٣٥ و٢٣٦ .

(92) التمهيد : ص ٢٣٦ .

وقد صارت عبارة : « إن الله قتله وأنا معه » فيما بعد من الأمثلة التى تضرب على الأسباب التى أوجبت الاختلاف بين المسلمين فى تفسير المعانى لغوياً ، فإن البطليوسى[٩٣] يقدمها كمثال للاشتراك فى الألفاظ مع الدلالة على معان مختلفة ، أو احتمال التأويلين المتضادين .

ويشرح قول على بأنه عطف « أنا » على الهاء من « قتله » وجعل الهاء فى « معه » عائدة على عثمان .

أما تأويل الخوارج فقد ذهب بعيداً وحمل العبارة ما لا تحتمل ، لأنهم عطفوا « أنا » على موضع المنصوب بأن ، وجعلوا الضمير فى قوله « معه » عائداً على الله تعالى .

ومن الطريف أن الشعر تدخل أيضاً فى هذا الميدان فقيل :

إذا سيل عنه حذا شبهة ... وعمى الجواب على السائلينا
فليس براض ولا ساخط ... ولا فى النهاة ولا الآمرينا[٩٤]

وعلىّ نفسه بهذه الأقوال والتأويلات كلها عالم بها وبصير لها ، فهناك قتلة عثمان المختلطون بعسكره المحاربون تحت رايته والقاعدون عنه « وكان على عليه السلام ، أبصر وأعلم بما يعرض لهم من الشبهات وكان يبرئهم من المآثم فلا يجبر القاعد عنه على الحرب علما منه بما سبق إلى وهمه مما هو برىء منه »[٩٥] .

كما كان عادلا فى معاملته لمحاربيه بما أوصى به أصحابه من وصايا عديدة ، فإنه أمرهم أن يكفوا أيديهم وألسنتهم لأنهم إخوانهم وطلب منهم أن يصبروا . وفى خطبة أخرى له أمرهم ألا يقاتلوا حتى يبدأوا فإذا هزموهم فلا يجهزوا على جريحهم أو الهاربين أو يمثلوا بالقتلى أو يهتكوا الأستار ولا يدخلوا بيوتهم بغير إذن أو ينهبوا أموالهم وأن يرفقوا بالنساء حتى لو سببنهم لأنهن مؤمنات .

---

(٩٣) فى كتابه (الانصاف فى التنبيه على الأسباب التى أوجدت الاختلاف بين المسلمين فى آرائهم) واسم مؤلفه كاملا أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى الأندلسى المتوفى سنة ٥٢١ هـ .

(٩٤) المصدر السابق ص ٢٤ .

(٩٥) التمهيد : ص ٢٣٦ .

فاعتباره المسلمين إخوة والمسلمات مؤمنات يدل على أنهم جميعا متساوون عنده فى الرتبة والمنزلة الدينية[٩٦] .

وقد سئل على كثيراً فى أسباب الإقدام على محاربة معسكر الجمل ، وكيفية معاملتهم ، وشرعية الأهداف التى يدافعون عنها .

وكان رأيه الذى يستنتج من ردوده على سائليه يتلخص فيما يلى :

١ – إنه يأمل أن يستجيبوا له وبهذا يرتب الصدع ويجتمع شمل الأمة .

٢ – إذا لم يستجيبوا لدعوة الإصلاح فإنه يدعهم وشأنهم إن تركوه ، فإن لم يتركوه فعليهم – أى على ومعسكره – دفعهم عن أنفسهم .

٣ – إن لمحاربيه حجة فى المطالبة بدم عثمان ، أما حجة على فى التأخير بقتل قتلته فهو أن الشيء إذا كان لا يدرك ، فالحكم فيه أحوط وأعود نفعا[٩٧] .

٤ – بهذا فقد سوغ على لمحاربيه التأويل بالرغم من أن واجبه يقتضى حربهم حتى يكفوا عنه إلى ما هو عنده أولى .

ويرى الإمام الباقلانى أن قيامه بدفعهم عنه وهو « فرض عليه » ويقدم مثالا من أحكام الشريعة ، فإن « فرض » المرأة إذا رأت أن زوجها قام بطلاقها أن لا تمكنه منها ، أما « فرض » الزوج فى هذه الحال فهو الطلب واستباحة الاستمتاع بها « ولا سيما إذا لم يكونا بحيث يفصل الحاكم بينهما ويجيز أحدهما على حكمه » ..

وهكذا فإن « فى أمثال هذا مما لو تتبع فى الشريعة لكثر »[٩٨] .

هذا هو دفاع الباقلانى – أحد أئمة أهل السنة والجماعة – الذين وقفوا سداً

---

(٩٦) التمهيد : ص ٢٣٧ .

(٩٧) نفس المرجع : ص ٢٣٧ .

(٩٨) التمهيد : ص ٢٣٧ .

منيعاً فى وجه الخوارج لتكفيرهم لعلى .

أما المتكلم بلسان العقائد السلفية فى صورتها الأخيرة – وهو ابن تيمية – فإنه أجمل دفاعه عن على فى التأكيد بندم طلحة والزبير والسيدة عائشة على حرب الجمل ، وأن الاقتتال وقع دون قصد من الفريقين ، وإنما بسبب أهل الفتنة – قتلة عثمان – الذين ألبوا كل معسكر على الآخر ، فظن كل فريق أن الآخر بدأه بالقتال فدافع عن نفسه[٩٩] ، فقد انحصر غرض معسكر الجمل على طلب قتلة عثمان ، وهم فى منعة من قبائلهم فلم يستطيعوا لهذا السبب أخذهم بالثأر لعثمان ، فأقبلوا على علىّ ليظهروا قصدهم ، فشاركهم رأيهم فى ضرورة الاقتصاص من قتلة عثمان « لكن لا يتمكن حتى ينتظم الأمر ، فلما علم بعض القتلة ذلك حمل أحد العسكرين فظن الآخرون أنهم بدأوا بالقتال فوقع القتال بقصد أهل الفتنة لا بقصد السابقين الأولين »[١٠٠] .

فإذا حدث ما حدث بين الفريقين ، فإن هذا لا يمنع أيضاً من أنهم من خيار أولياء الله المتقين كما دل على ذلك الكتاب والسنة ، بل إنهم أيضا من أهل الجنة[١٠١] .

وهكذا انقضت خلافة الخلفاء الراشدين ، أو كما يسميها ابن الطقطقى (٧٠١هـ – ١٣٠١ م) – دولة الأربعة – وقد تحققت فيها خلافة النبوة . يقول الإمام ابن حنبل : « كل بيعة كانت فى المدينة فهى خلافة نبوة » . وقد تمت بها بيعة أبى بكر وعمر وعثمان ، كما كانت بيعة على بن أبى طالب بها أيضا ثم خرج منها ولم يعقد بعده بالمدينة بيعة ، وذهب الإمام إلى أن ما سنه هؤلاء الخلفاء يعد حجة ينبغى اتباعها[١٠٢] .

---

(٩٩) ابن تيمية : منهاج السنة . جـ ٢ ، ص ١٨٥ .

(١٠٠) منهاج السنة : جـ ٣ ، ص ٢٢٥ .

(١٠١) منهاج السنة : جـ ٣ ، ص ٢٤١ .

(١٠٢) ابن تيمية : صحة أصول مذهب أهل المدينة . ص ٢٦ .

وقد اتسمت دولة الأربعة بمميزات مثالية انفردت بها ، وظلت تميزها ، فهى « لم تكن من طرز دول الدنيا ، وهى بالأمور النبوية والأحوال الأخروية أشبه ، والحق فى هذا أن زيها كان زى الأنبياء ، وهديها هدى الأولياء ، وفتوحها الملوك الكبار »[١٠٣] .

وبحث أهل السنة والجماعة جيدا فى الأسس التى قامت عليها خلافة الراشدين وفحصوا الأخبار التى نقلها الثقات وأخضع المتكلمون هذه الأحداث لطرق حجاجهم الكلامية فاستخدموا المنهج العقلى للاستدلال على مدى صحة النص الذى يعتقده الشيعة ، وخرجوا من كل هذا بأن النبى ﷺ لم ينص على إمامة أحد بعده ، إذ لو نص على ذلك لظهر وانتشر كما ذاع كل أمر خطير « وإذا ثبت أن الإمامة لم يثبت نصا لأحد ، دل فى أنها تثبت اختيارا »[١٠٤] .

وسنعرض فى الفصل القادم لموقف أهل السنّة والجماعة من العقائد الشيعية فى الإمامة .

---

(١٠٣) ابن الطقطقى : الفخرى ، ص ٥٢ .

(١٠٤) الجوينى : لمع الأدلة . ص ١١٤ و١١٥ .

الفصل السادس

موقف أهل السنة والجماعة من النظريات الشيعية في الإمامة

- تمهيد ..
- دعوى الشيعة ..

الإمام معين بالنص لا بالاختيار !!

- أصل الشيعة ونشأتها ..
- فرق الشيعة ..
- الشيعة الإثنى عشرية وفضائل الأئمة ..

١ – على بن أبى طالب . ٢ – الحسن بن على .

٣ – الحسين بن على . ٤ – على زين العابدين .

٥ – محمد الباقر . ٦ – جعفر الصادق .

- الزيدية ..

١ – الإمام زيد وآراؤه فى الإمامة .

٢ – فرق الزيدية ..

- الإسماعيلية .
- تعقيب ..

(٦)

موقف أهل السنة من النظريات الشيعية فى الإمامة

• **تمهيد :**

بعد أن تحدثنا عن خلافة دولة الأربعة ، سنعرض لموقف أهل السنة بوجه عام من نظرية الإمامة الشيعية عند أهل الفرق وهى الإثنى عشرية والزيدية ثم الإسماعيلية .

لقد وضع الخوارج نظرية الخروج على أمراء الجور وابتدعت فرقة النجدات منهم فكرة أن الإمامة غير واجبة ما دام الناس قد تعادلوا وتعاونوا وأدوا واجباتهم على ما يرام .

يقول الشهرستانى باسطاً وجهة نظر الخوارج فى هذه النظرية :

« إن الإمامة غير واجبة فى الشرع وجوبا لو امتنعت الأمة عن ذلك استحقوا اللوم والعقاب بل هى مبنية على معاملات الناس فإن تعادلوا وتعاونوا وتناصروا على البر والتقوى واشتغل كل واحد من المكلفين بواجبه وتكليفه استغنوا عن الإمام ومبايعته »(١) .

ويبدو أن الخوارج فتقوا الكلام فى هذا الفرع من موضوع الإمامة ، فأخذت الفرق الأخرى تناقشهم لتوضح موقفهم من الوجوب وعدمه . ثم تفصيل أسباب الوجوب .

---

(١) الشهرستانى : نهاية الاقدام فى علم الكلام . ص ٤٨٢ .

فمن ناحية نجد أن الشيعة الإثنى عشرية وكذلك الإسماعيلية قد أوجبوا الإمامة عقلا ، وتعسفوا فى هذا الوجوب حتى أصبح فى رأيهم أن الإمامة واجبة على الله تعالى .

وسنعود إلى إيضاح هذا الرأى وتفنيد أهل السنة له بعد قليل .

أما معظم الفرق الإسلامية فقد اتفقت على وجوب الإمامة ما عدا النجدات – كما أسلفنا – وتبعهم من المعتزلة أبو بكر الأصم وهشام الفوطى .

والفرق التى تتفق على وجوب الإمامة تختلف فى أصل وجوبها ، فالأشاعرة وأصحاب الحديث والفقهاء وأكثر الزيدية والمعتزلة فإنها تجب عندهم سمعاً مصداقاً لقول الله تعالى : ﴿ **أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم** ﴾ (النساء : آية ٥٩) . واستناداً أيضاً إلى ما اتفق عليه المسلمون بعد وفاة النبى ﷺ إذ جاء على لسان أبى بكر : «وأما محمداً فقد مضى لسبيله ولابد لهذا الدين من قائم يقوم به فانظروا وهاتوا آراءكم يرحمكم الله » فناداه الناس من كل جانب صدقت يا أبا بكر فكان الإجماع على هذا الوجه دليلا على وجوب الإمامة[٢] .

ولكن بعض المعتزلة كالجاحظ وأبى الحسن البصرى يرون أنه يجب عقلا نصب الإمام وذهب فريق ثالث من المعتزلة إلى القول بالوجوب سمعاً وعقلا[٣] .

ويتساءل أهل السنة . كيف يكون الإمام أمراً واجباً على الله تعالى وأنه لطف منه مع ما نشاهده فى الواقع من اختفاء أثر هذا الإمام الذى لا يظهر له أثر وإنما هو فى زعم الشيعة إمام غائب ينتظرون عودته ليملأ الأرض عدلا بعد أن ملئت ظلماً وجوراً ؟

يقول إمام الحرمين :

« وهذا منهم جهل بحقيقة الألوهية وذهول عن سر الربوبية ... والقديم

---

(٢) المصدر السابق : ص ٤٨٩ .

(٣) الرازى : محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين . ص ١٢٦ .

تعالى لا يلحقه نفع ولا يناله ضرر يعارضه دفع باعتقاد الوجوب عليه زلل فهو الموجب بأمره ولا يجب عليه »[٤] .

أما أقوى حملات النقد الموجهة إلى الشيعة فقد أتت على لسان ابن تيمية لطريقته الفذة فى بسط وجهة نظره ومناقشة الرأى المعارض بحجة بالغة الإقناع ولا تخلو من تهكم خفى .

فالإمام المفقود لا يعترف بوجوده إلا الشيعة فحسب وهو لا يستطيع أن يؤدى مهام الإمام فى الرعية فلا ينتفعون به بل إن الإمام الظالم الموجود على قيد الحياة الذى يتولى الحكم يصبح نافعاً فى أحد النواحى فهو أصلح من الإمام الغائب ..

وقد ظل أهل السنة إلى وقتنا هذا يتساءلون عن السبب فى عدم ظهور هذا الإمام الغائب الذى تصفه الشيعة بالعصمة والعلم والعدل والرحمة .

إن هذا السؤال فى موضعه تماماً لأنه لم يقم دليل واحد على وجود هذا الإمام . بل إن غيابه تعطيل للشريعة لأن من عقائد الشيعة أنه عند ظهوره سيقوم مدافعاً عن دين الله والقضاء بين الناس وإظهار مصحف فاطمة وتحقيق أغراض أخرى شريفة .

وقد قال الشاعر :

ما آن للسرداب أن يلد الذى ثلثتموه بزعمكم ما آنا[٥]

* **دعوى الشيعة :**

الإمام معين بالنص لا بالاختيار !!

وترى الشيعة أن النبى صلوات الله عليه قد نص على إمامة علىّ ويرجعون

---

(٤) الإمام الجوينى : غياث الأمم فى التياث الظلم . بتحقيق د . فؤاد عبد المنعم ود . مصطفى حلمى . ج ١ دار الدعوة بالاسكندرية .

(٥) عبد الله على القصيمى : الصراع بين الإسلام والوثنية . ص ١٣٦ و١٣٧ .

بهذا النص إلى الآية : ﴿ **وأنذر عشيرتك الأقربين** ﴾ برواية منسوبة إلى الرسول ﷺ فقد جمع ﷺ بنى عبد المطلب فى دار أبى طالب فسألهم عمن يبايعه على ماله فبايعته جماعة دون أخرى فلما سألهم ثانية عمن يبايعه على روحه فلم يتقدم أحد للمبايعة إلا على بن أبى طالب الذى مد يده فبايعه على ماله وروحه ، فصاحت قريش معيرة أبا طالب : « أنه أمر عليك ابنك »(٦) .

ويقدم لنا الشهرستانى تعريفاً جامعاً لفلسفتهم بالقول بالنص ، فيقول فى تعريفه للإمامية : « هم القائلون بإمامة على عليه السلام بعد النبى ﷺ نصاً ظاهراً أو يقيناً صادقاً من غير تعريض بالوصف بل إشارة إليه بالعين » . ويشرح السبب فى اعتقادهم بالنص ، إذ يرجعونه إلى عدم جواز مفارقة النبى صلوات الله عليه للأمة مع ترك أمرهم إلى الاختلاف والفرقة بل يجب وجود شخص موثوق به منصوص عليه بواسطة الرسول للرجوع إليه ، وقد نص عليه فى بعض المواضع تعريضاً وفى الأخرى تصريحا .

أما تعريضاته فمثل بعثه أبى بكر ليقرأ صورة البراءة ثم بعث بعده علياً ليكون القارىء عليهم ومثل تأميره ﷺ على أبى بكر وعمر وغيرهما من الصحابة ولكنه لم يؤمر على على أحداً قط .

ومن ناحية التصريح فهى المبايعة التى سبق الإشارة إليها ، ومثل ما جرى فى غدير خم .

إذ عندما نزلت الآية : ﴿ **يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته** ﴾ فوصل الرسول ﷺ إلى غدير خم فقال : « **من كنت مولاه فعلى مولاه اللهم وآل من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله وأدر الحق معه حيث دار الآل** » .

ويضيفون إلى ذلك نصاً آخر كقول النبى ﷺ : « **أقضاكم على** » فقالوا : « إن الإمامة لا معنى لها إلا أن يكون أقضى القضاة فى كل حادثة الحاكم

---

(٦) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ٩ .

على المتخاصمين فى كل واقعة »[7] وهو المعنى من قول الله تعالى : ﴿ **أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم** ﴾ فأولوا معنى هذه الآية لكى تصبح نصاً فى الإمامة .

كما نعثر على نص هام فى (الكافى) للكلينى أحد الصحاح الأربعة عند الشيعة حيث يلحق اسم على بن أبى طالب كوصى للنبى ﷺ فى الشهادة فيقول : « أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله سيد النبيين وأن علياً أمير المؤمنين سيد الوصيين »[8] .

وتؤدى الأسطورة دورها عند الكليني (٣٢٩ هـ - ٩٤٠ م) أيضاً ، فيصور المؤمن ساعة قبض روحه بأن يتراءى له رسول الله ﷺ وعلى وفاطمة والحسن والحسين والأئمة ، فعندما يفرح المؤمن فى ساعة الخلاص بلقائهم يسمع منادياً ينادى روحه بقوله : « يا أيتها النفس المطمئنة إلى محمد وأهل بيته ارجعى إلى ربك راضية بالولاية مرضية بالثواب فادخلى فى عبادى يعنى محمد وأهل بيته وادخلى جنتى »[9] .

وقد ظلت عقيدة الإمامة فى النص على الإمام باقية حتى عصرنا هذا ، وتدرجت على مر العصور فى أشكال مختلفة . ولكنها بقيت الركن الجوهرى فى العقيدة الشيعية باعتبار أن الله تعالى لا يخلى الأرض من حجة على العباد وهو هذا الإمام إما ظاهراً وإما غائباً ثم تتابعت حلقة الأئمة حتى بلغت الإمام الثانى عشر وهو المهدى الغائب المنتظر[10] .

واستخدمت الشيعة الآيات القرآنية لتؤول معناها بما يخدم أغراضها ، وفعلت مع الحديث نفس الوسيلة ، أو استندت فى دعواها إلى الأحاديث المحرفة والموضوعة .

---

(٧) الشهرستانى : الملل والنحل . ص ٢١٨ و٢٢١ .

(٨) الكلينى : الكافى . المجلد الأول (مخطوط مكتبة البلدية رقم ١٢٩٩) باب : تربيع القبر ورشه بالماء .

(٩) المرجع السابق : باب : أن المؤمن لا يكره على قبض روحه .

(١٠) الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء : أصل الشيعة وأصولها . ص ٨١ .

وقد تتبع الشوكانى الأحاديث الموضوعة أو المشكوك فى صحتها ونسبتها إلى النبى ﷺ لتمييز المنحول منها والمحرف . وقد أورد ضمن هذه الأحاديث ما يتضمن مناقب الخلفاء الأربعة وأهل البيت مما يدل دلالة قاطعة على أن التزوير والانتحال والتحريف فى بعض الأحاديث النبوية كان سلاحاً فعالا فى أيدى أنصار الفرق الإسلامية للدفاع عن عقائد كل منها ودحض حجج المخالفين . وأن الخلافات السياسية قد ورطت المسلمين فلم يتورع بعضهم على اتخاذ الأحاديث كوسيلة للدفاع والهجوم ، ومن المحتمل أيضاً أن هناك عناصر دخيلة من غير المسلمين وجدت الفرصة سانحة فى هذه الخلافات لكى تعمق الفتنة وتزيد من أثرها على المسلمين كافة .

ومن العجب أن الشوكانى عدد من الأحاديث الموضوعة مما ينسب الأفعال إلى على ما يبلغ أربعة وستين حديثاً ، بينما كان حظ الخلفاء الثلاثة الأول ثمانية وثلاثين حديثاً[(١١)] نختار منها ما يراه معتدلو الشيعة فى رضاء على بخلافة السابقين عليه قال :

« بايع الناس لأبى بكر رضى الله عنه وأنا والله أولى منه وأحق بها منه فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف ثم بايع الناس عمر وأنا والله أولى بالأمر منه وأحق منه فسمعت وأطعت خوفاً أن يرجع الناس كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف ثم أنتم تريدون أن تبايعوا عثمان إذاً أسمع وأطيع ، إن عمر جعلنى فى خمسة نفر أنا سادسهم لا يعرف لى فضل عليهم .. الخ »[(١٢)] .

وقد رأى الشوكانى أن فى إسناده رجلين مجهولين . واعتبره ابن الجوزى موضوعاً وأنه خبر منكر غير صحيح حيث استبعده لمخالفته لفصاحة على التى عرفت عنه ، « وحاشا أمير المؤمنين من قول هذا » .

---

(١١) محمد بن على الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ - ١٨٣٤ م : الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة من ص ٣٣٠ حتى ص ٣٨٤ .

(١٢) المصدر السابق : ص ٣٧٠ .

وما دامت نظرية الإمامة تقوم على النص راجعين بهذه الفكرة إلى أن الرسول صلوات الله عليه قد نص على إمامة على ، فاستتبع هذا أن أصبحت معرفة الإمام جزءاً متمما للإيمان وركناً من أركان الدين مصداقاً للحديث الشيعى : « من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية » .

وبهذا انتقل الدين الإسلامى فى المفهوم الشيعى من عقيدة فطرية إلى فكر فلسفى بغرض الدفاع عن مثل نظرية الإمام المنتظر وعصمة الأئمة وأن الإمام على هو مستودع العلم اللدنى .. الخ .

والشيعة تتفق جميعاً فى أن الإمامة ليست من المصالح العامة التى تفوض إلى نظر الأمة وإنما هى ركن الدين وقاعدة الإسلام[١٣] .

وهو السبب الذى من أجله أعطى الشيعة أهمية كبرى لموضوع الإمامة ففتقوا الكلام فيه وتناولته مختلف فرقهم بالبحث والنظر حتى عصرنا هذا . فإذا ظهرت ردود أهل السنة على مثل هذه النظريات فلا تعنى أن الفضل قد نسب أصلا إلى الشيعة بابتداع الحجاج فى هذا العلم . ويتساءل أهل السنة أى فضل ينسب إلى ما يضاف إلى العقيدة الإسلامية الخالصة من عناصر دخيلة لم تكن فيها ولم تصح عن الرسول صلوات الله عليه فيما روى عنه الثقات ؟

إن أركان الإسلام التى صحت عند أهل السنة والجماعة فى الحديث الصحيح: « **بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان** » .

ثم استتبع إيمان الشيعة فى النص على إمامة على أن فضلوه على سائر الصحابة وأصبحت نقطة البدء فى التشيع هى هذه القداسة الخاصة التى أضفاها عليه الشيعة فتأرجحت بين كونه وصياً ووليا وإماماً ومهدياً ونبياً وإلهاً[١٤] .

بيد أن أهل السنة لم يندفعوا فى هذا الغلو مع حبهم وتقديرهم لفضائل على

---

(١٣) مقدمة ابن خلدون : الفصل السابع والعشرين ص ١٩٦ .
(١٤) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ٢٠ .

وفريق آخر ينادون بإمامة أخيه محمد الباقر ، والغلاة تنادى بإمامة بعض آل البيت بل وتعلن قدسيتهم(١٥٥) فجاء كلام الإمام زيد كالسيف القاطع فى وجه الجميع .

ويستنتج الأستاذ الشيخ محمّد أبو زهرة من هذا النص ضمن استدلالاته الأخرى أن الأفضلية التى يقصدها الإمام زيد ليست بسبب قرابة على بن أبى طالب من الرسول ﷺ ، لأن الأفضلية ليست ملازمة للخلافة لأنه ينبغى أن يكون الاختيار لمن هو أقدر على شغل هذا المنصب ، مطاعاً من الناس ، لا يسبب فتنة لتوليه إمارة المسلمين ، ويتم اختياره عن طريق الشورى بواسطة المسلمين الذين يؤمرون الأصلح لهم لا بأن يفرض عليهم شخص معين .

فالأمر إذا موكول فى النهاية للمسلمين يختارون ما يشاءون ولو وجد من هو أفضل منه « فكم من فضلاء فى أقوامهم ، وفى ذات أنفسهم ينحون عن الحكم ، أو لا يولونه لأن الأقوام لا يدينون لهم بالطاعة . ولا يرون المصلحة فى توليهم . بل يرون أن الطاعة والمصلحة فى تولية غيرهم »(١٥٦) .

ثانيا : الإمام فاطمى :

اشترط زيد بن على أن يكون الإمام من نسل فاطمة سواء من أولاد الحسن أو الحسين دون تعيين واحد منهم بشخصه .

كل ما يجب توفره فى أحدهم هو أن يكون عالما زاهداً شجاعاً سخياً يخرج مناديا بالإمامة(١٥٧) .

ومع هذا فليست الخلافة عنده بالوراثة وإنما وضع هذا الشرط – أى كون الإمام من أولاد فاطمة – كشرط أفضلية لا شرط صلاحية للخلافة ، لأن المصلحة هى موضع الاعتبار عنده .

فإن « مصلحة المسلمين وإقامة عمود الدين والعدالة هما الأمران اللذان

---

(١٥٥) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ١٦٠ .
(١٥٦) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام زيد . ص ١٨٩ .
(١٥٧) الشهرستانى : الملل والنحل . جـ ١ ، ص ٢٠٧ .

وبعد ... إننا فى هذا الفصل سنشق طريقنا وسط الحجب الكثيفة من الفرق والعقائد الشيعية المتباينة الاتجاهات لنختار ما يتصل منها بنظرية الإمامة فحسب .

فنبدأ بنشأة التشيع ومتى بدأ الظهور ثم نوضح أهم النظريات للشيعة فى موضوع الإمامة تمهيداً لرد أهل السنة عليها ونقضها .

لقد شق الخوارج الطريق أمام الشيعة إذ ظهرت بينهم أول ما ظهرت الأفكار والآراء السياسية التى تدور حول التنازع والخلاف لمن له الحق فى تولى الخلافة . ولكن المسالك اختلفت بينهما ، فمقابل « لا حكم إلا لله » ونظرية انتخاب الخليفة من الجماعة الإسلامية ولو لم يكن قرشيا ، ظهرت فكرة وجوب الإمامة على الله تعالى نفسه وعصمة الإمام وتوارث الأئمة .

بعد هذا يأتى دور عرض أهم الفرق الشيعية التى ما زالت قائمة حتى عصرنا هذا ، مع عدم الخوض فى التفرقة الدقيقة التى ذهبت إليها كتب الفرق حيث قسمت كل منها إلى مجموعات أخرى فليس موضوع بحثنا استقصاءها . وإنما سنقتصر فى هذا الفصل على الفرق الثلاثة :

الإمامية – والزيدية – والإسماعيلية .

وقد أشار إليها البغدادى إشارة خاطفة بقوله : « وجميع فرق الغلاة منهم خارجون عن فرق الإسلام فأما فرق الزيدية وفرق الإمامية فمعدودون فى فرق الأمة »[18] .

كما سلك معظم الباحثين هذا المسلك ، أى اقتصروا على توضيح فرق الشيعة مع اختلاف عقائدها ونحلها بطريقة مختصرة ولا رابط بينها . ولكن الأستاذ الدكتور النشار فى كتابه (نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام – الجزء الثانى) تحمل العبء الكبير وبذل جهداً كبيراً لعرض فرق الشيعة على اختلاف عقائدها وتعدد نظرياتها فى نسق فلسفى متكامل .

---

(١٨) البغدادى : الفرق بين الفرق . ص ١٦ .

• **نشأة التشيع :**

إن استقصاء بداية التشيع أمر ضرورى لكى نخطو بعد هذا الخطوة التالية فى طرح النقاش الواسع المدى الذى حمل لواءه أهل السنة والجماعة عامة من فقهاء أو متكلمين ، والاختلاف الجذرى فى موضوع الإمامة عند الشيعة وبينهم عند أهل السنة والجماعة ، لأن مسألة الإمامة هى حجر الزاوية فى العقيدة الشيعية ولكنها عند أهل السنة من المصالح العملية التى يفوض فيها الأمر إلى الأمة الإسلامية كما جاء على لسان ابن خلدون .

١ – وأول الآراء التى تقابلنا وهى نموذج للنظرة الشيعية . حيث يذهب الشيخ محمد آل الكاشف الغطاء إلى أن الشيعة ظهرت منذ عهد النبى ﷺ وأن الرسول نفسه هو الغارس لبذرة التشيع[١٩] .

ولا نعود إلى الاستقراء التاريخى الذى انتهجناه فى الفصول السابقة حيث تبين لنا فى سياق البحث أن الشيعة لم تظهر حتى فى أيام خلافة على بن أبى طالب ولكننا نقتطف من أستاذنا الكبير الدكتور النشار رده الحاسم على مثل هذا الرأى . إنه يقول : « والخطأ الأكبر فى هذه المحاولة أنه لم يكن بين يدى الرسول شيعة وسنة وقد أعلن القرآن ﴿ **إن الدين عند الله الإسلام** ﴾ لا التشيع ولا التسنن »[٢٠]

٢ – والرأى الثانى ينسب أصل التشيع إلى وقت وفاة الرسول ﷺ لأن أول خلاف حدث بين المسلمين هو التنازع حول شخص من يخلفه بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى .

من هذا الرأى الدكتور أحمد أمين الذى يرجع بدء التشيع إلى فريق الصحابة الذين أخلصوا الحب لعلى ورأوه الأحق بتولى الخلافة بما له من صفات ،

---

(١٩) الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء : أصل الشيعة وأصولها ص ٧٠ .

(٢٠) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ١٤ .

ومن أشهرهم سلمان الفارسى وأبو ذر الغفارى والمقداد بن الأسود[21] .

ويبدو أن الدكتور أحمد أمين استقرأ هذا الرأى من الوقائع التاريخية التى تروى عن تخلف بعض الأشخاص عن بيعة أبى بكر حيث رأوا أحقية على بالخلافة .

ولكن اختلاف الرأى فى مثل هذه الحالة لا ينبغى أن يؤخذ كدليل على بداية التشيع لأن الملتفين حول على حينئذ لم يكن يجمعهم إلا حبهم له وتفضيله على غيره لا على أساس النظرية الشيعية التى وضعت معالمها وفق منهج كلامى لم يكن هؤلاء الصحابة الأجلاء على علم به فى ذلك الوقت .

٣ – ويميل فقهاء أهل السنة وكتاب الفرق وعلماء الكلام منهم إلى إرجاع نشأة الشيعة إلى عبد الله بن سبأ اليهودى الذى أسلم تظاهرا بغرض الكيد للإسلام وتقويض دعائمه من الداخل .

وقد حظى عبد الله بن سبأ باهتمام الباحثين . فمنهم من تشكك فى وجوده ، ومنهم من حمله عبء مذهب الشيعة وألقى على كاهله بنظريات التشيع كلها .

ويؤيد الشيخ محمد أبو زهرة وجود هذا الشخص ويعتبر ما وقع من فتن إبان حكم الخليفة الثالث من أعظم الأسباب التى تضافرت على مقتل عثمان ابن عفان .

فابن سبأ عنده هو الطاغوت الأكبر للأشخاص الذين أخذوا يشيعون السوء عن ذى النورين « عثمان » وينادون بحق على فى الخلافة . فهو صاحب نظرية إن لكل نبى وصى وإن علياً كان وصياً للنبى ﷺ « وبما أن محمد ﷺ خاتم النبيين . فإن على هو خاتم الأوصياء » .

وهكذا بدأ هذا اليهودى الذى أطلق عليه أيضا (ابن السوداء) – نسبة إلى

---

(٢١) الدكتور أحمد أمين : ضحى الإسلام . جـ ٣ ، ص ٢٠٩ .

أمه الأمة السوداء – فى بث مثل هذه الأفكار المنحرفة المفرقة للمسلمين . وفى ظل هذه الفتن نبت المذهب الشيعى[٢٢] .

ويؤيد هذه الفكرة أيضا عبد الله القصيمى ولكنه يميل إلى القول بانتماء هذا اليهودى إلى جمعية سرية هائلة (ربّما الماسونية) أنشئت لهدم الإسلام وضمت تحت جوانحها الكثيرين من الناقمين على الدين الجديد ، ولا يستبعد أيضاً أن قاتل عمر أبو لؤلؤة المجوسى أحد الأعضاء المنضمين لهذه الجمعية . وقد استشرت فتنة هذه الجماعة وغالت فى معتقداتها إلى أن ادعت فى على الألوهية . فلما هم بالانتقام منهم كتموا ضلالهم حتى تتهيأ الفرصة لإعلان ما يضمرونه . وبهذا ظهرت أحد المعتقدات الشيعية وهى التقية .

فكانت دعوة ابن سبأ أن فى على جانباً إلهياً وحادثة إحراق على لأصحاب هذه الدعوى ما تفتق منها مبدأ الشيعة أى كانت هاتان الحادثتان أساس المذهب الشيعى والحجر الأول فى بنائه[٢٣] .

ويؤيد فلهوزن أيضاً وجود السبئية كاتجاه كان له اليد الطولى فى الموقف الذى اتخذه الشيعة حيث أصبحت فى موقف أشد حدة إزاء مذهب أهل السنة وأبرزت الخلافات بين الشيعة والسنة ، وإن كان يرى أن التشيع الصريح قام أولا فى الدوائر العربية ثم تخلى عن التربة العربية عندما ارتبطت الشيعة بالعناصر المضطهدة من الموالى الفرس .

ولهذا يعارض الرأى الذى ذهب إليه دوزى فى كتابه (مقالة فى تاريخ الإسلام) .

ونظرية دوزى فى إيجاز هى أن حقيقة الشيعة فرقة فارسية نظراً للفوارق الظاهرة بين حب العرب للحرية وما اعتاده الجنس الفارسى من الخضوع للحكام فكان مبدأ انتخاب خليفة للنبى ﷺ أمر لا يفهمونه لأنهم لا يعرفوا غير مبدأ

---

(٢٢) الشيخ محمد أبو زهرة : المذاهب الإسلامية . ص ٤٨ .

(٢٣) عبد الله على القصيمى : الصراع بين الإسلام والوثنية . ص ٤٠ و٤١ .

الوراثة ، واعتادوا رؤية ملوكهم منحدرين حسب اعتقاداتهم قبل الإسلام من أصلاب الآلهة الدنيا وعجزوا عن تصور الحكام بشكل مغاير فنقلوا هذا التوقير الوثنى إلى على وبنيه . فالخلافة نتيجة لتصورهم ينبغى أن تكون وراثية فى آل على ومن ثم أصبح باقى الخلفاء حسب اعتقادهم مغتصبين لسلطة الحكم(٢٤) .

وبصرف النظر عن مدى صحة هذه النظرية فإن الثابت أن الشيعة اعتنقت هذين الركنين فى المذهب : توارث الأئمة والمناداة باغتصاب الخلفاء الثلاثة الأول لحق على فى الخلافة كما يتصورون ويعتقدون .

وقد عرض الدكتور النشار موضوع السبئية وعالج هذه الآراء التى تنسب إلى ابن السوداء للتعرف على حقيقة وجود هذا الشخص وهل كانت الآراء المغالية التى نادى بها قد صدرت عنه حقاً أم كانت من وضع أعداء آل البيت الذين نسبوها كذباً إلى الصحابى عمار بن ياسر لأنه كان أحد المخلصين البارزين لعلى ؟

وسواء ظهرت شخصية ابن سبأ أم لم تظهر فإن « المجامع اليهودية من ناحية والغنوصية من ناحية أخرى وجدت فى انقسام المسلمين إبان ذلك الوقت فرصة لا تعوض لإلقاء بذور الفتنة بينهم .. وهى ما يطلق عليها الآراء السبئية سواء أكان صاحبها الاسم حقيقة أو أكذوبة(٢٥) .

مهما يكن من أمر فإننا لم نقابل حتى بعد مقتل على لفظ « الشيعة » بالمعنى الذى أصبح يطلق على أصحاب هذا المذهب . والدليل على ذلك أن من أهل السنة من اعتبر الحسن بن على خامس الخلفاء الراشدين وهو ما يتفق ونظرة أهل السنة والجماعة إلى أهل البيت بصفة عامة .

فإذا كانت الخوارج قد اشتطت فى حكمها على سيدنا على بن أبى طالب ثم جاء الشيعة بعدهم فغلت فى حبها فانتحلت عقائد مستحدثة ، فإننا نجد أهل السنة قد حافظوا على حبهم لأهل البيت النبوى جميعاً وتولوهم .

---

(٢٤) فلهوزن : الخوارج والشيعة ص ٢٣٩ و ٣٥٠ .

(٢٥) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ٢٨ .

والدليل الذى نقدمه هو تنازعهم بعض أهل البيت ونسبتهم إلى أهل السنة واتخاذهم لهم رواداً أوائل تهدى إلى الحق من الكتاب والسنة . فالحسن عندهم هو الخليفة الخامس استناداً إلى حديث النبى ﷺ : « **الخلافة بعدى ثلاثين عاماً ثم تصير ملكا عضوداً** » فاحتسبوا المدة منذ انتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى حتى استشهاد على بن أبى طالب ، فلما وجدوا أنها تنقص عن الثلاثين سنة بستة شهور أصبح الحسن هو الخليفة الراشد الخامس ووضعوه فى المكانة اللائقة به كسيد شباب أهل الجنة وابن فاطمة الزهراء ريحانة رسول الله ﷺ .

وقد قدم لنا الأصفهانى (٣٥٦ هـ - ٩٦٦ م) نصوص الرسائل المتبادلة بين الحسن ومعاوية ، وهى ذات دلالات هامة فى توضيح خلاصة الرأيين المتعارضين فى حق كل منهما بالخلافة .

فقد ذكر الحسن قيام النبى صلوات الله عليه بتأدية الرسالة التى كلف بها ، وأن العرب تنازعت سلطانه بعد وفاته ثم تم التسليم فى نهاية المطاف إلى قريش لأنها قبيلة الرسول ﷺ فكانت هذه الحجة لقريش أساساً لتولى الأمر . إلا أن قريش لم تنصف آل البيت كما أنصفها العرب ولم تترك سلطان محمد لأهل بيته وأوليائه .

أما تنازل أهل البيت لحقهم فى سلطان الرسول فكان مؤقتاً لذوى الفضيلة والسابقة فى الإسلام للحرص على جماعة المسلمين وحتى لا يجد المنافقون باباً يدخلون منه إلى إفساد شأن الدين .

وانتهى الحسن فى كتابه إلى دعوة معاوية أن يدخل فيما دخل فيه الناس من البيعة والطاعة للحسن حتى يحقن دماء المسلمين[٢٦] .

أما معاوية فيتلخص رده فى الاعتراف بفضل أهل البيت وسابقتهم وقرابتهم من النبى ﷺ ومكانتهم العالية فى الإسلام وأهله . ويعاتب الحسن على تهمته لأبى بكر وعمر وأبى عبيدة وحوارى الرسول وصلحاء المهاجرين والأنصار ويمضى معاوية فى خطابه فيبين أن اختيار أبى بكر كان من رأى ذوى الدين

---

(٢٦) أبو الفرج الأصفهانى (٣٥٦ هـ - ٩٦٦ م) : مقاتل الطالبيين. ص ٥٥ - ٥٧ .

والفضيلة ولم يخطئوا فى اختيارهم لأنهم لو وجدوا فى أهل البيت من يقوم مقامه لأولوه ولكنهم عملوا فى ذلك بما رأوه صلاحاً للإسلام وأهله .

وينتهى معاوية إلى طلبه من الحسن الدخول فى طاعته لأنه الأكبر سناً والأقدم تجربة والأكثر سياسة والأطول ولاية[٢٧] .

وأود القول بعد تقديم أهم معانى هذين الكتابين اللذين أوردهما الأصفهانى الشيعى ، أن التشيع بفرقه وعقائده لم يكن قد تشكل فى إطاره التقليدى حتى ذلك الوقت . وإذا كان الحسن قد رأى أحقية أهل البيت فى خلافة الرسول ﷺ فقد شاركه هذا الرأى بعض المسلمين دون أن يصل إلى نظريات وعقائد منظمة .

ومن ناحية أخرى لم يذكر الحسن أن هناك نصاً ولا وصية وإلا لأفحم بها معاوية كحجة قوية يستند إليها فى حقه فى الخلافة. ولكن الأمر كان على عكس ذلك ، ومن الأدلة على ذلك ما قدمه المقريزى أيضاً – ذو النزعة الشيعية المعتدلة – لكى يبرهن على ترفع الحسن عن التمسك بالخلافة .

يقول الحسن فى خطبته أمام معاوية :

« أيها الناس إن الله هداكم بأولنا وحقن دماءكم بآخرنا وإن لهذا الأمر مدة والدنيا دول وإن الله عز وجل قال لنبيه ﷺ : ﴿ **وإن أدرى لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين** ﴾[٢٨] .

ويورد الأصفهانى خطبة أخرى للحسن حيث يسكن بها ثائرة أصحابه ومؤيديه يقول فيها : « .. وإن ما تكرهون فى الجماعة خير لكم مما تحبون فى الفرقة ألا وإنى ناظر لكم خيراً من نظركم لأنفسكم فلا تخالفوا أمرى ولا تردوا على رأيى غفر الله لى ولكم وأرشدنى وإياكم لما فيه المحبة والرضا »[٢٩] .

---

(٢٧) الأصفهانى : مقاتل الطالبيين . ص ٥٧ .

(٢٨) المقريزى (٨٤٥ هـ – ١٤٤١ م) : النزاع والتخاصم فيما بين بنى أمية وبنى هاشم . ص ٦٣ .

(٢٩) مقاتل الطالبيين : ص ٦٣ .

واستمر الأمر كذلك بعد الحسن ومعاوية أيضاً ، فكان الخلاف حول الحق فى الخلافة دون دعوى التسلسل المتوارث فى الأئمة التى ظهرت على أيدى الشيعة الإمامية . فكما استخلصنا من المناقشة بين معاوية والحسن ، نعثر على نفس الأسباب فيما يراه الحسين فيذكر أنه : « أحق بالبيعة والخلافة من يزيد »[30] .

فالخلاف هنا وهناك سياسى محض لا نرى فيه أية إشارة إلى التوارث أو الوصية بالمعنى الدينى أى استناده إلى الآيات والأحاديث . ومن المصادر التى بين أيدينا (مقتل الحسين للخوارزمى) لا يشير إلى شىء من هذا كل ما أتى به على لسان الحسين فى مجادلته مع مروان بن الحكم حول البيعة ليزيد بن معاوية ، هو الفخر لانتسابه للبيت النبوى ، فيقول :

.. وإنى من أهل بيت الطهارة قد أنزل الله فينا : ﴿ **إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا** ... الآية ﴾[31] .

٤ – أما الحدث الأكبر الذى كان له الأثر الحقيقى فى نشأة التشيع فهو فجيعة مقتل الحسين بن على . هذه الصدمة الكبرى التى أذهلت المسلمين جميعاً فأصابت الوجيعة قلب كل مسلم اللهم إلا أفراد جيش عبيد الله بن زياد المحارب فى صفوف يزيد بن معاوية .

ولا نجد تعبيراً يصور هذه المأساة بشكل واقعى – قبل أن تتدخل الأسطورة – أبلغ مما قاله الحسن البصرى عندما بلغه النبأ المفجع إذ قال :

« واحسرتاه .. ماذا لقيت هذه الأمة !! قتل ابن دعيها ابن نبيها اللهم كن له بالمرصاد ، وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون »[32] .

تكونت الشيعة إذاً بعد مقتله وليس قبل ذلك لأنه من المستبعد أن يلقى الحسين هذا المصير وهو فى منعة من المؤيدين والأتباع ، فالعدد الذى التف حوله

---

(٣٠) الخوارزمى (٥٦٨ هـ – ١١٧٢ م) : مقتل الحسين جـ ١ ، ص ١٨٤ .

(٣١) الخوارزمى (٥٦٨ هـ – ١١٧٢ م) : مقتل الحسين . جـ ١ ، ص ١٨٥ .

(٣٢) الشيخ أبو زهرة : الإمام الصادق . ص ١١٤ .

كان ضئيلاً إلى جانب أن هؤلاء المؤيدين لم يناصروه عن عزم وثبات بل قد يرجع السبب الأول فى استشهاده إلى خذلانه والتخلى عنه بعد أن كاتبوه ودعوه لينصروه.

ولو كانوا بذلوا للحسين وهو حى نصف ما بذلوا وهو ميت فلعل مجرى الأمر قد تغير[٣٣].

فقد دعى الحسين برسائل عديدة، ووصلت إليه مبايعات عدد كبير من أهل الكوفة فصدقهم وأجابهم إلى دعوتهم، ولكنهم خذلوه وتخلوا عنه فكأنهم سلموه لأعدائه !!

فإذا كان يزيد بن معاوية مسئولا عن مقتله، فإن هؤلاء الذين كاتبوه ودعوه يصبحون فى موقف أدق. وإذا قال الشيعة بأن الحسين استشهد فى حرب كان هو الذى أثارها ففى هذا تبرئة ليزيد وتخطئة للحسين. فالحق أن « الذنب كل الذنب فى هذا القول يكون على الشيعة التى خادعته ثم خذلته وأسلمته »[٣٤].

وينقل لنا موسى جار الله ما روى فى (الكافى) عن الصادق بنزول الوصية على النبى ﷺ فدفعه إلى على بن أبى طالب ففتح الخاتم الأول وعمل بما فيه، ثم فعل الحسن كذلك. إلا أن الحسين عثر فى وصيته على النص الآتى :

« قاتل، واقتل. وتقتل. واخرج بأقوام للشهادة. لا شهادة لهم إلا معك »[٣٥].

ويرى موسى جار الله أن هذا القول الذى وضع على لسان الصادق ليس إلا احتيالا للتخلص من تهمة خزى تخاذل أهل الكوفة عن نصرته، وتبرير خروج الحسين بأنه « بكتاب من الله مختوم بذهب » وهو سبب لا يتفق مع النص

---

(٣٣) فلهوزن : الخوارج والشيعة. ص ١٩٦.

(٣٤) موسى جار الله : الوشيعة فى نقد عقائد الشيعة. ص (ك و ل)

(٣٥) المصدر السابق : ص (ل).

القرآنى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثباتاً أو انفروا جميعاً ﴾ .

ولم يفطن الحسين إلى خدعة أهل الكوفة الذين أغضبوا أباه من قبل وتخلوا عنه فكان فى أكثر خطبه يشكو من عدم طاعتهم له . من هذه الخطب ما قاله فيهم : « الذليل من نصرتموه أنتم كثير فى الباحات ، وقليل تحت الرايات ، أضرع الله خدودكم وأتعس جلودكم . لا تعرفون الحق مثل معرفتكم الباطل ولا تبطلون الباطل مثل إبطالكم الحق »[٣٦] .

ويقرر موسى جار الله بعد هذا أن سبب استشهاد الحسين يرجع إلى خيانة شيعته له وأن اللوم يقع عليهم لأنهم خدموا يزيداً فدعوا الحسين نفاقاً وأسلموه إليه ، بل « لا لوم إلا على من كان يخذل علياً فى حياته وسعى فى قتل أولاده بعد شهادته ومماته »[٣٧] .

ومن أبلغ التعليقات التى ذكرت عن مقتل الحسين قول ابنه على زين العابدين : « ألا إن هؤلاء يبكون من أجلنا فمن ذا الذى قتلنا ؟ »[٣٨]

وإذا كانت الشيعة قد ظهرت على أثر مقتل الحسين ، فيجب أن نذكر أن ظهورها تم فى إطار المحبة لآل البيت النبوى والشفقة على استشهاد الحسين المؤلم ، فلم تظهر فى إطار مذهب كلامى فلسفى ، فالتشيع إذاً فى بداية مرحلته كان عنواناً على الالتفاف حول أهل البيت ومحبتهم والمجاهرة للخروج دفاعا عن الحق الذى رأوه فى تولى الخلافة والانتقام لمقتل الحسين .

ولهذا « تكونت الشيعة حقاً بعد مقتل الحسين عليه السلام فرقة دينية تتدبر الأمر »[٣٩] .

إن أول الآثار التى نجمت عن مصرع الحسين هو العاطفة التى تضخمت وعظمت لتعوض التقصير والخذلان من جانب المؤيدين . ثم تفتقت عن هذه العاطفة

---

(٣٦) موسى جار الله : الوشيعة فى نقد عقائد الشيعة . ص (م) .

(٣٧) نفس المرجع : ص (غ) .

(٣٨) ابن حجر : الصواعق المحرقة . ص ١٩٧ .

(٣٩) نشأة الفكر : جـ ١ ، ص ٢١ .

روايات وأساطير أخذت تنتشر لترفع أهل البيت وتعظم شأنهم ، ثم أدخلت محبتهم ضمن أصول العقيدة الإسلامية لأن « الله افترض مودتهم على الخلق وجعلها من جملة الإيمان »[٤٠]

عجباً أن تختلف النظرة إلى أهل البيت جميعاً قبل استشهاد الحسين وبعده .

وكان غير واحد من الصحابة يرفع من قدر آل البيت قبل هذا الحادث الأليم :

نعثر منهم على عبد الله بن عمر الذى نصح الحسين قبل خروجه إلى العراق لأنهم كتبوا إليه وحثوه على المسير إليهم ليتولى الخلافة بدلا من يزيد . لحقه عبد الله وطلب منه أن يرجع ولكن الحسين رفض بقوله : « هذه كتبهم وبيعتهم » ولكن حجة عبد الله كانت غاية فى القوة ، وهى تثبت ثبوتاً قاطعاً أن المسلمين كانوا يضعون أهل البيت فى مكانتهم الصحيحة من القلوب دون غلو بل كان منهم من لا يرى لهم الحق فى الخلافة .

فإن حجة عبد الله بن عمر قامت على أساس « أن الله عز وجل خير نبيه صلوات الله عليه بين الآخرة والدنيا فاختار الآخرة ولم يرد الدنيا وإنك بضعة من رسول الله ﷺ والله لا يليها أحد منكم وما صرفها الله عنكم إلا للذى هو خير لكم .. وما كان الله ليجمع لكم بين النبوة والخلافة »[٤١] .

• فرق الشيعة :

استشهد الحسين ، فكان مقتله أكبر حادث فى تاريخ الإسلام السياسى والروحى[٤٢] وتفتق عن تلك المأساة أحداث أخرى يأخذ بعضها بتلابيب الآخر وصراع هائل استمر يحصد العترة ممن خرج من أهل البيت فى وجه دولة بنى أمية وبنى العباس ، فأخذ يلتف حولهم المخلصون الذين تنتهى بهم عقائدهم

---

(٤٠) الخوارزمى : مقتل الحسين . جـ ١ ، ص ١ (المقدمة) .

(٤١) المقريزى : النزاع والتخاصم فيما بين بنى أمية وبنى هاشم . ص ٦٢ .

(٤٢) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ٣٨ .

إلى الدفاع والاستبسال حتى الاستشهاد ، بينما يحوم آخرون حولهم ، يبايعونهم ويدعونهم ، ثم يفرون وقت الأزمة ، ليظهروا نادمين تائبين يتلمسون الأفكار والآراء ليصوروا بها أهل البيت تصويراً يرتفع بهم عن الطبيعة البشرية أحياناً ، لعلهم بهذا يجدون مستقراً لضمائرهم التى أقلقها الخذلان والخزى فى الساعات الحاسمة !

وعلى مدى الأحداث المتكررة والتى تكاد تتشابه على وتيرة واحدة ، أخذت الفرق تتشكل وتتضارب فى الآراء والمعتقدات ويصطدم الباحث بالفرق المتباينة الكثيرة العدد ، ولكن من العجب أنها كلها تتخذ من التشيع دينا لها لا ترضى به بديلا ، بينما تختلف فيما بينها اختلافاً رقيقاً حيناً وشديداً أحياناً أخرى .

وقد جمعهم الشهرستانى فى تعريف يضمهم فى الخطوط العريضة لمعتقداتهم فهم الذين شايعوا علياً على الخصوص وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصاية إما جليا وإما خفياً ، مع الاعتقاد أيضاً بأنها لا تخرج عن أولاد على إلا بأحد طريقين :

الظلم من مغتصبى الإمامة أو بواسطة التقية التى يتخذ الإمام منها ستاراً يخفى به نواياه الحقيقية ، وبهذا يسلم بالإمامة كارهاً لمن لا يستحقها فى نظره .

والركن الثانى ، إن الإمامة ليست قضية تتعلق بصالح المسلمين وتناط بعامتهم يختارون لها ما يرونه صالحاً ، وإنما هى ركن الدين المكين ، فلا يجوز على النبى ﷺ أن يفوض فيها عامة المسلمين .

ويقسم الشهرستانى فرق الشيعة إلى كيسانية وزيدية وإمامية وغلاة وإسماعيلية(٤٣) .

أما الملطى فيقسم الفرق إلى اثنى عشر فرقة أهمها من الغلاة السبئية

---

(٤٣) الشهرستانى : الملل والنحل . جـ ١ ، ص ١٩٥ .

والقرامطة ثم المختارية أتباع المختار بن أبي عبيد ، وينتهى بفرقة الإمامية وبنسبهم إلى هشام بن الحكم ويطلق عليهم أيضاً الرافضة[٤٤] .

ولكن الكوثرى لا يوافق على إطلاق اسم الروافض على الإمامية لأنه فى الحقيقة لا يطلق إلا على بعض شذوذ الرافضة ، وعلى هذا فإن « جعل العنوان بحيث يشمل جميع الزيدية غير مستقيم »[٤٥] .

كما يسميهم البغدادى أيضاً بالروافض ويعتبر السبئية منهم ، ولكنه يقسم الرافضة بعد زمان على بن أبى طالب أربعة فرق : الزيدية والإمامية والكيسانية والغلاة . وقد سجل صاحب (الفرق بين الفرق) افتراق الزيدية والإمامية والغلاة إلى عدة فرق يكفر بعضها بعضا . ويخرج الغلاة عن فرق الإسلام ، أما « فرق الزيدية وفرق الإمامية فمعدودون فى فرق الأمة »[٤٦] .

وكذلك يفعل الخياط المعتزلى فإنه يدعو الشيعة بالرافضة ولا يفرق بينهما وإنما تدخل عنده فى دائرة واحدة من زعمها أن أبا بكر وعمراً وعثمان وأبا عبيدة ابن الجراح وجلة المهاجرين وخيار الأنصار كانوا منافقين أيام النبى صلوات الله عليه يضمرون العداوة ويظهرون الحب له ، وهم الذين قصدتهم الآيات : **﴿ ويوم يعض الظالم على يديه يقول يا ليتنى اتخذت مع الرسول سبيلا ، يا ويلتى ليتنى لم اتخذ فلاناً خليلا ﴾** وقول الله تعالى : **﴿ أفمن يمشى مكبا على وجهه أهدى أمن يمشى سويا على صراط مستقيم ﴾** .

ولكنه يصور الغلو عندهم كغلو النصارى ، فى المسيح لزعم بعضهم أنه إله أو أنه الواسطة بين الله والناس أو أنه رسول أو الزعم بأنه نبى وليس رسولا . ويخبرنا عن المقتصدين منهم بأنهم من نسبوا إليه العلم بجميع الناس والأحوال فإنه « أعلم الناس بالتدبير وأزهدهم فى الدنيا وأشدهم بأساً ، وإن الله هو المتولى لنصبه وإقامته وأن الأمة أزالته ودفعته عن موضعه وأقامت غيره وأن من أنكره وخالفه

---

(٤٤) الملطى : التنبيه . ص ٢٥ و٣١ .

(٤٥) من مقدمة الكوثرى لكتاب التنبيه . ص ٤ و٥ .

(٤٦) البغدادى : الفرق بين الفرق . ص ١٦ .

وجحد إمامته فكافر مشرك ولد لغير رشده »[٤٧] .

وانفرد النوبختي بإطلاق الرافضة على اتباع جعفر الصادق (أبى عبد الله جعفر بن محمد) لأن الشيعة أصحاب الصادق تبرءوا من المغيرة بن سعيد ورفضوه بسبب آرائه الغالية فسماهم بهذا الاسم[٤٨] .

وظلت هذه التسمية تطلق على الشيعة جميعاً منذ ذلك الوقت ما عدا بعض فرق الزيدية التى رضيت بخلافة أبى بكر وعمر وأقرت بشرعيتها[٤٩] .

والحق أن إطلاق اسم الرافضة على كافة فرق الشيعة لا يتفق مع الدقة اللازمة للتفرقة بين مذاهبها وعقائدها ، فهو يمكن قصره فقط على بعض أتباع زيد ابن على حين خرج على هشام بن عبد الملك ودارت المناقشة بينه وبينهم عن خلافة الصاحبين فلما « عرفوا أنه لا يتبرأ من الشيخين رفضوه حتى أتى قدره عليه فسميت رافضة »[٥٠] .

وقد اعتاد أهل السنة والجماعة إطلاق هذه التسمية على الشيعة جميعاً دون تفرقة ونلاحظ هذا بصفة خاصة عند ابن تيمية فى رده على ابن المطهر الحلى فلا يذكر الشيعة قط إلا بهذا الاسم وكأنه يغلف به ما يبطنه لهم من ازدراء .

وقد نسب إلى الإمام الشافعى شعراً يستنكر إطلاق هذه التسمية ، قال :

إن كان رفضاً حب آل محمـد   فليشهد الثقلان أنى رافضى[٥١]

ولكنا سنحاول فى سياق هذا الفصل أن نعرض لأهم الفرق الشيعية وهى التى ما زالت قائمة حتى عصرنا هذا ، مع عدم الخوض فى التفرقة الدقيقة التى ذهبت إليها كتب الفرق حيث قسمت كل منها إلى عدة فرق ، فليس من موضوع بحثنا أن نتقصاها .

---

(٤٧) الخياط : الانتصار . ص ١٦٣ .
(٤٨) النوبختى : فرق الشيعة . ص ٦٢ و٦٣ .
(٤٩) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ١٥٥ .
(٥٠) الشهرستانى : الملل والنحل . جـ ١ ، ص ٢٠١ .
(٥١) هاشم الدفتردار ومحمد على الزغبى : الإسلام بين السنة والشيعة . ص ١٢٣ .

لهذا سنقتصر فى دراستنا على الفرق الكبرى وهى الإثنى عشرية والزيدية والإسماعيلية .

ونود أن ننوه قبل الخوض فيها بأن معظم الباحثين قد كفوا أنفسهم مشقة الخوض فى أعماق هذه الفرق العديدة واكتفوا بعرض الخطوط العريضة لأكبر فرقها . ولكن أستاذنا الدكتور النشار فى بحثه الكبير عن (نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام) قد ركب الصعب وتجشم العناء الشديد لتتبعها على مر العصور منذ نشأتها حتى عصرنا الحاضر ، فعرض على بساط البحث للفرق الشيعية جميعاً على اختلاف عقائدها وتعدد نظرياتاها فى نسق فلسفى متكامل .

فالشيعة الإمامية فى رأيه لا يعدون فرقة واحدة بل فرقتان ، لأن الشيعة الفاطمية الحسينية قد اختلفت بعد الجعفر الصادق ، فمنهم من نقل الإمامة إلى ابنه موسى ليصبح الإمام السابع فى سلسلة الأئمة الإثنى عشر فأصبح يطلق على هذه الفرقة الإثنى عشرية حيث تنتقل الإمامة بعد موسى إلى على الرضا ومحمد الجواد وعلى الهادى والحسن العسكرى ثم الإمام المنتظر . أما الفريق الشيعى الآخر فنقل الإمامة إلى ابن جعفر الصادق إسماعيل فسميت الثانية إسماعيلية نسبة إليه[٥٢] .

أما الأئمة الستة الباقين فى سلسلة الأئمة الإثنى عشرية فلم يكن لهم أى دور إيجابى هام فى تصوير العقيدة الشيعية ووضعها فى صورتها النهائية[٥٣] فلسنا إذاً فى حاجة إلى دراستهم على انفراد واحداً فواحد ، كما سنفعل بالنسبة للأئمة الستة الأول بعد قليل .

ونظر الشهرستانى إلى الإمامية بصفة عامة من زاوية ما يجمعهم فى ظل عقيدتهم بإمامة على بن أبى طالب بعد النبى ﷺ بالنص الظاهر أو الخفى لأن تعيين من يخلف الرسول ﷺ هو أهم مسائل الدين وحجتهم فى هذا الاعتقاد أن الرسول صلوات الله عليه بعث لكى يقرر الوفاق ويستتب الوئام بين الناس فلا يجوز أن يتركهم مختلفين متباعدين بسبب عدم إتفاقهم على عمن يخلفه .

---

(٥٢) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ٢٠٥ .

(٥٣) المصدر السابق : ص ٢٨٧ .

مما يستند إليه الشيعة على سبيل النص – الخفى – فهو أن النبى ﷺ بعث أبا بكر ليقرأ سورة البراءة ثم بعث بعده عليا ليكون هو القارىء لها .

كما كان صلوات الله عليه يؤمر على أبى بكر وعمر وغيرهما من الصحابة كعمرو بن العاص وأسامة بن يزيد بينما لم يؤمر على أحداً قط(٥٤) .

والدلائل التى يوردها الشيعة كما يوردها الشهرستانى لإثبات ما نص عليه النبى ﷺ نصا صريحاً تساؤله :

من الذى يبايعنى على ماله ؟ فبايعته جماعة فلما سأل عمن يبايعه على روحه فيصبح وصياً بعده حينئذ تقدم على وحده دون الباقين حتى أصبحت قريش تعير أبا طالب لأنه أمر عليه ابنه(٥٥) ؟

وتفسير بعض الآيات القرآنية بما يتفق ومذهبهم فى الإمامة كتفسيرهم للآية : ﴿ **يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته** ﴾ حيث ادعى الشيعة أنه نص صريح فى الإمامة لأن النبى ﷺ فى غدير خم قال : « **من كنت مولاه فعلى مولاه اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه وانصر من نصره ، واخذل من خذله وأدر الحق معه حيث دار ، ألا هل بلغت – قالها ثلاثا –** » .

كما أدعى الشيعة الرسول صلوات الله عليه : « **أقضاكم على** » نص فى الإمامة لمعنى قول الله تعالى : ﴿ **أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم** ﴾ ففسروه بأن أولى الأمر هم القضاة والحكام وذهبوا إلى أن الحكم فى النزاع بين المهاجرين والأنصار فى اجتماع السقيفة هو على نفسه(٥٦) .

ومن الآراء التى غرسها هشام بن الحكم فى تربة العقيدة الشيعية أن الطبقة الأولى من الأمة الذين بايعوا أبا بكر نافقوا وداهنوا لأحقاد كانت فيهم لعلى بن

---

(٥٤) الشهرستانى : الملل والنحل . جـ ١ ، ص ٢١٩ .
(٥٥) الشهرستانى فى الملل والنحل . ص ٢٢٠ .
(٥٦) نفس المصدر : ص ٢٢١ (الملل والنحل) .

أبى طالب كما يمضى فى سبيل اتهاماته للصفوف الأولى من هذه الأمة فيكفر أبا بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وعائشة لأنهم عنده « من شر الأمة وأكفرها يلعنونهم ويتبرأون منهم . ما عدا سلمان وعمار وأبو ذر والمقداد بن الأسود »(٥٧) .

الشيعة الإثنى عشرية وفضائل الأئمة :

يطلق عليها أيضاً الجعفرية نسبة إلى الإمام جعفر الصادق ، وتقول بإمامة إثنى عشر إمامة تبدأ بعلى بن أبى طالب وتنتهى بالإمام محمد المنتظر(٥٨) وسنحاول التعرف على آراء ومعتقدات هذه الفرقة فى مسألة الإمامة ثم نتتبع سلسلة الأئمة الستة الأوائل .

وأول ما يقابلنا فى آراء هذه الفرقة هو محاولة نسبة التشيع إلى النبى صلوات الله عليه للحديث الشيعى : « إنى مخلف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتى أهل بيتى ، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا أبداً » وإن كان أهل السنة يروونه بطريقة أخرى .

فكأن النبى ﷺ وهو صاحب الرسالة الإسلامية يليه الرئيس الأول على ابن أبى طالب لأنه كان يلازم الرسول ﷺ ويأخذ عنه العلم ويتلقى التشريع العملى(٥٩) .

ويأتى الشيخ محمد كاشف الغطاء بأحاديث أخرى لإثبات نشأة التشيع فى عهد النبى صلوات الله عليه وأنه غارس بذرتها منها « والذى نفسى بيده إن هذه وشيعته لهم الفائزون يوم القيامة » وقوله تعالى : ﴿ **إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية** ﴾ بأن الرسول ﷺ قال لعلى عندئذ : « **ستقوم أنت وشيعتك يوم القيامة راضين مرضيين** »(٦٠) .

---

(٥٧) التنبيه : الملطى . ص ٣٧ .
(٥٨) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ١٢ .
(٥٩) أسد حيدر : الإمام الصادق والمذاهب الأربعة . جـ ٣ ، ص ١٩ .
(٦٠) الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء : أصل الشيعة وأصولها . ص ٥٤ و٥٥ .

والذى يحلو بالشيخ كاشف الغطاء إلى تأكيده فكرة أن الشيعة ظهرت منذ عهد النبى ﷺ هو التفاف بعض الصحابة حول على وحبهم له ، ولكنه يفسر هذا الحب والتجمع بمعنى أكثر تخصيصا فيعلل التفافهم حوله أو ملازمتهم له بأن جعلوه « إماماً كمبلغ عن الرسول وشارح ومفسر لتعاليمه وأسرار حكمه وأحكامه »[٦١] .

ولا يوافق على تفسير لفظ (الشيعة) بمعنى الأصحاب والأتباع والمحبين ولكنه يخصص هذه التسمية بدائرة أضيق فيقول : « بل لابد هنا من خصوصية زائدة وهى الاقتداء والمتابعة له بل ومع الالتزام بالمتابعة أيضاً »[٦٢]

ولكنه لا يغمض حق الخلفاء الراشدين حقهم فى الاعتراف بالفضل وإنما يقرر بحياد ونزاهة أن السلطة الدينية والمدنية كانت مجتمعة فى الخلفاء الراشدين ، ثم انفصلت أحدهما عن الأخرى يوم خلافة معاوية ويزيد[٦٣] .

أما أركان الإسلام عندهم فهى خمسة : الثلاثة الأولى منها وهى :

التوحيد والنبوة والمعاد ، فتشمل القضايا الخمس الآتية :

معرفة الخالق ، معرفة المبلغ عنه ، معرفة ما يعبد به والعمل به ، الأخذ بالفضيلة ورفض الرذيلة ، الاعتقاد بالمعاد والدينونة .

والركن الرابع هو العمل بالدعائم التى بنى الإسلام عليها وهى خمس : الصلاة والصوم والزكاة والحج والجهاد . أى أن الإيمان قول ويقين وعمل .

فهذه الأركان هى أصول الإسلام ، والإيمان بالمعنى الأخص عند جمهور المسلمين[٦٤] .

ثم يقول الشيخ كاشف الغطاء :

---

(٦١) المصدر السابق : ص ٥٥ .

(٦٢) أصل الشيعة وأصولها : ص ٥٧ .

(٦٣) المرجع عينه : ص ٦٢ .

(٦٤) أصل الشيعة وأصولها : ص ٧١ و٧٢ .

ولكن الشيعة الإمامية زادوا ركناً خامساً وهو الاعتقاد بالإمامة(٦٥).

أى يجب الاعتقاد بأن هذا المنصب إلهى كالنبوة تماماً لأن الله يختار من يشاء ويكلفه برسالة النبوة مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ **وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة** ﴾.

فالأنبياء مكلفون من الله والأئمة ينصبون بواسطتهم، والنبى ﷺ مبلغ من الله والإمام مبلغ عن النبى، وتسلسل الأئمة فى إثنى عشر إماماً كل منهم ينص على من يليه وكلهم معصومون لا يجوز عليهم الخطأ ولا الخطيئة لقوله تعالى: ﴿ **إنى جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتى قال لا ينال عهدى الظالمين** ﴾ ولأنه ينبغى أن يكون أعلم وأفضل أهل زمانه حتى يتمكن من تأدية رسالته لأن فاقد الشىء لا يعطيه حيث يقول الله تعالى: ﴿ **وهو الذى بعث فى الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة** ﴾

وعلى هذا فالاعتقاد بالإمامة هو الإيمان بالمعنى الأخص، أما من لا يعتقد بالإمامة فلا يخرج عن الإسلام، ولكن التدين عن طريق الاعتقاد بالإمامة أيضاً يؤهل المؤمن لمنازل القرب والكرامة – لا فى الدنيا لأن المسلمين فيها سواء – ولكن فى الدار الآخرة.

وتتميز الشيعة الإثنى عشرية عن باقى فرق الشيعة بالقول بإمامة الأئمة الإثنى عشر، لاعتمادها فى هذا العدد على الأحاديث النبوية التى منها:

لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم إثنى عشر رجلا، أو: لا يزال الإسلام عزيزاً إلى إثنى عشر خليفة(٦٦).

وقد حرص الشيعة على إظهار فضائل هؤلاء الأئمة الواحد بعد الآخر لأن كل منهم قد نص على إمامة من يليه بعده. وسنعرض لبيان آراء الشيعة فى الأئمة محافظين على التسلسل الذى تورده مؤلفاتهم، وموقف أهل السنة منهم.

---

(٦٥) المرجع السابق: ص ٧٣.

(٦٦) أصل الشيعة: ص ٧٥.

١ - على بن أبى طالب : (٤٩ هـ - ٦٦٠ م) :

لا يختلف أهل السنة مع الشيعة فى ذكر فضائل هذا الإمام الجليل ، ولكن الشيعة تضفى عليه من الخصائص وتنسب إليه من الفضائل ما تحاول به أن تجعله يتبوأ المكان الأول بعد النبى صلوات الله عليه ولا تلقى بالا إلى باقى الصحابة الذين كان لهم أدوارهم فى نصرة الرسول ﷺ ثم فى خلافته من بعده .

ولكثرة ما وضع الشيعة للإمام على من صفات ومواهب ، ولطول ما والوه إماماً لا يرقى إليه أحد من أصحاب الرسول صلوات الله عليه ، أصبحت مشايعتهم ، له علما عليهم وحدهم مع أن أهل السنة والجماعة لا ينكرون فضله ولا يغمضونه حقه من التقدير والعرفان .

لهذا يقول الشهرستانى فى تعريف الشيعة : « هم الذين شايعوا علياً عليه السلام على الخصوص وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصاية إما جلياً وإما خفياً واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو بتقية من عنده »[٦٧] .

وهو عندهم صاحب الكفاءة والاستعداد الذى لا يعلو مرتبتها أحد غيره مما جعله إماماً هادياً « وقد عول النبى عليه فى جميع شئونه لاتصافه بصفات الإمامة »[٦٨] .

وأصبح على بن أبى طالب بهذا هو المعلم الأول بعد النبى ﷺ اعتماداً على الحديث : « **أنا مدينة العلم وعلى بابها** » ، وإن علياً هو أول من دون العلم وسبق المسلمين جميعاً بكتابه فى الفقه (قضايا الإمام) الذى كان عند ابن عباس نسخة منه « ينظر فيها لأخذ أهم القضايا فى القضاء عنه »[٦٩] .

ومن العجب أن أهل السنة والجماعة يقرون بمآثر على وفضائله ويذهبون فى

---

(٦٧) الشهرستانى : الملل والنحل . جـ ١ ، ص ١٩٥ .
(٦٨) أسد حيدر : الإمام الصادق والمذاهب الأربعة . جـ ٣ ، ص ١٩ .
(٦٩) أسد حيدر : الإمام الصادق والمذاهب الأربعة . جـ ٢ ، ص ٢٧٩ .

هذا السبيل إلى حد إقرار أغلب الأحاديث النبوية المقترنة بإسمه . فقد أورد ابن حجر الهيثمى (المتوفى ٩٧٤ هـ - ١٥٦٦ م) من مآثر هذا الإمام الكثير بل قد لا نجد من الشيعة ما زاد عليه اللهم إلا بوصفه « سيد الأوصياء » أو هو نفس محمد (كما يلقبه بذلك السيد/أسد حيدر الشيعى المعاصر) .

ومن المآثر والفضائل التى ثبتت عن على بن أبى طالب عند أهل السنة أنه أسلم وهو ابن عشر سنين أو تسع أو دون ذلك ولهذا لم يعبد الأوثان قط لصغر سنه فقيل عنه « كرم الله وجهه » وهو أحد السابقين إلى الإسلام وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة ويعد من الشجعان والزهاد والخطباء وأحد جامعى القرآن الكريم وقام بمكة لما هاجر النبى ﷺ إلى المدينة ، وشهد المعارك كلها إلا غزوة تبوك فكان أميرا على المدينة حينئذ وأبلى فى المعارك ضد الكفار بلاء حسنا جعلت منه فارسا عظيما .

وقد عدد له ابن حجر (٩٧٤ هـ - ١٥٦٦م) فى (صواعقه) أربعين حديثا عن النبى ﷺ ، أشهرها : « **أما ترض أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبى بعدى** » و« **من كنت مولاه فعلى مولاه ، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه** » ، « **أنت أخى فى الدنيا والآخرة** » و« **من أحب علياً فقد أحبنى ومن أحبنى فقد أحب الله ومن أبغض علياً فقد أبغضنى ومن أبغضنى فقد أبغض الله** » وعن القضاء أنه ضرب صدر على بيده ثم قال : « **اللهم اهد قلبه وثبت لسانه** » قال على : « فوالذى فلق الحبة ما شككت فى قضاء بين اثنين » . والحديث الذى قاله الرسول صلوات الله عليه فى مرضه الذى توفى فيه قال : « **إنى تركت فيكم كتاب الله عز وجل وسنتى فاستنطقوا القرآن بسنتى فإنه لن تعمى أبصاركم ولن تزل أقدامكم ولن تقصر أيديكم ما أخذتم بهم ثم قال : أوصيكم بهدية خيرا وأشار إلى على والعباس ، لا يكف عنهما أحد ولا يحفظهما على إلا أعطاه الله نوراً حتى يرد به على يوم القيامة** » .

كما أثنى عليه الصحابة والسلف أيضاً فى أقوال كثيرة . منهما قول عمر ابن الخطاب : « يتعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو الحسن - أى على » . وقول ابن مسعود : « أفضل أهل المدينة وأقضاها على » ، وقال عبد الله بن عياش بن

أبى ربيعة : « كان لعلى ما شئت من ضرس قاطع فى العلم وكان له القدم فى الإسلام والصهر برسول الله ﷺ والفقه فى السنة والنجدة فى الحرب والجود فى المال »(٧٠) .

وأصبح الإمام على عند الشيعة هو الإمام المعصوم « وأول الأئمة الصابر على الغضب المقتول ظلماً وعدواناً »(٧١) .

ولكن الواقع أن ما أضفاه الشيعة على الإمام على من قداسة خاصة تغلو فتذهب إلى تشبيهه بالله أو تقسط فتجعله وصيا والموهوب بالعلم اللدنى ، هذه المرتبة التى رفعها إليه الشيعة - بما فيهم الإثنى عشرية - كانت لها صدى بعيد فى صفوف أهل السنة والجماعة لما لها من مساس بالعقيدة .

وحتى الصورة المعتدلة التى يصور بها الشيعة الإثنى عشرية ، نجد فيها آراء غالية . منها ما يقدمه لنا الشيخ محمد آل كاشف الغطاء حيث يقول :

« إمام الشيعة على بن أبى طالب الذى يشهد الثقلان أنه لولا سيفه ومواقفه فى بدر وأحد وحنين والأحزاب ونظارها لما اخضر للإسلام عود وما قام له عمود حتى كان أقل ما قيل فى ذلك ما قاله أحد علماء السنة : (ألا إنما الإسلام لولا حسامه كعفطة عنز أو قلامة ظافر) »(٧٢) .

فقد وقف أهل السنة لمثل هذه التشبيهات معترضين ، وسلاحهم فى هذا الكتاب الكريم ، لأن الدين الإسلامى المنزل والذى كلف بتبليغه الرسول صلوات الله عليه خاتم النبيين لا يصح أن يقال عنه أنه لولا على لكان « عطفة عنز أو قلامة ظافر » .

إن الاعتراف لعلى بالفضل كبطل من أبطال الجيش الإسلامى واجب على

---

(٧٠) أحمد بن حجر الهيثمى المكى (٩٧٤ هـ - ١٥٦٦ م) : الصواعق المحرقة فى الرد على أهل البدع والزندقة . ص ١١٨ و١٢٥ .

(٧١) نشأة الفكر : ج ٢ ، ص ٣٦ .

(٧٢) الشيخ محمد كاشف الغطاء : أصل الشيعة . ص ٢١ .

المسلمين جميعا سنيهم وشيعتهم ، وإنما الارتفاع بتأثيره إلى هذه المنزلة بحيث يصبح فعالا فى الدين الإسلامى نفسه ، فهو ما كان موضع اعتراض من أهل السنة . لأنه لولا الإسلام لما كان للعرب - بما فيهم على - شأن يذكر كما يرى موسى جار الله بقول الله تعالى : ﴿ **هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً** ﴾ وفى آية أخرى : ﴿ **يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغنى الحميد ، إن يشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد وما ذلك على الله بعزيز** ﴾ وقوله عز وجل : ﴿ **من كان يريد العزة فلله العزة جميعاً** ﴾ .

ولا سبيل لأحد أن يمن على الله بشىء أداه مهما كان حيث يقول تعالى : ﴿ **لا تمنوا على إسلامكم ، بل الله يمن عليكم أن هداكم للإيمان** ﴾ . وقوله جل جلاله : ﴿ **ولن تغنى عنكم فئتكم شيئاً ولو كثرت** ﴾ .

وقد تضمن رد موسى جار الله على النص الآنف الذكر ، أنه يرجح أن مثل هذا القول محرف مما جاء على لسان الإمام على : « دنياكم عندى كعطفة عنز فى فلاة وهو قول فيه بلاغة فى التشبيه ، أما انتحاله فى الإسلام لولا سيف على فلم ولن يرتكبه أحد . إذ لا شرف لعلى وسيفه إلا بإسلامه والإسلام فى شرفه غنى عن العالمين غنى الله »[٧٣] .

ويضيف إلى هذا أن أمير المؤمنين على هو أول من يتبرأ من مثل هذا الكلام .

ولكن تعلق الشيعة « بالذات » و« بذات واحدة » وإضفاء القداسة الخاصة عليها أدى إلى تدخل الأسطورة حيث تتبع صاحب المذهب حتى تصبح جزءاً من المذهب[٧٤] .

ويمكننا تحقيق هذا الرأى فيما جمعه الشريف الرضى (٤٠٦ هـ - ١٠١٥ م) من أساطير حيكت شباكها حول ابن عم الرسول ﷺ . ثم فى

---

(٧٣) موسى جار الله : الوشيعة فى نقد عقائد الشيعة ، طبع النجف الأشرف بالعراق (١٣٥٣ هـ - ١٩٣٥ م) .

(٧٤) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص (هـ ، و) .

روايته للوقائع التاريخية بطريقة أخرى تخالف ما نقلته مصادر أهل السنة ، حيث نلاحظ على روايات الشيعة التصوير المسرحى الأخاذ وهو دليل على الاختلاق والإضافة لأن نزعتهم تتدخل فى نقل الأحداث ، فتضفى عليها ما ليس فيها وتصبغها بالصبغة الشيعية إذ يتبين للباحث من أول وهلة أن رائحة التشيع تهفو منها .

والشريف الرضى فى سرده لوقائع وفاة النبى ﷺ ترك لنا وقائع تختلف تماماً عما أجمعت عليه مصادر أهل السنة ، فيذكر أن الرسول صلوات الله عليه عند مرضه دعا علياً فوضع رأسه فى حجره وأغمى عليه ، فلما أتى وقت الصلاة خرجت عائشة – من تلقاء نفسها ودون ما أمر من الرسول ﷺ – فطلبت من عمر أن يصلى بالناس . ودارت مناقشة بينها وبين عمر إذ يرى أن أباها أبا بكر أولى وتعطيه الحق فى رأيه ولكن ما يمنعها أنه « لين وأكره أن يواثبه القوم » ثم قبل عمر فى النهاية على أن يصلى أبو بكر ويقف هو مدافعاً عنه ليدافع عنه إذا ما تجرأ أحد المسلمين على التوثب عليه . وكانت رغبة عمر أن يسرع أبو بكر بالصلاة قبل أن يفيق الرسول صلوات الله عليه فيأمر علياً أن يصلى بالناس .

فلما صلى أبو بكر بالناس – دون أمر النبى ﷺ – أفاق الرسول ﷺ فأمرهم أن يدعو عمه العباس ، فحمله الاثنان – على والعباس – وكأنه ﷺ كره أن يعاونه أحد غيرهما من الصحابة ، ثم خطب على المنبر بعد الصلاة خطبة حضرها المهاجرون والأنصار وظل يخطب ساعة ويسكت أخرى .

ونترك بعد هذا المجال لنص الخطبة التى تركها لنا الشريف الرضى لأنها تحمل بنفسها التعليق عليها .

قال النبى ﷺ :

« يا معشر المهاجرين والأنصار ومن حضر فى يومى هذا وساعتى هذه من الإنس والجن ليبلغ شاهدكم غائبكم ألا إنى قد خلفت فيكم كتاب الله فيه النور والهدى والبيان لما فرض الله تعالى من شىء حجة الله عليكم وحجتى وحجة ولى وخلفت فيكم العلم الأكبر علم الدين ونور الهدى وهو على بن

أبى طالب عليه السلام وهو حبل الله ﴿ فاعتصموا بحبل الله ... الآية ﴾[٧٥] .

أيها الناس . هذا هو على عليه السلام من أحبه وتولاه اليوم وبعد اليوم فقد أوفى بما عاهد عليه الله ومن عاداه وأبغضه اليوم وبعد اليوم جاء يوم القيامة أصم وأعمى لا حجة له عند الله . أيها الناس .. لا تأتونى غداً بالدنيا تزفونها زفاً ويأتى أهل بيتى شعثاً غبراً مقهورين مظلومين تسيل دماءهم ، إياكم واتباع الضلالة والشورى للجهالة ألا وإن هذا الأمر له أصحاب قد سماهم الله عز وجل لى وعرفنيهم وأبلغكم ما أرسلت به إليكم ولكنى أراكم قوماً تجهلون لا ترجعوا بعدى كفاراً مرتدين تأولون على غير معرفة وتبتدعون السنة بالأهواء وكل سنة وحديث وكلام خالف القرآن فهو زور وباطل ، القرآن إمام هاد وله قائد يهدى به ويدعو إليه بالحكمة والموعظة الحسنة وهو على بن أبى طالب عليه السلام وهو ولى الأمرين بعدى ووارث علمى وحكمى وسرى وعلانيتى وما ورثه النبيون قبلى وأنا وارث وموروث فلا تكذبنكم أنفسكم . أيها الناس .. الله الله فى أهل بيتى فإنهم أركان الدين ومصابيح الظلام ومعادن العلم على عليه السلام أخى ووزيرى وواصينى والقائم من بعدى بأمر الله الموفى بذمتى ومحيى سنتى وهو أول الناس إيماناً بى وآخرهم عهداً عند الموت وأولهم لقاء إلى يوم القيامة فليبلغ شاهدكم غائبكم . أيها الناس .. من كانت له تبعة فها أنا ذا ومن كانت له عدة أو دين فليأت على بن أبى طالب عليه السلام فإنه ضامن له كله حتى لا يبقى لأحد قبلى تبعة »[٧٦] .

وتحمل هذه الخطبة فى طياتها على ما اشتملت من معانى ثوب العقائد الشيعة الإثنى عشرية برمتها إذ يحيطها الشريف الرضى بجو اغتصاب حق على بن أبى طالب بواسطة أبى بكر وعمر وقيام الأول بالصلاة خلافاً لأمر النبى ﷺ وانتهازهما الفرصة لانشغال على بالمرض ، ثم أورد فى سياق الخطبة نظرية الشيعة مفصلة متسقة مع عقائدهم أيما اتفاق . فعلى بن أبى طالب هو وريث العلم وهو

---

(٧٥) الشريف الرضى : خصائص أمير المؤمنين على . ص ٤٤ .

(٧٦) الشريف الرضى : خصائص أمير المؤمنين . ص ٤٥ – ٤٦ .

الشارح لما أتى به القرآن ثم يأتى بعده الأئمة الذين عينهم النبى صلوات الله عليه وسماهم الله عز وجل له . ونلاحظ الطعن فى أهل السنة لأنهم « يبتدعون السنة بالأهواء ويبتغون الضلالة والشورى للجهالة » ثم نلمح مدحاً أيضاً للأئمة آل البيت الذين خرجوا للمطالبة بالإمامة ومناجزة الخلفاء .

بعد هذا كله ، لا يجد الباحث صعوبة فى اكتشاف اختلاف أسلوب الخطبة ذاتها ومفرداتها عن خطب النبى ﷺ وأحاديثه التى تركها لنا الثقات إن الخطبة أشبه بثوب مفصل لمذهب الشيعة الإثنى عشرية أحكم نسجه ، ولكنه لا يلبث أن ينزع بالعين الفاحصة الناقدة ، فيظهر وراءه الانتحال والوضع كأوضح ما يكون .

٢ - الحسن بن على : (٥٠ هـ - ٦٧٠ م) :

وهو الإمام الثانى عند الشيعة . أما أهل السنة فقد اعتبروه آخر الخلفاء الراشدين بنص الحديث : « **الخلافة ثلاثون عاماً ثم يكون بعد ذلك الملك** » ، كما ذكر السيوطى أنه « لم يكن فى الثلاثين إلا أيام الخلفاء الأربعة وأيام الحسن »[٧٧] .

ولكن خلافته لم تدم سوى نحو ستة أشهر إذ تنازل عنها لمعاوية حقنا للدماء ، واشترط فى كتاب الصلح الذى وجهه إلى معاوية أن يعمل بكتاب الله وسنة النبى ﷺ وسيرة الخلفاء الراشدين من بعده . وأضاف : « وليس لمعاوية ابن أبى سفيان أن يعهد إلى أحد من بعده عهداً بل يكون الأمر من بعده شورى بين المسلمين »[٧٨] وأصبح العام الذى تم فيه الصلح بين الاثنين يسمى بعام الجماعة ، وتحقق فى الحسن قول الرسول صلوات الله عليه : « **إن ابنى هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين** » .

ويرى القلقشندى أن فى خلع الحسن لنفسه وتسليمه الخلافة لمعاوية ظهور

---

(٧٧) ابن حجر : تعليق رقم ٢ بهامش ص ١٢٣ من كتاب الصواعق المحرقة (خصائص أمير المؤمنين) .

(٧٨) نفس المرجع : ص ١٣٤ .

معجزتين للنبي ﷺ فيما تحقق من الحديثين المتقدمين(٧٩) .

وقد ثار أصحاب الحسن عند تنازله عن بيعتهم إلى معاوية ، وكان على رأس الساخطين قيس بن سعد بن عبادة إذ قال له أصحابه : « الحمد لله الذى أخرجه من بيننا فانهض بنا إلى عدونا » ولكنهم لم يلبثوا أن استمعوا إلى صيحة أحدهم : « هذا أميركم قد بايع وهذا الحسن قد صالح فعلام تقتلون أنفسكم »(٨٠) .

وبلغ من سخط أصحاب الحسن عليه أن دعوه « يا عار المؤمنين » أو « يا مذل المؤمنين » ، فكان يدافع عن نفسه بقوله :

« العار خير من النار أو – لست بمذل المؤمنين ولكنى كرهت أن أقتلكم على الملك »(٨١) ويعتقد الشيعة أن الحسن مات مسموماً بفعل معاوية بن أبى سفيان ، إلا أن أستاذنا الدكتور النشار أتى بنص هام لأقدم مصدر شيعى وهو كتاب المقالات لأبى خلف القمى إذ يقرر أنه مات من جراحته التى أصيب منها بعد محاربة معاوية(٨٢) .

أما البغدادى فيرى أن سبب مصالحته لمعاوية يرجع إلى غدر أحد أتباعه إذ طعنه فى جنبه فصرعه(٨٣) .

ويذكر النوبختى أن أتباع الحسن خالفوه وطعنوا فيه عندما صالح معاوية وتنازل له عن الخلافة ، وانعكس تأثير هذا السخط على أحدهم ويدعى (الجراح ابن سنان) الذى طعنه فى فخذه قائلا له : « الله أكبر أشركت كما أشرك أبوك من قبل »(٨٤) .

ولكن يبدو من هذا النص أن قائله لابد وأن يكون من الخوارج وليس من

---

(٧٩) القلقشندى : مآثر الأناقة فى معالم الخلافة . ج ١ ، ص ١٠٨ (متوفى فى ٨٢١ هـ) .
(٨٠) الأصفهانى : مقاتل الطالبيين . ص ٦٥ .
(٨١) ابن حجر : الصواعق . ص ١٣٥ .
(٨٢) نشأة الفكر : ج ٢ ، ص ٣٧ .
(٨٣) البغدادى : الفرق بين الفرق . ص ٢٦ .
(٨٤) النوبختى : فرق الشيعة . ص ٢٤ .

أتباعه أو يحتمل انضمامه إليهم خفية وهو يضمر فى نفسه العداء له كما كان يحمل الخوارج العداء لأبيه .

ويعتبر النوبختى أن أتباع الحسن تشكل « فرقة » ، إذ أنها تقلب القول بإمامته بعد موته إلى القول بإمامة أخيه الحسن ثم أخذتها الحيرة بمقتل الحسين لأنه اختلط عليها ما أداه كل من الحسن وأخيه الحسين وأيهما المصيب وأيهما المخطىء .

هل أصاب الحسن عندما وادع معاوية بالرغم من عجز الأخير عن محاربة الحسن لكثرة أنصاره وأتباعه أم كان خطئاً ؟ وبالمثل ، هل كان الحسين فى قتاله ليزيد مخطئاً أم مصيباً مع ضعف أنصار الحسين وقلتهم وكثرة جنود يزيد ابن معاوية ؟

وعلى هذا فإنهم شكوا فى إمامتهما معاً ، لأن الحسين لو لم يحارب يزيد لكان عذره أكثر قبولا وسبب قعوده عن محاربته أكثر وضوحاً من طلب الصلح والموادعة الذى تم من الحسن لمعاوية .

ثم افترقوا بعد استشهاد الحسين إلى ثلاث فرق : أولها من قالت بإمامة محمد بن الحنفية لأنه أقرب الناس إلى أمير المؤمنين على بعد الحسن والحسين وأنه أولى بالإمامة كما كان الحسين أولى بها بعد الحسن والحسين . وفرقة ثانية ادعت أن محمد بن الحنفية هو الإمام المهدى وصى على بن أبى طالب « وليس لأحد من أهل بيته أن يخالفه ولا يخرج عن إمامته ولا يشهر سيفه إلا بإذنه »[٨٥] واستدلوا على ذلك من أن تنازل الحسن لمعاوية تم بعد موافقة أخيه محمد بن الحنفية على المصالحة بعد أن صرح له من قبل بمحاربته ، وكذلك فعل مع الحسين حيث صرح له بمقاتلة يزيد « ولو خرجا بغير إذنه هلكا وضلا وأن من خالف محمد بن الحنفية كافر مشرك »[٨٦] .

ثم ظهرت بوادر الغلو على أثر وفاة محمد بن الحنفية إذ قال بعض أتباعه أنه لم يمت ولن يموت « ولكنه غاب ولا يدرى أين هو وسيرجع ويملك الأرض ولا إمام بعد غيبته إلى رجوعه »[٨٧] .

---

(٨٥) النوبختى : فرق الشيعة . ص ٢٦ .

(٨٦) النوبختى : فرق الشيعة . ص ٦٢ . (٨٧) المصدر نفسه : ص ٢٧ .

٣ - الحسين بن على : (٦١ هـ - ٦٨٠ م) :

اعتبر الحسين سيد شهداء الشيعة ، وكان مقتله ، أكبر حادث فى تاريخ الإسلام السياسى والروحى[٨٨] .

ومن الأحاديث التى رويت عن النبى ﷺ فى ذكر الحسين قوله ﷺ : « **حسين منى وأنا منه أحب الله من أحب حسيناً ، الحسن والحسين سبطان من الأسباط** »[٨٩] .

وقد نسج الخيال الشيعى خيوطه حول مأساة مقتل الحسين ، فمن الآثار الأسطورية لهذه الموقعة أن آفاق السماء أحمرت لمدة ستة أشهر ، أو أن الحمرة لم تكن تظهر قبل مقتل الحسين ، أو أن الله تعالى قد أظهر تأثير غضبه على من قتل الحسين بحمرة الأفق إظهاراً لعظم الجناية[٩٠] .

ولكن الثابت أن الحسين قاتل بشجاعة بالرغم من قلة عدد المحاربين فى صفه ، كما يجمع الرواة على أن من كاتبوه وبايعوه أخلفوا وعدهم وبيعتهم ، وأن المخلصين له قد نصحوه بعدم الخروج لمحاربة يزيد بن معاوية ولكنه أبى .

ويعطى الفرزدق صورة دقيقة لماحة للموقف إذ قال للحسين :

« سقطت يا ابن رسول الله ﷺ ، قلوب الناس معك وسيوفهم مع بنى أمية والقضاء ينزل من السماء والله يفعل ما يشاء »[٩١] .

ولكن الحسين تقدم بشجاعة نادرة ينشد :

أنا ابن على الحبر من آل هاشم ... كفانى بهذا مفخرا حين أفتخر
وجدى رسول الله أكرم من مشى ... ونحن سراج الله فى الناس يزهر
وفاطمة أمى سلالة أحمد ... وعمى يدعى ذا الجناحين جعفر
وفينا كتاب الله أنزل صادقا ... وفينا الهدى والوحى والخير يذكر[٩٢]

---

(٨٨) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ٣٨ .

(٨٩) ابن حجر : الصواعق المحرقة . ص ١٩٠ .

(٩٠) المرجع السابق : ص ١٩٢ .

(٩١، ٩٢) الصواعق المحرقة . ص ١٩٤ و١٩٥ .

وثبت فى المعركة دون خوف أو وجل مما أصبح قدوة لحركة التوابين حين قامت لتقتص من قاتليه . وكان لخذلان أهل الكوفة له صدى بعيد فى نفوس الشيعة لزمن طويل .

فحتى أولئك الذين بعثوا بالكتب والبيعة إلى الحسين خذلوه فى اللحظات الحاسمة ، وتخلوا عنه وتركوه إلى مصيره من قتل وإهانة وتمثيل بجسده ، فلا غرو أن يجد الحسين نفسه فى النهاية بين أفراد قلائل من الأصحاب وأهل بيته وهم تسعون بين رجل وامرأة[٩٣] أن يطلب الكف عن القتال فيما يروى ابن قتيبة فقال لعمرو بن سعيد الذى أرسله لعبيد الله بن زياد لقتالهم : « يا عمرو اختر منى ثلاث خصال إما أن تتركنى أرجع كما جئت فإن أبيت هذه فأخرى سيرنى إلى الترك أقاتلهم حتى أموت أو تسيرنى إلى يزيد فأضع يدى فى يده فيحكم فى بما يريد »[٩٤] .

ولم يخرج مع الحسين إلا عدداً قليلا جداً من أهل المدينة كما لم يناصره أهل الكوفة بل خذلوه ساعة المحنة وتركوه يلقى مصيره وحده مما دفع الحمية ببعض جند أعدائه إلى الالتحاق بجيشه والقتال دفاعا عنه لأنهم استنكروا أن « يعرض ابن بنت رسول الله ثلاث خصال فلا يقبل أعداءه واحدة منها »[٩٥] .

إن البعض بعث الكتب إلى الحسين ثم لم يفعلوا شيئاً إلا أن يرقبوا المعركة من بعيد ، وقلة منهم هم الذين آزروه وناصروه ، ثم قتل غيلة وغدراً .. كل هذا خلق الشعور بالذنب ، هذا الإحساس هو الذى دفع « هؤلاء الشيعة إلى القتال والموت »[٩٦] ثم كانت المعين الذى لا ينضب للأساطير والروايات الشيعية ، وأحد أسباب الغلو التى ظهرت بعد ذلك لتفتح الطريق للمذاهب والأفكار أن تنفذ إلى قلوب الشيعة وعقولهم .

---

(٩٣) لابن قتيبة : الإمامة والسياسة . جـ ٢ ، ص ٤ ، ويقول ابن حجر فى الصواعق ص ١٩٥ : ومعه من اخوته وأهله نيف وثمانون نفسا .

(٩٤) الصواعق المحرقة : ص ٥ .

(٩٥) نفس المصدر : ص ٥ .

(٩٦) الخوارج والشيعة : فلهوزن . ص ١٩٦ .

فلم تكن المحبة فى أول أمرها للبيت النبوى إلا عاطفة رقيقة ، ولكن مصرع الحسين بهذه الصورة المروعة حول هذه العاطفة فكبرت وتضخمت ثم تحولت إلى عقيدة نال منها الغلو والتطرف حينا وابتعد عنها أحيانا . ولكنها ظلت تلتقط الأفكار والنظريات لتخلق منها تكئة لهذه المعتقدات .

والمتبع لسياق الأحداث بما أجمع عليه المؤرخون والباحثون من ملاحظة تخلف أنصاره بالكوفة عن القتال معه ، لا يوجد صعوبة فى الاستنتاج بأن الصياغة التى تمت للمذهب الشيعى بصورته الفلسفية فى أيام الجعفر الصادق كانت فى الحقيقة صدى لهذه المعركة الطاحنة التى ذهب ضحيتها ابن بنت رسول الله صلوات الله عليه .

ويرى ابن تيمية أن الاختلاف فى شأن مقتل الحسين تفرق إلى ثلاث وجهات نظر منها أن قتله كان حقا لأنه شق عصا المسلمين وفرق جماعتهم بينما ينص الحديث النبوى على أنه « **من جاءكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يفرق جماعتكم فاقتلوه** » فقاسوا الأمر على ما فعله الحسين ولهذا يعد أول خارج على ولاة الأمر فى الإسلام ، ولكن الشيعة ترى إنه كان الإمام الواجب طاعته الذى لا يتم أمر من أمور للدين من جهاد أو صلاة إلا به .

وكلا الرأيين متطرفان .

أما المذهب الوسط – وهو مذهب أهل السنة والجماعة – فيعتبر أن الحسين قتل شهيداً مظلوماً ولا ينطبق عليه الحديث السابق ذكره ، لأنه « طلب أن يذهب إلى يزيد أو إلى الثغر أو إلى بلده فلم يمكنوه وطلبوا منه أن يستأسر لهم وهذا لم يكن واجبا عليه »[٩٧] .

وكان مقتل الحسين فرصة سانحة لظهور البدع ، فهناك بدعة الحزن والنواح ولطم الخدود يوم عاشوراء وما يفضى إلى ذلك من لعن السلف وقراءة أخبار مقتله بكثير من التحريف والتهويل مما يفتح باب الفتنة بين الأمة الإسلامية .

---

(٩٧) منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ٢٤٧ و٢٤٨ .

ومقابل النواح والعويل كان يفرح قوم من الناصبة أعداء أمير المؤمنين على وأولاده كالحجاج بن يوسف الثقفى واختلقت الأحاديث حيث رووا « من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته » (وهو حديث لا إسناد ثابت له كما يقول ابن حنبل) .

ويأتى ابن تيمية بحادثة نقل رأس الحسين إلى يزيد كما رواه البخارى فى صحيحه عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك ، ونقلت بواسطة أبى نعيم عن ابن عمر ، ثم يطعن فى صحة الحادثة ودليله على ذلك أن هؤلاء الصحابة الذين حضروا واقعة قيام يزيد بالنكت على ثنايا الحسين لم يكونوا بالشام بل كانوا بالعراق . ويرى أن يزيد لم يأمر بقتل الحسين إذ لا غرض له من قتله وإنما أراد أن يكرمه كما أمره بذلك أبوه معاوية . ولما وجد الحسين أن أهل العراق خذلوه ويودون تسليمه إلى يزيد طلب أن يرجع إلى بلده أو يقابل يزيد أو يذهب إلى الثغر فمنعوه وقاتلوه حتى قتل شهيداً مظلوماً .

بل « إن خبر قتله لما بلغ يزيد وأهله ساءهم ذلك وبكوا على قتله وقال يزيد: لعن الله ابن مرجانة يعنى عبيد الله بن زياد أما والله لو كان بينه وبين الحسين رحم لما قتله (.. قد كنت أرضى من طاعة أهل العراق بدون قتل الحسين) »[98]

ويعيب ابن تيمية على يزيد أنه لم يثأر للحسين ولم يقتل قاتله ، ولكنه فى الوقت نفسه يطعن فى الأخبار التى تروى عن سبى نساء الحسين ، ويرجع مصدرها إلى أهل الهوى والجهل لأنه لم يحدث قط أن سبى المسلمون هاشمية كما لم تستحل أمة محمد ﷺ أبداً سبى نساء بنى هاشم .

وخطأ الفهم عن تصديق مثل هذه الأخبار يرجع إلى عدم التفرقة بين ما قيل من أن – الحجاج قتل الأشراف ، وبين بنى هاشم . ويمكن تفسير ذلك من

---

(٩٨) منهاج السنة : ص ٢٤٩ .

الخلط بين الأشخاص المنتمين حقيقة إلى بنى هاسم وبين البعض الآخر الذى يدعى كذبا أنه علوى بينما نسبه مطعون فيه .

وينفى ابن تيمية نفياً قاطعاً أن الحجاج قتل أحداً من بنى هاشم مع كثرة قتله لغيرهم . والذى يساعد ابن تيمية فى وصوله إلى هذا الجزم أن عبد الملك كتب إلى الحجاج يقول له : « إياك وبنى هاشم أن تتعرض لهم فقد رأيت بنى حرب لما تعرضوا للحسين أصابهم ما أصابهم »[99] .

فإذا قيل أن الحجاج قد قتل كثيراً من أشراف العرب فيجب أن ينصرف المعنى إلى سادات العرب ، ولكن الحلى ظن خطأ أن الأشراف بمعنى بنى هاشم لأن اصطلاح الأشراف فى مفهومه لا تخرج عن بنى هاشم ، بينما الأشراف عند بعض البلاد هم أولاد العباس وفى بعض هم أولاد على .

فالمسلمون كانوا يوقرون بنى هاشم ويعظمون كل من ينتمى إليهم بدليل أن الحجاج تزوج ببنت عبد الله بن جعفر فلم يقبل ذلك بنو أمية ونزعوها منه لأنهم يعظمون شأن بنى هاشم .

فلم يطف برأس الحسين ولم يقم يزيد بسبى عياله بل أنهم عندما دخلوا بيته قامت النساء نائحات باكيات ، وأكرمهم يزيد وأحسن وفادتهم وخيرهم بين الإقامة عنده أو السكن بالمدينة فاختاروا الرجوع .

فكل ما قيل غير هذا فهو تلفيق وكذب .

أما قتل الحسين فهو بلا ريب من أعظم الذنوب وإن « فاعل ذلك والراضى به والمعين عليه يستحق لعقاب الله الذى يستحقه أمثاله »[100] ولكنه فى نفس الوقت ليس أفدح من وقع من قتل من قبل من النبيين وقتلى المسلمين الأولين فى معاركهم الطاحنة ضد المشركين كشهداء أحد وقتلى حرب مسيلمة الكذاب ، وقتل عثمان وقتل أبيه على بن أبى طالب حيث ظن قاتلوه أنهم يتقربون إلى الله بقتله

---

(٩٩) منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ٢٤٩ .

(١٠٠) نفس المصدر والصفحة .

لأنه فى اعتقادهم كافر . أما المحاربون للحسين فلم يعتقدوا كفره بل وأكثرهم قتله « لكن قتلوه لغرضهم كما يقتل الناس بعضهم بعضا على الملك »[101] .

أما الترهات التى تحكى عن أمطار السماء دماً وظهور الحمرة فى السماء منذ ذلك الوقت فإنها محض هراء لأن سبب هذه الحمرة طبيعى عندما تكون الشمس فى منزل الشفق .

ويفند ابن تيمية ما يقوله الشيعة من إكثاره الوصية للمسلمين فى ولديه الحسن والحسين بحديثه : هؤلاء وديعتى عندكم وأنزل الله فيهم : ﴿ **قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة فى القربى** ﴾ ويورده على أسباب ثلاثة :

إنه يقر أولا بالحق الواجب للحسن والحسين ، ويستشهد بخطبة النبى ﷺ بغدير خم الواقع بين مكة والمدينة حيث قال : « **إنى تارك فيكم الثقلين أحدهما كتاب الله وعترتى أهل بيتى أذكركم الله فى أهل بيتى ، أذكركم الله فى أهل بيتى** » فالحسن والحسين من أعظم أهل بيته اختصاصاً به لأنه وزع كساءه على على وفاطمة والحسن والحسين ثم قال : « **اللهم هؤلاء أهل بيتى فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً** » .

ولكنه لا يؤيد صحة الحديث الذى يعتبر الحسن والحسين وديعة بين المسلمين لأنه غير مدون بكتب الحديث المعتمدة ، ولأن الحفظ لا يكون إلا للمال لا للرجال وإن كان يقصد كما يستودع الرجل أطفاله لمن يربيهم ويحفظهم فإنهما كانا قد بلغا مبلغ الرجال وأصبح كل منهما مسئولا عن نفسه . والنبى ﷺ أعظم من أن يودعهما لمخلوق ، وإن « أراك أن الأمة — تحفظهما وتحرسهما فالله خير حافظ وهو أرحم الراحمين »[102] .

النقطة الثالثة التى يستند إليها ابن تيمية فى تدعيم وجهة نظره أن الآية : ﴿ **قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة فى القربى** ﴾ من سورة الشورى وهى

---

(١٠١) منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ٢٤٩ .

(١٠٢) المصدر السابق : ص ٢٥٠ و ٢٥١ .

مكية نزلت قبل أن يتزوج على بفاطمة وقبل أن يولد الحسن والحسين . فالثابت أن عليا تزوج فاطمة فى المدينة فى العام الثانى من الهجرة . وقد بين ابن عباس أنه ما من قبيلة من قريش إلا وبينها وبين الرسول ﷺ قرابة ، فمعنى هذه الآية : ﴿ **لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة فى القربى** ﴾ « إلا أن تودونى فى القرابة التى بينى وبينكم » ولم يقصد بها عليا وفاطمة وأبناءهما على وجه التحديد كما ذكرت بعض المصادر خطأً لأن سورة الشورى جميعها مكية ، بينما ولد الحسن سنة ثلاث من الهجرة فى منتصف رمضان ، وولد الحسين فى الخامس من شهر شعبان سنة أربع من الهجرة(١٠٣) .

٤ – على زين العابدين : (٩٤ أو ٩٥ هـ – ٧١٢ أو ٧١٣ م) :

أنه من سلالة فاطمة الزهراء ، وابن الحسين بن على بن أبى طالب الذى نجا من المعركة التى استشهد فيها أبوه ، حتى تبقى ذرة الحسين فى عقبه .

فكما اختلفت الشيعة على أثر مقتل الحسين فانحاز بعضهم إلى محمد ابن الحنفية بينما رأى البعض الآخر انتقال الإمامة إلى على بن الحسين هذا ، فقد تنازعته الفرق فيما بينها وضمه أهل السنة والجماعة إلى صفوفهم ، واعتبرته الشيعة الإثنى عشرية أحد أئمتهم الذين انتقلت إليهم الإمامة الروحية بعد أبيه الحسين .

أما الشيعة الإثنى عشرية ، فإنه تمشيا مع المذهب الذى التقط فى نشأته وتطوره كثيراً من الأساطير والآراء الغالية ، فقد أرجع إمامته – دون عمه محمد ابن الحنفية – إلى نتيجة التحكيم عند الحجر الأسود حيث نطق الحجر « إنه الإمام الحق »(١٠٤) فأصبح هو الإمام بعد أبيه الحسين .

وأضافوا إليه العلم بالغيبيات ، إذ علم بالكتاب الذى كتبه عبد الملك للحجاج ينهاه فيه عن اجتناب دماء بنى عبد المطلب ، فذكره محمد لليوم والنص

---

(١٠٣) منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ٢٥٠ و٢١٥ .

(١٠٤) دونلدسن : عقيدة الشيعة . ص ١١٨ .

حتى بهت عبد الملك عندما اكتشف صحة تنبؤه « فسأله أن لا يخليه مع صالح دعائه »[١٠٥] .

وبحكم نشأة هذا العابد الفذ فى ظل الأحزان والمكابدة والآلام ، ألقى بنفسه فى بحر العبادة ، وهام مع عبوديته لربه فكان « إذا توضأ للصلاة أصفر لونه ، فقيل له فى ذلك فقال : ألا تدرون بين يدى من أقف ؟ »[١٠٦] .

إنه لجأ إلى العبادة بعيداً عن هذاالمعترك السياسى المضطرب بالأحداث على أثر مقتل أبيه الحسين ، وثورة المدينة ومكة فى وجه الحكم الأموى .

وقد أنقذ على بن الحسين الكثيرين من أهل المدينة بمصالحته وبيعته لمسلم ابن عقبة . وعندما مات يزيد بن معاوية لجأ إليه العراقيون يحاولون جذبه إلى نفس المنزلق الذى وقع فيه أبوه وجده ، ولكن « الحوادث كانت قد صقلته صقلا نهائياً »[١٠٧] فأبى .

وظلت قلوب المسلمين من حوله تتطلع إليه حباً فى السلالة الطاهرة التى تفرع منها ، فلا غرو أن يعرفه الكافة عندما أراد الوصول إلى الحجر الأسود تكملة لمناسك الحج فتفسح له الطريق ، وكانت مناسبة التقطها الفرزدق ليعرف بها فى قصيدته المشهورة هشام بن عبد الملك الذى لم يلق إليه المسلمون بالا وهو ابن ذى السلطان .

قال الفرزدق :

هذا الذى تعرف البطحاء وطأته ... والبيت يعرفه والحل والحرم
هذا ابن خير عباد الله كلهم ... هذا التقى النقى الطاهر العلم
إذا رأته قريش قال قائلها ... إلى مكارم هذا ينتهى الكرم
ينمى إلى ذروة العز التى قصرت ... عن نيلها عرب الإسلام والعجم

---

(١٠٥) ابن حجر الهيثمى : الصواعق المحرقة . ص ١٩٨ .

(١٠٦) نفس المرجع والصفحة .

(١٠٧) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ١١٨ .

ولكن العاطفة لم تكن تظل بصورتها التلقائية نحوه ونحو أهل البيت النبوى إذ مشى فيها وباء الغلو والتطرف ، فلما تناهى إلى سمعه بعضها وقف فى وجهها بشدة وتبرأ من معتنقيها .

فمن أقواله لبعض الشيعة :

« أيها الناس أحبونا حب الإسلام ، فما برح حبكم حتى صار علينا عاراً وحتى بغضتمونا إلى الناس »[١٠٨] .

وهو بمثل هذا القول ، وبأقوال أخرى أوردها الأستاذ الدكتور النشار ، يمكن أن نصل إلى نفس الاستنتاج الذى استخلصه من تلك النصوص ، وهو أن نظرة أهل البيت لأنفسهم لم تكن أبداً بالصورة التى تناقلتها الشيعة – خاصة المتطرفين منهم – كذلك رأيهم فى الصحابة الأولين فكانوا موضع إجلال وإكبار لا محل سخط ولعن . « ولا عجب أن نراه يتولى أصحاب محمد رسول الله ﷺ ويدعو لهم فى الصحيفة السجادية المنسوبة إليه ، وأن نرى ابنه الإمام زيداً يتابع سنة أبيه ويختلف مع غلاة الشيعة فى الكوفة فيما بعد حين يتولى الشيخين »[١٠٩] .

ويذهب الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة إلى مثل هذا الرأى مستخلصا إياه من الرواية التى ذكرها ابن كثير فى (البداية والنهاية) ، وخلاصتها أن على ابن الحسين جلس إلى قوم من أهل العراق فنالوا من أبى بكر وعمر فسألهم : أأنتم من المهاجرين الأولين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله ؟ قالوا : لا ، فسألهم ثانية : أفأنتم من الذين ﴿ **تبوؤا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم** ﴾ فأجابوا بالنفى للمرة الثانية فقال لهم : أما أنتم قد أقررتم على أنفسكم وشهدتم على أنفسكم إنكم لستم من هؤلاء ولا من هؤلاء وأنا أشهد أنكم لستم من الفرقة الثالثة الذين قال الله فيهم : ﴿ **والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين**

---

(١٠٨) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام زيد . ص ٢٦ .

(١٠٩) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ١٢٦ .

سبقونا بالإيمان ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ﴾ فقوموا عنى لا بارك الله فيكم ، ولا قرب دوركم ، أنتم مستهزئون بالإسلام ، ولستم من أهله .

وإن كانت هذه الرواية منسوبة إلى محمد الباقر بن على زين العابدين فإن الأستاذ الشيخ أبو زهرة يرى احتمال تكرر الواقعة مع الأب والابن فتكرر معها القول(١١٠) .

فلا عجب إذاً أن يضع على زين العابدين نفسه فى تيار السنة العام(١١١) ، لأنه استنكر الغلو فى حب أهل البيت النبوى فنسبت إليهم العصمة والقداسة ، ولأنه أيضاً كان من تلاميذ العالمين الكبيرين : سعيد بن المسيب ، وسعيد ابن جبير(١١٢) .

ولهذا لم تضعه الشيعة المعاصرة له فى سلسلة الأئمة الخالدين أوالمعصومين أو الراجعين كما يقول أستاذنا الدكتور النشار حيث قطع الطريق أمام كل غال بطراز حياته التى قضاها متعبداً حتى أطلق عليه « زين العابدين » .

وقد وصل أستاذنا الدكتور النشار فى بحثه عن حياة هذا العابد التقى الإيمان إلى نتائج هامة تتلخص فيما يلى :

أولا : أنه لم يختلف مع ابن عمه محمد بن الحنفية وأن أسطورة الاحتكام إلى الحجر الأسود ما هى إلا محض افتراء .

ثانياً : لقد اتسم حقاً بالحزن وعرف بكثرة البكاء حتى عد أحد البكائين الخمسة بعد آدم ونوح ويوسف ويحيى وفاطمة إلا أنه لم يعرف فى حزنه المقت والضغينة الذى انقلب إليه حزن الشيعة بعده .

ثالثاً : من الخطأ القول بأنه وضع نظاماً معيناً للزهد ، وأن الصحيفة السجادية المنسوبة إليه موضوعة بواسطة الشيعة المتأخرين .

---

(١١٠) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام زيد ـ ص ٢٦ .

(١١١،١١٢) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ١٢٦ .

رابعاً : شهر السلاح في وجه أنواع الغلو كلها وكره الكلام العقلي[113] .

٥ - محمد الباقر : (١١٣ هـ - ٧٣١ م) :

كان أبوه علي زين العابدين علماً على العبادة والتقوى ثم أصبح من بعده ابنه الباقر رمزاً للعلم الذي تفرغ له في عزلته بالمدينة . وسمي بالباقر لتبقره بالعلم أو لأنه بقر العلم بقراً[114] .

ونسبت إليه الشيعة آراء في نظرية الإمامة حيث أكد صفة الإمام الروحية ، ووراثة النبي ﷺ لعلم الأنبياء ورثها الباقر عنه مع انتقال الإمامة الروحية إليه ثم تروى القصص الكثيرة عن مقدرته على إحياء الموتى وإبراء الأكمة بإذن الله .

ومن أقواله التي ينسبها إليه الشيعة ، أن الوحي المنزل على النبي ﷺ يختلف عما هو منزل على الإمام ، فالنبي ﷺ ربما سمع الكلام أو رأى الشخص (أي جبريل عليه السلام) ولم يسمع ، أما الإمام فهو الذي يسمع الكلام ولا يرى الشخص . كما أن الأئمة معصومون وبهم ينظر الله إلى الناس بعين الرحمة ولولاهم لهلك الناس[115] .

ويذكر السيد أسد حيدر أن حركة الغلاة الهدامة كانت تقوم على إسناد الأحاديث الكاذبة إلى الباقر وابنه الصادق بعده . فممن أسند إليه المغيرة بن سعيد ادعى الاتصال به - أي بالباقر - وأخذ يروي عنه الأحاديث المكذوبة ، فلما علم الإمام الصادق بخبره نهى عن تصديقه بقوله: « لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنة ، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة فإن المغيرة ابن سعيد لعنه الله دس في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها »[116] .

---

(١١٣) نشأة الفكر : من ص ١١٧ إلى ص ١٣٣ .

(١١٤) دونلدس : عقيدة الشيعة . ص ١٢٤ .

(١١٥) المرجع السابق نفس الصفحة .

(١١٦) أسد حيدر : الإمام الصادق والمذاهب الأربعة . جـ ٢ ، ص ٤٠ و٤١ .

ويبدو أن الغلاة انتهزوا فرصة إحاطته بعلوم الفقه والحديث ، وكثرة عدد من يقصده من العلماء المستفسرين عما استشكل عليهم من أمور ، ليدسوا ما شاء لهم الدس . فإن الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة يؤيد أن مجلسه العلمى كان يضم العلماء من كل حدث وصوب مع اختلاف المذاهب والأهواء ، فمن زواره علماء يتشيعون لآل البيت ، وآخرين من أهل السنة (منهم الإمام أبو حنيفة) وبعض الغلاة الذين أفرطوا فى تشيعهم « فكان يبين لهم الحق ، فإن اهتدوا أخذ بيدهم إلى الحق الكامل وإن استمروا على غيهم صدهم ، وأخرجهم من مجلسه »[117] .

وكان الإمام الباقر يجل الصحابة وينهى عن الإساءة إليهم ، وخاصة الشيخين أبا بكر وعمر فيقول : « من لم يعرف فضل أبى بكرٍ وعمر فقد جهل السنة»[118]، كما أعلن البراءة ممن يتناولهما ويزعم أنه يحب أهل البيت النبوى .

إلا أن الشيعة الإمامية يرون أن الإمام الباقر هو واضع علم الأصول وليس الشافعي وإن اعترفوا للشافعى بأنه ألف فى الأصول ووسع دائرة بحثه ، لكنه جاء متأخراً عن مصنفى الشيعة . ويذهب السيد أسد حيدر فى هذا المعنى إلى أن « هشام بن الحكم كان أسبق من الشافعى لأنه ألف مباحث الألفاظ من الأوامر والنواهى والبيان والنسخ وغير ذلك الذى تلقى معلوماتها عن أستاذه الإمام الصادق قبل ولادة الشافعى »[119] .

ولا ينقض الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة هذا القول ، ولكنه يميل إلى أن آثار الإمامين الباقر وبعده الصادق كانت من إملائهما أو مذكراتهما لتلاميذهما « وليس تدويناً مبوبا مرتباً كرسالة الشافعى التى أثرت عنه »[120]

ويقر ابن تيمية أن الباقر كان من « خيار أهل العلم والدين » ولكنه لا يرى أنه « أعلم أهل زمانه » كما يسميه الحلى ، لأن الزهرى عند ابن تيمية – وهو من أقران الإمام الباقر – أعلم منه[121] .

---

(١١٧) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام الصادق . ص ٢٢ .
(١١٨) الشيخ محمد أبو زهرة: الإمام الصادق ص ٢٤ . (١٢٠) أبى زهرة: الإمام الصادق . ص ١٧ .
(١١٩) أسد حيدر: الإمام الصادق. جـ ٢، ص ٢٦ . (١٢١) نشأة الفكر: جـ ٢، ص ١٣٦ .

وقد تعرض أستاذنا الدكتور النشار إلى الأحاديث المنسوبة إلى الإمام الباقر وفندها تفنيداً علمياً . ومن هذه الأقوال تعليل الحاجة إلى الإمام لكى يرفع الله العذاب عن أهل الأرض ، ثم الحديث الخطير المنسوب إليه على وجوب طاعة المسلمين لأمير المؤمنين على حتى فى حياة الرسول ﷺ « ولكنه صمت فلم يتكلم فى حياة الرسول ﷺ » .

يقول الأستاذ الدكتور النشار : « إن صح حقاً أنه دعا إليهم – أى نظرية الإمام الصامت والإمام الناطق – فقد دعا إلى نظرية أو وضع أساسا لنظرية من أدق النظريات الغنوصية والتى استخدمت لدى الإسماعيلية. والغلاة فيما بعد »(١٢٢)

ولكن مكانة الإمام الباقر البارزة بين المحدثين الذين يلتزمون بالقرآن والسنة ، تنفى عنه التأثر بأى مؤثرات خارجية – مثل هذا الأثر الغنوصى الواضح – لأن عالم الحديث الحق « يتحرى الحديث تحرياً علمياً »(١٢٣) .

فمن الواضح إذاً أن مثل هذه الأقوال منسوبة إليه بواسطة الغلاة .

وبصرف النظر عن تعدد الفرق الشيعية واختلاف حلها وعقائدها – وهى الظاهرة الملحوظة من واقع المصادر كلها ، فأننا سنلتزم بالسياق الذى يضم سلسلة الأئمة ، فننتقل إلى الإمام جعفر الصادق ، ثم نعالج بعده بشىء من التفصيل المذهب الزيدى لصلته القريبة بنظرية أهل السنة والجماعة فى الإمامة .

٦ – الإمام جعفر الصادق : (١٤٨ هـ – ٧٦٥ م) :

هو أبو عبد الله جعفر بن محمد ، يعتبره الشهرستانى ذا علم غزير وورع تام عن الشهوات ويسرد موجزاً لتاريخ حياته المتصل بدعوى الإمامة ، فيخبرنا أنه أقام بالمدينة يفيض من علومه على الموالين له ، فلما انتقل للعراق لم ينازع أحداً فى الخلافة ولم يتعرض لها . ثم يفسر عزوفه عن الخلافة بتعليل دقيق رائع فيقول :

---

(١٢٢) نشأة الفكر : ص ٢ ص ١٣٦ .

(١٢٣) منهاج السنة : ١٤٢ . نشأة الفكر : جـ ٢

« ومن غرق فى بحر المعرفة لم يطمع فى شط ، ومن تعلى إلى ذرة الحقيقة لم يخف من حط وقيل من آنس بالله توحش عن الناس ، ومن استأنس بغير الله نهبه الوسواس »[124] .

هذا ما يقوله الشهرستانى . ورأيه فى هذه النقطة يعبر عن رأى جمهور أهل السنة الذين يقولون : « إنه لم يكن خليفة ولم يطالب بها ولم ينازع » ولكن الشيعة لهم رأى آخر ، فهو عندهم لم يخرج داعياً لنفسه لأنه عمل بمبدأ التقية ، فنقلوا عنه قوله : « التقية دينى ودين آبائى »[125] .

ولكن الأستاذ الشيخ أبو زهرة ينفى عن الإمام الصادق مطالبته بالإمامة بالرغم من أن المتشيعين له بالعراق كانوا ينادون به إماماً ، ذلك لأنه رأى خذلانهم لعمه الإمام زيد ثم قتله وصلبه بطريقة منكرة فعلم أن الشيعة فى عصره يحرضونه ولن ينصروه . واستكملت تجربة الإمام زيد حلقاتها بإستشهاد كل من محمد بن عبد الله بن الحسين فى المدينة وأخيه إبراهيم بالعراق فأثرت فى نفسه وعزف عن السياسة لاجئاً إلى العلوم يغترف من منابعها[126] .

وقد اشتهر الإمام الصادق بعلمه الغزير ، ويذهب الشيعة إلى أن مدرسته بالمدينة كانت جامعة إسلامية كبرى تجذب إليها العلماء من أجزاء العالم الإسلامى ، وينسبون إليه العلم الموروث عن جده أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، وأنه لم يجهل الإجابة على أى سؤال وجه إليه ، فمن أقواله التى ينسبونها إليه : « سلونى قبل أن تفقدونى فإنه لا يحدثكم أحد بمثل حديثى »[127] .

ولهذا أصبح الجعفر الصادق عند الشيعة هو الذى قام « بنشر الإمامية والمعارف الحقيقية والعقائد اليقينية »[128] .

---

(١٢٤) الملل والنحل : جـ ١ ، ص ٢٧٢ .

(١٢٥) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام الصادق (حياته وعصره وآراؤه وفقهه) ص ٤٠ .

(١٢٦) الشيخ محمد أبو زهرة : ص ٤٢ .

(١٢٧) أسد حيدر : الإمام الصادق والمذاهب الأربعة . جـ ٣ ، ص ٢١ .

(١٢٨) ابن تيمية : منهاج السنة . جـ ٢ ، ص ١٢٤ .

ولا يعارض أهل السنة فى وضع الإمام الصادق فى المكانة العلمية الممتازة التى يستحقها فهو عند إمام أهل السنة والجماعة – ابن تيمية – من خيار أهل العلم ولكنه مع هذا لا يوافق على العبارة السابقة التى أوردها الحلى ، لأنها تعنى إما أنه ابتدع فى العلم أو أن السابقين عليه قصروا فيه .

وفى اعتقاد مثل هذا التفسير شك فى أن النبى ﷺ قد أوضح لأمته المعارف الحقيقية والعقائد اليقينية ، وهو ما لم يحدث .

فإذا جعلت الشيعة للإمام الصادق هذا الدور الذى نسبوه إليه ، فإنه يعنى القدح فى الرسول ﷺ وأصحابه ، فمثل هذه الاعتقادات إذاً دخيلة على الإمام جعفر ومنسوبة إليه كذباً كأنواع الأكاذيب الأخرى مثل الجفر أو رسائل إخوان الصفا وغيرها المنسوبة إليه خطأ(١٢٩) .

أما ما عرف عن الإمام الصادق من تنبؤاته بالأحداث المقبلة ، فيفسرها أهل السنة بأنها من قبيل الإشراق النفسى . ولا يوافق الأستاذ الشيخ أبو زهرة على ما تذهب إليه الشيعة فى اعتقادها بأن علم الإمام الصادق كان إشراقياً خالصاً وليس كسبياً ، ومع أنه لا يبخسه حظه من درجة الإشراق الروحى ، إلا أنه يعتبره إماماً مجتهداً .

ومما يؤيد هذا :

أولا : يبنى الشيعة عقيدتهم فى أن علم الإمام جعفر إلهامى على مقدمتين : أولهما أن شريعة الله واحدة لكل زمان ومكان ، وهو عز وجل رحيم بعباده لم يتركهم هملا بل ترك فيهم هادياً ومرشداً حتى لا يقعوا فى الاختلاف ، وهو الإمام الذى يبين الشريعة ويهدى إلى السبيل الذى يسلكونه فيما يجد لهم من أحداث . ومن هذا تتفتق المقدمة الثانية فلابد أن يكون هذا الإمام معصوما وإلا لما كان ظاهر الحجة ، وأصبح كغيره من العلماء وليس قائماً بحجة الله تعالى فى الأرض(١٣٠) .

---

(١٢٩) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ١٢٤ .(١٣٠) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام الصادق . ص ٧١ .

ونتيجة المقدمتين فإن الإمام معصوم عن الخطأ ، يتلقى العلم بالإلهام ، وبوصية من أسلافه .

ولا يسلم الأستاذ الشيخ أبو زهرة بهاتين المقدمتين لأن « أقصى ما تدل عليه حاجة الناس إلى مفسر للشريعة مستنبط لأحكامها . وقد قرر ذلك العلماء »(١٣١)

ولا تدعو الحاجة إلى وجود ملهم بقدر ما تقتضى الحوادث وجود عالم بالكتاب والسنة ، وإن كان هذا سيدعو إلى الاختلاق فى الفروع مما لا ضرر فيه ، فالحلول الفقهية على اختلافها شبيهة بتنوع أنواع الدواء . والكتاب والسنة هما الأصل فى علاج كل داء اجتماعى . فلا حاجة إذاً إلى إمام معصوم بعد صاحب الرسالة محمد ﷺ .

ثانياً : يختلف الشيعة فى الفروع الفقهية ولم تمنعهم عصمة الإمام الذين يأخذون عنه من الوقوع فى الاختلاف .

ثالثاً : إن العلم الإلهى ينفى الاجتهاد . وهو أمر مقرر بواسطة النبى ﷺ وقد سلك سبيله فى حادثة الأسرى المشهور . ثم نهاه الله تعالى بالآية : ﴿ **ما كان لنبى أن يكون له أسرى حتى يثخن فى الأرض . تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم ، لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم فكلوا مما غنتم حلالا طيبا . واتقوا الله . إن الله غفور رحيم** ﴾ . وقد اجتهد الرسول ﷺ ليعلم المسلمين أن المجتهد يصيب ويخطى « وأنه لا يصح لمجتهد أن يدعى لنفسه أنه إن اجتهد لا يخطىء قط فتكون الفرقة ويكون الانقسام »(١٣٢) .

رابعاً : لا يصح لأحد أن يدعى العصمة بعد أن أخطأ النبى ﷺ فى الواقعة السابقة ثم أرشده ربه إلى الصواب ، فليس لأحد أن يرقى إلى مرتبته ، أو يعلو عليه بدعوى العصمة .

---

(١٣١) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام الصادق . ص ٧١ و٧٢ .

(١٣٢) المرجع السابق : ص ٧٣ .

خامساً : ثبت عن الصحابة ، بما فيهم على بن أبى طالب ، الاختلاف فى المسائل الفقهية بل من أقوال أمير المؤمنين على : « اجتمع رأيى ورأى عمر على عدم بيع الأمة التى استولدها سيدها والآن أرى بيعها »[133] .

سادساً : كان الإمام الصادق على علم تام باختلاف الفقهاء ، فهو فى مناقشته لأبى حنيفة يبين فى المسألة الواحدة ما يراه أهل العراق ، وأهل الحجاز . وما يراه هو فلو كان يرى العلم بطريق الإلهام فحسب للام المختلفين ولم يعتن بمعرفة اختلافاتهم .

وقد ترك لنا الكلينى فى (الكافى) المقابلة التى تمت بين جعفر الصادق والمعتزلة وعلى رأسهم واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد على أثر مقتل الوليد وانشغال المسلمين بمشكلة الخلافة . وقد تكلم الحاضرون أمامه وأكثروا فى النقاش فطلب منهم الصادق أن يسندوا أمرهم إلى رجل منهم . ففوضوا عمرو بن عبيد فقال :

« قد قتل أهل الشام خليفتهم وضرب الله عز وجل بعضهم ببعض وشتت الله أمرهم فنظرنا فوجدنا رجلا له دين وعقل ومروءة وموضع ومعدن للخلافة وهو محمد بن عبيد الله بن الحسن فأردنا أن نجتمع عليه فنبايعه . ثم نظهر معه فمن كان تابعنا فهو منا وكنا منه ومن اعتزلنا كففنا عنه ومن نصب لنا جاهلناه فنصبنا له على بغيه ورده إلى الحق وأهله وقد أحببنا أن نعرض عليك ذلك فتدخل معنا فإنه لا غنى بنا عن مثلك لموضعك وكثرة شيعتك » .

فلما سألهم الصادق عما إذا كانوا جميعاً على نفس الرأى أجابوا بالإيجاب .

فحمد الله وأثنى عليه وصلى على النبى ﷺ ثم قال :

« إنما سخط إذا عصى الله أما إذا أطيع رضى . خبرنى يا عمرو لو قلدتك أمرها ووليتك بغير قتال ولا مؤونة وقيل لك ولها من شئت من كنت توليها ؟

---

(١٣٣) الإمام الصادق : ص ٧٣ .

قال :

كنت أجعلها شورى بين فقهائهم وخيارهم . قال : قريش وغيرهم . قال : نعم ، قال : أخبرني يا عمرو أتتولى أبا بكر وعمراً وتتبرأ منهما ؟ قال : أتولاهما فقط – فقد خالفتهما ما تقولون أنتم تتولونهما أو تتبرأون منهما . قالوا : نتولاهما . قال عمرو : وإن كنت رجلا تتبرأ منهما فإنه يجوز لك الخلاف عليهما وإن كنت تتولاهما فقد خالفتهما . قد عمد عمر إلى أبي بكر فبايعه ولم يشاور فيه أحدا ثم ردها أبو بكر عليه ولم يشاور فيها أحداً ثم جعلها شورى بين ستة وأخرج منها جميع المهاجرين والأنصار وغير أولئك الستة من قريش وأوصى فيها شيئاً لا أراك ترضى به أنت ولا أصحابك إذ جعلتها شورى بين جميع المسلمين . قال : آمر صهيباً أن يصلى بالناس ثلاثة أيام وأن يتشاوروا أولئك الستة ليس معهم أحد إلا ابن عمر يشاورونه وليس له من الأمر شيء وأوصى من بحضرته من المهاجرين والأنصار إن مضت ثلاثة أيام قبل أن يفرغوا ويبايعوا رجلا أن يضربوا أعناق أولئك الستة جميعاً فإن اجتمع أربعة قبل أن تمضى ثلاثة أيام وخالف اثنان أن يضربوا بأعناق الاثنين أفترضون بهذا أنتم ؟ فيم تجعلون من الشورى فى جماعة المسلمين . قالوا : لا . ثم قال : يا عمرو دع ذا أرأيت لو بايعت صاحبك الذى تدعونى إلى بيعته ثم اجتمعت لكم الأمة فلم يختلف عليكم رجلان فيها فأفضيتم إلى المشركين الذين لا يسلمون ويؤدون الجزية أكان عندكم وعند صاحبكم العلم من يسيرون بسيرة رسول الله فى المشركين فى حروبه . قال : نعم . قال : فتصنع ماذا ؟ قال : أدعوهم إلى الإسلام »(١٣٤) .

وإذا قبلنا جدلا صحة صدور هذا الحديث عن جعفر الصادق فإننا لا نجد فى سطوره معارضة لفكرة الخلافة عند أهل السنة ونظرية الشورى وانتخاب الخليفة بالبيعة . إنه يعارض خروج محمد بن عبد الله بن الحسن وكان دأبه معارضة الخروج . لقد كان الإمام الصادق عازفا عن السياسة منغمساً فى بحور العلم فليس من المستبعد أن ينهى عن الخروج للتجارب الأليمة التى عاناها آل البيت .

---

(١٣٤) الكليني : مخطوط الكافي . مكتبة بلدية الاسكندرية رقم ١٢٩٩ ب .

أما محاورته مع واصل بن عطاء فليس فيها تعرض لأبى بكر أو عمر بسوء فالقدح والسب كان بدعة تورط فيها الشيعة المتأخرون ، فكانوا بذلك مدعاة لنفور أهل السنة الشديد منهم .

فمن الثابت أن جعفر الصادق ينتسب من جهة أمه إلى أبى بكر الصديق(١٣٥) فليس بغريب ألا يمس هذا الصحابى الجليل بكلمة تسوؤه . وقد ترجع معارضته - إن صحت - لطريقة البيعة التى تمت بها البيعة للصاحبين إلى احتمال ميله إلى القول بحق جده أمير المؤمنين على بدلا منهما .

ومع هذا فإن من المستبعد صدور مثل هذه الآراء منه ، وإنما قد حمله إياها الأتباع والأصحاب الذين أسرفوا على أنفسهم وعلى أئمتهم . وها هو البخارى لم يرو عنه حديثه لا لعلة إلا ما عرف عن الأشخاص الذين يترددون عليه ويدعون أنه حدثهم بينما هم كاذبون(١٣٦) . وقد ظهرت مثل هذه الدعاوى الخاطئة من نسبة الجفر إليه ، بينما ينتمى هارون بن سعيد العجلى الذى قيل أنه روى الجفر عن جعفر الصادق - إلى المذهب الزيدى وقد « أنشأ فيما بعد شعرا يتبرأ فيه من الجفر ومن كل غال فى جعفر الصادق »(١٣٧) وحتى إن سلمنا بصحة هذا الجدال وصدوره من جعفر الصادق ، فهو لم يخرج فى جوهره عما رآه حقاً لجده أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، ونلمح فى حديثه نفس المعنى الذى كتبه الحسن ابن على إلى معاوية يقول له فيه : « وقد تعجبنا لتوثب المتوثبين علينا فى حقنا وسلطان نبينا صلى الله عليه وآله وإن كانوا ذوى فضيلة وسابقة فى الإسلام فأمسكنا عن منازعتهم مخافة على الدين أن يجد المنافقون والأحزاب بذلك مغمزاً يثلمونه به .. »(١٣٨) .

---

(١٣٥) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ٢٠٦ .

(١٣٦) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ٢٠٧ .

(١٣٧) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ٢٠٨ .

(١٣٨) الأصبهانى : مقاتل الطالبين . ص ٥٦ .

الزيدية :

كانت الجراح الساخنة التى أصابت قلوب المؤمنين عامة وأهل البيت خاصة – منذ استشهاد الحسين – سبباً فى عزوف السلالة الطاهرة من أبناء البيت النبوى عن السياسة وبعدهم عن هذا المعترك ، إذ انهالوا على العلم يغترفون منه ، ففاضوا على الناس كمحدثين وفقهاء وأقاموا بالمدينة المنورة – حيث مثوى الرسول صلوات الله عليه – ينهلون من آثاره وآثار أصحابه ، منقطعين للعلم والعبادة فوجدوا فيهما العزاء والسلوى . سلك هذا الطريق على بن الحسين « زين العابدين » وتبعه ابنه محمد الباقر ثم جعفر الصادق .

أما زيد بن على بن الحسين (١٢٢ هـ – ٧٣٩ م) فقد ترك منهاج أبيه وأخيه وابن أخته ، ولم يقم بالمدينة ويجعلها مقرا له ، بل أكثر من الترحال والانتقال ، فكانت له جولات فى السياسة أصاب فيها وأصيب ، ولكنه لم يترك ميدان العلم أيضا ، فقد تلقف التركة المثرية من الفقه والحديث كشأن باقى أفراد البيت النبوى ، فأصبح بذلك « عالما واسع الأفق ، مستبحر المعرفة عالماً بآراء الفقهاء ما بين حجازين وعراقين ، وعلم المناهج الفقهية كلها ، وكان عالماً بحديث آل البيت وغيرهم وكان عالماً بالفرق الإسلامية ولعله أول علوى جاهر بانتحاله مذهبا من المذاهب »[(١٣٩)] .

وخرج الإمام زيد على أمير الجور هشام بن عبد الملك (٩٥ هـ – ٧١٣ م) بعد أن بايعه أهل الكوفة من المتشيعين لأهل البيت . ولكنهم كما خذلوا جده أمير المؤمنين على بن أبى طالب وابنه الحسين سيد الشهداء ، « فعلوها حسينية » مع الإمام زيد أيضا كما جاء على لسانه ، ثم راحوا يبكونه بعد الخذلان المزرى ، فيأتى بعضهم إلى كناسة الكوفة حيث صلب . فيتعبدون عنده[(١٤٠)] وكان الأجدر بهم مناصرته حيا ومؤازرته فى حربه التى أصبحت غير متكافئة بعد نكثهم بيعتهم له .

---

(١٣٩) أبو زهرة : الإمام زيد ، ص ٧٢ .

(١٤٠) ابن تيمية : منهاج السنة . جـ ١ ، ص ٨ .

وهكذا تكررت الظاهرة فتكررت مأساة الحسين فى شخص زيد حفيده ، وهنا يحق للباحث أن يتساءل عن السبب . وقد تعرض الدكتور النشار إلى تفنيد رواية الأصبهانى فى (مقاتل الطالبيين)، مستبعداً أن تكون العلة فى حصر الناس بالمسجد بواسطة يوسف بن عمر عامل هشام على الكوفة ، الذى حال بهذه الطريقة بين السواد الأعظم من أهل الكوفة وبين يزيد ويرى أهل السنة والجماعة أن فى مذهب الإمام زيد – وهو جواز الفضول ، تكمن له خذلان أهل الكوفة له(١٤١) .

فبدلا من المناضلة معه ، دخل المبايعون له فى مناقشة حامية هى أقرب إلى المساومة ، عن رأيه فى الصاحبين ، فدعا لهما بالمغفرة ذاكراً أنه لم يسمع أحداً من أهله تبرأ منهما ، فهو متبع لهذه السنة ولا يذكرهما إلا بالخير . ولكنهم ضيقوا عليه الخناق سائلين إياه عن سبب مطالبته بدم أهل البيت فأجاب : « إن أشد ما أقول فيمن ذكرتم أنا كنا أحق الناس بهذا الأمر ، ولكن القوم استأثروا علينا ودفعونا عنه ولم يبلغ ذلك عندنا كفراً ، قد ولوا وعدلوا وعملوا بالكتاب والسنة » . ولم يكتفوا بهذا الرد الشاق بل عادوا يسألونه : « لم تقاتل إذاً ؟ » فأجابهم برأيه الصريح فى الاختلاف البين بين الصحابة الأولين ، وخليفة بنى أمية هشام بن عبد الملك الذى يدعوهم معه لمحاربته(١٤٢) .

ولكنهم أبوا مناصرته وكأنهم يتعللون بهذه المناقشة البيزنطية للقعود عنه فرفضوه وأصبح يطلق عليهم « الرافضة » وسمى من لم يرفضه من الشيعة زيديا لانتسابهم إليه(١٤٣) .

وتعطينا المصادر التاريخية صورة صادقة عن ضآلة عدد أنصاره وعن تضارب الآراء بين فرق الشيعة فى ذلك الوقت . فمنهم من يؤيد جعفر الصادق وينادى به إماماً ، ومنهم من يعطى البيعة ليزيد ثم ينكص عنها ، والغلاة الذين بدأت تظهر فرقهم منذ مقتل الحسين ثم زاد خطرها واستفحل أمرها .

---

(١٤١) دكتور النشار : نشأة الفكر . جـ ٢ ، ص ٥٤ .

(١٤٢) ابن كثير : البداية والنهاية . جـ ٩ ، ص ٣٣٠ .

(١٤٣) ابن تيمية : منهاج السنة . جـ ١ ، ص ٨ .

أما الزيدية ، فقد انفصلوا عن باق الفرق الشيعية منذ ذلك الوقت لمناداتهم بأنه لابد أن يخرج الإمام داعياً لنفسه خلافاً للشيعة الإثنى عشرية الذين يعتبرون الإمام إماما ولو لم يخرج داعيا لنفسه(١٤٤) .

وقد قسم الدكتور النشار أنصار الإمام زيد إلى :

أولا : جماعة من كبار الشخصيات الذين أحبوا أهل البيت حباً خالصاً لا يختلط بأية شوائب غنوصية واستماتوا فى الدفاع عنه ومناصرته حيث قتل البعض منهم ونجى الآخر .

ثانيا : بعض الفقهاء ونقلة الآثار وأبرزهم أبو حنيفة الذى تتلمذ على زيد لمدة عامين .

ثالثا : المعتزلة : لأن زيد بن على خرج لمحاربة الإمام الظالم تطبيقاً لأصل من أصولهم وهو « الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر »(١٤٥) .

من هذا نستنتج أن المذاهب الشيعية لم تسلك سبيلا واحداً حتى بلغت النسق الأخير المعاصر فى صوره الثلاث الإثنى عشرية والإسماعيلية والزيدية ، وإنما كانت الآراء تتفاعل فى بوتقة الأحداث يأخذ بعضها برقاب بعض ، ولم يكن النقل من مصدر واحد بعينه بل تلقفته المدارس والأتباع لتضيف إليه وتعدل فيه حتى صارت إلى ما أصبحت عليه ، بينما دعوى حب أهل البيت النبوى بريئة من كل هذا .

فإن محبى أهل البيت المعتدلين لم تتسرب إلى عاطفتهم الخالصة شوائب الغلو ، فخرجوا مع الإمام زيد بدافع تلقائى للوقوف فى وجه الظلم ممثلا فى حاكم بنى أمية العاتى ، وإقامة صرح الحكم الإسلامى العادل الصحيح من وحى الكتاب والسنة .

---

(١٤٤) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام الصادق . ص ٤١ .

(١٤٥) نشأة الفكر : جـ ٢ . ص ١٥٨ و١٥٩ .

وإننا لا نعثر على محبى آل البيت النبوى على امتداد العصور وإلى وقتنا هذا خالصة قلوبهم من شوائب النظريات الفلسفية . هؤلاء هم المحبون من أهل السنة والجماعة ، إنهم لم ينكروا على آل البيت الكريم حقهم فى الإجلال والإعزاز ، ودأبوا على هذا المنهج مقتفين آثار أسلافهم العظام وخاصة رواد المذاهب الأربعة .

أما الغلاة ، فإن موقفهم الصحيح هو موقف العداء لأهل البيت . وأمامنا مثال صارخ يضج بهذا العداء فى كراهيتهم لزيد ، لأنه لم يستجب للآراء الغنوصية .

ونعود إلى الروافض وموقف الخذلان الذى أخذه الشيعة طابعاً لهم منذ استشهاد الحسين ، إنهم عاهدوا وبايعوا ثم نكصوا على أعقابهم فى الساعة التى تمتحن فيها متانة العقائد ، فلما جاءت الأجيال التالية بعدهم لم يسعها إلا صياغة المذهب فى تأكيد حقوق الأئمة صياغة فلسفية نظرية ليعوضوا الدور الذى كان ينبغى على أسلافهم أن يؤدوه ، وهو الدور الحقيقى الذى كانت تمليه الأحداث وتفرضه عليهم فرضاً .

ولم يكن انصراف الروافض عن مناصرة زيد بن على إلا لأنه أكد محبته للصاحبين فى سياق نظريته عن جواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل ، لقد أعلن لهم دون مواربة وهو على أهبة الاستعداد للحرب ، أن « الخلافة فوضت إلى أبى بكر لمصلحة رأوها وقاعدة دينية راعوها من تسكين ثائرة الفتنة .. وكانت المصلحة أن يكون القيام بهذا الشأن ممن عرفوه باللين والتودد والتقدم بالسن والسبق فى الإسلام والقرب من رسول الله صلوات الله عليه[١٤٦] .

فلا نص هناك إذاً ولا وصية ، وإلا لنادى بها وأعلنها فى نزاعه ضد هشام ابن الحكم وهو الفقيه المحدث الراوى لحديث آل البيت وغيرهم[١٤٧] .

بل إنه يكاد يعلن وهو يناقش أخاه محمد الباقر « أن أباه لم يكن إماما بل

---

(١٤٦) الشهرستانى : الملل والنحل . جـ ١ ، ص ٢٠٨ .

(١٤٧) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام زيد . ص ٧٠ .

كان فى نظره رجلا من صالحى أهل البيت »[148] لأنه لم يخرج قط ولا تعرض للخروج[149] .

إن الإمام زيد فى حقيقة الأمر قد ظهر فى الوقت المناسب لكى يقف فى وجه الآراء الشيعية التي سادت فى عصره ، ويعود بذاكرة القوم إلى « الأعمال الباهرة التى قام بها الشيخان أبو بكر وعمر والتى جعلت خلافتهما (حصن الإسلام المكين)[150] .

لقد أدى دوره فى تصحيح الأفكار التى كان يبثها الشيعة على اختلاف فرقهم فى الخفاء كإثبات الخلافة بالوراثة عن طريق النص من النبى صلوات الله عليه إلى على الذى أوصى بها إلى الحسن ثم الحسين وهكذا .. والقول بعصمة المهدى المنتظر .

ويذهب الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة إلى أن الإمام زيد قد خرج من الموقف السلبى الذى التزمه من هو أكبر من آل البيت إلى الموقف الإيجابى . كما كانت آراؤه فى الخلافة مشتقة من آراء أمير المؤمنين على بن أبى طالب التى اشتهرت بين المسلمين[151] .

لهذا سنعرض لآرائه فى الإمامة .

أولا : إمامة المفضول :

إن أبرز آراء الإمام زيد هو جواز إمامة المفضول مع قيام الفاضل ، وقد أورد الشهرستانى هذا المعنى فى النص الذى سبقت الإشارة إليه ، ولكنا نعود فنستوفيه كله لما له من أهمية فى تفهم نظرية زيد حيث قاس على ما تم الأمر عليه فى عهد الخلفاء الراشدين أو بمعنى أدق : « برر موقف جده على بن أبى طالب من خلافة أبى بكر وعمر تبريراً واقعياً »[152] .

---

(١٤٨) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ١٤٨ .
(١٤٩) الشهرستانى : الملل والنحل . جـ ١ ، ص ٢١٠ .
(١٥٠) الإمام زيد : ص ١٠٤ .
(١٥١) المصدر السابق : ص ١٨٧ .
(١٥٢) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ١٦١ .

فإن علياً بن أبى طالب كان أفضل الصحابة ، ولكن المصلحة اقتضت أن يتولى أبو بكر الخلافة لتسكين ثائرة الفتنة التى يخشى أن تشتعل نارها بسبب قرب العهد بحروب المشركين التى كان لفارس الإسلام العظيم فيها شأن كبير .

فالخوف من الضغائن وإحياء مطالب الثأر اقتضت أن يعهد بالخلافة إلى من هو معروف باللين وتميل القلوب إليه ولا تنقاد له الرقاب كل الانقياد أى لا تخضع له قسراً بالقوة .

وأبو بكر أكبر سناً والأسبق فى الإسلام من الرجال ، وقريب من الرسول صلوات الله عليه .

ويفهم من النص الذى جاء بالملل والنحل أن الإمام زيد استشهد بما أظهره المسلمون من معارضة حين اختار أبو بكر عمر بن الخطاب وهو فى فراش مرضه وقالوا : « لقد وليت علينا فظاً غليظاً فما كانوا يرضون بأميرالمؤمنين عمر لشدة وصلابة وغلظ له فى الدين وفظاظة على الأعداء »(١٥٣) .

فلو لم يستطع أبو بكر إقناعهم به لصارت فتنة ، كما أن تولية على بن أبى طالب فى الظروف التى انتقل فيها النبى ﷺ إلى الرفيق الأعلى وقرب العهد من حروب الشرك مع مطالب الثأر الحية فى النفوس .. لأدى كل هذا إلى وقوع الفتن أيضاً . لذلك فوضت الخلافة لأبى بكر « لمصلحة رأوها وقاعدة دينية من تسكين ثائرة الفتنة وتطييب قلوب العامة »(١٥٤) .

ويلاحظ أن الإمام زيد سكت عن ذكر الخليفة الثالث عثمان بن عفان فلم يشر إليه .

يمكننا إذاً أن نصل من هذا إلى أنه لم يصرح بوجود نص حديث عن الرسول ﷺ أو وصية أوصى بها إلى على ثم انتقلت إلى أبنائه بعده ، خلافاً لما كان ينادى به الشيعة حينئذ ، فالكيسانية كانت ترى إمامة محمد بن الحنفية ومهديته ،

---

(١٥٣) الشهرستانى : الملل والنحل . جـ ١ ، ص ٢٠٩ .

(١٥٤) المصدر السابق : ص ٢٠٨ .

وفريق آخر ينادون بإمامة أخيه محمد الباقر ، والغلاة تنادى بإمامة بعض آل البيت بل وتعلن قدسيتهم[١٥٥] فجاء كلام الإمام زيد كالسيف القاطع فى وجه الجميع .

ويستنتج الأستاذ الشيخ محمّد أبو زهرة من هذا النص ضمن استدلالاته الأخرى أن الأفضلية التى يقصدها الإمام زيد ليست بسبب قرابة على بن أبى طالب من الرسول ﷺ ، لأن الأفضلية ليست ملازمة للخلافة لأنه ينبغى أن يكون الاختيار لمن هو أقدر على شغل هذا المنصب ، مطاعاً من الناس ، لا يسبب فتنة لتوليه إمارة المسلمين ، ويتم اختياره عن طريق الشورى بواسطة المسلمين الذين يؤمرون الأصلح لهم لا بأن يفرض عليهم شخص معين .

فالأمر إذا موكول فى النهاية للمسلمين يختارون ما يشاءون ولو وجد من هو أفضل منه « فكم من فضلاء فى أقوامهم ، وفى ذات أنفسهم ينحون عن الحكم ، أو لا يولونه لأن الأقوام لا يدينون لهم بالطاعة . ولا يرون المصلحة فى توليهم . بل يرون أن الطاعة والمصلحة فى تولية غيرهم »[١٥٦] .

ثانيا : الإمام فاطمى :

اشترط زيد بن على أن يكون الإمام من نسل فاطمة سواء من أولاد الحسن أو الحسين دون تعيين واحد منهم بشخصه .

كل ما يجب توفره فى أحدهم هو أن يكون عالما زاهداً شجاعاً سخياً يخرج مناديا بالإمامة[١٥٧] .

ومع هذا فليست الخلافة عنده بالوراثة وإنما وضع هذا الشرط – أى كون الإمام من أولاد فاطمة – كشرط أفضلية لا شرط صلاحية للخلافة ، لأن المصلحة هى موضع الاعتبار عنده .

فإن « مصلحة المسلمين وإقامة عمود الدين والعدالة هما الأمران اللذان

---

(١٥٥) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ١٦٠ .

(١٥٦) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام زيد . ص ١٨٩ .

(١٥٧) الشهرستانى : الملل والنحل . جـ ١ ، ص ٢٠٧ .

يلاحظان فى تقديم المفضول على من هو أفضل منه مناباً ونسباً(١٥٨) .

ووجه الاختلاف بين رأى الإمام زيد وما أعده الشيعة فى عصره – أن الكيسانية ترى الإمامة فى محمد بن الحنفية – وهو علوى وليس بفاطمى – بينما الإمام عند الشيعة الإمامية يجب أن يكون فى فاطمة من أبناء الحسن والحسين كما أسلفنا .

ومع أن هذا الأصل من أصول الإمام زيد هو الوحيد الذى تفوح منه رائحة التشيع(١٥٩) فقد أغضب فريقى الشيعة فى ذلك الوقت وانفصلت الزيدية كمذهب مستقل عن الكيسانية والإمامية .

ثالثاً : الإمام غير معصوم :

دأب الإمام زيد على تحصيل الأصول والفروع لكى يتحلى بالعلم كما يذكر الشهرستانى وتتلمذ على واصل بن عطاء شيخ المعتزلة(١٦٠) ثم كانت رحلاته العديدة التى استمع خلالها إلى آراء الشيعة . كل هذا جعله يفند اعتقادات الفرق الشيعية وخاصة آراء الغلاة منهم .

إن الأئمة من أهل البيت النبوى لم ينادوا أبداً بعصمة الأئمة ولكن أتباعهم فعلوا هذا(١٦١) فأوقفهم الإمام زيد عند حدهم فلا عصمة ولا قداسة للإمام عنده لأنه خرج من حصيلته العلمية الوفيرة إلى أن « الإيمان بالاجتهاد وبالرأى واجتهد هو وقاس فى فقهه . وآمن بالعدل والتوحيد »(١٦٢) .

ولم يكن من المعقول أن ينادى زيد بن على بإمامة المفضول مع قيام الأفضل ثم يرى بعد هذا أن الإمام معصوم من الخطأ . لأنه لو كان كذلك لأصبح الأجدر بالإمامة . فالعصمة ناتجة عن توارث الأئمة منذ النبى ﷺ . وكما آمن المسلمون

---

(١٥٨) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام زيد . ص ١٩٠ و١٩١ .

(١٥٩) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ١٩٢ .

(١٦٠) الملل والنحل : جـ ١ ، ص ٢١٨ .

(١٦١) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ١٦٣ .

(١٦٢) نفس المرجع والصفحة .

بالعصمة له صلوات الله عليه لأنه يتصرف بالوحى المنزل إليه . اعتقد الشيعة بعصمة الإمام وقيامه حجة على العباد فى أمور الدين .

ولكن الإمام زيد نفى هذه العصمة . لا لاعتقاده الجازم بوحى من علمه بالحديث النبوى وهو الراوى له فحسب . بل لأنه أيضا اعتبر الخلافة أمراً مصلحيا[١٦٣] فليس الإمام هو المرجع فى الدين . فإذا وقع اختيار المسلمين على الشخص الأصلح للخلافة تم لهم ما أرادوا ، وإن إستكمل الشرائط كلها فكان من أولاد فاطمة أصبح هو الأفضل .

ويجوز على كليهما الخطأ .

رابعاً : الخروج :

ومن الاتجاهات التي انفرد بها الإمام زيد عن الشيعة ، اشتراطه أن يخرج الإمام داعياً لنفسه ، نافضاً عن نفسه ثوب التقية .

وقد جاء فى سياق المناظرة التى كانت بينه وبين أخيه محمد الباقر كما نقلها الشهرستانى أن الباقر قال له تعليقاً على هذا الشرط :

« على قضية مذهب والدك ليس بإمام فإنه لم يخرج قط ولا تعرض للخروج »[١٦٤] .

ويوضع الإمام لشرط الخروج لم يكتف برفضه نظرية انتقال الخلافة بالإيصاء أو بالوراثة بل وضع مبدأ جديداً يحتم على الفاضل من آل فاطمة أن يدعو لنفسه على الملأ – أى يتقدم لترشيح نفسه للانتخاب بأسلوبنا السياسى المعاصر – ليظهر فضائله ومزاياه ومقدرته « لينظر الناس فى مدى المصلحة فى توليه ، وللموازنة بينه وبين غيره فى أيهما أصلح »[١٦٥] .

---

(١٦٣) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام زيد . ص ١٩١ .

(١٦٤) الشهرستانى : الملل والنحل . جـ ١ ، ص ٢١٠ .

(١٦٥) الشيخ محمد أبو زهرة : الإمام زيد . ص ١٩٢ .

وقد ذهب أستاذنا الدكتور النشار إلى أن الإمام زيد بوضعه سنة الخروج ومخالفته بهذا المبدأ لإجماع أهل البيت ، واعتقاد الزيدية بعده لنفس الرأى ، أن أصبحت الزيدية (خوارج) أيضاً . كما يعتبر أن وضعه شرط المصلحة أساساً للإمامة فوق القرشية والفاطمية قد اتجه به أيضاً اتجاهاً خارجياً(١٦٦) .

خامساً : جواز إمامين معاً :

جاء ضمن تعريف مذهب الزيدية فى الملل والنحل :

« وجوزوا خروج إمامين فى قطرين يستجمعان هذه الخصال – أى أن يكون فاطمياً عالماً زاهداً شجاعا سخياً خرج بالإمامة – ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة »(١٦٧) .

ويمضى الشهرستانى فيذكر أنه لهذا السبب اعتبر بعضهم إمامة كل من محمد وأخيه إبراهيم ابنى عبد الله بن الحسن بن الحسين اللذين قتلا لخروجهما فى أيام جعفر المنصور صحيحة .

ويرى أستاذنا الدكتور النشار أن هذا الشرط لم يصدر عن الإمام زيد وإنما وضعه الزيدية الذين تابعوا محمداً وإبراهيم .

وسيتضح لنا هذا الشرط عندما نصل لمعالجة أحد النصوص بمخطوط لفقيه زيدى سنأتى به بعد قليل .

ولكن الأستاذ أبو زهرة يرجح اعتماد الإمام زيد على اتساع الرقعة الإسلامية فى وضعه لهذا الشرط لأنه قد تكون المصلحة فى تجزئة الحكم مع تعاونهما معاً كما يصلح هذا الشرط أيضاً لتنفيذه فى عصرنا الحاضر لتعود الخلافة الإسلامية منفذة لأحكام الشرع « على أن يكون ثمة تعاون صادق يحقق الوحدة الإسلامية وينطبق عليه قوله تعالى : ﴿ **إن هذه أمتكم أمة واحدة** ﴾ وقوله

---

(١٦٦) نشأة الفكر : ج ٢ ، ص ١٦٢ و١٦٤ .

(١٦٧) الشهرستانى : الملل والنحل : ج ١ ، ص ٢٠٧ .

تعالى : ﴿ إنما المؤمنون إخوة ، فأصلحوا بين أخويكم ﴾(١٦٨) .

سادساً : نفى المهدوية :

وأخيراً .. فإن الإمام زيد أنكر على الكيسانية دعواهم بقاء محمد ابن الحنفية على قيد الحياة وأنه المهدى المنتظر لملء الأرض عدلا بعد أن ملئت جوراً ، تلك النظرية التى اعتنقها الشيعة الإثنى عشرية فيما بعد ونقلوا المهدية إلى الإمام الثانى عشر الغائب المنتظر .

وتمشياً مع نظرية الإمام زيد فى الإمامة ، فضلا عن تلمذته لواصل ابن عطاء الفيلسوف العقلى ، فإن فكرة الإمام المستور ، أو المهدى المنتظر تبدو غير مقبولة .

ولكنه بخروجه على هشام بن عبد الملك أعطى لمصطلح المهدية معنى جديداً يمكن أن يقصد به « من يقوم بهداية الناس ومجالدة الإمام الظالم »(١٦٩) .

الفرق الزيدية :

كتبت الشهادة للإمام زيد فى طرقات الكوفة ، واختلفت الفرق الزيدية بعده وتعددت أسماؤها مع تبعيتها لأفكاره فى بعضها واختلافها فى البعض الآخر .

وأول هذه الفرق الجارودية اتباع زياد بن المنذر ويسمى أبا الجارود ولقبه محمد الباقر (سرحبوا) أى أنه شيطان أعمى يسكن البحر(١٧٠) .

وزعموا أن النبى ﷺ نص على إمامة أمير المؤمنين على بالوصف لا بالتقية ولكن المسلمين لم يعرفوه عن طريق الوصف ونصبوا أبا بكر للخلافة فكفروا .

يقول الشهرستانى : وقد خالف أبو الجارود فى هذه المقالة إمامة زيد ابن على فإنه لم يعتقد بهذا الاعتقاد(١٧١) .

---

(١٦٨) الشيخ محمد أبى زهرة : الإمام زيد . ص ١٩٤ .

(١٦٩) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ١٦٥ .

(١٧٠) النوبختى : فرق الشيعة . ص ٥٥ .

(١٧١) الملل والنحل : جـ ١ ، ص ٢١٢ .

ومن آرائهم أن العلوم تنتقل فى آل محمد ﷺ فلا يحتاجون للتعليم وإنما ينبت العلم فى صدورهم كما ينبت الزرع المطر « فالله عز وجل قد علمهم بلطفه كيف شاء »[172] .

وقد فسر النوبختى عقيدتهم فى تلقى أولاد البيت النبوى للعلوم لتصبح متفقة مع نظريتهم فى جعل الإمامة فيهم جميعاً سواء ، فلا إلزام بالإمامة لبعضهم دون البعض الآخر . إلا أن أستاذنا الدكتور النشار يرجح أن السبب فى هذه المقالة هو « ضخامة فكرة العلم السرى المنسوب إلى الأئمة وانتشار هذه العقيدة فى الكوفة »[173] إذ أنهم يشترطون أن تصير الإمامة بعد الحسين فى أولاد الحسن والحسين فهى فيهم خاصة دون سائر أولاد أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، مع إضافة أحد أصول المذهب الزيدى إلى نظريتهم وهو الخروج فهم عندهم « كلهم فيها سواء ومن قام منهم ودعا لنفسه فهو الإمام المفروض للطاعة بمنزلة على بن أبى طالب واجبة إمامته من الله عز وجل على أهل بيته وسائر الناس »[174] .

وقد طعنوا بهذين الشرطين فى إمامة الباقر والصادق وأخرجوهما من دائرة الأئمة بل انتقلوا من الطعن إلى رميهما بالكفر بدعواهم أن من ادعى الإمامة دون أن يخرج داعيا لنفسه وإنما هو « قاعد فى بيته مرخى عليه ستره فهو كافر وكل من اتبعه على ذلك » ، فلا عجب أن يسمى الباقر رأس هذا الفريق بالشيطان الأعمى الذى يسكن البحر لما قذفه به .

والفرقة الثانية التى تشكلت على أثر مقتل الإمام زيد هى المسماة السليمانية أتباع ابن جرير ونظريته فى الإمامة أنها شورى تنعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين ، كما اعتنق فكرة الإمام زيد فى صحة إمامة المفضل مع وجود الأفضل ، وبهذا تصح عنده إمامة أبى بكر وعمر ولكنه ينسب الخطأ إلى الأمة فى اختيارهما له ويعتبره خطأ اجتهاديا لا يصل إلى درجة الفسق . ويطعن السليمانية

---

(172) النوبختى : فرق الشيعة . ص 56 .
(173) نشأة الفكر : ج 2 ، ص 190 .
(174) النوبختى : فرق الشيعة . ص 54 .

فى عثمان ويكفرونه للأحداث التى يدعون أنه أحدثها ويلحقون به السيدة عائشة وطلحة والزبير بسبب قتالهم لعلى[175] .

أما الفرقة الثالثة من الزيدية فهى الصالحية أتباع الحسن بن صالح ، كما يتداخل مع هذه الفرقة أيضاً أصحاب المغيرة بن سعد – وهو كثير النواء – الملقب بالأبتر فسموا « البترية »[176] .

وهم يفضلون علياً ويثبتون إمامة أبى بكر وعمر كما يثبتون الإمامة فى أولاد على الذين خرجوا للمطالبة بالإمامة .

وعلى بن أبى طالب أفضل الناس بعد النبى ﷺ وأحقهم بالإمامة بعده وهم يرضون لما رضى به أمير المؤمنين على من تسليمه الأمر لأبى بكر وعمر ولا يستحلون لأنفسهم الاعتقاد بغير هذا لأنه لو لم يرض على لأصبح أبو بكر هالكاً .

وأجازوا أيضاً إمامة المفضول مع قيام الفاضل ما دام راضياً بذلك .

وهم يتفقون فى المذهب مع السليمانية إلا أنهم توقفوا فى أمر عثمان مترددين بين الحديث النبوى الذى يدخله مع العشرة المبشرين بالجنة ، وبين الأحداث التى نسبت إليه فيتوقفون فى حقه تاركين الأمر إلى أحكم الحاكمين[177] .

ويرى الدكتور النشار فى هذا التوقف ما يدل على وجود روح مرجئية وأنه خلاف رقيق مع أهل السنة والجماعة[178] .

وهكذا نجد أنفسنا أمام الظاهرة التى اتضحت لنا من عرضنا للفرق الزيدية بعد وفاة الإمام زيد ، وهى خروج مذهبها عن آراء إمامها ونزعة الغلو عند بعضها .

---

(١٧٥) الشهرستانى : الملل والنحل . جـ ١ ، ص ٢١٤ .
(١٧٦) النوبختى : فرق الشيعة . ص ٥٧ .
(١٧٧) الشهرستانى : الملل والنحل . جـ ١ ، ص ٧ .
(١٧٨) نشأة الفكر . جـ ٢ ، ص ١٩٥ .

فإن فكرة انتقال العلم الإلهى فى أصلاب الأئمة جعلت الإمام طبقاً لهذا التصور عنصراً ابستمولوجيا . كما انتحل أتباع زيد مثل هذه الأفكار الغنوصية بينما حاربها أمام المذهب ووقف فى طريقها .

ثم نضيف إلى هذا كله ما تبين لنا أثناء الحديث من الوقوف على إحدى المخطوطات لأحد فقهاء الزيدية المتأخرين – وهو أحمد بن يحيى المرتضى باليمن ، فقد تسنى لى بحث المخطوطة المسماة (الأزهار فى فقه الأئمة الأطهار)(١٧٩) التى سأحاول عرض ما يتصل فيها بنظرية الإمامة فى إيجاز .

يعرف الإمامة أولا بأنها « رياسة عامة شرعية لرجل مخصوص ليس فوقها يد » ، ويستند فى دعوى الإمامة إلى العقل – كالشأن عند الإمامية – لأنها لطف فى الواجبات العقلية والشرعية ، ولأن العقل يقضى بضرورة دفع الضرر .

ويميل إلى الرأى القائل بالوجوب بعد عرضه لآراء باقى الفرق ومعارضته للنجدات التى تقول بأنها لا تجب مطلقاً ، وقول الأصم : لا تجب فى كل وقت بل تجب عند وقوع الظلم لإزالته ، ولا يقر أيضاً رأى هشام الفوطى فى عدم الوجوب .

فإن توضيح معالم الأحكام الشرعية لا يتم إلا بوجود الإمام فنطالبه بهذه المهمة . ومن الأدلة على الوجوب أيضاً أن الصحابة قد فزعوا عقب موت الرسول صلوات الله عليه وبدأوا البحث فيمن يخلفه مما يستنتج معه أنهم عرفوا أن إقامة الإمام واجب .

واختيار الإمام من مهام أهل الحل والعقد – وهم أهل الدراسة والنظر فى أمور المسلمين فواجبهم البحث فيمن يصلح لهذا المنصب .

وتفوح رائحة التشيع أو بمعنى أدق الزيدية بالذات من اشتراط المؤلف أن يكون من أولاد الحسين ولكنها لا تثبت لهم بالبيعة والعقد مطلقا كمذهب الأشاعرة والمعتزلة وإنما عن طريق الدعوة .

---

(١٧٩) مخطوطة بمكتبة البلدية بالاسكندرية برقم ١٢٨٥ ب .

فمن واجب المسلمين أن ينظروا ويبحثوا عن الصالح للإمامة فإن ظفروا به طالبوه بالدعوة لنفسه ، ولكنهم قبل مطالبته بالدعوة ينبغى التحقق من توافر الشروط التالية فيه ، أى أن يكون « مكلفا ، حرا ، سبطيا ، عظيم بذل النفس والمال ، غير مؤف ، ذا غرايز ، وورع إسلامه يستطيع التصرف عن اجتهاد وتدبر » .

ويشرح المؤلف هذه الشروط بإسهاب :

فالتكليف شرط مجمع عليه لأن المجنون والصبى لا أهلية لهما . ويجب أن يكون ذكراً « لنقصان عقل المرأة وعدم تمكنها من مباشرة أكثر الأمور » ومصداقا لقول النبى ﷺ : « **لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة** » .

وشرط الحر مفروض لأن العبد مسلوب الولاية وهو ما أجمعت عليه الفرق الإسلامية ما عدا الجوينى[180] والأصم إذ يريان أنها تصلح لقول الرسول صلوات الله عليه : « .. **وإن أمر عليكم عبد حبشى مجدع فاستمعوا له وأطيعوا ما أقام فيكم كتاب الله** » .

ويفسر صاحب المخطوطة هذا الحديث بأن الرسول ﷺ يقصد به أمير الإمام أى الوالى وليس الإمام نفسه بدليل قوله صلوات الله عليه : « **من أطاعنى فقد أطاع الله ومن عصانى فقد عصا الله ومن يطع الأمير فقد أطاعنى ومن يعصى الأمير فقد عصانى** » .

وكون الإمام سبطياً يعنى أنه من أولاد الحسين وهو مذهب الزيدية غير الصالحية خلافا لما تراه المعتزلة والأشاعرة الذين يستندون إلى الحديث « الأئمة من قريش » . كما تخالف الزيدية أيضاً المذهب الإثنى عشرية الذى يوكل الإمامة بالنص إلى الأئمة المنصوص عليهم خلفاً عن سلف بالترتيب الذى ينظمونه .

---

(١٨٠) أخطأ صاحب المخطوط فى نسبة هذا الرأى إلى الجوينى لأن إمام الحرمين يقول : الصالح للإمامة هو الرجل الحر القرشى المجتهد الورع ذو النجدة والكفاية – ص ٤٣ غياث الأمم . ط دار الدعوة .

يقول المؤلف : « لا دليل على ما يزعمون من النص ، وإلا لظهر وانتشر ، ولهذا يبطل القول بالنص » .

أما كونه سبطياً فلأن الإمامة من الأمور الشرعية التى لا تثبت لمدعيها إلا بدليل شرعى ، وقد استقر الإجماع على صحتها فى الناس جميعاً وفى قريش خاصة . فالأولى إذاً أن تكون فى أولاد السبطين أى خاصة الخاصة .

وإذا كان هناك اختلاف بين قصرها على أولاد السبطين أى من نسل فاطمة أو من نسل على ولو لم يكن من أبناء فاطمة فإن « الصحيح المعتقد الذى عليه الأكثر أن العبرة بمجموعها لأن الشرف باجتماع الطرفين أكمل » .

وشرط غير موف معناه أن يكون الإمام سليم الحواس فلا يصح أن يكون أعمى أو أصم أو أبكم أو مقعداً أو به علة منفرة أو أية آفة أخرى تجعله عاجزاً عن أداء مهام منصبه .

ويجب أن يكون الإمام أيضاً ذا غرائز ، أى موهوباً له من الكفايات الجبليّة التى فطر عليها لأنها لو كانت اكتسابية فإنه يصبح متكلفاً بها وكأنه يكره نفسه على التحلى بها مما يشغله عن القيام بأداء أعماله . ولأن منصبه يتطلب خصالا عظيمة كبذل النفس والسخاء والورع كما يستطيع البت فى المسائل الاجتهادية فيتمكن بسهولة من استنباط الأحكام ، أى على وجه الإجمال « التدبير والاحتيال فى السياسة وصلاح الأمور » .

ولكن هذه الخصال التى يتمتع بها يجب أن تكون وسطا بين طرفى التفريط والافراط . ويبدو صاحب المخطوطة فى تقديم هذه الصفات متأثراً بالوسط الأرسطى .

ففى غريزة بذل النفس لا يكون متهوراً أو جبانا ، وفى بذله المال يبتعد عن التبذير والبخل ولا يصبح فى ورعه متقشفا أو مقدما على فعل المحظورات ، وألا يكون فى تدبيره ماكراً داهية أو ذا بلاهة وعته .

ويعارض صاحب الأزهار فى (فقه الأئمة الأطهار) جواز إمامة المقلد دون المجتهد فى العلوم الدينية لأن الاجتهاد شرط ضرورى فى الإمام فإن « أصحابنا

والحنابلة يمنعون خلو الزمان من المجتهد والآثار السمعية متظاهرة للدلالة على ذلك » .

فالحجة فى هذا هو أن الصحابة بلغوا الغاية القصوى فى علم الشريعة فهم المجتهدون الأول ، وكذلك أئمة أهل البيت كانوا من حيث الاجتهاد فى الذروة القصوى ، فلابد إذاً من توافر شرط الاجتهاد فى الإمام لأن المقلد يعد « كمن خلق له عينان فأطبقهما فكيف يهدى غيره من الضلالة ؟ » .

وينتقل المؤلف بعد هذا إلى معالجة مسألة الإمام المفضول وهو الذى يميز مذهب الزيدية عن غيرهم من فرق الشيعة فيقول : « أن يكون الإمام أفضل الموجودين أو من جملة أفاضلهم » لأنه متى توافرت المواهب السابق بيانها فى شخص ما فلن يوجد من هو أفضل منه قطعا .

فالشروط إذاً هى الأساس فى تنصيب الإمام ويصبح من توافرت فيه مستحقاً للإمامة لأن المقصود من هذا المنصب تنفيذ الأحكام الشرعية ، وهو الهدف الأسمى ، « لأن المقصود بنصب الإمام إمضاء الأحكام الشرعية على مجاريها المشروعية ، وحفظ حرمة الإسلام عما يشوبها الكفر والفسوق وإلزام المكلفين ما يجب عليهم طوعاً أو كرهاً » .

وطريق الإمامة الدعوة فيما جاء بعد على والحسن والحسين لأنها تثبت للثلاثة بالنص « بلا شك عند العترة المطهرة » .

والنص عنده خفى ويستخلص من المعنى المقصود بواقعة غدير خم وآية الركوع وذلك خلافاً للإمامية الذين يعتقدون بأنه نص جلى متوافر .

وهو يرى أيضاً أن الإمام الحسن والحسين بالنص لقول الرسول صلوات الله عليه : « **الحسن والحسين إمامان** » ولكنه يتحفظ فى قبول هذا الحديث فهو مقبول ولكنه ليس بمتواتر فيحتاج إلى النظر .

وفيما عدا الأئمة الثلاثة الأول : على والحسن والحسين فإن طريق الإمامة الدعوى عند الزيدية غير الصالحية ومعناها « أن يدعو الناس إلى جهاد الظالمين وإقامة الحدود والجمع وغزو الكفار والبغاة ومباينة الظالمين حسب الامكان » .

وهو بهذا التكليف يقوم بتنفيذ معنى قوله تعالى : ﴿ **أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة** ﴾ وفى آية أخرى : ﴿ **ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر** ﴾ وقول عز من قائل : ﴿ **ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله** ﴾ . أما الصالحية فقد سلكت طريق المعتزلة والأشاعرة فى إثبات الإمامة بالعقد والاختيار مطلقاً .

والعبرة عند الداعى إلى نفسه بكمال الشروط والصفات فإذا اكتملت هذه الخصائص لاثنان معاً فإن الأسبق هو الذى يدعو لنفسه أما الثانى فإنه يدعو إلى الإمام الذى سبقه بالدعوى - لا إلى نفسه - وإلا أصبح باغيا . فالعبرة فى ثبوت الحق هى استكمال الشروط والصفات لا بمدى استجابة الناس له .

ولابد أن ينفرد أحدهما بالإمامة لأنه لا يصح إمامان فى وقت واحد لقول النبى ﷺ : « **إذا بويع الخليفتان فاقتلوا الآخر منهما** » .

ولكن يذهب المؤلف إلى افتراض اجتماع الصفات التى قدمناها فى إمامين فى آن واحد ويحل هذا الفرض على النحو التالى :

يستحق الإمامة الذى دعى لنفسه أولا ، أما إذا تعذر تحديد المتقدم منهما عن الآخر فتبطل دعوى الاثنين ويحكم أهل الحل والعقد .

تلك هى مجمل آراء الزيدية التى انتهى إليها المذهب الزيدى ، وإن اختلف عن آراء الإمام زيد نفسه ولا غرو فهو عمل الأصحاب والأتباع الذين يختلفون ويضيفون ويتجهون اتجاهات تخرج عن الآراء الأساسية التى ينادى بها صاحب المنهج الأول - أى الإمام زيد - الذى لم يكن شيعياً على الإطلاق « ولم تكن حركته للشيعة ، وإنما هى حركة إسلامية ، استهدفت الخروج على الإمام الظالم من عالم من علماء المسلمين يمتاز عن غيره من العلماء أنه من دوحة النبوة ومن أبناء على عليه السلام »[181] .

---

(181) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ١٥٧ .

فالإمام زيد تنازعه الشيعة الزيدية وأهل السنة أيضاً . ولكنه فى الحقيقة إمام لأهل السنة والجماعة . وللتأكد من هذه الحقيقة يمكن الرجوع إلى دراسة آرائه فى الإمامة التى ذكرها فى كتابه (المجموع) .

* **الإسماعيلية :**

أما الإسماعيلية ، فهى فرقة من فرق الشيعة أيضاً ، استمدت أصولها فى بداية الأمر من الشيعة الإثنى عشرية ، ثم افترقت الطرق بينهما ، فبينما اتخذت الإثنى عشرية موسى الكاظم (١٨٣ هـ - ٧٩٩ م) الإمام السابع فى سلسلة الأئمة ، أتمت الإسماعيلية سلسلة أئمتها إما بإضافة إسماعيل بن جعفر (١٤٥ هـ - ٧٦٢ م) أو محمد بن إسماعيل (١٨٣ هـ - ٧٩٩ م) إماماً سابعاً[١٨٢] . ثم اتخذت هوة الاختلاف تتسع بينهما شيئاً فشيئاً .

ويحدثنا النوبختى عن الإسماعيلية (الخالصة) ، وهى التى رأت أن الإمام بعد جعفر الصادق ابنه إسماعيل بن جعفر ، كما أنكرت موت إسماعيل أثناء حياة أبيه وزعموا أن أباه أخبر بموته تقية وغيبة عن الناس ، وإسماعيل طبقاً لهذا لا يموت حتى يملك الأرض ويقوم بأمر الناس ، وقد انتقلت إليه الإمامة من أبيه لأن أباه أشار إليه بالإمامة « والإمام لا يقول إلا بالحق فلما ظهر موته علمنا أنه قد صدق وأنه القائم وأنه لم يمت »[١٨٣] .

وتكونت العقائد الباطنية الإسماعيلية الأولى - كما يذكر الأستاذ الدكتور النشار - على أثر موت محمد بن إسماعيل ، إذ دعى بعض أتباعه أنه المهدى وأنه سيبعث بشريعة جديدة تنسخ شريعة محمد ﷺ ، وعدوه من أولى العزم وهم عندهم سبعة : نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد ﷺ وعلى ومحمد بن إسماعيل . أما تعليل تحديد هذا العدد فيرجع إلى أن النظامين الكونى والإنسانى قائمان على هذا العدد ، فإن السموات والأرضين سبع وكذلك الجسد الإنسانى

---

(١٨٢) دونلدس : عقيدة الشيعة . ص ٣٤٧ .

(١٨٣) النوبختى : فرق الشيعة . ص ٦٨ .

يتكون من سبعة أعضاء والأئمة سبعة قبلهم محمد بن إسماعيل – وهو أيضا خاتم النبيين – هذا فيما يتعلق بالعدد سبعة ، أما العدد إثنى عشر ، فإنهم يذهبون إلى أن الدنيا تتكون من إثنتا عشر جزيرة فى كل جزيرة منها حجة فالحجج إذاً إثنا عشر أيضا . « ولكل داعية يد . واليد هو رجل له دلائل وبراهين يقيمها . ويسمى رجال تلك الفرقة الحجة الأب والداعية الأم واليد الابن . ويروى أبو خلف القمى أن عقائد هذه الفرقة الإسماعيلية تضاهى ثالوث النصارى : الله ومريم والمسيح »[١٨٤] .

وقد دعمت هذه الطائفة حجتها القائلة بنسخ الشريعة الإسلامية بأسانيد نقلية نسبوها إلى جعفر الصادق بقوله : « لو قام قائمنا لعلمت القرآن جديداً » . ثم قاموا بتفسير الآية : ﴿ **وكلا منها رغداً حيث شئتما** ﴾[١٨٥] ، بأن الله تعالى جعل للإمام محمد بن إسماعيل جنة آدم . ولهذا أباحوا جميع ما خلق الله فى الدنيا وأبطلوا كل تحريم . وقسموا الفرائض والسنن إلى ظاهر وباطن وذهبوا إلى أن الواجب إتباعه هو الباطن لأن فيها النجاة أما استعمال الظواهر فيه الهلاك والشقاء[١٨٦] . ويرى الغزالى أن من أسباب تلقيبهم بالباطنية هو دعواهم أن لظواهر القرآن والأخبار بواطن . وأنها بصورها توهم عند الجهال والأغبياء صوراً جلية . وهى عند العقلاء والأذكياء رموز وإشارات إلى حقائق معينة[١٨٧] .

وقد تعددت الفرق الإسماعيلية وتشعبت بها المسالك مما لا يدخل فى نطاق بحثنا عرضها . إلا أن ما يعنينا منها ويجب إظهاره هنا أمران :

الأول : نسجت العقيدة الإسماعيلية خيوطها حول الإمام فهو الدعامة الكبرى للعقيدة . بل ذهبت إلى أكثر من هذا لأن الإمامة عندها عالمية تبدأ منذ بدء الخليقة وتشمل جميع الأمم والديانات . فالإمام من ناحية إحدى الدعامات

---

(١٨٤) دكتور النشار : نشأة الفكر . جـ ٢ ، ص ٣٨٣ و٣٨٤ .

(١٨٥) الآية رقم ٣٥ من سورة البقرة .

(١٨٦) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ٣٨٤ .

(١٨٧) الغزالى : فضائح الباطنية ، ص ١١ .

الميتافيزيقية التى يقوم عليها الكون : وهو إلى جانب هذا القائم « بالتعليم » فى عصر « إما أن يكون ظاهراً له الرياستين الدينية والزمنية أو الأولى فقط . وإما أن يكون مستتراً »[188] فالعقيدة فى جوهرها « مزيج من المسيحية الغنوصية والإسلام مع فيثاغورية محدثة تتلاعب بالأعداد وبخاصة العدد سبع والعدد إثنى عشر »[189] . ويرى الأستاذ برنارد لويس أنها مزيج من نحل صوفية وهرطقية غالبة وربما كان بعضها من أصول فارسية قديمة أو سريانية غنوصية[190] .

الثانى : إن الإسماعيلية تمثل انحرافا عن الشيعة الإثنى عشرية . فالحق أن العاطفة الدينية الرقيقة التى أثخنتها الجراح بمقتل الحسين تضخمت وكبرت بتأثير مذاهب فكرية وعقائد غير إسلامية . ثم انتهت إلى مرحلة خطيرة أدت بها إلى انحراف لا شك فيه ، إذ يقرر الأستاذ الدكتور النشار أن المذهب الشيعى الإسماعيلى انحرف عن إسلام أهل السنة والإسلام فى صورته الإثنى عشرية[191] .

• **تعقيب** :

ظهر لنا من سياق البحث أن الأئمة الستة الأوائل – الذين يتخذهم الشيعة رواداً لهم – كانوا يسلكون مسلك أهل السنة ولم يعلنوا أفكار النص أو الوصية أو العصمة وما إليها من أفكار يعلنها الشيعة ويدعمون بها مذهبهم . فالحقيقة إذاً أن الشيعة « حملوا الأئمة السابقين آثاراً تعلن فكرة العدد الإثنى عشرى . كما حملوهم فكرة الإمام الغائب غيبته وخلوده ورجعته . وهم لم يذكروها أبدا » .

أما الإسماعيلية . فقد تبين لنا انسلاخها عن الإسلام وكفرتها جميع فرق أهل السنة .

هذا ، وقد ظل علماء أهل السنّة والجماعة فى موقف المعارضة للعقيدة الشيعية فى الإمامة على مدى العصور كلها .

---

(١٨٨) الدكتور : محمد على أبو ريان : هياكل النور . ص ١٢ .
(١٨٩) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ٣٨٤ .
(١٩٠) برنارد لويس : أصول الإسماعيلية . ص ٤٨ .
(١٩١) نشأة الفكر : جـ ٢ ، ص ٥٤١ .

ويُعدّ شيخ الإسلام ابن تيمية من أبرز العلماء الذين تعرضوا لهذه العقيدة بالنقد ، وهو يعبر عن مذهب أهل السنة والجماعة فى العصور الأخيرة .

ولهذا فإننا سنعرض آراءه حيث تصدّى للحليّ – أحد علماء الشيعة – المعاصر له ، مفنداً لآرائه كلها .

الفصل السابع

المذهب السلفي في صورته الأخيرة عند شيخ الإسلام ابن تيمية

- تمهيد ..
- منهج شيخ الإسلام : ابن تيمية .
- مسألة الإمامة .
- النظرة للسياسة الشرعية .
- وجوب طاعة ولاة الأمور .
- نقض دلائل المذهب الشيعى .
- رأى ابن تيمية فى الخلفاء الراشدين وآل البيت .
- تصحيح نظرة باق الفرق إلى الإمام على .
- رأى ابن تيمية فى الأئمة الإثنى عشر والإمامة .
- نقض فكرة المهدى الغائب المنتظر .
- تقييم موقف معاوية رضى الله عنه من الخلافة .
- النتائج .

(٧)

المذهب السلفى فى صورته الأخيرة

عند شيخ الإسلام ابن تيمية

* **تمهيد :**

يجدر بنا – قبل الخوض فى مذهب أهل السنة فى العصور المتأخرة – أن نسجل ملاحظتنا التى تتكرر فى جوانب هذا الكتاب ، وهو وقوف أهل السنة والجماعة بالمرصاد للنزاعات والعقائد المخالفة ومعارضتها ونقض دعائمها ، فقد أدى أهل السنة هذا الدور فى مواجهة الخوارج ثم الشيعة ، وظلت تتلاحق معارضتهم فى كل المراحل التالية ، حفاظاً على السنة المتوارثة ودفاعاً عنها فى مواجهة الدخيل من النظريات والآراء . وقد اصطبغت كل مرحلة بطابع خاص تبعاً لطبيعة الدور ، فالسلف من أهل السنة استمدوا معارضتهم من واقع الكتاب والسنة أى التصقوا بالنص إلتصاقا تاماً . ثم جاء الأشاعرة فاستخدموا المنهج الكلامى لدحض نظرية الشيعة بعد أن أدخلوا الإمامة ضمن العقائد ، بينما هى عند أهل السنة قضية عملية . ثم جاءت الحلقة الثالثة فى الدور المتأخر على يد ابن تيمية وكانت الفرق قد استفحل خطرها ، وأنشبت مخالبها فى التراث الإسلامى تنهشه بقسوة ، ولاحقتها جحافل التتار لتقضى على الحضارة الإسلامية .

فى هذه المرحلة التاريخية العصيبة ، ظهر شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨ هـ – ١٣٢٧ م) ليقف فى وجه النزعات على اختلاف نحلها مدافعا عن مذهب أهل السنة بكل قواه ، منادياً بالرجوع إلى السلف من الأمة . كما شارك بسيفه أيضا مجاهداً فى سبيل الإسلام لصد الغزو التتارى المتلاحق ، فأبلى فى ميدان

الفكر والعقيدة كما انتصر فى حومة الوغى . يقول عنه لاوست : « وأحمد ابن تيمية الذى كانت حياته صراعا وعملا ومجادلات لا تنقطع ، كان على ارتباط وثيق بتاريخ عصره »[1] .

وكان العصر الذى نشأ فيه ابن تيمية وللدور الذى أداه – فيما يبدو – أثره العميق فى إضفاء هذا الطابع الخاص الذى يميز نتاجه الفكرى ، ويضفى عليه حرارة الجدل وعنف الخصومة ، فقد كان العصر عصر تراجع لمذهب أهل السنة – أو السلفى بتعبير أدق – أمام طغيان علم الكلام والتصوف وفرق الشيعة والفلاسفة بل إن الفقهاء المتزمتين أيضاً لم يسلموا من قلمه . لقد خشى إمامنا على العقيدة الإسلامية من الإنحرافات والبدع ، وتعددت الميادين التى خاضها فى سبيل إحياء المذهب السلفى ، فهو وحده عنده المنهج السليم فى العقائد والعبادات معاً ، فأغضب الكثيرين منه ، وألب عليه خصومات عديدة ، وخاض معارض ضارية ضد خصوم أقوياء تمكنوا من سجنه ، مما يدل على مدى العنف الذى اتسمت به تلك المعارك ، كما يدل أيضاً على عجز خصومه ، فالقوة هى دائما وسيلة العجز والإفلاس الفكرى . فلا عجب بعد هذا أن تلاحظ طابع الشدة فى كتابته التى يدافع بها عن الإتجاه السلفى فى مواجهة المنحرفين عنه .

ولعل المصدرين الأساسيين للفكر السياسى لابن تيمية هما كتاباه : منهاج السنة والسياسة الشرعية . والكتاب الأول بصفة خاصة احتوى على آرائه فى الإمامة كلها ، ولكن صعوبته فى كثرة تكرار أفكاره ، وقد يكون السبب التزامه الرد على المفكر الشيعى المعاصر له – وهو ابن المطهر الحلى (٦٤٨ – ٧٣٠ هـ/١٣٣٥ م) .

ولهذا فإن الباحث يجد مشقة فى ربط أفكاره فى نسق متحد ، ولم ردوده الكثيرة المتشعبة فى إطار خاص لكى يمكن تقييم نظرياته فى الميدان السياسى ، والتعرف على مكانة آرائه بين السابقين ، ومدى النجاح الذى أحرزه ، وهو الدور الذى سنحاول أن نؤديه .

---

(١) H.Lauost-Essai sur Les Doctrines Koclales et Pabitidue p.2.

وقد سبقنا الأستاذ أبو زهرة فى كتابه القيم عن ابن تيمية ، بيد أنه عالج منهجه الفقهى والكلامى ، ومذهبه فى التفسير ونقد الأحاديث ، ولم يكن للجوانب السياسية فى فكر ابن تيمية نصيب كبير فى بحثه .

أما الدكتور محمد يوسف موسى ، فقد آثر الخوض فى مسائل الولايات ، وهى التى خصص لها ابن تيمية أكبر جزء فى كتابه (السياسة الشرعية) ، وبهذا افتقد بحثه عنصراً جوهرياً من عناصر فكر ابن تيمية لأن شيخ الإسلام عندما تعرض لمعالجة موضوع الإمامة فقد قوض كثيراً من أركان المذهب الشيعى ، مدعما فى نفس الوقت البنيان العقائدى لأهل السنة فى مسائل أخرى تتصل من بعيد أو قريب بالإمامة ، كالنبوة ، والمهدى المنتظر ، مع تصحيح النظرة إلى الإمام علىّ ، بعد أن جنح به كل الغلاة والناصبة والخوارج ، فدسوا عليه من الأقوال ونسبوا إليه من الأفعال ، ما تعذر معها رؤيته على الحقيقة .

منهج شيخ الإسلام ابن تيمية :

وضع ابن تيمية العقل فى خدمة الشرع : للتوضيح والتفسير والفهم . لقد سبقه الأشاعرة فى الرد على المعتزلة ، وبالمثل كان لزاماً على ابن تيمية أن يشق طريقه وسط التيارات التى ظهرت فى عصره ، إثر الحروب الصليبية والغزو التتارى ، وعثور أعداء الإسلام على طوائف متعددة فى العالم الإسلامى لتوجيه الطعنات الدامية إلى الإسلام ، وهم كما يصفهم ابن تيمية : « فرّاخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان ، وورثة المجوس والمشركين ، وضلال اليهود والنصارى والصابئين »[٢] .

لقد خشى شيخ الإسلام أن يتجاهل المسلمون تراثهم ويبتعدوا عن الكتاب والسنة ويندفعوا فى اتجاهات شتى يصبحون معها أعواناً لأعداء الإسلام ، فلم يجد بدأ من التمسك بمنهج السلف – وهو لا يعدو الوقوف عند النصوص . وجد فى المنهج الطريق القويم لإصلاح ما أفسده الغلاة من كل الطوائف . لهذا نلاحظ

---

(٢) صفحة (ج) من مقدمة كتاب السياسة الشرعية .

سيطرة النصوص على فكر ابن تيمية سيطرة دائمة : إنه يدور فى دائرتها ، ويصطبغ به مذهبه وفقهه وآراؤه كلها ، وفى مجال الفكر السياسى الذى يجابه فيه الآراء الشيعية ممثلة فى العلامة الحلى الفيلسوف الشيعى المعاصر له ، فإن الإلتصاق بالنصوص يظهر هنا بشكل واضح .

وأغلب الظن أن ابن تيمية فتح عينيه على الواقع المرير للعالم الإسلامى فى ذلك الوقت ، وأدرك بثاقب نظره أن العلة تكمن فى جهل المسلمين بتراثهم ، والتجائهم إلى ما هو بعيد عن الروح الإسلامية ، ككتاب السياسة المدنية للفارابى ورسائل إخوان الصفا ، وقانون (إلياسا) المغولى ، فأدرك الحقيقة التى رنت رنيناً قاسياً فى أذنه وهى أنه قد « فسد الراعى وفسدت الرعية »[3] فشمر عن ساعديه ليعيد إلى الأذهان عظمة الإسلام ، بعد أن غابت علومه فى غياهب الكتب ، وكاد يطمسها الزمن وتضيع فى متاهات النسيان . ولم يعد قائماً فى ذاكرة المسلمين إلا الأفكار الدخيلة التى لا تمت بصلة إلى تراثهم . وكم من أباطيل وأراجيف ومفتريات دست فى وقائع التاريخ حتى كادت تصير من الأمور المسلمة التى لا تناقش ؟ ومن السهل أن تصبح الأكاذيب حقائق عن طريق طمس المعالم الأصلية للوقائع ، وإحلال أخرى محلها تتفق مع الأهواء والمشارب والنزعات !!

وجد ابن تيمية نفسه وسط هذا الطوفان الذى يحاول أن يغرق فى طريقه كل شىء فوقف صامداً ، وكان سلاحه حاسماً وبتاراً . لقد أحاط بالعلوم الإسلامية كلها ، بل واتجه إلى غير الإسلامية أيضاً ، فتمكن بواسطة هذه الأسلحة أن يحارب فى عدة ميادين فى وقت واحد ، وإن كثرة خصومه لتعطينا الدليل على تمكن هذا الشيخ وغزارة علومه . ومن العجب أنه لم يكتف بالحجاج العقلى الفلسفى بل أخذ يفند أحداث التاريخ ليجلوها ، ويمسح عنها ما علق بها من معالم كادت تطمس الحقائق ذاتها .

ووجد ابن تيمية فى الأدلة السمعية ضالته ، لأن النقل يضيق من شقة الاختلاف ، فهو من ميراث النبوة[4] ، فجعل من نصوص الكتاب والسنة حجر

---

(٣) صفحة جـ ، ط من مقدمة كتاب السياسة الشرعية . (٤) منهاج السنة : جـ ٣ ، ص ٢١١ .

الزاوية فى منهجه ، كما صاغ آراءه السياسية فى إطار هذه الحدود فهذا هو أسلم المناهج ، وكل من حاد عنها اكتشف خطأه فى النهاية ، ويخص بالذكر شيوخ الأشاعرة مؤيداً وجهة نظره بعبارة الرازى الذى سلك فى أول عهده طريق المتكلمين ثم تبين له خطأ هذا المنهج فى نهاية حياته قال : « لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفى عليلا ولا تروى غليلا ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن . فإن الحق واحد ولا يخرج عما جاء به الرسل وهو الموفق لصريح العقل وفطرة الله التى فطر عليها عباده »(٥) ، لهذا فإنه يتمسك بما كان عليه أهل السنة والجماعة لأنها الفرقة الناجية التى حافظت على منهج النبى ﷺ وصحابته الكبار(٦) .

ولا يلقى ابن تيمية بالعقل جانباً ، وإنما لا يوافق على تقديمه على النصوص - كما فعل المعتزلة - فهو قائم فى خدمة النص ، فالنصوص لها المكانة الأولى فى منهج ابن تيمية وفيها الغنى عن كل ما عداها لسبب جوهرى ، وهو أن الرسول ﷺ قد بين أصول الدين كلها ونهى عن اتباع البدع فى مثل قوله : « **خير الكلام كلام الله ، وخير الهدى هدى محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة** »(٧) ولا يتعدى العقل فى مهمته دور النظر والاستدلال من واقع النصوص لأنه فى هذه الحالة يصبح طريقاً إلى الإيمان عن اقتناع ووعى لا عن تقليد ، وهو يتبع فى منهجه هذا شيخه الإمام ابن حنبل ، إذ عد أصول الإسلام أربعة : دال ودليل ومبين ومستدل . فالدال هو الله تعالى ، والدليل هو القرآن ، والمبين هو الرسول ﷺ ، والمستدل هم أولو العلم وأولو الألباب(٨) ، ويصبح بهذا الاستدلال عن طريق العقل أمراً شرعياً واجباً على كل مسلم : كالاستدلال على الخالق بواسطة المخلوقات .

---

(٥) منهاج السنة : جـ ٣ ، ص ٦٩ .

(٦) Lauost: Les Doctrines P.220 .

(٧) النبوات : ص ٣٨ .

(٨) المصدر السابق : ص ٣٩ .

يرى ابن تيمية أن الآيات القرآنية التى تحض على الاستدلال هى آيات عقلية شرعية معاً لأن العقل وسيلة للاستدلال ولأن الشرع دل عليها أيضاً . فإطلاق الدليل الشرعى على ما دل بمجرد خبر الرسول يعتبر عنده إصطلاحاً قاصراً[9] .

أما المنهج الذى وضع المعتزلة فيه العقل بمكانة الصدارة ، ونصبوه وسيلة للاستدلال يأتى فى المرتبة الأولى فهو عنده منهج خاطىء ، ويدل على العجز عن إيجاد الدليل النقلى ، لأنهم لا ينظرون فى الإسناد ومدى صحة النقل وثبوته ، ولا معرفة لهم بصناعة الحديث والإسناد ، وإذا عثروا على دليل من واقع الأحاديث يوافق رأيهم نقلوه من غير دراية بالحديث من حيث الإسناد أو المتن[10] .

وتظهر خبرة ابن تيمية ومعرفته بالأحاديث فى استبعاده للحديث المذكور فى العقل الذى يذهب إلى أن أول ما خلق الله تعالى العقل أو الحديث الذى ينسب إليه عز وجل : « كنت كنزاً لا أعرف فأحببت أن أعرف إلخ .. » فهو عنده من الأحاديث الموضوعة ، وقد نقلها الناقلون ، إما من رسائل إخوان الصفا أو من أبى حيان التوحيدى ، وهما عنده يقفون فى صف واحد مع الباطنية الإسماعيلية[11] .

كذلك نقد الفلاسفة بشدة ، ويرى أن فلسفتهم – لا سيما عند المتأخرين منهم – ليست إلا نسيجاً على منوال فلسفة أرسطو[12] . وفى نقده لابن رشد بصفة خاصة يقول : « قد جعل أصناف الأمة أربعة : باطنية وحشوية ومعتزلة وأشعرية وقد قصر حيث لم يذكر السلف وهو مذهب خيار هذه الأمة إلى يوم القيامة »[13] .

---

(٩) النبوات : ص ٤٨ .
(١٠) منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ٢٤٦ .
(١١) النبوات : ص ٨٣ .
(١٢) منهاج السنة : جـ ٣ ، ص ٧٢ .
(١٣) ص ١٢٨ من كتاب فلسفة ابن رشد .

أما مهاجمة ابن تيمية للتصوف فقد انصب على ابن عربى (٦٨٣ هـ - ١٢٨٤ م) وأمثاله من أصحاب الحلول والإتحاد ، والذين أسقطوا وساطة الأنبياء ، والوصول إلى الله عن غير طريقهم ، وإدعاء بعضهم أن النبوة ختمت لكن الولاية لم تختم ولهذا فهى أفضل من النبوة ، أو جواز وجود نبى بعد محمد (كالسهروردى المقتول فى الزندقة وابن سبعين وغيرهما صاروا يطلبون النبوة بخلاف من أقر بما جاء به الشرع)[١٤] .

ولكن من الخطأ اعتبار ابن تيمية مهاجما للتصوف ذاته لأنه اقتصر فى نقده على الغلاة فحسب - وهو دأبه فى تناوله لكل الفرق - إنه يدعو إلى التمسك بالنصوص كما أسلفنا . ونجد الدليل على هذا الاستنتاج من واقع ما عرض له فى كتبه للفرق جميعاً ، فإن الزهاد والصوفية الذين عبدوا الله وفق المنهج الذى خطه الرسول ﷺ فهو أولياء الله المتقون وهم « المطيعون لكلماته الدينية ، وجعله الدينى وإذنه الدينى وإرادته الدينية »[١٥] دون إسراف أو شطط ، فظهرت لهم الكرامات ، ومنهم الحسن البصرى الذى طلبه الحجاج مرة ولكنه اختفى عنه « فدخلوا عليه ست مرات فدعا الله عز وجل فلم يروه »[١٦] .

ومنهم أيضاً من يسميهم ابن تيمية صوفية أهل العلم ومن مشائخ أهل الكتاب والسنة كالفضيل بن عباس وإبراهيم بن أدهم ، وأبى سليمان الدارانى ، ومعروف الكرخى والجنيد بن محمد وسهل بن عبد الله التسترى وأمثالهم ، أما ابن عربى وابن سبعين وأمثالهما فيطلق عليهم ابن تيمية اسم (صوفية الملاحدة الفلاسفة)[١٧] .

ومنهم أيضاً من تسلح بالشعوذة ، وحاول ايهام الناس بإتيان الخوارق

---

(١٤) منهاج السنة : جـ ٣ ، ص ٨٥ . وينظر كتابنا (ابن تيمية والتصوف) دار الدعوة بالاسكندرية .

(١٥) ابن تيمية : الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان . ص ١٢٥ .

(١٦) المصدر السابق : ص ١٣٥ .

(١٧) ابن تيمية : الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان . ص ٩٣ .

طريق الدجل والحيل المصطنعة « كما يدخل النار بحجر الطلق وقشور النارنج ودهن الضفادع »[18] .

أما الأشاعرة فقد لمسهم ابن تيمية برفق فى بعض المواضع من كتابه (منهاج السنة) . وكان نقده لشيخ الأشاعرة نقداً رقيقا بلغ فيه غاية الكياسة ، لأن أقصى ما حاول إيجاده له من مبررات هو نشأته فى بيئة كلامية فلم يتسلح بعلوم الحديث والفقه ، ولعل فى إتباع كل من الأشعرى وابن تيمية للإمام أحمد ابن حنبل ما يبرر محاولة الثانى التخفيف من نقده لرائد المذهب الأشعرى فكلاهما ينتميان إلى مدرسة أهل السنة والجماعة .

يقول الدكتور النشار : « ولقد كان أحمد بن حنبل أيضاً ممهداً لظهور أبى الحسن الأشعرى ، بل لقد أعلن أبو الحسن الأشعرى أنه يتابع الإمام العظيم أحمد بن حنبل فى كل ما اعتقده ، وأنه إنما يصوغ مذهبه صياغة فكرية منظمة »[19] .

والاختلاف بين المتكلمين هو موضع الطعن عند ابن تيمية ، لأنه يرى أنه اختلاف مذموم بحيث لا يبين أين توجد الحقيقة وما هو سندها ، ويبتعدون عما جاء به الكتاب والسنة لأنهم لا يعرفونه بينما « الحق واحد ولا يخرج عما جاءت به الرسل وهو الموافق لصريح العقل وفطرة الله التى فطر عليها عباده »[20] ويدلل شيخنا على عقم الكلام وقصوره عن الوصول إلى الحقيقة بما ظهر من ندم متكلمى الأشاعرة فى أواخر حياتهم كالجوينى بقوله : « دخلت فى الذى نهونى عنه والآن إن لم يتداركنى ربى برحمته فالويل لابن الجوينى وها أنذا أموت على عقيدة أمى » ، أو الغزالى الذى سلك فى أواخر أيامه سلوك العبادة والرياضة والزهد ؛ كما اشتغل بالحديث بصحيحى البخارى ومسلم ، وكذلك الشهرستانى والرازى

---

(١٨) المصدر السابق : ص ١٦٠ .

(١٩) نشأة الفكر : جـ ١ ، ص ٢٦٧ و٢٦٨ .

(٢٠) منهاج السنة : جـ ٣ ، ص ٦٩ .

اللذين أظهرا ندمهما بسبب الحيرة والشك اللذين وقعا فيهما بسبب علم الكلام(٢١) .

ولكنه – كما أسلفنا – لا يغمط شيخ المذهب الأشعرى حقه ويعده أعلم من هؤلاء كلهم(٢٢) ويعتبر كتابه (مقالات الإسلاميين) من أجمع الكتب فى مقالات الناس حيث ضمنه من المقالات وتفصيلها ما لم تتضمنه كتب غيره « وفكر فيه مذهب أهل الحديث والسنة بحسب ما فهمه عنهم وليس فى جنسه أقرب إليهم منه »(٢٣) ويشيد بالأشعرى لأنه كشف النقاب عن أخطاء المعتزلة . أما المبررات التى يحاول بها شيخنا الدفاع عنه فيما يراه من الأخطاء التى وقع فيها ، فهو أنه بالرغم من سلوكه مسلك ابن كلاب الذى كان أقرب إلى الحق والسنة إلا أن إمام الأشاعرة « لم يكن خبيراً بالسنة والحديث وأقوال الصحابة والتابعين وغيرهم ، وتفسير السلف للقرآن والعلم بالسنة المحضة »(٢٤) وذلك بخلاف الفقهاء فإنهم يعتمدون على القرآن والحديث فأصبحوا أكثر متابعة .

ومع هذا فإن ابن تيمية يذهب إلى أن المسائل التى تكلم فيها الأشاعرة أجل مما تناوله الفقهاء ، ويقارن بين متكلمى الأشاعرة والفقهاء فيقول : « ولهذا يعظمون من وجه ، ويذمون فى وجه ، فإن لهم حسنات وفضائل وسعياً مشكوراً وخطأهم بعد الاجتهاد مغفور »(٢٥) .

وهكذا يقيم شيخ الإسلام الأفكار والنظريات بميزان النقل لأنه كان محيطاً تماماً بالكتاب والسنة حتى قيل إن « كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث » ، كذلك كان استحضاره لآيات القرآن عندما يريد إقامة الدليل مثار الدهشة والعجب ، فلم يضعف قولا عن قول أو ينصر رأياً على آخر إلا لموافقته لما دل عليه القرآن والحديث(٢٦) .

---

(٢١) المصدر السابق : ص ٦٨ .

(٢٢) منهاج السنة : جـ ٣ ، ص ٦٩

(٢٣) المصدر السابق : ص ٧٠ .

(٢٤) نفس المصدر : ص ٧١ .

(٢٥) النبوات : ص ١٤٩ .

(٢٦) أبو عبد الله بن أحمد بن عبد الهادى : العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية . ص ٧٥

من هذا كله يتبين لنا أن التزام ابن تيمية بالنصوص هو الذى حدد له الطريق وخط له المنهج ، فعرض لأفكاره فى موضوع الإمامة من خلال النص ، كذلك نظر إلى الطوائف والفرق بهذا المنظار الدقيق . لقد تسلح بالقرآن والحديث وعلومهما، وبدأ منهما ، واستعمل العقل فى خدمتهما ، فالحق هو الذى جاء به الرسول ﷺ وهو الذى اتفق عليه صريح المعقول وصحيح المنقول[٢٧] .

وهذا المنهج هو فيصل التفرقة بين السنّة والبدعة ،.إنه يطعن فيمن يحكمون بالظن وهوى النفوس ثم يحاولون إيجاد السند من أصل دينى ، إما بالرأى والقياس فيعدونه من العقليات ، أو الهوى والذوق ويسمونه ذوقيات ، أو بالتأويل كما يفعل الخوارج مدعين اتباعهم للقرآن ، أو كما يفعل الشيعة عندما يتلمسون الأدلة من الأحاديث الموضوعة ويضيف إلى كل هذا ممن « يكون قد وضع دينه برأيه أو ذوقه يحتج من القرآن بما يتأوله على غير تأويله ويجعل ذلك حجة لا عمدة وعمدته فى الباطن على رأيه »[٢٨] .

ونود أن نقول إن الموقف الذى اتخذه ابن تيمية يضارع فى دقته وسلامته المنهج العلمى الحديث. إنه لم يتخذ أحكاماً سابقة فى الذهن ليبررها بالنصوص ، ولكنه بدأ من النصوص ناقداً لها ، فاحصاً إياها بفكر العالم الخبير ، مبقيا السليم مستبعداً الخاطىء والمنحول .

ويجدر بنا لتوضيح منهجه الصائب أن نقارن بينه وبين عالم حديث يوضح المنهج السليم فى البحث فيقول : « وهناك حيلة ذهنية معروفة جيداً لدى علماء النفس هى (التبرير العقلى) أى الإتيان بحجج عقلية لتبرير وجهة نظر ترجع فى الواقع إلى أحكام سابقة فى الذهن شبه الواعى ، وهى أحكام ترتد إلى المصالح الشخصية والاعتبارات العاطفية ، والغريزة ، والتحامل ، وغيرها من العوامل المشابهة التى لا يدركها المرء عادة أو يعترف بها حتى لنفسه »[٢٩] . أليس فى هذه

---

(٢٧) النبوات : ص ٨٨ .

(٢٨) المصدر السابق : ص ٨٩ .

(٢٩) أ . ب . بيفردج : فن البحث العلمى – مترجم – ص ١٤٨ .

العبارة تشابها يكاد يكون تاماً مع ما فطن إليه ابن تيمية عندما نقد مواقف الخوارج والشيعة والمعتزلة ؟ إن نقده فى جوهره يرجع إلى اتخاذهم لموقف سابق ثم محاولة تبريره عن طريق إيراد الحجج من النصوص .

وابن تيمية لم يترك ناحية من نواحى الإمامة إلا طرقها وعالجها وأظهر رأى أهل السنة والجماعة فيها مستخدما منهجه الذى لا يحيد عنه ، مستوعباً حجج المعارضين التى ظهرت حتى عصره ثم باسطاً وجهة نظر أهل السنة وردودهم عليها وسنحاول أن نعرض آراءه مع إبراز رءوس المسائل التى تتصل بموضوعنا ، والتى استقيناها من واقع مؤلفاته ، وسنوضحها على الترتيب التالى :

مسألة الإمامة ، النظرة السياسية الشرعية ، وجوب طاعة ولاة الأمور ، نقض دلائل المذهب الشيعى ، رأيه فى الخلفاء الراشدين وآل البيت ، تصحيح النظرة إلى الإمام على ، الأئمة الإثنى عشرية والإمامة ، نقده لفكرة المهدى ، وأخيراً دفاعه عن معاوية .

• مسألة الإمامة :

وضع الشيعة مسألة الإمامة فى المكان الأول من الأهمية وعدوها أهم المطالب فى أحكام الدين ، وتدخل ضمن العقائد الإيمانية ، وقد تعرضت هذه الفكرة لأعنف مهاجمة قام بها ابن تيمية لأنه يرى أن إحلال مسألة الإمامة هذا الموضع لا يتفق مع الأصول الإسلامية ، فالعقائد الشيعية فى رأيه ترتبط بعقائد غير إسلامية أو على الأقل تتشابه فى خطوطها وملامحها ، فقد « قالت الرافضة لا تصلح الإمامة إلا فى ولد على وقالت النصارى لا جهاد فى سبيل الله حتى يخرج المسيح الدجال وينزل سيد من السماء وقالت الرافضة لا جهاد فى سبيل الله حتى يخرج المهدى وينادى مناد من السماء »[٣٠] .

وكان الحلى قد عبر عن موضوع الإمامة فى كلام طويل ، نقتبس منه أحد الأحاديث التى استشهد بها ونصه : « من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة

(٣٠) منهاج السنة : جـ ١ ، ص ٦ .

جاهلية » . أما وجهة نظر ابن تيمية فى هذه المسألة فإنه يستند فيها على القواعد التى بنى عليها الإسلام وأولها الشهادة ، فهى التى تنقل غير المسلمين فى الإسلام وبواسطتها – مع إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة – يصبحون مسلمين وإخواناً فى الدين ولم يحدث أن ذكر الرسول صلوات الله عليه مسألة الإمامة حين كان يدعو الناس للإسلام وإنما دعى إلى الشهادة فحسب . كما لم تظهر حاجة المسلمين حال حياته لأنه صلوات الله عليه كان إمام المسلمين ، وقد اتفق الشيعة وأهل السنة على أن المؤمنين الذين عاصروه وصاحبوه هم أفضل الخلق دون اعتناقهم لعقيدة الإمامة التى يرى الحلى أنها أهم مسائل الدين ، وهى عقيدة فاسدة ، لأن الإيمان الصحيح الذى بينه الرسول ﷺ هو عقيدة التوحيد ونبوة محمد والإيمان بالملائكة والكتب والرسل والبعث بعد الموت ، ويستتبعه إقامة الصلاة وسائر العبادات والتكاليف[٣١] .

وإذا افترضنا أن الإمامة هى أهم مسائل الدين لكان من الجدير أن يوضحها الكتاب ولأظهرها النبى ﷺ فإن القرآن يتضمن مواضيع عدة تتناول ذكر الخالق تعالى وصفاته وآياته وملائكته ، كما يحتوى على قصص الأنبياء والرسل وينص فيه على الفرائض التى كلف المسلمين بأدائها . فلو كانت أهم مسائل الدين لنص عليها الكتاب كما فعل بالنسبة لغيرها من الموضوعات ، ولكنها فى الحقيقة ليست أشرف المسائل . هذا هو الدليل الأول .

أما الدليل الثانى فهو أن المصنفين فى أصول الدين يذكرون مسائل أكثر أهمية منها ؛ وهى التوحيد والعدل والنبوة ، ثم يأتون بالإمامة فى نهاية المطاف كذلك رتب المعتزلة أصولهم الخمس حسب درجاتها من الأهمية فوضعوا الأصل الخامس – وهو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر الذى تتعلق به مسائل الإمامة – فى آخر هذه الأصول من حيث الترتيب .

ويذكر ابن تيمية ما دار بينه وبين بعض شيوخ الشيعة الذين حاولوا إقناعه بصحة عقيدتهم فى مسألة الإمامة ، فهى عندهم لطف لأن الإمام يأمر الناس

---

(٣١) المصدر السابق : ص ١٦ .

بالواجب وينهاهم عن القبيح ، ولابد أن يكون معصوماً لكى يتم المقصود من نصبه فيصبحون أقرب إلى أفعال الأوامر الدينية واجتناب النواهى . وقد بدأت سلسلة الأئمة منذ على بن أبى طالب إلى أن انتهت إلى المنتظر صاحب السرداب وقد بسط شيخ الإسلام رده على هذه العقيدة بنواحيها المختلفة، وهو يرى أنه لا مجال للطف بينما الإمام مختف لا ندرى من أمره شيئاً ولا نعلم أوامره ونواهيه ، ولا نجد طريقة نستطيع بها أن نعرفه لأنه مختف غائب . وإن فرض طاعته يتنافى مع المقدور والمستطاع والله تعالى لا يكلف العباد إلا بما يطيقونه أما فرض طاعة هذا الإمام فهو يتدرج تحت تكليف ما لا يطاق .

ثم يطلب ابن تيمية إسناداً للحديث الذى استشهد به الحلى على وجوب معرفة الإمام . ويطعن فى صحة نقله لأنه لم يتم عن طريق الثقات ويقول : « ونحن نطالبهم أولا بصحة النقل ثم بتقدير أن يكون ناقله واحداً فكيف يجوز أن يثبت أصل الإيمان بخبر مثل هذا الذى لا يعرف له ناقل وإن عرف له ناقل أمكن خطؤه وكذبه ، وهل يثبت أصل الإيمان إلا بطريق علمى ؟ »[٣٢] .

فالحديث الصحيح يختلف عما ذكره الحلى لأن نصه : « من خلع يداً من طاعة لقى الله يوم القيامة لا حجة له ، ومن مات وليس فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » كما يتفق مع حديث آخر حيث ينهى الرسول صلوات الله عليه الخروج من الطاعة ومفارقة الجماعة ، وهو ينطبق على الشيعة الذين يخرجون عن الطاعة ويفارقون جماعة المسلمين ويستشهدون بحديث لا يسلم من النقد دراية أو رواية ، مع أنه حجة عليهم لأنهم لا يعرفون إمام زمانهم ويدعون أنه الغائب المنتظر « الذى لم يره أحد ولم يسمع له خبر ... ومعلوم أن هذا ليس هو معرفة بالإمام »[٣٣] .

وقد أثار الحلى الإعتراضات التى يوجهها الشيعة لنظرية الإمامة عند أهل السنة والجماعة ، وهى تتلخص بصورة عامة فيما يلى :

---

(٣٢) منهاج السنة : ج ١ ، ص ٢٧ .

(٣٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .

أولا : لم يجعلوا الأئمة محصورين فى عدد معين .

ثانيا : يعتقدون أن الإمامة تنعقد للقرشى وتجب طاعته على جميع المسلمين بمجرد مبايعته .

ويسهب ابن تيمية على طريقته فى التحليل والنقد فى الرد ، فيتناول النقاط التى أثارها الحلى بالتفصيل التالى :

أولا : أن أهل السنة متفقون على عصمة الأنبياء فى تبليغ الرسالات وكل ما يبلغونه عن الله تعالى من أمر ونهى فهم مصدقون . واتفق أهل السنة والجماعة على هذه العقيدة ، ما عدا طائفة من الخوارج التى اعتبرت العصمة للنبى ﷺ قاصرة على ما يبلغه عن الله لا فيما يأمر أو ينهى عنه . وهذا خطأ عند ابن تيمية ولا يجوز تحميل المسلمين جميعاً بذنب قلة أخطأت . ومع هذا فإن « الجمهور الذى يجوز الصغائر ، ومن يجوز الكبائر ، يقولون إنهم لا يقرون عليها بل يحصل لهم بالتوبة منها من المنزلة أعظم مما كان قبل ذلك »(٣٤) .

أما دعوى عصمة الأئمة فلم تقم حجة تدعمها إلا ما يراه الشيعة من ضرورة عدم خلو العالم من أئمة معصومين وهم علة اللطف والمصلحة . ويعود ابن تيمية – كدأبه دائماً – ليستقرىء الأحداث التاريخية فى هذه النقطة ليدلل بها على أن اللطف لم يتحقق طوال عصور الأئمة الشيعة الإثنى عشر . ويذهب إلى أبعد من هذا ، فيعقد مقارنته بين على بن أبى طالب والخلفاء الثلاثة حيث تمتع المؤمنون فى ظل حكم الأوائل بالاستقرار والأمن وكانت المصلحة واللطف متحققين فى نطاق أوسع مما كان خلال حكم الإمام على لحدوث القتال والفتنة .

فمن خطأ العقيدة وضع الإمام المنتظر الغائب وأجداده المتقدمين فى نفس مرتبة الرسول ﷺ – وهو وحده الذى انفرد بالعصمة والسلطان ، ولم يثبت أن تلاه أحد من الأئمة المعتقد فى عصمتهم الذين تولوا الحكم بمبايعة ذى الشوكة إلا علياً وحده فيقول هذه العبارة التى لا يمل من ترديد معناها فى جنبات كتابه

---

(٣٤) منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ٨٢ .

(منهاج السنة) : « وكانت مصلحة المكلفين واللطف الذى حصل لهم فى دينهم ودنياهم فى ذلك الزمان أقل منه فى زمن الخلفاء الثلاثة فعلم بالضرورة أن ما يدعونه من اللطف والمصلحة الحاصلة بالأئمة المعصومين باطلة قطعاً »[٣٥] .

أما حصر الأئمة فى عدد معين ثابت فإنه يسهل الاستدلال على عدم صحة تحديد عدد الأئمة بقوله تعالى : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم** ﴾[٣٦] ، وكذلك الأحاديث المروية عن الرسول ﷺ لم يوقتهم فيها بعدد معين .

ويقول الحلى بأنه بمجرد بيعة القرشى يصير إماماً غير صحيح من عدة وجوه هى :

الأول : ليس من مذهب أهل السنة أنه بمجرد المبايعة للقرشى يصبح إماماً منعقد البيعة واجب الطاعة ، إذ لابد من توافر شروط أخرى منها الشورى ، فقد قال عمر بن الخطاب : « من بايع رجلا بغير مشروة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذى يبايعه »[٣٧] .

الثانى : لا يجيز أهل السنة طاعته – حتى ولو كان إماماً عادلا – إلا فيما لا يعد معصية ، فالطاعة مشروطة بتوافق أوامره ونواهيه مع الأوامر والنواهى التى رسمها الشرع كالأمر بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والصدق والعدل والحج والجهاد فى سبيل الله مصداقاً للآية : ﴿ **أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم** ﴾ فالطاعة المطلقة لا تكون إلا لله تعالى ، وطاعة الرسول ﷺ واجبة لأنه لا يأمر إلا بطاعة الله « وجعل طاعة أولى الأمر داخلة فى ذلك ولم يذكر لهم طاعة ثالثة لأن ولى الأمر لا يطاع طاعة مطلقة وإنما يطاع فى المعروف »[٣٨] والأحاديث فى معنى الطاعة متوافرة ومتحدة القصد ، منها « **إنما الطاعة فى المعروف ولا طاعة فى المعصية ، ولا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق** » الخ .

---

(٣٥) نفس المصدر : جـ ٢ ، ص ٨٤ .

(٣٦) الآية رقم ٥٩ من سورة النساء .

(٣٧) منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ٨٥ .

(٣٨) نفس المصدر والصفحة .

أما شرط القرشية فإن ابن تيمية ينزع إلى الغض منه عدم توافره ، فهو لا يحبذ التفاخر بالأنساب ويرى أن من الفضائل التى يحض عليها الإسلام التباعد عن الفخر كما يقول الرسول صلوات الله عليه : « **أنه أوحى إلى أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد ولا يبغى أحد على أحد** » ، فنهى بهذا عن الاستطالة على الناس والتفاخر . فإن كان الرجل ينتمى حقيقة إلى الطائفة الفاضلة كبنى هاشم أو قريش يخطىء إذا تطاول على غيره بهذا الانتماء « لأن فضل الجنس لا يستلزم فضل الشخص . فرب حبشى أفضل عند الله من جمهور قريش »(٣٩) .

والإمامة عند ابن تيمية عبارة عن عقد . وهو بهذا الاعتبار لم يأت بجديد عن هذه النظرية التى طرقها مفكرو أهل السنة قبله ، فإن علماء الفقه يجمعون على هذا الرأى لأن الإمامة عندهم هى عقد مبايعة بين الإمام وبين أهل الحل والعقد(٤٠) ، ومن التعاريف التى وضعها الماوردى لهذا العقد مثلا أنه « عقد مراضاة واختيار لا يدخله إكراه ولا إجبار »(٤١) .

ولكن ابن تيمية أوضح بصفة خاصة حظر الاتفاق فى أى عقد على ما يخالف كتاب الله وعرض لما اتفق عليه العلماء من بطلان الشروط المناقضة لحكم الله فيقول : « فهذه الشروط مخالفة لحكم الله ورسوله . فهى باطلة باتفاق المسلمين وهذا فى جميع العقود »(٤٢) ، ويستدل أيضاً بنصوص كثيرة تؤيده فيما ذهب إليه ، ومنها الحديث الذى ورد فى الصحيحين ونصه : « **من أطاعنى فقد أطاع الله ومن عصانى فقد عصى الله ، ومن أطاع أميرى فقد أطاعنى ، ومن عصى أميرى فقد عصانى** » ، ولهذا فلو ولى شخص وكان شرط توليته أن يحكم بغير حكم الله ورسوله أو لا يتبع قواعد العدل التى أمر بها الشرع أو أمر بما يخالف حكم الله فإن الشرط يقع باطلا ولا يعتد به(٤٣) .

---

(٣٩) ابن تيمية : اقتضاء الصراط المستقيم . ص ١٦٤ و١٦٥ .

(٤٠) محمد نجيب المطيعى : حقيقة الإسلام وأصول الحكم . ص ٢٣ .

(٤١) الماوردى : الأحكام السلطانية . ص ٥ .

(٤٢) ابن تيمية : نظرية العقد . ص ١٥ .

(٤٣) المصدر السابق . ص ١٧ .

• النظرة للسياسة الشرعية :

قدم ابن تيمية لكتابه (السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية) بكلمة يقول فيها : « أما بعد فهذه رسالة مختصرة فيها جوامع من السياسة الإلهية »[٤٤] ، وسيتضح لنا حالا السبب فى ربطه بين السياسة والخالق جل شأنه ، فالكتاب الكريم حافل بالآيات التى تأمر بالعدل وتحض على إتباعه وتنهى عن الظلم وتأمر باجتنابه فى مثل قول الله تعالى : ﴿ **إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل** ﴾[٤٥] .

وهذه الآية – مع غيرها من الآيات القرآنية التى تنص على العدل والقسط – تعنى أنه ليس لحاكم أن يحكم بظلم أبداً لأن الله تعالى رسم الطريق القويم العادل فإن حكم الله هو « أحسن الأحكام والشرع وهو ما أنزل الله فكل من حكم بما أنزل الله فقد حكم بالعدل »[٤٦] .

أما الآية الثانية التى يخاطب فيها الله عز وجل الرعية بقوله : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول** ﴾[٤٧] .

فإن هذه الآية تكمل الهدف الذى تعنيه الآية الأولى . فأولهما موجهة لأولى الأمر حيث أوجبت عليهم الحكم بالعدل ، والثانية خاصة بالرعية ليطيعوا ولاة أمورهم فيما أمر به الله ، فإذا أمروا بمعصية فلا طاعة لهم ، كما ينبغى فى حالة الاختلاف الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله صلوات الله عليه فإذا « كانت الآية قد

---

(٤٤) ابن تيمية : السياسة الشرعية . ص ١ ويقول لاوست : أن ابن تيمية فى كتابه قد تميز بعرض ينفرد به كلية حيث حدد مسألة طبيعة وأشكال وصفات الدولة ، فأصبح تعرضه هذا منفرداً عما هو معروض بالطرق التقليدية للمدرسة السنية .

(٤٥) الآية رقم ٥٨ من سورة النساء .

(٤٦) منهاج السنة : ج ٣ ، ص ٣١ .

(٤٧) الآية رقم ٥٩ من سورة النساء .

أوجبت أداء الأمانات إلى أهلها ، والحكم بالعدل فهذان جماع السياسة العادلة والولاية الصالحة »(٤٨) .

وأكد الرسول ﷺ شريعة العدل وحرم ظلم المسلمين أحياءاً وأمواتاً كما حرم دماءهم وأموالهم وأعراضهم ، ولهذا كانت خطبة الرسول ﷺ فى حجة الوداع متضمنة لهذه الأحكام بقوله : « **إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا ، ألا هل بلغت ألا فليبلغ الشاهد الغائب** »(٤٩) .

وقد تابعه تلميذه ابن القيم وصاغ فكرة العدالة فى إطار الشريعة فأصبحت العدالة عنده هى المتفقة مع أحكام الشريعة وبالعكس فما لا ينطبق على الشريعة يعد غير عادل ، فإن غاية الشريعة صالح العباد فى المعاش والمعاد فأتت بأحكام بلغت الدرجة القصوى من حيث العدالة ، ولا تعلو السياسة العادلة كونها جزءاً من أجزاء الشريعة وفرعاً من فروعها . والنتيجة المترتبة على هذا التصور لفكرة العدالة وعلاقتها بالشريعة أن أصبحت السياسة عند ابن القيم نوعين : « سياسة ظالمة فالشريعة تحرمها ، وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر بعين الشريعة »(٥٠) .

ولا يوافق تلميذ ابن تيمية على فصل السياسة عن الشريعة ، ويذكر أن السياسة العادلة هى الموافقة لما جاء به الشرع ولا فصل بينهما ، ويبرر استعماله لمصطلح السياسة بقوله : « ونحن نسميها سياسة تبعاً لمصطلحكم »(٥١) وإنما هى فى الحقيقة « عدل الله ورسوله » فإن الله أرسل الرسل وأنزل الكتاب ليقوم الناس بالقسط الذى قامت به السموات والأرض . فالسياسة العادلة إذاً هى جزء من أجزاء الشريعة التى اكتملت أركانها لمعالجة شئون العباد ، أما تقسيم طرق الحكم

---

(٤٨) السياسة الشرعية : ص ٣.

(٤٩) منهاج السنة : ج ٣ ، ص ٣٣ .

(٥٠) ابن القيم : الطرق الحكمية . ص ٤ .

(٥١) المصدر السابق : ص ١٤ .

إلى شريعة وسياسة أو تقسيم الدين إلى شريعة وحقيقة أو إلى عقل ونقل فإن كل هذه التقسيمات باطلة فيقول : « بل السياسة والحقيقة والطريق والعقل كل ذلك ينقسم إلى قسمين : صحيح وفاسد ، فالصحيح من أقسام الشريعة لا قسيم لها والباطل ضدها ومنافيها »(٥٢) .

والشريعة كاملة الأحكام غنية بذاتها عما عداها فلم يأت تصور قصورها عن تحقيق صالح المسلمين إلا لسببين :

أولهما : تقصير البعض فى معرفة الشريعة وعدم القدرة على مطابقتها مع الواقع مما أدى إلى تعطيل الحدود وضياع الحقوق فتجرأ البعض على انتهاك حرمات الشريعة والضرب بها عرض الحائط .

السبب الثانى : قابل الإتجاه الأول إتجاه ثان مضاد غالى فى التعسف وطبق الشريعة بطريقة خاطئة لا توافق حكم الله ورسوله ﷺ « وكلا الطائفتين أتيت من تقصيرها فى معرفة ما بعث الله به رسوله وأنزل به كتبه »(٥٣) ، أى لم تستهدف العدل الذى أقام الله تعالى به السموات والأرض .

ويبدو أن استعمال مصطلح (السياسة الشرعية) والتقسيم الذى وضعه ابن القيم كان له تأثيره فيما بعد ، إذ نلاحظ أن المقريزى (٨٤٥ هـ – ١٤٤١ م) يستعمل هذا الاصطلاح عندما يطرق نفس الموضوع ويتناوله بالتحليل ؛ فيذكر أن المسلمين فى عصره بل ومنذ عهد الدولة التركية يقسمون الأحكام إلى شرعية وسياسية . والسياسة بدورها نوعان : العادلة وهى تتبع الأحكام الشرعية ، والظالمة التى تحرمها الشريعة . والسياسة هى كلمة مغولية أصلها (ياسة) ثم أدخلت عليها حرف السين « فظن من لا علم عنده أنها كلمة عربية »(٥٤) .

---

(٥٢) ابن القيم : أعلام الموقعين . جـ ٤ ، ص ٢١١ .

(٥٣) ابن القيم : الطرق الحكمية . ص ١٤ .

(٥٤) المقريزى : الخطط . جـ ٣ ، ص ٣٥٧ .

وينسب المقريزى إلى جنكيز خان كتاب (إلياساً) الذى أثبت فيه القواعد والعقوبات واتخذ منها شريعة لقومه ، وظل متداولا بين أيدى أولاده واحداً بعد واحد يلتزمون به كالتزام أوائل المسلمين بالقرآن . ولما كثرت طوائف المغول وانتشرت فى البلاد الإسلامية واعتنقوا الإسلام دينا ولقنوا تعاليم الكتاب الكريم وعرفوا أحكام الشريعة فجمعوا بين ما جاء بها من الحق ، وبين ما تضمنه كتاب (إلياساً) من الباطل ، وقاموا بتفويض قاضى القضاة أحكام العبادات والأقضية الشرعية ، ومع تأثرهم بالقواعد التى رسمها لهم زعيمهم جنكيز خان فى (إلياساً) نصبوا ما يسمونه (الحاجب) ليقضى بينهم بقواعده فى الأموال عند اختلافهم(٥٥) .

• وجوب طاعة ولاة الأمور فى طاعة الله عز وجل وطاعة رسوله ﷺ :

يرى ابن تيمية – إستناداً على الأحاديث النبوية – أنه يتبغى طاعة الأئمة فى جميع الأحوال ، اللهم إلا إذا أمروا بمعصية الله ، لأن الرسول صلوات الله عليه قد أمرنا بذلك ، ونهى عن رفع راية العصيان فى وجوههم أو مقاتلتهم إلا إذا امتنعوا عن تأدية الصلاة وأمروا بمعصية . فمن هذه الأحاديث التى تتفق كلها فى المعنى من حيث الحض على طاعة ولاة الأمور وعدم الخروج عليهم بالسيف الحديث المروى فى صحيح مسلم وهو : « **ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون فمن عرف برىء ومن أنكر سلم ولكن من رضى وتابع ، قالوا يا رسول الله : أفلا نقاتلهم ، قال : لا ، ما صلوا** » .

فالطاعة واجبة فى جميع الأحوال باستثناء المعصية كما قدمنا ، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة . وعلى المسلمين ألا ينزعوا يداً من طاعة ، ونص الحديث : « **من خلع يداً من طاعة إمام لقى الله تعالى يوم القيامة لا حجة له ومن مات وليس فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية** »(٥٦) ولكى يوضح ابن تيمية أن الطاعة ليست إلا فيما أمر به الله تعالى ، فقد أورد واقعة حديث الرسول ﷺ .

---

(٥٥) المصدر السابق : ص ٣٥٩ .

(٥٦) منهاج السنة : ج ١ ، صفحة ١٤٩ .

وتتلخص فى إرساله سرية واستعمل عليها رجلا من الأنصار وأمرهم بأن يسمعوا له ويطيعوا ، فلما غضب منهم أمرهم بجمع حطب وإيقاد النار فيه ثم استند على ما أمرهم به النبى ﷺ من طاعته وتنفيذ أوامره وأمرهم بدخول تلك النار ، ولكنهم لم يفعلوا ، ولما عادوا قصوا هذه الواقعة للرسول فقال : « **لو دخلوها ما خرجوا منها ، إنما الطاعة فى المعروف** » . وفى لفظ آخر : « **لا طاعة فى معصية وإنما الطاعة فى المعروف** »(٥٧) .

وقد رسمت الشريعة خطوط ما تجب فيه الطاعة والأمور التى لا يعصى فيها الخالق مع المحافظة على كيان الجماعة الإسلامية والبعد عن كل ما من شأنه أن يسبب الفتن ويشق صفوف المسلمين فنهى الرسول الكريم عن شق عصا الطاعة وتفريق شمل الأمة بمثل قوله : « **من أتاكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أن يفرق جماعتكم فاقتلوه** »(٥٨)

كما قال ﷺ للأنصار : « **إنكم ستلقون بعدى أثرة فاصبروا حتى تلقونى على الحوض** » أى أنه أمرهم بالصبر ولم يأذن لهم بالقتال والخروج . وأحاديث الرسول صلوات الله عليه حافلة بأمثال الأمر بالصبر وعدم الخروج على الأمراء الظالمين ، والحض على عدم مفارقة الجماعة .

ويجد ابن تيمية التعليل فيما تحفل به الأحاديث من النهى عن القتال والمحافظة على وحدة الجماعة فيرى أن أسباب المقاتلة ترجع كلها إلى الأمراء الظلمة الذين يستأثرون بالولايات والأموال فيقاتلهم المسلمون للحصول عليها منهم ، ولدفع الظلم عنهم : « فلم يكن أصل قتالهم ليكون الدين كله لله ولتكون كلمة الله هى العليا »(٥٩) .

كما عرض لوجهات النظر المختلفة فى مدى وجوب طاعة ولى الأمر الفاسق والجاهل ، فإن آراء أهل الحديث وأئمة الفقهاء يرون أنه يطاع فيما أمر به من

---

(٥٧) المصدر السابق : ص ١٥٠ .

(٥٨) نفس المصدر والصفحة .

(٥٩) منهاج السنة : جـ ٣ ، ص ٣٧ .

طاعة الله وينفذ حكمه وقسمه إذا وافق العدل . أما الرأى الثانى – وهو الأضعف عند أهل السنة – فينفى الطاعة للإمام فى حالة الفسق والجهل . ومن وجهة نظر أصحاب الرأى الثالث فيجب التفرقة بين الإمام الأعظم ومن هم دونه كالأمراء والقضاة لأن عزل الإمام الأعظم فيه مفسدة وشر أشد خطراً على المسلمين من مفسدة بقائه .

وهنا نلمح تشابها بين نظرية الجوينى فى مسألة خلع الإمام ، فابن تيمية يميل إلى الأخذ بالمقارنة بين الحالتين « لأن الفساد فى القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة فلا يدفع أعظم الفسادين بالتزام الأدنى »[٦٠] .

وأضاف إلى هذا أن الله تعالى لم يأمر بقتال كل ظالم وكل باغ ابتداء بل قال : ﴿ **وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما** ﴾[٦١] . فإذا لم يأمر بقتال البغاة ابتداء أصبحت النتيجة البديهية أن قتال ولاة الأمور ابتداء غير مشروع . ويستشهد بأحاديث نبوية عديدة ليبرهن على خطأ الخوارج والزيدية والذين يرون الإنكار على الأئمة بالسيف .

ولكن ابن تيمية يختلف فى نظرية الخروج عن الأشاعرة – وبمعنى أدق عن الجوينى – عندما يقيد الخروج بقيد شديد ويجعله فى أضيق نطاق بحيث ينحصر فى دائرة (الكفر البواح) ويعتمد فى نظريته على أن كل الطوائف التى خرجت على الأئمة تسببت فى حدوث أضرار للجماعة الإسلامية تفوق فى شدتها وأثرها ما خرجت من أجل إزالته . ومهما يكن من أمر ، فإن الطاعة ليست تامة ومطلقة إلا للرسول صلوات الله عليه بعد الله تعالى لأن من أطاع الرسول فقد أطاع الله ، ومناط السعادة طاعة الله ورسوله لقوله تعالى : ﴿ **ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين ، والشهداء والصالحين**

---

(٦٠) المصدر السابق : ج ٢ ، صفحة ٨٧ .

(٦١) الآية رقم ٩ من سورة الحجرات .

وحسن أولئك رفيقاً ﴾[٦٢] . فهى الطاعة الحقة التى أمر بها الإسلام دون قيد أو شرط ، أما دعوى طاعة الإمام المنتظر الغائب فلم يرد عنه قول أو نص ثابت النقل عنه ، فخطأ المذهب الشيعى ناجم عن مساواة هذا الإمام من حيث الطاعة بالرسول صلوات الله عليه مع وجود هذا الفارق الجوهرى ، فإن الرسول ﷺ له أقواله وأفعاله المعلومة المنقولة للمسلمين كافة وطاعته هى مدار السعادة ، بينما الإمام المختفى مجهول الأقوال والأفعال إلا فى مخيلة الشيعة المروجين لما ليس له أساس من الأسانيد الصحيحة[٦٣] .

• نقض دلائل المذهب الشيعى :

يستشهد الحلى بحديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة ويجعل من الإمامية الفرقة الناجية وحدها . وفى إحدى فقرات الحديث يشير إلى أهل البيت فيجعل قول الرسول ﷺ المنصب عليهم : « **مثل أهل بيتى كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق** » .

ويعجب ابن تيمية من استشهاد الحلى به مع أنه من الأحاديث التى يرويها أهل السنة بأسانيدهم – وإن لم يذكره صاحبا الصحيحين – وطعن فيه بعض أهل الحديث ، إلا أنه مروى بواسطة أبى داود والترمذى وابن ماجه والإمام أحمد وغيره . وإذا قدر ثبوته فهو من أخبار الآحاد التى لا يجوز الاحتجاج بها فى أصل من أصول الدين ووصم جميع المسلمين بالضلال ما عدا فرقة واحدة[٦٤] .

ثم يذهب ابن تيمية إلى أن للحديث تفسيرين ، أحدهما : أن النبى ﷺ لما سئل عن الفرقة الناجية أجاب بأنها التى تحافظ على كل ما كان عليه هو وأصحابه والثانى : هم الجماعة . وكل من التفسيرين يناقض المذهب الشيعى لأنهم انشقوا عن الفرقة الناجية ، أى الجماعة ، وهم يفسقون ويكفرون أئمة الجماعة كأبى بكر وعمر وعثمان وينالون من علماء الجماعة وعبادهم .

---

(٦٢) الآية رقم ٦٩ من سورة النساء .

(٦٣) منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ١١٣ .

(٦٤) منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ١٠٢ .

« فإذا كان وصف الفرقة الناجية إتباع الصحابة على عهد الرسول صلوات الله عليه وذلك شعار السنة والجماعة كانت الفرقة الناجية هم أهل السنة والجماعة »[٦٥] لأن السنة معناها ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه مما فعله أو أمرهم به أو أقرهم عليه ، والجماعة تعنى الأشخاص المجتمعين الذين لا يتفرقون فى الدين شيعاً فإن الله تعالى أمر بالجماعة والائتلاف ونهى عن التفرق والاختلاف فى مثل قوله : ﴿ **واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا** ﴾[٦٦] ، وفى آية أخرى : ﴿ **إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم فى شىء** ﴾[٦٧] .

ومع اتفاق الشيعة فى الاسم الذى أطلق عليهم بسبب مشايعتهم عليا وتقديمه على سائر الصحابة ، إلا أنهم يفترقون إلى عدة فرق تختلف مع بعضها البعض فى أئمتهم فالزيدية والإسماعيلية ينكرون الإثنى عشر إماماً . ومنهم الغلاة الذين غلوا فى على فادعوا ألوهيته ، ومنهم الرافضة الذين رفضوا إمامة زيد ابن على ، ومنهم الكاملية أصحاب من يدعى أبا كامل الذين كفروا المسلمين بترك الاقتداء بعلى ، وكفروا علياً بترك طلب الخلافة ، وأنكروا الخروج إلا مع الإمام المنصوص عليه .

ويعرض ابن تيمية لفرق الشيعة جميعاً فى عصره بأسمائهم وعقائدهم فيذكر أن عددهم يبلغ أربعاً وعشرين فرقة - سوى الكاملية - ويطلق عليهم كلهم اسم الإمامية لقولهم بالنص على إمامة على ، وما ذهبوا إليه من أن النبى ﷺ نص على إمامته ثم توالت الأئمة بعده كل ينص عن من يليه إلى أن بلغت سلسلة الأئمة الغائب المنتظر كما ألحق فرقة الراوندية ضمن الشيعة لقولهم بالنص على العباس الذى نص على إمامة ابنه عبد الله فعلى بن عبد الله ، ثم ساقوا الإمامة فى ذريته حتى انتهت إلى جعفر المنصور ، واضطربوا فى الأشخاص المنصوص عليهم وتناقضوا فى أقوالهم وفى عقيدتهم فى الإمام المنتظر . ثم يعرض شيخ الإسلام للاختلاف الكبير بين

---

(٦٥) نفس المصدر والصفحة .

(٦٦) الآية رقم ١٠٣ من سورة آل عمران .

(٦٧) الآية رقم ١٥٩ من سورة الأنعام .

فرق الشيعة فى عقيدتهم فى الإمام المنتظر ذاكراً أسماءهم كلها، ويخلص إلى أن التناقض الكبير فى أقوالهم يؤكد استحالة صدورها عن معصوم[٦٨].

ويريد ابن تيمية أن الأحاديث التى تؤيد فكرة النص على علىّ لا تخلو من الوضع، منها حديث يستشهد به الحلى مرويا بواسطة أحمد بن حنبل عن أنس ابن مالك قال: قلنا لسلمان سل النبى ﷺ من وصية فقال سلمان: يا رسول الله من وصيك؟ فقال: «**يا سلمان من كان وصى موسى؟**» فقال: يوشع ابن نون. فقال: «**إن وصيى ووارثى يقضى دينى وينجز موعدى على بن أبى طالب**»[٦٩].

ويكذب ابن تيمية هذا الحديث، وحجته أن مسند الإمام أحمد خال منه، فضلاً عن أن المسند احتوى على أحاديث أضيفت بواسطة ابنه، ومع هذا فإن الحديث المذكور لم يكن مما رواه الإمام أحمد. أما حديث الكساء الذى يحاول الشيعة الاستدلال به على إمامة على فهو صحيح، ولكن تفسيره يختلف عن المعنى الذى حاولوا إثبات نظريتهم به وكذلك الآية القرآنية: ﴿ **إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا** ﴾[٧٠]، فقد اشترك فيها السيدة فاطمة والحسن والحسين مع على «ومعلوم أن المرأة لا تصلح للإمامة فعلم أن هذه الفضيلة لا تختص بالأئمة بل يشركهم فيها غيرهم»[٧١].

ثم إن مضمون الحديث أن الرسول ﷺ دعا لهم بذهاب الرجس والتطهير والابتعاد عن الرجس واجب على المؤمنين وقد أمرهم الله بالطهارة، والكتاب الكريم حافل بمثل هذه الآيات كقول الله تعالى: ﴿ **خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها** ﴾[٧٢] وقوله عز وجل: ﴿ **ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم** ﴾[٧٣].

---

(٦٨) منهاج السنة: جـ ٢، ص ١١٦.
(٦٩) المصدر السابق: جـ ٣، ص ٦.
(٧٠) الآية رقم ٣٣ من سورة الأحزاب.
(٧١) منهاج السنة: جـ ٣، ص ٤.
(٧٢) الآية رقم ١٠٣ من سورة التوبة.
(٧٣) الآية رقم ٦ من سورة المائدة.

وتمشيا مع ما تضمنته مثل هذه الآيات أن الرسول ﷺ قصد الدعاء لأهل بيته بأداء الأوامر الإلهية واجتناب النواهى ، كما دعى لغير أهل الكساء بالجنة والمغفرة .

فإذا انتقلنا إلى حديث المباهلة ، فإن الرسول ﷺ جمع فيه أيضاً بين فاطمة والحسن والحسين ، وهم أقرب نسباً إلى الرسول ﷺ حتى لو كان غيرهم أفضل لأن القصد أن يدعو كل من وفد نجران والرسول ﷺ أخص الناس وأقربهم نسباً بهم لما فى جبلة الإنسان من الخوف عليهم .

أما الحديث الشهير : « **أنت منى بمنزلة هارون من موسى** » فقد أعطاه ابن تيمية مدلولا آخر ، فالنبى ﷺ كان فى كل غزوة يترك بالمدينة رجالا من المهاجرين والأنصار باستثناء غزوة تبوك حيث أمر الرجال جميعاً بالنهوض للحرب وعدم التخلف ، فلم يبق بالمدينة إلا العصاة لأوامره أو المعذورين والنساء والأطفال فكره على بن أبى طالب التخلف ورغب فى الالتحاق بالجيش المحارب ، ولم يرض أن يبقى مع النساء والصبيان – وهو المحارب المغوار ، فخفف عنه الرسول ﷺ من وقع تصوره وبين له أن الاستخلاف ليس فيه غضاضة ، وضرب له مثلا بموسى عليه السلام الذى استخلف أخاه هارون على قومه لأمانته ، ولكن موسى استخلف هارون على جميع بنى إسرائيل والنبى ﷺ استخلف علياً على قليل من المسلمين وجمهورهم استصحبهم فى الغزوة(٧٤) .

أما حادث غدير خم عند مرجع الرسول ﷺ من حجة الوداع ، فإنه وصى فيه باتباع كتاب الله ووصى فيه بأهل بيته . ولكن بعض أهل الأهواء – هكذا يصفهم ابن تيمية – زاد فى الحديث وادعوا أنه عهد إلى علىّ بالخلافة بواسطته فسموه نصاً جلياً كما زعموا أيضاً أن الصحابة تمالؤا على كتمانه ، والدليل الذى ينقض هذا الزعم هو « العادة التى جبل الله عليها بنى آدم ، ثم ما كان عليه القوم من الأمانة والديانة وما أوجبته شريعتهم من بيان الحق يوجب العلم اليقينى بأن مثل هذا يمتنع كتمانه »(٧٥)

---

(٧٤) منهاج السنة : جـ ٣ ، ص ٩١ .

(٧٥) اقتضاء الصراط المستقيم : صفحة ٢٩٣ .

ويذهب شيخ الإسلام إلى أن الشيعة مخالفون لما جاء به الرسول ﷺ وهم فى العقليات أتباع المعتزلة أو مازجين بين الفلسفة والاعتزال ، وأبعدتهم هذه الأساليب العقلية عن سنة الرسول ﷺ . وفى الشرعيات يعتمدون على نقلهم عن بعض أهل البيت مثل محمد الباقر وجعفر الصادق وغيرهما ، وهم من سادات المسلمين وأئمة الدين الذين لا يرقى إليهم الشك ، ولكن الشيعة لا خبرة لهم بالأسانيد والتمييز بين الثقات وغير الثقات « فكل ما يجدونه فى الكتب منقولا عن أسلافهم قبلوه بخلاف أهل السنة فإن لهم من الخبرة بالأسانيد ما يميزون به بين الصدق والكذب »[٧٦]

فإذا صح النقل عن أهل البيت فلهم نظائر أيضاً كما كان لعلى مكانته بين سائر الصحابة وجميعهم ثقات ، والاختلاف بينهم أمر طبيعى . فالمنهج السليم إذاً هو العناية بالقرآن بحفظه ومعرفة تفاسيره والاعتناء بالأحاديث للاستدلال على الصحيح والسقيم ، فهذه الطريقة هى نقطة البداية ثم يليها الاعتناء بآثار الصحابة والتابعين لمعرفة مسالكهم ومآخذهم لا العكس ، أى لا ينبغى اتباع المنهج بطريق عكسى ، كما يفعل الشيعة ، فيبدأون من آثار أهل البيت وأقوالهم ويتضح المنهج الذى يخطه ابن تيمية لنفسه ولأهل السنة بل وللمسلمين جميعاً فى مثل هذه النقطة فهو يرى أن الخطوات الأولية التى أشرنا إليها من دراسة القرآن والسنة وهى الأساس ، ثم تعرض المسائل المتنازع فيها على الكتاب والسنة عملا بقوله تعالى : ﴿ **فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول** ﴾[٧٧] ، فبمثل هذا المنهج النموذجى الذى حرص عليه أتباع أهل السنة ، استطاعوا أن يتخلصوا من الأخطاء التى وقع فيها الشيعة .

أما الشيعة ، فأصولها لا تخرج عن آثار منقولة عن بعض أهل البيت بعضها صادق والآخر مطعون فيه بالكذب والوضع . ويقسم ابن تيمية الأصول الشيعية إلى ثلاثة أقسام :

---

(٧٦) منهاج السنة : ج ٣ ، ص ٤٠

(٧٧) الآية رقم ٥٩ من سورة النساء .

الأول : أن كل واحد من أهل البيت عندهم يبلغ نفس درجة عصمة الرسول ﷺ فلا يجوز مخالفتهم أو رد أقوالهم إلى الله والرسول ﷺ .

الثانى : اعتبار كل أقوال أئمتهم منقولة عن النبى ﷺ رأساً بما فيهم الأئمة المتأخرين فى زمانهم عن الرسول ﷺ - كالعسكريين[٧٨] - مع أنهم لم يحصلوا من العلم على ما يميزهم به على غيرهم ، ولم يأخذ منهم أحد فى زمانهم . وليتهم قنعوا بمراسيل التابعين كعلى بأن الحسين وابنه جعفر محمد أو محمد الباقر ، فإن المسلمين أخذوا عنهم كما أخذوا عن غيرهم ، بخلاف العسكريين فإن أهل العلم لم يأخذوا عنهم شيئاً ، فالخطأ الذى وقع فيه الشيعة هو جعل أقوالهم فى مرتبة أقوال الرسول ﷺ أى فى منزلة « القرآن والمتواتر من السنن وهذا مما لا يبنى عليه دينه إلا من كان من أبعد الناس عن طريقةأهل العلم والإيمان »[٧٩] .

الثالث : أن الإجماع عند الشيعة هو إجماع أهل البيت ، فإذا كانت المقدمة الأولى كاذبة يقيناً ، والثانية فيها نزاع ، فمن الخطأ أن يعد الأقوال التى تحتمل الصدق والكذب ، التى هى أسانيد الإجماع عندهم ، بمنزلة القرآن والسنة وإجماع الأمة[٨٠] .

رأى ابن تيمية فى الخلفاء الراشدين وآل البيت :

يورد ابن تيمية خطبة لعلى بن أبى طالب على منبر الكوفة يذكر فيها أن خير هذه الأمة بعد نبيها ﷺ أبو بكر ثم عمر ، وكما أيد ابنه محمد بن الحنفية هذا التفضيل فيما رواه البخارى فى صحيحه ، يؤسس ابن تيمية على ذلك نتيجة مباشرة وهى أن الشيعة المتقدمين من أصحاب على لم يتنازعوا فى تفضيل أبى بكر وعمر ، وإنما انصرف النزاع فى المقارنة بين على وعثمان . كما يستشهد بنصوص

---

(٧٨) عم الحسن العسكرى هو الإمام الحادى عشر فى سلسلة الأئمة الإثنى عشر (٢٦٠ هـ - ٨٧٣ م) .

(٧٩) منهاج السنة : جـ ٣ ، ص ٤١ .

(٨٠) المصدر السابق ونفس الصفحة .

منقولة عن أبى القاسم البلخى – وهو شيعى – الذى أدهش سامعيه حين وضع أبا بكر وعمر قبل على فى المرتبة فسألوه : « تقول هذا وأنت شيعى ؟ » فأجابهم : « نعم ، من لم يقل هذا فليس شيعيا » ووجد فى العبارة التى قالها الإمام على – ضمن الخطبة التى أسلفنا ذكرها – سنداً لحجته وتساءل : « فكيف نرد قوله وكيف نكذبه ؟ والله ما كان كذاباً »[81] .

ويقسم عالم أهل السنة الفرق التى انشقت فى آرائها بالنسبة لعلى إبان عصره إلى السبابة والمفضلة . فالسبابة عنده هم الذين يسبون أبا بكر وعمر وكان على رأسهم ابن السوداء الذى طلبه علىّ لما سمع عنه قيامه بسبهما ، ولكنه كان قد هرب عندما علم بعزم علىّ على قتله . والمفضلة هم الذين يفضلون علياً على أبى بكر وعمر ، فقد غضب على أيضاً لقيام هؤلاء بتفضيله على الشيخين وطلب أن يضرب كل من يفضله عنهما حد المفترى .

يقول ابن تيمية : « وقد تواتر عنه أنه كان يقول على منبر الكوفة خير هذه الأمة بعد نبيها ﷺ أبو بكر ثم عمر روى هذا عنه من أكثر من ثمانين وجهاً رواه البخارى وغيره »[82] .

وهذا هو رأى على والشيعة المتقدمين فى الصاحبين . أما متأخروا الشيعة فهم أصحاب دعوى مطالبة أبى بكر بالخلافة بغير حق مع أن علياً هو صاحب الحق وحده فى زعمهم . ومثل هذا الإدعاء لا يلبث أن ينهار أمام حقيقة ما حدث فى اجتماع السقيفة ، فإن أبا بكر لم يطلب الخلافة لنفسه ولم يطلب أيضاً على الأمر لنفسه قبل استشهاد عثمان . فإلقاء التهم على الخلفاء الثلاثة فيه إساءة إلى الأمة جمعاء بينما هذه الأمة هى خير الأمم وخيرها القرن الأول حيث اكتمل للمسلمين العلم النافع والعمل الصالح . واعتقاد الشيعة أن الخلفاء الثلاثة كانوا ظالمين يلقى بالأمة كلها فى مهالك الضلال بينما الآيات القرآنية تشهد بهم وترفع من مكانتهم فيقول الله تعالى : ﴿ **والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين**

---

(٨١) منهاج السنة : جـ ٣ ، ص ١٩ ، ٦٦ .

(٨٢) منهاج السنة : جـ ١ ، ص ٨٤ .

اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجرى تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم ﴾[٨٣].

والآيات الأخرى المشابهة حافلة بالثناء على المهاجرين والأنصار ، ثم جاء الذين من بعدهم من المسلمين يستغفرون لهم ويتولونهم . أما الشيعة فيصرون على سبهم وقذفهم بالمعاصى وهم بريئون منها ، فخالف الشيعة ما أمر به الرسول ﷺ بقوله : « **لا تسبوا أصحابى فوالذى نفسى بيده لأن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ من أحدهم ولا نصيفة** »[٨٤].

وكان المسلمون يعرفون فضائل أبى بكر وعمر وعثمان وبايعوهم راضين مقتنعين بأنه لم يكن فى المسلمين من يتقدم عليهم ، لأنهم من الذين أنفقوا من قبل الفتح فأشاد بهم الكتاب الكريم وأظهر فضائلهم بنص الآية : ﴿ **لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى ﴾**[٨٥].

وقد فند شيخ الإسلام العبارة التى ذكرها الحلى فى سب الصحابى الأول بقوله : « فبعضهم طلب الأمر لنفسه بغير حق وبايعه أكثر الناس طلباً للدنيا » . فيعجب ابن تيمية لتجاهل الأخبار لأن الواقع أن أبا بكر لم يطلب الأمر لنفسه سواء بحق أو بغير حق بل رشح كلا من عمر بن الخطاب وأبى عبيدة بن الجراح ، فرفض عمر وقدمه ونقل على لسان أبى بكر أقوال كثيرة تدلنا على زهده فى الخلافة مثل « أقيلونى ، أقيلونى » .

فالحقيقة أن المسلمين اختاروه لعلمهم بأنه أخيرهم ، ولم يكن طلب الدنيا يخطر لهم على بال ، فإن أبا بكر أنفق ماله فى حياة النبى ﷺ وبالمثل كان مبايعوه أزهد الناس فى الدنيا « فأى رياسة وأى مال كان لجمهور المسلمين بمبايعة

---

(٨٣) الآية رقم ١٠٠ من سورة التوبة .

(٨٤) منهاج السنة : جـ ١ ، ص ١٥٣ .

(٨٥) الآية رقم ١٠ من سورة الحديد . يقول ابن تيمية : المراد بالفتح هنا صلح الحديبية . منهاج السنة : جـ ١ ، ص ١٥٤ .

أبى بكر ؟ لا سيما وهو يسوى بين السابقين الأولين وبين آحاد المسلمين فى العطاء ويقول إنما أسلموا لله وأجورهم على الله وإنما هذا المتاع بلاء »[٨٦] ، وسيرة على فى العطاء لم تخرج عن سيرة أبى بكر فى قسمة الأموال فلو بايع المسلمون عليا لما أعطاهم إلا ما أعطاهم أبو بكر . ولو كان مقصدهم طلب الدنيا لاختاروا عليا وقبيلته أشرف القبائل ، وهو من بنى عبد مناف أشرف قريش ولكن الثابت تاريخيا أن عليا رفض مشورة أبى سفيان لكى تصبح الإمامة فى بنى عبد مناف ولم يجبه إلى رغبته ، فليست الدنيا هى مطمع أولئك المسلمون الأخيار ولكن كان الوازع دينياً فى صميمه .

ولا مجال لتقديم حجة التقية التى يعدها الشيعة من أصول الدين وينسبونها إلى آل البيت – وهم منها براء – فقد ألصقوا قولا لجعفر الصادق نصه : « التقية دينى ودين آبائى » وقد نزه الله تعالى المؤمنين جميعاً ، أهل البيت وغيرهم ، عن ذلك فكانت تصرفاتهم وأفعالهم بدافع التقوى لا التقية وتفسير الآية التى يقدمها الشيعة برهاناً على دعوى التقية يختلف تماماً عما يرمون إليه ، فالآية تقول : ﴿ **لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شىء إلا أن تتقوا منهم تقاة** ﴾[٨٧] ، فالمقصود بالاتقاء هم الكافرون العصاة لا الأمر بالنفاق والكذب ، كما يؤول الشيعة « والله تعالى قد أباح لمن أكره على كلمة الفكر أن يتكلم بها إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان لكن لم يكره أحداً من أهل البيت على شىء من ذلك »[٨٨] . ولم يكره أبو بكر أحداً من المسلمين– بما فيهم آل البيت – لإظهار فضائله والثناء على سجاياه ، وإنما اتفق على وغيره من أهل البيت على الإشادة بفضائل الصحابة دون أن يكرههم أحد كما ثبت ذلك بالنقل المتواتر .

---

(٨٦) منهاج السنة : جـ ١ ، ص ١٦١ .
(٨٧) الآية رقم ٢٨ من سورة آل عمران .
(٨٨) منهاج السنة : جـ ١ ، ص ١٥٩ .

وإذا قارنا بين من عاشوا فى زمن بنى أمية وبنى العباس من المسلمين الذين يقلون عن على وآل البيت فى الإيمان ، لتبين لنا أنهم كرهوا أفعالاً للخلفاء فلم يمدحوهم ولم يثنوا عليهم ، والخلفاء الراشدون كانوا أبعد المسلمين عن الحكم بالقهر والقوة . فإذا كان الناس فى زمن دولتى بنى أمية وبنى العباس غير مكرهين على الثناء على خلفائهم ، فلابد أن نستبعد الظن فى إكراه المسلمين على أن يقولوا ما ليس فى قلوبهم إبان زمن الخلفاء الراشدين .

لقد وضع الشيعة بمثل هذه المعتقدات والآراء أهل البيت فى أدهى مراتب المسلمين فى الوقت الذى ينبغى أن يوضعوا فيه بين أفضلهم فإن أغلب أسرى المسلمين كانوا يظهرون دينهم وهم فى أيدى أعدائهم ، كما تظاهر الخوارج بدينهم علناً دون تقية « فكيف يظن بعلى رضى الله عنه وغيره من أهل البيت أنهم كانوا أضعف ديناً من الأسرى فى بلاد الكفر ، ومن عوام أهل السنة ، ومن النواصب ؟ »[89] .

كذلك ثبت أن علياً لم يطلب الأمر لنفسه فى خلافة أبى بكر وعمر وعثمان ولم يبايعه أحد على الخلافة أيام الخلفاء الثلاثة ، وغاية ما يمكن استنتاجه أنه كان فيهم من يختار مبايعته «ونحن نعلم أن علياً لما تولى كان كثير من الناس يختار ولاية معاوية وولاية غيرهما ، ولما بويع عثمان كان فى نفوس بعض الناس ميل إلى غيره فمثل هذا لا يخلو من الوجود »[90] فلم يظهر أيام خلافة الثلاثة الأوائل من ينحاز لعلى ويظهر مخالفته للخلفاء وأقصى ما يمكن وصف القلة الضئيلة التى كانت تقدم علياً أنهم كتموا هذا التقديم فى نفوسهم ولم يظهروه مع حبهم لأبى بكر وعمر أيضاً ، هكذا فعل أبو ذر وسلمان وعمار وغيرهم ، إذ دلت الأخبار المتواترة عنهم تعظيمهم للصاحبين وأتباعهما « وإنما ينقل عن بعضهم التعنت على عثمان لا على أبى بكر وعمر »[91] .

---

(٨٩) المصدر السابق : ص ١٦٠ .

(٩٠) منهاج السنة : صفحة ١٦٩ .

(٩١) نفس المصدر : ص ١٧٠ .

تصحيح نظرة باق الفرق إلى الإمام على :

أصبحت شخصية على موضع نقاش كبير بين الفرق على اختلاف نوازعها ، فالشيعة يفضلون علياً على سائر الصحابة . يقول ابن تيمية : إنهم يحتاجون إلى مقدمتين – إحداهما أن علياً معصوم والأئمة كذلك من بعده ، والثانية : ثبوت النقل عن الإمام . وكلتا المقدمتين باطلتان ، ولهذا ظهر الغلو فى شخصية على ، فالشيعة الغلاة رفعوه فوق قدره وأنقصه الخوارج عن قدره وأكفروه(٩٢) ولكن الخوارج أفضل من الغلاة لأنهم من أعظم المسلمين صلاة وصياماً ، وقراءة للقرآن ، وهم يظهرون التدين بالإسلام ولم يكفرهم على ولم يأمر بقتالهم إلا بعد أن شهروا السلاح ضده وقتلوا عبد الله بن الحباب ، فظهر من نظرة على أنه اعتبرهم مسلمين بخلاف موقفه من الغالية الذى أمر بتحريقهم لادعائهم ألوهيته(٩٣) .

ويبسط ابن تيمية وجهات نظر كل من النواصب الذين يكفرون علياً وشأنهم فى ذلك شأن الخوارج ، أو الذين يفسقونه أو يشكون فى عدالته كعمر ابن عبيد ومن وافقه من شيوخ المعتزلة وغيرهم من المروانية ، ثم يخلص ادعاءاتهم التى يقيمونها بما يسوقونه من أدلة تتلخص فيما يلى :

أولا : إن آيات القرآن تتناول الصحابة جميعاً بما فيهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وغيرهم فإذا أخرج الشيعة الثلاثة الأوائل وغيرهم من الإيمان ، أصبح إخراج على أيسر لأنه واحد ضمن الثلاثة .

ثانياً : الاحتجاج بإمامته من واقع الأحاديث يقابلها بالمنصوص نصوص أخرى تعارضها تدل على خلافة أبى بكر بل للعباس أيضاً . فإذا كان دفاع الشيعة

---

(٩٢) نفس المصدر : ج ٢ ، صفحة ١١٧ .

(٩٣) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ١٢٠ .

هو مبايعة المسلمين فقد تمت البيعة لسابقيه أيضاً وكان عدد المبايعين أكبر ، بل تخلف عن بيعة على والقتال معه ما يقرب من نصف الأمة عندئذ أو أقل أو أكثر .

ثالثاً : يقابل النواصب دعوى البغى والظلم التى يلقيها الشيعة على معاوية بإدعاء مثيل له ويخطئون علياً لقتاله المسلمين على الإمارة .

هذا هو باختصار التصوير الخاطىء لشخصية على إذا نظرنا إليه من كلا الجانبين المغالى والمعادى على السواء .

أما أهل السنة فإنهم أثبتوا خلافة على كما أثبتوا خلافة أصحابه وإن كان المسلمون لم يجتمعوا عليه اجتماعهم على سابقيه . فالخلافة انعقدت له بمبايعة أهل الشوكة فأصبح الخليفة ذا السلطان على المسلمين ، كما دل النص على أن خلافته خلافة نبوة .

ويقف ابن تيمية مدافعاً عن علىّ فى وجه القادحين فى إمامته ، مصححاً نظراتهم الخاطئة له فيقول : « وكلهم مخطئون فى ذلك ضالون مبتدعون »[(٩٤)] . ويعتبر أن دفاع أهل السنة عن على كان أكثر إقناعا وأقوى دلالة من دفاع الشيعة لأن حجج هؤلاء متناقضة ، أما أولئك فإن براهينهم صحيحة مطردة[(٩٥)] ويضيف ابن تيمية إلى هذا بأن جميع طوائف أهل السنة يذكرون فضائل على وينكرون سبه ويكرهون القتال الذى حدث بينه وبين معاوية ، مقرين لاستحقاقه الإمامة بدلا من منابذيه . أما قول كثير من المروانية وإدعاؤهم بأن علياً شارك فى دم عثمان سواء أمر بقتله علانية أم سراً . فالحقيقة أنه لم يشارك فى قتل عثمان ، ولم يرض عنه ، وقد قال وهو البار الصادق : « والله ما قتلت عثمان ولا مالأت على قتله ؟ »[(٩٦)] .

وإذا كان الاختلاف فى أمر على بين من يصوبونه وآخرين يصوبون معاوية فإن حجة هؤلاء أضعف من حجة أولئك . فالذين يعطون الحق لمعاوية يقولون إنه طالب بدم عثمان ، وهو ابن عمه ووليه ، طالباً التمكين من قتلته فلما بدأ على

---

(٩٤) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ٢٠٤ .

(٩٥) المصدر نفسه : ص ٢٠٧ .

(٩٦) المصدر السابق : صفحة ٢٠٩ .

تصحيح نظرة باق الفرق إلى الإمام على :

أصبحت شخصية على موضع نقاش كبير بين الفرق على اختلاف نوازعها ، فالشيعة يفضلون علياً على سائر الصحابة . يقول ابن تيمية : إنهم يحتاجون إلى مقدمتين – إحداهما أن علياً معصوم والأئمة كذلك من بعده ، والثانية : ثبوت النقل عن الإمام . وكلتا المقدمتين باطلتان ، ولهذا ظهر الغلو فى شخصية على ، فالشيعة الغلاة رفعوه فوق قدره وأنقصه الخوارج عن قدره وأكفروه[٩٢] ولكن الخوارج أفضل من الغلاة لأنهم من أعظم المسلمين صلاة وصياماً ، وقراءة للقرآن ، وهم يظهرون التدين بالإسلام ولم يكفرهم على ولم يأمر بقتالهم إلا بعد أن شهروا السلاح ضده وقتلوا عبد الله بن الحباب ، فظهر من نظرة على أنه اعتبرهم مسلمين بخلاف موقفه من الغالية الذى أمر بتحريقهم لادعائهم ألوهيته[٩٣] .

ويبسط ابن تيمية وجهات نظر كل من النواصب الذين يكفرون علياً وشأنهم فى ذلك شأن الخوارج ، أو الذين يفسقونه أو يشكون فى عدالته كعمر ابن عبيد ومن وافقه من شيوخ المعتزلة وغيرهم من المروانية ، ثم يخلص ادعاءاتهم التى يقيمونها بما يسوقونه من أدلة تتلخص فيما يلى :

أولا : إن آيات القرآن تتناول الصحابة جميعاً بما فيهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وغيرهم فإذا أخرج الشيعة الثلاثة الأوائل وغيرهم من الإيمان ، أصبح إخراج على أيسر لأنه واحد ضمن الثلاثة .

ثانياً : الاحتجاج بإمامته من واقع الأحاديث يقابلها بالمنصوص نصوص أخرى تعارضها تدل على خلافة أبى بكر بل للعباس أيضاً . فإذا كان دفاع الشيعة

---

(٩٢) نفس المصدر : جـ ٢ ، صفحة ١١٧ .

(٩٣) منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ١٢٠ .

هو مبايعة المسلمين فقد تمت البيعة لسابقيه أيضاً وكان عدد المبايعين أكبر ، بل تخلف عن بيعة على والقتال معه ما يقرب من نصف الأمة عندئذ أو أقل أو أكثر .

ثالثاً : يقابل النواصب دعوى البغى والظلم التى يلقيها الشيعة على معاوية بإدعاء مثيل له ويخطئون علياً لقتاله المسلمين على الإمارة .

هذا هو باختصار التصوير الخاطىء لشخصية على إذا نظرنا إليه من كلا الجانبين المغالى والمعادى على السواء .

أما أهل السنة فإنهم أثبتوا خلافة على كما أثبتوا خلافة أصحابه وإن كان المسلمون لم يجتمعوا عليه اجتماعهم على سابقيه . فالخلافة انعقدت له بمبايعة أهل الشوكة فأصبح الخليفة ذا السلطان على المسلمين ، كما دل النص على أن خلافته خلافة نبوة .

ويقف ابن تيمية مدافعاً عن علىّ فى وجه القادحين فى إمامته ، مصححاً نظراتهم الخاطئة له فيقول : « وكلهم مخطئون فى ذلك ضالون مبتدعون »[٩٤] . ويعتبر أن دفاع أهل السنة عن على كان أكثر إقناعا وأقوى دلالة من دفاع الشيعة لأن حجج هؤلاء متناقضة ، أما أولئك فإن براهينهم صحيحة مطردة[٩٥] ويضيف ابن تيمية إلى هذا بأن جميع طوائف أهل السنة يذكرون فضائل على وينكرون سبه ويكرهون القتال الذى حدث بينه وبين معاوية ، مقرين لاستحقاقه الإمامة بدلا من منابذيه . أما قول كثير من المروانية وإدعاؤهم بأن علياً شارك فى دم عثمان سواء أمر بقتله علانية أم سراً . فالحقيقة أنه لم يشارك فى قتل عثمان ، ولم يرض عنه ، وقد قال وهو البار الصادق : « والله ما قتلت عثمان ولا مالأت على قتله ؟ »[٩٦] .

وإذا كان الاختلاف فى أمر على بين من يصوبونه وآخرين يصوبون معاوية فإن حجة هؤلاء أضعف من حجة أولئك . فالذين يعطون الحق لمعاوية يقولون إنه طالب بدم عثمان ، وهو ابن عمه ووليه ، طالباً التمكين من قتلته فلما بدأ على

---

(٩٤) منهاج السنة : ج ٢ ، ص ٢٠٤ .

(٩٥) المصدر نفسه : ص ٢٠٧ .

(٩٦) المصدر السابق : صفحة ٢٠٩ .

القتال ، قاتل معاوية ومن معه دفاعاً عن أنفسهم وأولوا الحديث « يا عمار تقتلك الفئة الباغية » بقول معاوية : « أو نحن قتلناه ؟ إنما قتله على وأصحابه حيث ألقوه بين أسيافنا » فرد على بقوله : « فرسول الله ﷺ وأصحابه يكونون حينئذ قد قتلوا حمزة وأصحابه يوم أحد لأنه قاتل معهم المشركين »(٩٧) .

والمدافعون عن على - من أهل السنة - يقرون بأن الخلافة التامة كانت خلافة أبى بكر وعمر وعثمان ولكن علياً لم يتمكن كما تمكن الثلاثة بيد أن هذا لا يقدح فى أنه كان خليفة وراشداً مهدياً(٩٨) . أما تأويل معاوية للحديث الآنف الذكر فهو تأويل ظاهر الفساد ، ودليل فساده ما جاء على لسان على عندما تناهى إلى سمعه هذا التأويل وضرب المثل بمقتل حمزة ، وكان مصيباً فيما ذهب إليه بدفع التأويل بما يدحضه من حجة أقوى وبرهان أسطع وأكثر إقناعاً .

وهكذا اشتط كل من الخوارج والشيعة فى النظرة إلى الإمام على ، فهؤلاء يصدقون فقط ما روى فى فضائله ، ويكذبون ما روى عن فضائل الصاحبين ويطعنون فى الخلفاء الثلاثة ويصلون إلى حد تكفيرهم ولا يقرون لأحد منهم بفضل بينما يكذب الخوارج . ومن نحا نحوهم ما ثبت من فضائل أمير المؤمنين على ويصدقون ما ابتدع من تكفيره . ولكن أهل السنة - كما يروى ابن تيمية - سلكون المسلك الوسط ، وهو الصحيح السليم ، فهم فى على وسط بين الخوارج والشيعة(٩٩) .

بقيت النقطة الشائكة ، وهى تخلف على عن البيعة لأبى بكر أثناء اجتماع السقيفة وتأخره عنها فيقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « وأما على وسائر بنى هاشم فلا خلاف بين الناس أنهم بايعوه لكن تخلفه لأنه يريد الأمر لنفسه رضى الله عنهم أجمعين »(١٠٠)

---

(٩٧) المصدر السابق : صفحة ٢٠٩ .

(٩٨) منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ٢٠٨ .

(٩٩) المصدر السابق : جـ ٣ ، ص ٤٣ .

(١٠٠) المصدر السابق : جـ ٤ ، ص ١٢١

الأئمة الإثنى عشر والإمامة :

ما فتىء الإمام ابن تيمية يردد دون كلل فى جوانب ردوده على ابن المطهر الحلى أن فكرة الإمامة الإثنى عشرية لا تستقيم مع الشريعة ولا تتفق مع أسس العقيدة الإسلامية الخالصة . وهو يتبع كافة السبل ، سواء مستخدماً علم الكلام أو آتياً بالحجج النقلية التى يستخلصها من الكتاب والسنة ، للبرهنة على صحة مذهب أهل السنة وتقويض الرأى الشيعى . وتبعاً لطريقته فى الرد على الحلى ، فقد أورد النص الذى يذكره الأخير حيث يشيد « بالأئمة الفضلاء المعصومين » ويرى أنهم بلغوا الغاية فى الكمال ، ويحمل ابن تيمية رده على عدة أوجه هى :

أولا : أن المقصود من العصمة تحقيق اللطف – كما يرى الشيعة – ولكن المحقق أنه لم يحصل أى لطف أو مصلحة بينما الإمام المنتظر غائب لم ينفع أحداً لا فى الدين ولا فى الدنيا .

ثانياً : لم يقم الدليل على بلوغ الأئمة درجة الكمال الأقصى وهناك غيرهم من الصحابة والتابعين تواترت الأخبار عن فضائلهم العلمية والدينية « والقول بلا علم يمكن كل أحد أن يقابله بمثله »(١٠١) .

ثالثاً : لم يتمكن أحد من هؤلاء الأئمة من تولى إمرة المسلمين ما عدا الإمام على . ولم تتم المبايعة له بواسطة الكافة ، وإنما امتنع عدد كبير بلغ نصف عدد الأمة أو نحوه واستصعبت عليه الأمور بسبب القتال ، ووقف على الحياد من هم من فضلاء المسلمين وتخلفوا عن القتال معه وكانوا أفضل ممن قاتلوه .

ولا يقر شيخ الإسلام بأن الصلاحية للإمامة توجب لصاحبها أن يكون إماماً ويستند فى هذا إلى فكرة طريفة تتشابه مع نظرية أرسطو فى القوة والفعل . فاستحقاق الرجل أن يكون إماماً مسجلا مثلا لا يصبح معه إماما ، واستحقاقه أن يكون قاضيا لا يجعل منه قاضياً ، وبالمثل – الحكم بين الناس لا يقوم به إلا ذو

---

(١٠١) منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ١٣٤ .

سلطان وقدرة وتمكن بينما لم تتوافر هذه الأركان فى أئمة الشيعة ، فيما عدا الإمام على ، فالفعل إذاً « مشروط بالقدرة فكل من ليس له قدرة وسلطان على الولاية والإمارة لم يكن إماماً »(١٠٢) .

رابعاً : يذهب ابن تيمية فى تفسير مفهوم الإمام إلى معنيين : أولهما ، إمام العلم والدين الذى يطاوع اختياراً مع عجزه عن إلزام الناس بطاعته بالقوة . والمعنى الثانى : أن يلزم الكافة بطاعته بالسيف . وقد عرض معنى الآية : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله و أطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم** ﴾(١٠٣) من وجهين ، أولهما : اعتبار أولى الأمر ذوى القدرة والشوكة . بينما الرأى الثانى يفسر أولى الأمر بأنهم أهل العلم والدين ، وكلاهما حق عنده وكان الوصفان كاملين فى أشخاص الخلفاء الراشدين حيث توافرت لهم أسباب العلم ، والعدل والسياسة والسلطان وإن تفاوتت هذه الصفات فيهم . ويضع ابن تيمية أبا بكر وعمر فى المقدمة يليهما عثمان وعلى ثم عمر بن عبد العزيز .

أما إذا قصد بمفهوم الأئمة ذوى القدرة والسلطان فإن أئمة الشيعة - ما عدا الإمام على - كانوا عارين عن القوة والسلطان . وإن أرادوا وصفهم بأنهم أئمة فى العلم والدين فهى صفات مشتركة مع غيرهم ممن حازوا هذه الصفات ، فإذا اعتبر بعضهم متلقين للعلوم الإسلامية وناقلين لها فقد نقل عن غيرهم أضعاف العلوم المنقولة عنهم .

ولا يختلف أهل السنة مع الشيعة فى وجوب الإئتمام بكل من يأمر بطاعة الله والدعوة إلى الخير ، فإذا كان الأمر كذلك ، فإنهم أئمة يهتدى بهم مصداقا لقوله تعالى : ﴿ **وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون** ﴾(١٠٤) فكل من ينطبق عليه نص هذه الآية يصير مستحقاً أن يطاع ولو لم يتسلح بالسلطان والقدرة لأن الله تعالى يقول فى آية أخرى لإبراهيم : ﴿ **إنى جاعلك**

---

(١٠٢) منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ٢٣٥ .

(١٠٣) الآية رقم ٥٩ من سورة النساء .

(١٠٤) الآية رقم ٧٣ من سورة الأنبياء .

للناس إماماً»(١٠٥) ولم يجعله ذا سيف يقاتل به جميع الناس ، فهؤلاء الأئمة إذا أمروا بطاعة الله والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر استحقت طاعتهم شأنهم كغيرهم دون هذه الميزة الخاصة التى يضفيها الشيعة عليهم : «فأهل السنة مقرون بإمامة هؤلاء فيما دلت الشريعة على الإئتمام بهم فيه كما أن هذا الحكم ثابت لأمثالهم »(١٠٦) فإن أمثالهم كثيرون سواء أكانوا من السابقين الأولين كأبى بكر وعمر وعثمان وعلى أو التابعين كالحسن البصرى وسعيد بن المسيب وغيرهم ممن يعدون بالعشرات دون المفاضلة بينهم إلا من حيث الوثوق واتفاق ما ينقلونه مع الكتاب والسنة :

الخامساً : وجد الإمام ما يهاجم به الحلى فى قوله إن الشيعة لم يتخذوا ما اتخذه غيرهم من الأئمة المشتغلين بالملك والمعاصى ، فيرد عليه فى هذه النقطة بأن علماء الشيعة متفقون على أنه لا ينبغى الاقتداء بأحد كائناً من كان فى معصية الله ، ويبدو أن التلميح هنا يقصد به أمراء بنى أمية وبنى العباس ، ولكنه يوضح أن الاستعانة واجبة فيما يحتاج إليه فى طاعة الله وهو موقف إيجابى وأفضل مما فعله الشيعة حين استعانوا بالغزاة التتار على المسلمين .

وإننا لنعثر فى جوانب كتاب « منهاج السنة » ترديدات كثيرة تتناول الشيعة يكيل فيها ابن تيمية لهم الاتهام بمساعدتهم التتار ، وقد يعزيها الباحث لأول وهلة إلى عنف الجدل ، ولكن الرجوع إلى كتب التاريخ التى تناولت حملة التتار يؤيد ابن تيمية فى اتهاماته(١٠٧) .

سادساً : لقد انتفى المقصود من نصب الأئمة فى الاعتقاد بالإمام المختفى لأنه مع اختفائه لن يقوم له سلطان ولن تصلى خلفه جمعة ولا جماعة ، ولن يقود المسلمين إلى الجهاد ، إلى غير ذلك من الأمور المناطة بالأئمة والتى تحتاج إلى قادر بها لصون المجتمع الإسلامى وحفظ البيضة

---

(١٠٥) الآية رقم ١٢٤ من سورة البقرة .

(١٠٦) منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ١٣٥ .

(١٠٧) ابن كثير (٧٧٤ هـ - ١٣٧٢ م) : البداية والنهاية ، جـ ١٤

سابعاً : من التعميم الخاطىء الظن بأن جميع الخلفاء من بنى أمية وبنى العباس انغمسوا فى الرذائل ومخالفة تعاليم الدين . فإن منهم من عرف بالتعبد والزهد كعمر بن عبد العزيز والمهتد بالله والغالبية لم تظهر منهم المنكرات علناً وهم كغيرهم من آحاد المسلمين تجوز لهم التوبة وقد تكون لهم من الحسنات الكثيرة ما تمحو أثر سيئاتهم . هذا فضلا عن أنهم يتميزون عن سائر آحاد المسلمين – لو سلمنا بصحة إقترافهم الذنوب – وهم الآمرون بالمعروف الناهون عن المنكر المجاهدون للعدو الموصلون لكثير من الحقوق إلى مستحقيها المانعون للظالم المقيمون للعدل .

وبالاختصار : « فإن وجود الظلم والمعاصى من بعض المسلمين ولاة الأمور وعامتهم لا يمنع أن يشارك فيما يعمله من طاعة الله »[١٠٨] . فإن أهل السنة لا يأمرون بموافقة ولاة الأمور فى معصية الله لأن المعصية تقع على كاهل الذى يقترفها وحده . فمن واجب المسلمين أن يشهدوا معهم صلوات الجمعة والجماعة ويغزون معهم جنباً إلى جنب دون أن يقع عليهم الضرر لأن الخلفاء مثلا يختصون بذنوب ارتكبوها ، فإن ولاة الأمور شأنهم كغيرهم من المسلمين نشاركهم فى تأدية المهام التى تعود على المسلمين بالخير ، ونطعيهم فيما أمروا من طاعة الله ولا نشاركهم فيما يفعلونه من المعاصى « وهذه كانت سيرة أهل البيت مع غيرهم فمن اتبعهم فى ذلك فهو المقتدى بهم دون من تبرأ من السابقين الأولين »[١٠٩] .

ثامناً : ولو فرض وقوع الظلم من أئمة أهل السنة وارتكابهم للذنوب فهم أنفع ، على أية حال ، من إمام مختف . أما الأئمة الظاهرون الذين يأتم بهم الشيعة كعلى بن الحسين وابنه وجعفر بن محمد وغيرهم فإن أهل السنة يأتمون بهم أيضاً ، إلى جانب ائتمامهم بأمثال الحسن البصرى وسعيد بن المسيب وغيرهما من التابعين وتابعيهم لأنهم جميعاً من العلماء الذين يوثق بهم . فأساس الإئتمام إذاً هو أنهم علماء

---

(١٠٨) منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ١٣٧ .
(١٠٩) المصدر السابق ونفس الصفحة .

ثقات وناقلون للعلم ومتفق على استحقاقهم للإمامة فى الميدان العلمى وهم من أهل الفضل والخير أيضاً . فالقاعدة المعتبرة أنه إذا تم الاتفاق بواسطة عدد غفير من العلماء على علم وفضل أحدهم صار الإئتمام به واتباعه مسلما به « فإن العلم رواية ودراية كلما كثر فيه العلماء واتفقوا عليه كان أقوى وأولى بالاتباع »(١١٠) .

وإمامة العلم وامتلاك ناصيته شيء يختلف عن الإمامة بمعنى تولى زمام الأمور للمسلمين ، إذ لا تتم الإمامة بالمعنى الثانى إلا بالقدرة والسلطان وتعضيد أهل الشوكة للأئمة . ولكن الأئمة الإثنى عشرة فيما عدا الإمام على ، كانوا عاجزين عن تولى الإمامة ، ولو أطاعهم المسلمون لم يستتبع هذه الطاعة تحقيق المصالح : « التى تحصل بطاعة الأئمة من جهاد الأعداء وإيصال الحقوق إلى مستحقيها أو بعضهم وإقامة الحدود »(١١١) .

أما دعوى الظلم الذى وقع على علىّ والأئمة من بعده والتى يذكرها ابن المطهر الحلى فى عبارته : « قالت الإمامية فالله يحكم بيننا وبين هؤلاء وهو خير الحاكمين »(١١٢) فإن ابن تيمية يرد عليها ، ويسوق الأدلة على أن الله حكم بينهم فى الدنيا بما أظهره من البينات بأهل الحق ويقصد بهم أهل السنة ، فهم ظاهرون بالحجة والبيان وباليد واللسان . كما أظهر الإسلام على سائر الأديان مستشهداً بالآية : ﴿ **هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون** ﴾(١١٣) فظهور مذهب أهل السنة والجماعة بالحجة واللسان كظهور دين محمد صلوات الله عليه على سائر الأديان ، ولم يقم الإسلام ويظهر هذا الظهور إلا بواسطة أهل السنة والجماعة .

فإذا انتقلنا إلى ما تردد فى المذهب الشيعى من وقوع الظلم سواء بواسطة أبى بكر وعمر على الإمام علىّ أو بواسطة الخلفاء بعدهم على الأئمة الإثنى عشرة

---

(١١٠) منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ١٣٧ .

(١١١) نفس المصدر : جـ ١ ، ص ١٤٦ .

(١١٢) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(١١٣) الآية رقم ٩ من سورة الصف .

فمردود بأن علياً لم يكن يعتقد أنه إمام الأمة دون الشيخين ، والظلم الذى وقع من بعض الملوك عندما قام التنازع فى الولاية ، فإن شأنها شأن الخصومات التى تقع بين المسلمين لأى سبب ، وهى تشبه ما يقع بين فرق الشيعة على اختلاف عددها .

• **نقض فكرة المهدى الغائب المنتظر عند الشيعة :**

إن ما يثير تعجب الإمام ابن تيمية أشد التعجب أن يتمسك الشيعة ضمن العقيدة الإيمانية بوجود شخص غائب مختف ، ويعرض للطرق التى يتبعها بعض الشيعة حين يذهبون إلى السرداب الذى يوجد بسامرا ينتظرون الإمام وينادونه وما من سميع ولا مجيب ، وهم ينتظرونه لكى يساعدونه حين يخرج من السرداب أنه « إذا خرج فإن الله يؤيده ويأتيه بما يركبه وبمن يعينه وينصره لا يحتاج أن يوقف له دائما من الآدميين »(١١٤) .

ويشبه شيخ الإسلام هؤلاء بعبدة الأوثان فى الجاهلية لأنهم يدعون من لا يستجيب لهم ، بينما يقول الله تعالى : ﴿ **ذلكم الله ربكم له الملك والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبئك مثل خبير** ﴾(١١٥)

والنتيجة التى يرتبها الشيعة على الإيمان بوجود الإمام الغائب هى موضع نقد ابن تيمية الشديد ، إذ يذهبون إلى تعليق أحكام الحلال والحرام وإقامة الجمع والجماعات والحج بالإمام المختفى الذى لا حقيقة له ولا يعرفه أحد ولا يستطيع كائن من كان أن ينقل عنه ، فربطوا الأصول الشرعية بشخصه وحده ، مع أنه « لا سبيل للناس إلى معرفته ولا معرفة ما يأمرهم به وما ينهاهم عنه وما يخبرهم

---

(١١٤) منهاج السنة : جـ ١ ، ص ١٠ .

(١١٥) الآية رقم ١٣ و١٤ من سورة فاطر .

به »(١١٦) ، فضلا عن انتفاء المصلحة من الإيمان به سواء فى أمور الدين أو فى الدنيا ، ولا يستطيع المسلمون البقاء دون إمام لأن أمورهم تفسد بدونه ولا يصلح الناس إلا بولاة لإقامة الحدود ، وتقسيم الأموال ، وتعيين الولاة وحرب العدو وإقامة الجمع والأعياد والحج .

وقد قال الإمام تدعيما لهذا الرأى : « لابد للناس من إمارة برة كانت أو فاجرة » ، فلما قالوا له : « هذه البرة قد عرفناها فما بال الفاجرة ؟ » أجاب : « يؤمن بها السبل ويقام بها الحدود ويجاهد بها العدو ويقسم بها الفيء »(١١٧) . فهذه الإمارة – مهما اعتراها من ظلم أو جور – تعمل فيه الصالح للمسلمين فى دنياهم وآخرتهم وهى أفضل من إمامة شخص غائب ، سواء كان ميتاً ، كما يرى أهل السنة أو كان حياً كما تظنه الشيعة ، لا يتولى النظر فى مصالح المسلمين .

والأخبار كلها لا تنقل لنا تولى إمام معصوم ذى سلطان إلا النبى ﷺ ، فإنه كان إمام المؤمنين الذى يجب عليهم طاعته وفى طاعته سعادتهم الدنيوية والأخروية . ولم يأت بعده إمام معصوم ذو سلطان – اللهم إلا علياً من وجهة نظر الشيعة . ومع هذا فإن المصلحة التى تحققت فى زمن الخلفاء قبله أبرز وأشمل من المصلحة التى كانت إبان خلافته بسبب القتال الذى أدى إلى تفريق الصفوف وتشتت الآراء « فإذا لم يوجد من تدعى الإمامية فيه أنه معصوم وحصل له سلطان بمبايعة ذوى الشوكة إلا على وحده ، وكانت مصلحة المكلفين واللطف الذى حصل لهم فى دينهم ودنياهم فى ذلك الزمان أقل منه فى زمن الخلفاء الثلاثة فعلم بالضرورة أن ما يدعونه من اللطف والمصلحة الحاصلة بالأئمة المعصومين باطلة قطعاً »(١١٨) .

والإمام المعصوم عند الإثنى عشرية هو المعتقد بدخوله سرداب سامراء بعد موت أبيه الحسن بن على العسكرى سنة ستين ومائتين ، وهو غائب للآن وكان

---

(١١٦) منهاج السنة : جـ ١ ، ص ٢٠ .

(١١٧) المصدر السابق : ص ١٤٦ .

(١١٨) منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ٨٥ .

عمره عند موت أبيه ، إما سنتين أو ثلاثاً أو خمساً على اختلاف بين الشيعة فى تحديد عمره . والثابت بنص القرآن والسنة المتواترة أن مثل هذا الطفل ينبغى أن يكون تحت ولاية غيره سواء فى نفسه أو ماله ، وهو قبل السبع سنين غير مكلف ، ولا مأمور بالصلاة ، ولهذا كله يحق التساؤل » كيف يكون مثل هذا إماماً معصوماً يعلم جميع الدين ولا يدخل الجنة إلا من آمن بوجوده ؟ »[١١٩] .

ويرى ابن تيمية أنه يكفى أن يكون الإمام عادلا فى الظاهر دون أن يكون معصوما لأن الحكم للظاهر وليس للباطن ، فالشاهد ينبغى أن يعرف عنه العدل حتى يعرف صدقه فيما أخبره به مصداقا للآية : ﴿ **إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا** ﴾[١٢٠] فأمر ببحث النبأ الذى ينقله لنا الفاسق .

والفسق عند الإمامية لا يحبط الحسنات كلها ولا يخلد صاحبه فى النار ، كما أن الآية تنص على « أن الحسنات يذهبن السيئات » والأحاديث تؤيد أن للظالم حسنات منها « المفلس من يأتى يوم القيامة وله حسنات مثل الجبال وقد شتم هذا وأخذ مال هذا وسفك دم هذا وقذف هذا الخ »[١٢١] فينبغى الاكتفاء بالظاهر ، فإذا اشترط العدل فى الولاية فعلينا أن نتحقق منها فى الظاهر . خاصة وأن الإمامية يجيزون أن يكون نواب الأئمة غير معصومين ، كما حدث فعلا أن وصف الوليد ابن عقبة بالفسق أيام النبى ﷺ ، فنزلت فيه الآية السابقة الذكر . وعرف أيضا عن بعض نواب على بن أبى طالب الخيانة والهرب . فاشتراط العصمة إذاً فى الأئمة « شرط ليس بمقدور ولا مأمور ولم يحصل منفعة لا فى الدين ولا فى الدنيا »[١٢٢] .

تقييم موقف معاوية رضى الله عنه من الخلافة :

يقول الحلى : « .. مع أن رسول الله ﷺ لعن معاوية الطليق بن الطليق اللعين وقال إذا رأيتم معاوية على منبرى فاقتلوه »[١٢٣] .

---

(١١٩) مجموعة رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية : رأس الحسين . ص ٥ .
(١٢٠) الآية رقم ٦ من سورة الحجرات
(١٢١) منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ٨٨
(١٢٢) المصدر السابق : ص ٨٨ .
(١٢٣) المصدر السابق : ص ٢٠١ .

وينبرى ابن تيمية بسلاح النقل ليكذب الحديث وينقضه من أساسه ويطالب بمعرفة أسانيده ، ثم يستخدم الحجج العقلية أيضاً فى نفيه ، لأنه لو كان النبى ﷺ أمر بقتله لأنه تولى أمر المسلمين وهو لا يصلح له فينبغى أن يقتل كل من تولى الأمر بعد معاوية ، وهذا يخالف المتواتر عن النبى ﷺ من نهيه عن قتل ولاة الأمور ، فإنه سيوجب الفتن والفساد والنبى ﷺ بعيد كل البعد عن أمر المسلمين بما يعود عليهم بالضرر .

أما صفة الطليق بن الطليق التى تتردد فى كتب الشيعة ، فليست وصمة لأن الطلقاء هم الذين أسلموا عام فتح مكة وأطلقهم الرسول ﷺ وبلغ عددهم نحواً من ألفى رجل ، وفيهم من حسن إسلامه وأصبحوا من خيار المسلمين . ومعاوية ممن حسن إسلامهم ، ولهذا ولاه عمر بن الخطاب الشام بعد موت أخيه يزيد بن أبى سفيان « وعمر لم يكن تأخذه فى الله لومة لائم وليس هو ممن يحابى فى الولاية ولا كان ممن يحب أبا سفيان »[١٢٤] بل كان عمر من أشد الناس عداوة لأبى سفيان قبل الإسلام ورغب فى قتله بعد الإسلام فليس إذاً لتولية معاوية سبب دنيوى لاستحقاقه الإمامة ، إذ أثبت طوال ولايته أنه مستحق لها ، فقد مكث أميراً عشرين سنة وبقى أيضا خليفة عشرين سنة أخرين ، أحبته خلالها رعيته مع معرفتهم بأن عليا أفضل منه وأعلى درجة ، ولكن السبب الذى دفعهم لمعاضدته هو الظن بأن عسكر على يجمع المعتدين ويخشون اعتداءهم عليهم ، كما اعتدوا على عثمان ، وكان معاوية يعترف بأن علياً أفضل منه فى مثل قوله : « ومع هذا يا مسور ألك سيئات ؟ قال : نعم ، قال : أترجو أن يغفرها الله؟ قال : نعم ، قال : فما جعلك لرحمة الله أرجى منى وأنى مع ذلك والله ما خيرت بين الله وبين غيره إلا اخترت الله على غيره ووالله ما إليه من الجهاد وإقامة الحدود والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر أفضل من عملك وأنا على دين يقبل من أهله الحسنات ويتجاوز لهم عن السيئات فما جعلك أرجى لرحمة الله منى »[١٢٥] .

---

(١٢٤) منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ٢٠٢ .

(١٢٥) المصدر السابق : ص ٢٠٣ .

ومع هذا فإن أهل السنة لا ينزهون معاوية عن الذنوب ، وهذه القاعدة تسرى على معاوية كما تسرى على من هو أفضل منه من سائر الصحابة ، والذنوب لها أسباب تدفع عقوبتها وهى حقيقة عرفها معاوية وأقر بها أمام المسور بن مخزمة— وهو من خيار صغار الصحابة — كما أشرنا فيما تقدم .

ويضع شيخنا معاوية فى صفوف المجتهدين عارضاً للآراء المختلفة فى هذه النقطة ، فمن قائل إن معاوية مخطىء وخطأ المجتهد مغفور . ومن الفقهاء من يعد معاوية مجتهداً مخطئاً له أجر واحد بدلا من أجرين وهو أجر المجتهد المصيب . « ومنهم من يقول كلاهما مصيب بناء على قولهم كل مجتهد مصيب ، وهو قول الأشعرى وكثير من الصحابة ، وقالت الكرامية بل كلاهما إمام مصيب ويجوز عقد البيعة لإمامين للحاجة »[١٢٦] .

والآيات القرآنية مثل : ﴿ **وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما** ﴾[١٢٧] ومثل : ﴿ **إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم** ﴾[١٢٨] ، فهى تعتبر المؤمنين إخوة بالرغم من قتال بعضهم لبعض ، لهذا فإن أهل السنة لم يفسقوا كلا الفريقين المتحاربين .

وينفى ابن تيمية التسمية التى يطلقها بعض أهل السنة على معاوية أى « خال المؤمنين » لأن عبد الله بن عمر كان أحق بهذا المعنى ، مع حبه لعلى ومتابعته له وإمتناعه عن الحرب سواء معه أو مع معاوية ، وعرف أن أباه أفضل من أبى معاوية والمسلمون أكثر محبة له وتعظيما من معاوية ، ومع هذا كله فلم يشتهر عنه أنه خال المؤمنين .

---

(١٢٦) منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ٢٠٥ ، الكرامية أتباع محمد بن كرام (٢٥٥ هـ — ٨٦٨ م) والإمامة عندهم تثبت بإجماع الأمة ، فلا نص فيها ولا تعيين . ويتفقون مع أهل السنة والجماعة فى هذه النقطة . إلا أنهم يجوزون عقد البيعة لإمامين فى قطرين فى وقت واحد ، وبهذا أثبتوا إمامة معاوية بالشام باتفاق جماعة من الصحابة وإمامة على بالمدينة والعراق باتفاق جماعة من الصحابة (نشأة الفكر : جـ ١ ، ص ٦٣٨) .

(١٢٧) الآية رقم ٩ من سورة الحجرات .

(١٢٨) الآية رقم ١٠ من سورة الحجرات .

ويبسط ابن تيمية رأى أهل السنة الصحيح فى هذه المسألة فهم يفضلون الذين لم يقاتلوا عليا عمن قاموا بقتاله وأجمعوا على أن ترك قتال على خير من قتاله « وهم متفقون على وجوب موالاته ومحبته وهم من أشد الناس ذباً عنه ورداً على من يطعن عليه من الخوارج وغيرهم من النواصب »(١٢٩) .

وفى مجال المقارنة بين على ومعاوية فإن علياً أفضل لأنه من السابقين الأولين المبايعين تحت الشجرة ، بل إن علياً أفضل هؤلاء ، إلا الثلاثة الراشدين . والسابقون عند أهل السنة أفضل ممن أسلموا بعد الفتح ، أما الذين قاتلوا مع معاوية ووضعوا له فضائل وضعاً - كما فعل الجاحظ - فقد أخطأوا ، ويظهر فى الأحاديث التى ينسبونها إلى الرسول ﷺ فى فضائل معاوية ، الوضع والإنتحال ولا يقر ابن تيمية منها إلا بالحديث الذى يدخل معاوية فى عداد الملوك مصداقا للحديث : « **تكون نبوة ورحمة ثم تكون خلافة نبوة ورحمة ثم يكون ملك** » فيقع معاوية بهذا الحديث فى دائرة « خير ملوك الإسلام »(١٣٠) وهو الوصف الذى يطلقه عليه ابن تيمية .

كذلك أخطأ بعض أهل الحديث من البصرة ، والشام ، والأندلس الذين لم يعتبروا علياً خليفة مع ثنائهم عليه ، لأن الخليفة فى اعتقادهم ما يجتمع عليه الناس وهو شرط غير متحقق أيام على ، ودأب بعضهم على اعتبار معاوية الخليفة الرابع لأن الناس أجمعت عليه بدليل مبايعة الحسن له . وهذا كله فى رأيه خطأ ، فالحديث الصحيح : « **الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكا** » ، فيجعل من حكم معاوية ملكا وليس خلافة .

ولعل أكثر ما يثير النقد فى تصرفات معاوية هو أنه لما صار أميراً على جميع المسلمين وأصبح متمكناً من قتلة عثمان لم يقتلهم « فإن كان قتلهم واجباً وهو

---

(١٢٩) منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ٢٠٦ .

(١٣٠) المصدر السابق : جـ ٤ ، ص ١٢١ .

مقدور له كان فعله بدون قتال المسلمين أولى من أن يقاتل عليا وأصحابه لأجل ذلك »[١٣١] .

ومن المطاعن التى يوجهها الشيعة على لسان الحلى إلى معاوية أنه لم يكن من كتاب الوحى فيقول : « فسموه كاتب الوحي ولم يكتب له ولا كلمة واحدة من الوحى »[١٣٢] ولكن ابن تيمية لا ينفى تماماً أو يؤكد وإنما لا يستبعد أن يكون كاتباً للوحى أيضا ضمن من كتبوه لأن أبا بكر وعمر وعلياً وزيد بن ثابت وغيرهم كانوا من كتاب الوحى أيضا ، ولا ينفى ذلك أن معاوية كتب مثلهم ما دام الحلى لم يقدم الحجة أو الدليل على أنه لم يكتب كلمة واحدة منه .

أما قول الحلى بأن معاوية لم يزل مشركا مدة كون النبى ﷺ مبعوثا فمردود بأنه لا ريب أنه أسلم مع أبيه وأخيه عام فتح مكة قبل موت الرسول ﷺ بنحو ثلاث سنين . وقد أسلم معاوية مع آخرين ممن كانوا قبل إسلامهم محاربين للنبى ﷺ ثم حسن إسلامهم بعد الفتح واستشهد البعض منهم فى موقعة اليرموك . ولم يعرف تاريخيا لمعاوية قبل إسلامه أذى النبى ﷺ لا بيده ولا بلسانه ، فإذا ثبت حسن إسلام من كانوا أشد قسوة منه ومحاربة للرسول قبل إسلامهم فلا يستبعد أيضا أن معاوية ممن حسن إسلامهم أيضا ، مع ثبوت عدم اشتراكه فى الأذى إذ كان حين بعث الرسول ﷺ صغيراً « ولولا محاربته لعلى رضى الله عنه وتوليه الملك لم يذكره أحد إلا بخير »[١٣٣] فإنه شهد مع النبى ﷺ عدة غزوات كحنين والطائف وتبوك .

ويوضح ابن تيمية ما كان عليه والدى معاوية من شدة العداوة للرسول ﷺ ، بيد أن المودة حلت بعد إسلامهما محل البغضاء والعداوة . ويورد قولا لأمه حين أسلمت نصه : « والله يا رسول الله ما كان على وجه الأرض أهل خباء أحب إلى أن يذلوا من أهل خبائك وما أصبح اليوم على ظهر الأرض من أهل خباء أحب إلى أن يعزوا من أهل خبائك »[١٣٤] .

---

(١٣١) المصدر السابق : جـ ٢ ، ص ٢٠٩ .

(١٣٢) منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ٢٠٥ .

(١٣٣) المصدر السابق : ص ٢٠٦ .

(١٣٤) نفس المصدر : ص ٢٠٩ .

وقد جعل الله تعالى بين الذين عادوا الرسول - كأبى سفيان وهند وغيرهما - المودة والمحبة بقوله عز وجل : ﴿ **عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودة** ﴾[١٣٥] ، فبعد أن صاروا مسلمين فإن الله غفر لهم الشرك بعد توبتهم ودخولهم فى صفوف المؤمنين .

ويظهر الموقف الوسط لابن تيمية كأوضح ما يكون ، عندما يبين لنا أنه ليس لمعاوية أن يقاتل علياً أو يمتنع عن مبايعته وطاعته ، كما أن علياً لم يكن مفروضاً عليه قتال معاوية لمجرد الامتناع عن الطاعة ، ويقول : « وإن كان كل من المقتتلين متأولين مسلمين مؤمنين ، ولكنهم يستغفر لهم ، ويترحم عليهم بقوله تعالى : ﴿ **والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم** ﴾[١٣٦] .

ولا نريد الاستطراد أكثر مما فعل شيخ الإسلام ، ولكن نرى - إحقاقا للحق - أن ننظر إلى أعمال معاوية رضى الله عنه بعين الإنصاف حيث أدىّ دورا تاريخيا فى مرحلة التحول للدولة الإسلامية العالمية حينذاك ، هذا الدور الذى يغفله كثير من الباحثين عندما ينغمسون فى التحليل برؤية متحيزة ، بينما لا يتوقف أحدهم ليسأل نفسه : أين عصرنا من عصر معاوية رضى الله عنه ؟ وأين أعمالنا من أعماله ؟ وماذا فعلنا نحن للإسلام والمسلمين ؟

إن الموازنة تجعلنا نعرف قدرنا الحقيقى ونتوارى خجلا !!!

أما التقويم الصحيح فإنه يصدر من عالم معاصر له باعه الطويل فى حقول السياسة بعلومها وفلسفاتها ونظرياتها .

يقول الدكتور حامد ربيع : « والخلاصة أنه رغم كل ما يمكن أن يوجه إليه من انتقادات فقد نقل المجتمع البدوى إلى مجتمع الدولة الامبراطورية بتقاليد جديدة ومختلفة » .

---

(١٣٥) الآية رقم ٧ من سورة الممتحنة .

(١٣٦) الآية رقم ١٠ من سورة الحشر ، والنص من منهاج السنة : جـ ٢ ، ص ٢١٤ .

وذلك بعد أن يتساءل :

ألم يخرج عن القواعد التى كان يمكن أن توصف بأنها تعبير عن الممارسات الأولى حتى يستطيع أن يعبىء الدولة القوية ؟

ألم يختلف فى سياسته عن سياسة عثمان رضى الله عنه بحيث استطاع أن يجعل الفرقة تحل محلها حقيقة الدعوة الإسلامية وهى تضامن الأمة حول مثاليتها الحركية(١٣٧) ؟

• النتائج :

والآن ، سنلخص النتائج التى وصلنا إليها من واقع بحثنا خلال هذا الفصل إذ تأكد لنا ارتباط ابن تيمية بمنهج السلف . إنه عاد إلى النصوص من الكتاب والسنة ، ولكنه أظهرها لنا – بعد استيعابه لنظريات الفقهاء والمتكلمين – فى ثوب جديد مجلوة بحصيلة الأفكار الفقهية والكلامية ، أو بعبارة أخرى ، أنه أضاء النصوص بعقل المحدث الفقيه المتكلم ، ولكنه تفوق عليهم فى متانة الحجة وقوة البرهان ، وأظهر بصورة أكثر وضوحا المذهب الوسط لأهل السنة والجماعة فى موضوع الإمامة ، فضلا عن واقعيته الملموسة .

ولئن كان إمام أهل السنة والجماعة يقيد من دائرة الخروج على أئمة الجور ، إلا أنه لا يمنعها بتاتاً . ومن هنا ، فإن الفكرة القائلة بأن أهل السنة والجماعة لا يرون الخروج على أئمة الجور يعوزهاالبرهان(١٣٨) .

---

(١٣٧) الإسلام والقوى الدولية : ص ٢٣ . ط دار الموقف العربى بالقاهرة سنة ١٩٨١ م .

(١٣٨) يقول الدكتور محمد طه بدوى فى كتابه (حق مقاومة الحكومات الجائرة) ص ٥١ :

« وجملة القول أن أقرب هذه الفرق جميعاً إلى أحكام الإسلام الحقة روحاً ونصاً فى مسألة مقاومة الحاكم الجائر هم الخوارج ومن بعدهم المعتزلة . وأضلها الشيعة ومن بعدهم علماء السنة والجماعة » .

وفى نص آخر ص ٢٦ من نفس الكتاب يقول :

« إن ولع العرب بفلسفة الإغريق التى تفيض بعلم السياسة ، وحركات معارضة الحكام التى لازمت نشأة الدولة الإسلامية وظلت تلازمها حتى لا يكاد يمضى جيل إسلامى قبل أن يشاهد ثورة على دولة أو مصرعا لخليفة . وعناية القرآن دستور الإسلام والمسلمين بشئون السياسة على قدر عنايته بالشئون المدنية ، =

= فهو منهل فى تلك الشئون لا ينضب معينه لمن شاء أن يجتهد .. كل هذه العوامل مجتمعة للعرب بعد الإسلام كانت كفيلة بأن يتخذ علم السياسة فى حركتهم العلمية مكاناً بارزاً ولكن ذلك لم يحدث .. الخ » .

ومثل هذه النتائج التى وصل إليها الدكتور بدوى أصبحت غير مقنعة أمام النتائج التى وصلت إليها أبحاث أخرى اتخذت منهجاً مخالفاً لمنهجه ، ولعل فى بحثنا هذا نجد بعض الردود على مجانبة تلك النتيجة للصواب . أما الرد الحاسم فقد أتمه الدكتور الريس فى كتابه (النظريات السياسية الإسلامية) .

ومع هذا ، فإن المقدمات التى ذكرها الدكتور بدوى – ومنها ما أشار فيها إلى عناية القرآن بشئون السياسة – هذه المقدمة نستطيع أن نستخدمها بذاتها لنصل إلى نتيجة عكسية . فإن معالجة الشريعة للقواعد العامة للحكم كالأمر بالشورى والعدالة ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وغيرها قد أدت بأهل السنة إلى عدم التوسع فى تخصيص أبحاث مسائلها فجاءت عناصر أبحاثهم منبثة فى كتب الكلام والفقه والتفسير والتاريخ. إن تفكير أهل السنة لا يستطيع أن يخرج عن الدائرة التى رسمها له الشرع . وينظر من خلاله ولم يتصور السياسة إلا جزءاً من التشريع وقد أصاب ابن القيم فى رأيه الذى أسلفنا توضيحه فى موضعه ليعبر لنا تعبيراً واضحاً عن نظرية أهل السنة .

ولا نجانب الصواب إذا قلنا أن منشأ رأى الدكتور بدوى – فيما يبدو – يرجع إلى :

١ – تأثره بالأفكار الغربية السياسية الحديثة فنظر إلى الفكر الإسلامى السياسى من خلاله وكان ينبغى تقسيم هذا الفكر من واقع نتاج المسلمين الخالص .

٢ – أن المنهج الذى استخدمه لم يستكمل أركانه ، فقد رجع إلى بعض مؤلفات أهل السنة التى لاحظ تخصصها لأمور السياسة كالأحكام السلطانية للماوردى . أما المنهج الأدق الكامل فهو كما يرى الدكتور النشار حيث يقول فى كتابه (نشأة الفكر : ج ١ ، ص ٦٦١) : « وأود أن أوجه أنظار الباحثين وبخاصة الناشئين منهم إلى ضرورة تتبع أخبار مفكرى الإسلام الأوائل فى كتب التاريخ والسير والطبقات وفى كتب الأدب فهذه الكتب تمدنا بمعلومات دقيقة عن هؤلاء المفكرين الأوائل . وقد أمدنى الطبرانى والمسعودى وابن كثير واليعقوبى وغيرهم من مؤرخين بمعلومات دقيقة عن كثيرين من هؤلاء المفكرين » ا هـ .

هذا فضلا عن افتقاد بحث الدكتور بدوى لآراء الأشاعرة والسلف المتأخرين ، فإنه لم يتعرض لهم البتة .

وننوه بصفة خاصة إلى أن كتاب الماوردى قد تعرض لنقد إمام الحرمين حيث يقول فى كتابه (غياث الأمم فى التياث الظلم) : (ووضوح غرضنا فى ذلك يغنى عن بسط القول فيه ، والشكوى إلى الله تمر إلى كل محصل مميز من تصانيف ألفها مرموق مضمنها ترتيب وتبويب ونقل أعيان كلام المهرة الماضين والتنصيص على نعب فيه السابقون مع خبط كثير فى النقل وتخليط وافراط وتفريط ولا يرضى بالتقلب بالتصنيف مع الاكتفاء بالنقل المجرد حصيف ثم لم يمكن فى تأليفه وتصنيفه على بصيرة لم يتميز له المظنون عن المعلوم ، والتبست عليه مسالك الظنون بمدارك العلوم وإنما حصر هذه الشكاية نظرى فى كتاب لبعض المستأخرين مترجم بالأحكام السلطانية مشتمل على أحكام المذاهب ورواية الآراء والمطالب من غير دراية وهداية .. » ا هـ .

وفى ختام هذا التعليق نلاحظ أن الدكتور طه بدوى يقدم لنا نصوصاً هامة قد تدلنا على تأثر الفكر السياسى الغربى، عند بداية نهضته ، بالفكر السياسى الإسلامى. ومثال ذلك يقول فى ص ٧٤ – ٧٥ من =

إننا تتبعنا هذه النظرية منذ الحسن البصرى ثم الأشاعرة ثم عند ابن تيمية ، وقلنا إن المتفق عليه بينهم هو أن نظرية الخروج ترتبط بمصلحة الجماعة الإسلامية قبل أى شيء آخر لأن موضوع الإمامة مشكلة عملية . إنهم يعقدون المقارنة بين المضار الناجمة عن جور الأئمة وبين ما يعود على المجتمع من جراء الخروج عليهم ، ثم يتبعون الأصلح . ولا نجد مضيعة للجهد أن نعيد العبارة التى صورّ فيها الجوينى رأيه ، لتظهر أمامنا الفكرة بوضوح أكبر ، ولنرى مدى ترابطها مع فكر أهل السنة المتأخر .

قال إمام الحرمين فى معرض تناوله لنظرية الخروج : « ولكن إن اتفق رجل مطاع ذو أتباع وأشياع ويقوم محتسباً لمعروف ناهياً عن المنكر آمراً وانتصب بكفاية المسلمين ما دفعوا إليه فليمض فى ذلك قدماً والله ينصره »(١٣٩) .

ونظريته مطابقة لما ذهب إليه أيضاً ابن تيمية إذ يقول : « وهذا بعينه هو الحكمة التى رعاها الشارع ﷺ فى النهى عن الخروج على الأمراء وندب إلى ترك القتال فى الفتنة . وإن كان الفاعلون لذلك يرون أن مقصودهم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . لكن إذا لم يزل المنكر إلا بما هو أنكر منه صارت إزالته على هذا الوجه منكراً وإذا لم يحصل المعروف إلا بمنكر مفسدته أعظم من مصلحة ذلك المعروف كان تحصيل ذلك المعروف على هذا الوجه منكراً »(١٤٠) .

= كتابه (أمهات الأفكار السياسية الحديثة وصداها فى نظم الحكم) ما نصه :

« إن العصيان – كما يخلص من أفكار القديس توما – مباح إن قام ما يبرره على ألا يترتب عليه اضطراب فى حياة الجماعة تقاسى من جرائه أكثر مما تقاسيه من جراء استرسال الحكومة فى جورها . إن مفاضلة واقعية بين مزايا ومضار شق عصا الطاعة على السلطات القائمة هى أهم ما أتت به وما ظلت تتميز به الفلسفة التومسية على مر القرون . ليس الجديد فى هذه الفلسفة هو الاعتراف بشرعية المقاومة وإنما الجديد فيها هو وضع ضابط لهذه الشرعية . لقد خلص ضابط (الصالح العام) مزاولة المقاومة من فوضى التقديرات الفردية وأضحى حق الثورة خاضعاً فى مزاولته لشرط معين .. » ا هـ .

يحق لنا هنا أن نقول : إن الجديد الذى اتسمت به الفلسفة التومسية هو فى الواقع قديم إذا نظر إليه من خلال نظرية أهل السنة والجماعة فى الخروج التى أوضحناها فى بحثنا .

(١٣٩) الجوينى : غياث الأمم فى التياث الظلم . تحقيق د . فؤاد عبد المنعم ود . مصطفى حلمى . ط دار الدعوة بالاسكندرية .

(١٤٠) ابن تيمية : منهاج السنة . جـ ٢ ، ص ٢٤٣ .

وقديما كان موقف الحسن البصرى إزاء أئمة الجور لا يختلف عن الإطار العام لنظرية أهل السنة والجماعة ، وحديثا يذهب السيد/رشيد رضا إلى نفس الرأى فيقول : « وقد تقدم التحقيق فى المسألة ونصوص المحققين فيها وملخصه أن أهل الحل والعقد يجب عليهم مقاومة الظلم والجور والإنكار على أهله بالفعل وإزالة سلطانهم الجائر ولو بالقتال إذا ثبت عندهم أن المصلحة فى ذلك هى الراجحة والمفسدة هى المرجوحة »(١٤١)

أما النتيجة الأخيرة التى ساقها لنا البحث من خلال هذا الفصل فإنها تبدو فى تمسك أهل السنة والجماعة بالعقيدة الدينية وإتخاذها منهاجا للتطبيق فى أمور الحياة والمعاد ، فليست الدنيا إلا معبراً للآخرة . ومن هذا الفهم لأحكام الشريعة ارتبطت السياسة بقواعد الإسلام العامة والعمل بما جاء بالكتاب والسنة ، وأصبح الإمام مكلفاً بهذا ، وأستقرت نظرية أهل السنة فى الإمامة أو الخلافة على هذا الوضع .

---

(١٤١) رشيد رضا : الخلافة أو الإمامة العظمى . ص ٤١ .

• **تمهيد .**

وتذييلا لموضوع كتابنا – وهو يحمل بين دفتيه العقيدة السياسية للمسلمين فى المقام الأول – نرى أن نضع بين أيدى القراء فصلا ختاميا يدور حول الخلافة العثمانية فى مرحلتها الأخيرة ، وكيف تكاتفت الدول النصرانية مع الخطط اليهودية لهدمها وتفتيت كيان الأمة الإسلامية ليسهل استعمار أراضى المسلمين والعمل على زحزحتهم عن عقائدهم وأخلاقياتهم واستبدالها بعقائد الغزاة وأساليب حياتهم وفرض الحضارة الغربية .

ونحن نفعل ذلك لكىّ نذكّرَ المسلمين دائما بأن عقد كيانهم السياسى قد انفرط ، وأن عودته أمر ممكن بالشروط نفسها التى أُقيمت بها الخلافة فى سقيفة بنى ساعدة ، أى الرغبة الحقيقية فى حفظ وحدة الأمة ، وتغليب أخلاق الإيثار على الأثرة ، والحرص على المحافظة على الأمة من النوبان والضياع فى عالم اليوم الذى لا يسمح إلا بالتجمع والتكتل لا سيما أننا إزاء أخطار هائلة لن نستطيع مقاومتها إلا بوحدتنا فى ظل الخلافة .

ونظن أنه من حقنا التفاؤل فى النظر للمستقبل بمشيئة الله تعالى للعوامل الكثيرة الظاهرة أمامنا ، مثل الصحوة الإسلامية العالمية ، وأن الخلافة الإسلامية حافظت على استمراريتها حتى العصر الحاضر حيث فقدناها فقط فى عام ١٩٢٤ م ، وأن الأمة كيان حى موجود يتحرك لتحقيق الوجود مرة أخرى واستكمال كيانه السياسى(١٤٢) .

إننا إذن لا نحلق فى آفاق الخيال ، وإلا فما القول فى آمال هرتزل الذى قرر فى مؤتمر بال سنة ١٨٩٧ إنشاء إسرائيل بعد خمسين عاما ، فجمع شتاتا متفرقا ظل قرونا طويلة على هذا الشكل فكيف بنا ، وأمتنا واحدة ، وكيانها موجود ، ونظامها السياسى ظل حيًّا منذ عصر النبى ﷺ ؟

---

(١٤٢) والخطوات الأولية لتحقيق هذا الهدف ممكنة ، مثل انشاء سوق مشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة ، وتوحيد نظام التسليح والتدريب لجيوش البلاد الإسلامية ، وإنشاء جهاز اعلامى إسلامى يعمل لفكر موحد وغايات متفق عليها،وغير ذلك من المؤسسات التى تجسد وحدة الأمة تدريجيا .

الفصل الثامن

إعتلال الخلافة الإسلامية في العصر الحديث

- إلغاء الخلافة .
- الوثيقة .
- الفصل بين الخلافة والسلطنة .
- النظريات المعارضة .
- الخلاصة .
- مصادر الأحاديث .

إذن آن لنا فى ختام بحثنا أن نتوقف برهة ، بعد أن قطعنا شوطاً طويلا فى الحديث عن الخلافة ، كنظام حكم إسلامى منذ خلافة أبى بكر الصديق رضى الله عنه ، عاش فى ظله المسلمون طوال نحو أربعة عشر قرنا من الزمان ، أصابه الوهن فى فترات ، وتعاقبت عليه صنوف متعددة من الرجال ، ساسوا الأمة تارة بطريق الحكمة ، وانحرفوا أحياناً عن طريق الجادة « وحيثما اتجه نظرنا فى عالم الإسلام إلى مطلع العصر الحديث وجدنا أن الجماعة هى الأساس ، وأن النظام السياسى ، سواء أكان سلطنة أو مملكة أو نحوها ، لم يكن سوى إطار لهذه الجماعة وقد يكون غير صالح فيؤذى مصالحها ، ولكنا نلاحظ أنه فى غالب الأمر كان إطاراً وسطا[1] .

ولكن يكفى أن نذكر من محاسن هذا النظام أمراً واحداً لكى ترى ضرورته والحاجة إليه ، ذلك أن الأمة الإسلامية كانت فى ظله تحس أنها كيان واحد متماسك ، لابد لها من خليفة يسوسها بشريعة الله .

ولأول مرة فى تاريخ هذه الأمة منذ خلافة أبى بكر الصديق رضى الله ، يخلع عنها ثوب الخلافة ، ويطرد الخليفة بعد أن نزعت عنه السلطة ، وأصبح مجرد شخصية « روحية » أو رمزية كما أراد له الكماليون ، كما سنعرف فيما بعد فكيف حدث هذا ؟

ينبغى بادىء ذى بدء أن ننبه إلى ضرورة تخلصنا من الأحكام السابقة التى تأثرنا بها عند نظرتنا إلى الخلافة العثمانية بوجهة النظر الغربية التى كانت ، وما زالت تحمل لها الكراهية والحقد بسبب الحروب العديدة التى خاضتها معها ، وكان من آثارها تلك الحملة المنظمة المدروسة المستهدفة للإساءة إليها ، مستغلة بعض الأخطاء لتشويه سمعتها وطمس دورها فى أذهان الأجيال الجديدة المسلمة التى لا تعرف تاريخ أمتها عادة إلا عن طريق البتر ، أو التشويه ، وحشو الكتب بالأكاذيب والأغلاط .

---

(١) د . حسين مؤنس : عالم الإسلام . ص ٢٩ .

فمن مزايا الخلافة العثمانية أنها مكثت أكثر من خمسمائة عام وهى تحمل لواء الإسلام وتذود عن المقدسات وتحمى الديار وتحفظها ، وتحارب الاستعمار وتصد غاراته ، فكانت رغم علاتها رمز قوة الإسلام وشوكته إذ امتدت أطرافها حتى شملت ثلاث قارات من الأرض : آسيا ، وأفريقيا ، وجزءاً من أوربا(٢) .

ولا يخفى علينا الأصوات التى ترتفع بين حين وآخر فتصف الخلافة العثمانية بعديد من الصفات المستقاة من التصورات الغربية فهى دولة استعمارية أخضعت الشعوب بالقسر والقوة ، وكبتت الحريات ، واستخدمت الأساليب الدكتاتورية فى خنق أصوات المعارضة ، إلى غير ذلك من المساوىء التى يعددها البعض إما انسياقا وراء كتاب الغرب ، أو التجاهل عن عمد للدور الأساسى الذى قامت به هذه الخلافة فى صد الأعداء .

ونحن نعترف بكثير من المساوىء ، التى ترددت ، ولكن من جهة أخرى ينبغى الاعتراف بدورها فى صد الحملات العسكرية الأوروبية ، وحمايتها للأمة الإسلامية من الدول الاستعمارية الغربية التى ظلت تكيل الضربات للخلافة العثمانية فى شكل موجات متتالية ، فرادى ومجتمعة ، وكأنها صممت على استئناف الحروب الصليبية التى اقترنت فى الأذهان بالحقد والكراهية للإسلام وأهله . وليقرأ المعارضون أوصاف كتاب الغرب وأدبائه وشعرائه وصحفييه لهذه الحملات . وهل ننسى عبارة اللنبى أمام قبر صلاح الدين : « الآن انتهت الحروب الصليبية ؟ » أو كلمة القائد الفرنسى فورو أيضاً أمام نفس القبر حيث قال : « إننا قد جئنا ثانية ولن نعود ؟! » فأراد أن يربط بين حركته والحركة الصليبية ويجعل حركته حلقة من حلقات حروبها(٣) .

الغاء الخلافة :

ألغيت الخلافة فى مارس عام ١٩٢٤ م وتحققت توقعات المعارضين لقرار الإلغاء إذ استتبع ذلك خطوات متتالية فى الإتجاه نحو الفصل بين الإسلام والحكم ،

---

(٢) محمد محمود الصواف : المخططات الاستعمارية لمكافحة الإسلام . ص ١٢٣ ، ١٢٦ .

(٣) محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية . ص ١٣٥ .

وتحول الدولة إلى علمانية لا دينية ، فقد ألغيت على إثر إلغاء الخلافة الشريعة الإسلامية من المحاكم ، ورفع التعليم الديني من الكتاتيب والمدارس ، وإجبار النساء على السفور وخلط الإناث والذكور في دور العلم ولبس القبعة والكتابة بالحروف اللاتينية ، كل ذلك بعد أن حذف من دستور تركيا المادة التي فيها « إن الإسلام هو دين الجمهورية التركية »[٤] .

وكأن إلغاء الخلافة كان إشارة البدء لتحولات عميقة الجذور في كيان الأمة الإسلامية كلها ، إذ انتقلت العدوى رويداً رويداً من تركيا إلى سائر البلاد ، واقتفت أثرها في معظم هذه القرارات ، إن لم تكن بقرارات رسمية ، فقد تمت عن طريق التقليد والمحاكاة[٥] .

والآن ، بعد نحو خمسين عاما من صدور هذا القرار ، واتخاذ الإجراءات التابعة له ، نرى أنفسنا في موقف يفرض علينا تحليل ودراسة دوافعه وأسبابه مع معرفة ما نجم عنه من آثار ونتائج ذات بال على المجتمع الإسلامي في العالم بأسره .

وأول ما يراه الدارس من أسباب ودوافع هو الأصابع اليهودية التي ظلت تعمل في الخفاء منذ عصر النبوة ، ثم ظهرت سافرة عندما تمكنت بوسائلها المتعددة من السيطرة وامتلاك أسباب القوة .

ونبدأ بأول الخيط ، إذ تقدم ثلاثة أشخاص للسلطان عبد الحميد بصك التنازل وكان أحدهم يهوديا وهو قره صوه في أعقاب الثورة التي دبرتها جمعية الاتحاد والترقي الهدامة ، والتي كانت تسيرها اليهودية والماسونية والتي بمعاولها هدمت الخلافة العثمانية[٦] .

وكان السلطان عبد الحميد شوكة في حلقهم ، منعهم الحصول منه على قرار إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين ، فكادوا له في الخفاء وقاموا بهذه الحركة

---

(٤) تعليق الأمير شكيب أرسلان . جـ ٢ ، حاضر العالم الإسلامي ص ٣٥١ ، ٣٥٣ .
(٥) ينظر كتاب (الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية) للندوى .
(٦) الصواف : المخططات الاستعمارية لمكافحة الإسلام ص ١٣٠ .

الثورية التى نظمتها الخلايا السرية فى جمعية الاتحاد والترق واستمرت فى نشاطها منذ ذلك الحين للقضاء التام على الخلافة الإسلامية على يد مصطفى كمال أتاتورك ، الذى أجمعت المصادر على أنه كان يهودياً من طائفة الدونما(٧) .

وفيما يلى نص الوثيقة التى نشرها الأستاذ سعيد الأفغانى ، وهى رسالة وجهها السلطان عبد الحميد إلى شيخه ، يوضح فيها أسباب تنازله « مجلة العربى ص ١٥٠ وما بعدها ، العدد ١٦٩ شوال ١٣٩٢ – ديسمبر سنة ١٩٧٢ » :

---

(٧) ترجع حركة الماسونية إلى اليهود أيام بختنصر ، فمنذ أن شردهم فى العالم ، أسسوا (حركة البناء الحر) ثم تحولت إلى الجمعية الماسونية التى تعمل للسيطرة على العالم . وتعمل هذه الماسونية على بث الإلحاد والفساد ، وتدعى أنها تضم مختلف الأديان ، وأنها لا تريد أن تثير النواحى الدينية ولكنها فى الواقع لا تسلم المراكز الحساسة فيها إلا لليهود ولا تسير إلا بوحى اليهود ، حتى أن أتباعها من غير اليهود يطلقون عليهم اسم (العميان) أى الذين لا يعرفون حقيقة الأمر .

(محمود شاكر : العالم الإسلامى ص ٥٧) .

ولمن يريد الاستزادة لمعرفة نشاط هذه الجماعة ودرجاتها وكيفية عملها ، فليرجع إلى المصادر المتعددة التى نشرت عنها ، نذكر منها :

- د . محمد على الزغبى : الماسونية فى العراء . نشر مؤسسة الزغبى – بيروت .
- عبد الله التل : جذور البلاء . ط دار الإرشاد ص ١١٦ وما بعدها .
- محمد محمود الصواف : المخططات الاستعمارية لمكافحة الإسلام ص ٢٠٤ – ٢٠٧ .
- الجنرال جواد رفعت أتلخان : أسرار الماسونية . ط المختار الإسلامى .
- د . عفيفى إبراهيم حسن : الماسونية بين الشيوعية والصهيونية . ط دار الخليج للطباعة والنشر .
- صابر طعيمة : الماسونية ذلك العالم المجهول . ط القاهرة .
- مقال للدكتور أحمد محمد مخلوف : خفايا الماسونية العالمية وبروتوكلات حكماء صهيون . الهلال فبراير ١٩٧٣ .

وتحول الدولة إلى علمانية لا دينية ، فقد ألغيت على إثر إلغاء الخلافة الشريعة الإسلامية من المحاكم ، ورفع التعليم الديني من الكتاتيب والمدارس ، وإجبار النساء على السفور وخلط الإناث والذكور في دور العلم ولبس القبعة والكتابة بالحروف اللاتينية ، كل ذلك بعد أن حذف من دستور تركيا المادة التي فيها « إن الإسلام هو دين الجمهورية التركية »(٤) .

وكأن إلغاء الخلافة كان إشارة البدء لتحولات عميقة الجذور في كيان الأمة الإسلامية كلها ، إذ انتقلت العدوى رويداً رويداً من تركيا إلى سائر البلاد ، واقتفت أثرها في معظم هذه القرارات ، إن لم تكن بقرارات رسمية ، فقد تمت عن طريق التقليد والمحاكاة(٥) .

والآن ، بعد نحو خمسين عاما من صدور هذا القرار ، واتخاذ الإجراءات التابعة له ، نرى أنفسنا في موقف يفرض علينا تحليل ودراسة دوافعه وأسبابه مع معرفة ما نجم عنه من آثار ونتائج ذات بال على المجتمع الإسلامي في العالم بأسره .

وأول ما يراه الدارس من أسباب ودوافع هو الأصابع اليهودية التي ظلت تعمل في الخفاء منذ عصر النبوة ، ثم ظهرت سافرة عندما تمكنت بوسائلها المتعددة من السيطرة وامتلاك أسباب القوة .

ونبدأ بأول الخيط ، إذ تقدم ثلاثة أشخاص للسلطان عبد الحميد بصك التنازل وكان أحدهم يهوديا وهو قره صوه في أعقاب الثورة التي دبرتها جمعية الاتحاد والترقي الهدامة ، والتي كانت تسيرها اليهودية والماسونية والتي بمعاولها هدمت الخلافة العثمانية(٦) .

وكان السلطان عبد الحميد شوكة في حلقهم ، منعهم الحصول منه على قرار إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين ، فكادوا له في الخفاء وقاموا بهذه الحركة

---

(٤) تعليق الأمير شكيب أرسلان . جـ ٢ ، حاضر العالم الإسلامي ص ٣٥١ ، ٣٥٣ .

(٥) ينظر كتاب (الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية) للندوى .

(٦) الصواف : المخططات الاستعمارية لمكافحة الإسلام ص ١٣٠ .

الثورية التى نظمتها الخلايا السرية فى جمعية الاتحاد والترقى واستمرت فى نشاطها منذ ذلك الحين للقضاء التام على الخلافة الإسلامية على يد مصطفى كمال أتاتورك ، الذى أجمعت المصادر على أنه كان يهودياً من طائفة الدونما[7] .

وفيما يلى نص الوثيقة التى نشرها الأستاذ سعيد الأفغانى ، وهى رسالة وجهها السلطان عبد الحميد إلى شيخه ، يوضح فيها أسباب تنازله « مجلة العربى ص ١٥٠ وما بعدها ، العدد ١٦٩ شوال ١٣٩٢ – ديسمبر سنة ١٩٧٢ » :

---

(٧) ترجع حركة الماسونية إلى اليهود أيام بختنصر ، فمنذ أن شردهم فى العالم ، أسسوا (حركة البناء الحر) ثم تحولت إلى الجمعية الماسونية التى تعمل للسيطرة على العالم . وتعمل هذه الماسونية على بث الإلحاد والفساد ، وتدعى أنها تضم مختلف الأديان ، وأنها لا تريد أن تثير النواحى الدينية ولكنها فى الواقع لا تسلم المراكز الحساسة فيها إلا لليهود ولا تسير إلا بوحى اليهود ، حتى أن أتباعها من غير اليهود يطلقون عليهم اسم (العميان) أى الذين لا يعرفون حقيقة الأمر .

(محمود شاكر : العالم الإسلامى ص ٥٧) .

ولمن يريد الاستزادة لمعرفة نشاط هذه الجماعة ودرجاتها وكيفية عملها ، فليرجع إلى المصادر المتعددة التى نشرت عنها ، نذكر منها :

– د . محمد على الزغبى : الماسونية فى العراء . نشر مؤسسة الزغبى – بيروت .
– عبد الله التل : جذور البلاء . ط دار الإرشاد ص ١١٦ وما بعدها .
– محمد محمود الصواف : المخططات الاستعمارية لمكافحة الإسلام ص ٢٠٤ – ٢٠٧ .
– الجنرال جواد رفعت أتلخال : أسرار الماسونية . ط المختار الإسلامى .
– د . عفيفى إبراهيم حسن : الماسونية بين الشيوعية والصهيونية . ط دار الخليج للطباعة والنشر .
– صابر طعيمة : الماسونية ذلك العالم المجهول . ط القاهرة .
– مقال للدكتور أحمد محمد مخلوف : خفايا الماسونية العالمية وبروتوكلات حكماء صهيون . الهلال فبراير ١٩٧٣ .

الوثيقـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد رسول رب العالمين وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين إلى يوم الدين .

أرفع عريضتى هذه إلى شيخ الطريقة العلية الشاذلية ، إلى مفيض الروح والحياة ، إلى شيخ أهل عصره الشيخ محمود أفندى أبى الشامات ، وأقبل يديه المباركتين راجيا دعواته الصالحة .

بعد تقديم احترامى أعرض أننى تلقيت كتابكم المؤرخ فى ٢٢ مارس من السنة الحالية وحمدت المولى وشكرته أنكم بصحة وسلامة دائمتين .

سيدى ..

إننى بتوفيق الله تعالى مداوم على قراءة الأوراد الشاذلية ليلا ونهاراً . وأعرض أننى ما زلت محتاجا لدعواتكم القلبية بصورة دائمة .

بعد هذه المقدمة أعرض لرشادتكم وإلى أمثالكم أصحاب السماحة والعقول السليمة المسألة المهمة الآتية كأمانة فى ذمة التاريخ .

أننى لم أتخل عن الخلافة الإسلامية لسبب ما ، سوى أننى - بسبب المضايقة من رؤساء جمعية الاتحاد والترقى باسم « جون تورك » وتهديدهم - اضطررت وأجبرت على ترك الخلافة .

إن هؤلاء الاتحاديين قد أصروا وأصروا على بأن أصادق على تأسيس وطن قومى لليهود فى الأرض المقدسة (فلسطين) ورغم إصرارهم فلم أقبل بصورة قطعية هذا التكليف ، وأخيراً وعدوا بتقديم (١٥٠) مئة وخمسين مليون ليرة إنكليزية ذهباً ، فرفضت هذا التكليف بصورة قطعية أيضاً وأجبتهم بهذا الجواب القطعى الآتى :

« إنكم لو دفعتم ملء الدنيا ذهباً – فضلا عن (١٥٠) مئة وخمسين مليون ليرة إنكليزية ذهباً فلن أقبل بتكليفكم هذا بوجه قطعي . لقد خدمت الملة الإسلامية والأمة المحمدية ما يزيد على ثلاثين سنة فلم أسود صحائف المسلمين آبائى وأجدادى من السلاطين والخلفاء العثمانيين . لهذا لن أقبل بتكليفكم هذا بوجه قطعي أيضاً » .

وبعد جوابى القطعى اتفقوا على خلعى ، وأبلغونى أنهم سيبعدونى إلى (سلانيك) فقبلت بهذا التكليف الأخير .

هذا وحمدت المولى وأحمده أننى لم أقبل بأن ألطخ الدولة العثمانية والعالم الإسلامى بهذا العار الأبدى الناشىء عن تكليفهم بإقامة دولة يهودية فى الأراضى المقدسة : فلسطين وقد كان بعد ذلك ما كان . ولذا فإنى أكرر الحمد والثناء على الله المتعال . وأعتقد أن ما عرضته كاف فى هذا الموضوع الهام ، وبه أختم رسالتى هذه .

ألثم يديكم المباركتين ، وأرجو وأسترحم أن تتفضلوا بقبول احترامى بسلامى إلى جميع الإخوة والأصدقاء يا أستاذى العظيم .. لقد أطلت عليكم التحية ، ولكن دفعنى بهذه الإحاطة أن تحيط سماحتكم علماً ، وتحيط جماعتكم بذلك علماً أيضاً .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

خادم المسلمين

فى ٢٢ أيلول ١٣٢٩ **عبد الحميد بن عبد المجيد**

وعلينا إذن تحليل الاتجاهات السائدة فى تركيا حينذاك ، والأشخاص الذين اتخذوا القرارات ونفذوها ، فقد بُدئت رسم الخطط فى المحافل الماسونية كالآتى :

« رأى المجلس الكونى من مصلحة اليهود تدمير أمن تركيا ، ليحضر إلى ديارهم يهوداً من روسيا ، وليساعد أعداء تركيا الذين يستغلون اضطراباتها الداخلية .

رأى هذا فبلغ المهمة للشرق العثمانى ، وهذا جزّأها . فألقى تبعة إشاعة الأراجيف على عاتق بعض أبنائه ، وتبعة نقل السلاح على عاتق بعض ، وتنفيذ الاغتيالات على عاتق آخرين »[8] .

ويذهب البعض إلى أن قرار فصل الدين[9] عن الدولة نفسه قرار يهودى إذ ورد ضمن قرارات هرتزل - وهو مؤسس الصهيونية الذى ترفعه كتب شهود يهوه لدرجة المرسلين من الله وتدعوه المبارك من الله - قال :

« نعترف بجميع الأديان ، ثم نضع عليها إشارات استفهام ، فإذا تزعزع معتنقوها عدنا وقلنا : لا خالد إلا نواميس موسى ، ولاختصار الطريق ، ندخل أديان الناس ، ونحفظ إسرائيل فى قلوبنا ، لإحالة تلك الأديان فرقا ومذاهب وطوائف ، إذ من فوائد تعدادها انتطاحها واقتتالها لأن الناس خراف ترعى بأرضها ، وما علينا كى نوقعها بحوزتنا ، ونأكل لحمها ، وننتزع أرضها ، إلا أن نؤجج بينها نار العداوة ، ليسهل إبادتها بأيدينا »[10] .

ووراء هذه الخطة تكمن حقيقة الفرق المتطرفة التى نقرأ عنها فى كتب الملل والنحل منذ عبد الله بن سبأ[11] ، وتشير الدراسات الحديثة إلى طائفة « الدونمة »

---

(٨) محمد على الزغبى : الماسونية فى العراء . ص ٨٨ .

(٩) أشرنا فى الفصل الأول من الكتاب إلى هذا الموضوع .

(١٠) نفس المصدر ص ١٠٥ - ١٠٦ وينظر أيضا ص ١٩٤ .

(١١) أسلفنا الكلام عن السبئية عند الحديث عن خلافة على بن أبى طالب رضى الله عنه ، وهى أول الحركات اليهودية الهدامة فى تاريخ المسلمين ، ثم تابعها دعاة الهدم أمثال القرامطة والحشاشين قديما ، والبابية

ودورها فى انقلاب الدولة العثمانية الذى قام على عاتق جمعية « الاتحاد والترقى » فقد استطاع يهود الدونمة فى هذه الجمعية القضاء على السلطان عبد الحميد الذى لم يقبل التنازل عن شىء من فلسطين لليهود رغم الإغراء الشديد ، وأخيراً استطاعوا القضاء على الخلافة الإسلامية وتفتيت قوى المسلمين(١٢) .

ولم يعد هناك شك الآن فى طبيعة الدونمة وحقيقتها اليهودية ، فقد اعترف إسحاق برزفى – الرئيس السابق للدولة اليهودية – بهذه الحقيقة ، قال :

« هناك طوائف دينية لا تزال تعتبر نفسها جزءاً من بنى إسرائيل ، وأعضاء هذه الطوائف – رغم اختلاف أسلوبهم عن مجموعة الشعب اليهودى – استمروا على إقامة شعائر الدين اليهودى ، ومن هؤلاء طائفة السامريين الذين يعتنقون صراحة الدين الموسوى ، ومنهم طائفة هامة أخرى هى طائفة الدونمة ، وهى مسلمة فى الظاهر إلا أنها تقيم سراً الشعائر اليهودية »(١٣) .

وقد قامت على أكتافهم حركة الانقلاب فى تركيا وإلغاء الخلافة الإسلامية لإحلال النظام اللادينى محلها وسلخ تركيا من صلتها بالعالم الإسلامى تماما حتى يسهل تفتيت هذا العالم وتجزئته ليسهل الانقضاض عليه بغية تحقيق حلم الصهيونية فى إنشاء دولة إسرائيل . وكانت طريقتهم هى إنشاء حزب « تركيا الفتاة » ليدفعوا العرب لتأسيس « العربية الفتاة » لشطر الأمة توطئة للقضاء عليها أو إضعاف شوكتها ، ومن المعروف أن مصطفى كمال أتاتورك كان منهم ، ووصفه ابن زفى السالف الذكر بأنه « قائد الثورة الثقافية التى اجتاحت تركيا وأمرت استبدال الحروف العربية باللاتينية ، وفرضت إصلاحات جذرية »(١٤) .

وفعلا ، لا يمكن تصديق الضراوة التى تمت بها حركة إلغاء الخلافة واجتثاث الإسلام من قلب الشعب التركى إلا إذا عرفنا الأصابع اليهودية وراءها .

والبهائية وما شاكلها حديثاً ، وكلها يجمعها هدف واحد هو : هدم كيان الإسلام وتحريف قواعده وأحكامه .

(١٢) محمود شاكر : العالم الإسلامى ومحاولة السيطرة عليه ص ٥٩ .

(١٣) نفس المصدر والصفحة ص ٥٩ .

(١٤) الزغبى : الماسونية فى العراء ص ٥٩ .

لقد كشف الاتحاديون والكماليون النقاب عن وجوههم فظهرت سافرة تهدم بقسوة كل ما له صلة بالإسلام ، وربما ظل تأثيرهم قائماً حتى يومنا هذا .

وآية ذلك أن الحركة الإسلامية[١٥] الآخذة فى النمو هناك منذ عام ١٩٧٠ ، لا يسمح لها بإعلان خطتها الإسلامية على الملأ ، وإلا عرضت نفسها للحل ، وأعضاءها للمحاكمة والزج بهم فى السجون بحجة مخالفتهم للنص الدستورى الذى يحدد شكل الدولة بأنها « لا دينية » ، ولذلك فقد اضطروا تحت هذا التهديد الرهيب إلى استبدال كلمة الإسلام بنصوص أخرى ، كالأخلاق ، والقيم السلوكية والاهتمام بتراث الأمة .. الخ .

الفصل بين الخلافة والسلطنة :

كان المخططون لإلغاء الخلافة يعرفون جيداً النتائج المتوقعة لمثل هذا القرار الذى يتخذ لأول مرة فى تاريخ الإسلام ، ولكن عن طرق الدهاء وجمع الأنصار وتزييف الانتخابات لتكوين المجلس الوطنى ، وتحت التهديد والوعيد الذى نفذه مصطفى كمال أتاتورك الذى كان بمثابة المخلب الذى نفذ المؤامرة الآثمة وصلت اليهودية العالمية إلى تنفيذ مآربها .

ويصف لنا أرمسترونج الواقعة بقوله : « وأدرك مصطفى كمال أنه سواء كان الوقت المناسب حان أو لم يحن - ينبغى أن يضرب ضربته فوراً ، وقد يستطيع إقناع النواب بخلع وحيد الدين ، وبإلغاء السلطنة ، لكنه لا يجرؤ على مهاجمة الخلافة ، فذلك من شأنه أن يمس الشعور الدينى للشعب جميعه . ثم اقترح أن يفصل بين السلطنة والخلافة ، فتلغى السلطنة ويخلع وحيد الدين ، وعندما تنبه النواب لخطر القرار وبدأوا فى مناقشته طالب مصطفى كمال - يؤيده ثمانون من أتباعه بأخذ الرأى على الإقتراح فوراً ، لكن المجلس أحال الاقتراح إلى لجنة الشئون القانونية كى تبحثه[١٦] .

---

(١٥) والقائم بها الآن حزب السلامة التركى .

(١٦) أرمسترونج/مصطفى كمال ص ١٩٢ ، ١٩٣ . ترجمة حلمى مراد .

وأخيراً ، صدر القرار تحت ضغط مصطفى كمال وتهديده ووعيده ، إذ أنه عندما تأكد لديه أن المعارضين للاقتراح يمثلون الأغلبية ، وأنهم يدعمون موقفهم بأسانيد شرعية بنصوص القرآن والسنة ومئات الأمثلة المستمدة من اجتهادات علماء الإسلام – هنا تدخل لفرض الاقتراح بالقوة ، فأعلن لهم أن السلطنة يجب أن تفصل عن الخلافة وتلغى .. وسواء وافقتم أو لم توافقوا فسوف يحدث هذا . كل ما فى الأمر أن بعض رؤوسكم سوف تسقط فى غضون ذلك(١٧) .

قام المجلس الوطنى التركى بإصدار قرار يتضمن الفصل بين الخلافة والسلطنة أى جعل الخليفة مجرداً من السلطات ، واعتباره صاحب منصب دينى وشخصية روحية فحسب ، مخولا سلطة تصريف أمور تركيا السياسية والإدارية للوزراء .

ويلاحظ عند دراسة حيثيات هذا القرار أنه يتضمن عرضاً مستفيضاً لتطورات الخلافة الإسلامية منذ نشأتها حتى آخر مراحلها ، محاولا الاستناد إلى آراء الفقهاء والمتكلمين مستعرضا الأحداث التى تعرضت لها الخلافة فى أدوارها المتعاقبة . ويبدو أن الأصوات المعارضة كانت كثيرة إذ قامت تعارض قرار المجلس مما دعاه إلى تدعيم القرار بتفسيرات أصول وقواعد مستمدة من الأحكام الشرعية ، فجاء القرار أشبه بدراسة متخصصة فى موضوع الخلافة .

يقول عبد الغنى سنى – وهو الذى ترجم القرار إلى اللغة العربية –: « ولكن المجلس الكبير لم يعبأ بكل هذه الأقاويل وأصرّ على قراره ونشر مبادئه التى ارتكن عليها وخطب رجاله وفى مقدمتهم الغازى مصطفى كمال باشا موضحين

---

(١٧) المصدر السابق ص ١٩٣ ، ينظر بالتفصيل فى هذا المصدر أيضا الظروف والملابسات التى دارت فيها المناقشات بالجلسة ليتبين قوة صوت المعارضة للقرار ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

كما يتضمن الكتاب أضواء تكشف حقيقته المعادية للإسلام وأهله ، ونزعته الدكتاتورية المتسلطة التى أدت إلى جعل أعوانه وأصدقائه ينفضون من حوله ، وحتى زوجته كانت تنقد دكتاتوريته . صفحات ٢٠٢ – ٢١١ .

فإذا قورنت الدكتاتورية الملصقة إن حقا أو باطلا ببعض الخلفاء العثمانيين لظهر الاختلاف بينهما كاختلاف الليل والنهار !!

الأساسات التى بنوا عليها دعائم هذا المظهر .. الخ »[18] . بينما استندت الآراء المعارضة إلى دراسات فقهية وكلامية أيضاً ، فقد ارتفع صوت السيد رشيد رضا مؤيداً نهضة الشعب التركى لقضائه على السلطنة العثمانية ولكنه - فى الوقت نفسه - ظل يطالب بإحياء المدنية الإسلامية وتجديد حكومة الخلافة « على القواعد المقررة فى الكتب الكلامية والفقهية »[19]

وينقسم البيان الذى أصدره المجلس الوطنى التركى إلى أربعة فصول ، يبدؤها بمقدمة عامة ، ثم الفصل الأول خاص بتعريف للخلافة وتوضيح شروطها والثانى بكيفية اكتسابها ، والثالث يتعلق بتقسيم الخلافة إلى حقيقية وصورية والرابع بعنوان : تقييد حقوق الخلافة أو تفريق السلطنة عن الخلافة ليصل إلى النتيجة التى يرمى إليها من البيان .

ونعرض بإيجاز لمضمون القرار :

إنه يبدأ بتعريف الخلافة وإيضاح مفهوم أهل السنة له كأحد المسائل الفرعية الفقهية المتعلقة بالمصالح العامة للأمة وليس مرتبطاً بالعقيدة ، ويرجع بحث مفكرى الإسلام فى الخلافة بكتب العقائد لا يعني كونها منها وإنما للرد على ما أحاط بها من أفكار لا ترتبط بها . فالخلافة هى مسألة دنيوية سياسية أكثر منها دينية ، ولهذا السبب خلت النصوص الشرعية من إيضاحها بالتفصيل ، بل إن الرسول ﷺ لم يبينها - مع حرصه ﷺ على بيان وصاياه بالنسبة لأبسط الآداب والعادات ، فهو دليل يستند عليه القرار لربط الخلافة بالأمور الدنيوية فالرسول ﷺ ترك أمرها للأمة .

وتعرض البيان إلى الأصوات التى ارتفعت تعارض القرار - وهو ما يدل على قوتها - فيذكر فى إحدى عباراته : « وحيث أننا نلاقى أفكاراً باطلة وتعصباً لا مبرر له فى شأن مسألة الخلافة فى زماننا ، كما هو الحال فى كثير من الأحكام الشرعية سواها شرعنا إلى تحرير هذه الرسالة ، وغرضنا منها تصحيح الأفكار

---

(١٨) عبد الغنى سنى بك : الخلافة وسلطة الأمة ص ٢ .

(١٩) السيد محمد رشيد رضا : الخلافة أو الإمامة العظمى ص ٦ .

وتنوير الأذهان بتفهيم حقيقة هذه المسألة الشرعية ، وبيان الأحكام المترتبة عليها »[٢٠] . ولكن الأصوات المعارضة بالرغم من قوة حجتها لم تستطع أن تتغلب على مؤيدى حزب مصطفى كمال فى المجلس ، فالحقيقة التى يشير إليها السيد رشيد رضا هو أن قرار المجلس لا يمثل رأى الأمة التركية التى – لو استفتيت – استفتاء حراً « لخالفت هذا الحزب فى هذه المسألة »[٢١] .

أما فى فصل « تعريف الخلافة وإيضاحها » فيقرن المجلس كلمة الخلافة بالإمامة فهى مرادفة لها ، ولكنه يحصر الخلافة – وهى الإمامة بالمعنى الأخص كما يذكر البيان – بالخلفاء الراشدين وحدهم مصداقا للحديث : « **الخلافة بعدى ثلاثون عاماً ثم تصير ملكا عضوضا** » .

فالخلفاء بعدهم لم يكونوا فى حقيقة الأمر سوى « رؤساء جمهور المسلمين » لأن ولايتهم سياسية إدارية وليست روحية ، فالخلافة تختلف اختلافا جذريا عن منصب البابا فى الدين الكاثوليكى الذى يعد وكيلا للسيد المسيح عليه السلام أما الإسلام فلا يعطى حقاً أو صلاحية لأحد بعد النبى ﷺ « لا للخليفة ولا لشيخ الإسلام ولا للمفتى حتى ولا لكبار المجتهدين من مؤسسى المذهب »[٢٢] .

وتنتقل حيثيات القرار بعد هذا إلى عرض لما تطلق عليه اسم « الخلافة الحقيقية والخلافة الصورية أو الحكمية » . فالأولى هى الكاملة الجامعة للصفات والشروط والتى تمت عن طريق الانتخاب بواسطة الأمة ، بخلاف الثانية وهى العارية عن هذه الشروط لأنها تمت بالتغلب والاستيلاء، فهى ملك وليست خلافة من جهة ، كما أن صاحبها لا تتوافر فيه الشروط اللازمة لها من ناحية أخرى ، شأن خلفاء الأمويين والعباسيين – ما عدا عمر بن عبد العزيز (١٠١ هـ – ٧١٩ م) الذى اقتفى أثر النبى ﷺ فألحقه البعض بالخلفاء الراشدين .

---

(٢٠) عبد الغنى سنى : الخلافة وسلطة الأمة ص ٧ .

(٢١) السيد رشيد رضا : الخلافة ص ١٠٦ .

(٢٢) عبد الغنى سنى : الخلافة وسلطة الأمة ص ١١ .

فالخلافة الحقيقية التامة لابد أن يتوفر فيها عنصران جامعان : أحدهما أن يحرزها صاحبها بتوافر شروطها كاملة فى شخصه ، وعن طريق بيعة الأمة له . والثانى : أن يسلك سلوك النبى ﷺ فى كل أعماله وتصرفاته حيال المسلمين . أما شرط القرشية الذى قصد به الارتباط بقبيلة قريش لكونها أشرف القبائل وأقواها نفوذا ، فقد أصبح لا حكم له بعد زوال شوكتها ويستند البيان على نص لصاحب « المواقف » يقول فيه : « إن وجوب نصب الإمام على المسلمين إذا وجد شخص مستجمع شروط الإمامة ، وإلا فلا يجب » فيخرج هذا النص تخريجا يبعد عن مقصده ، ويذهب البيان فى تحليله إلى أن المعنى الذى يهدف إليه الأيجى هو « نصب شخص وتأسيس حكومة ، ولكن لا يقال لهذا خلافة ولا لرئيسها خليفة بمعنى الإمام ، ولا إثم على الأمة الإسلامية لهذا »[٢٣] .

وفى فصل كيفية اكتساب الخلافة وبيان كونها من نوع عقد الوكالة ، ذهب واضعوا القرار إلى أن الخليفة لا يصبح تلقائياً كذلك متى تفرد بالشروط دون سائر المسلمين ، فإن مفكرى أهل السنة اتفقوا على عدم تخويل أحد سلطة التصرف فى شئون المسلمين إلا برضائهم وبتخويلهم إياه هذه الصلاحية ، واعتبر الفقهاء البيعة كنوع من أنواع العقود بين الأمة الإسلامية والخليفة .

ويصل البيان من هذا إلى أن الخليفة يعد من جهة نائباً عن النبي ﷺ ومن ناحية أخرى نائباً عن الأمة الإسلامية حيث تتضح فى الشق الثانى صفة الوكالة فيحق للأمة أن تعزله « ولأن الموكل له حق عزل وكيله إذا أساء التصرف فى وظيفته حسب القاعدة يجوز شرعا عزل الأمة للخليفة إذا أساء العمل فى وظيفته ولو لم يكن الخليفة وكيل الأمة لما جاز خلعه شرعاً »[٢٤] .

أما فيما يتعلق بتقييد حقوق الخلافة وواجباتها ، أو بمعنى أدق – مدى جواز نزع السلطة عن الخليفة – فإن الكتب الكلامية والفقهية جاءت خلواً منها

---

(٢٣) عبد الغنى سنى : الخلافة وسلطة الأمة ص ٢٢ .

(٢٤) نفس المصدر : ص ٢٨ .

ولهذا فإن البيان يستند فيها إلى ما يسميه « القواعد العمومية » فيعود إلى التقسيم الذى وضعه للخلافة : الكاملة الحقيقية والصورية والحكمية ، ليضع نتيجة البحث فى ضوء هذا التقسيم ، الخلافة بالمعنى الأول لا يجوز تقييدها لأنها خلافة نبوة ، بخلاف الشكل الثانى لها وهى الخلافة الصورية ، فإنه يجوز تقييدها ، كما كان كذلك بوجه عام أيام الخلفاء الراشدين . فإن عبد الرحمن بن عوف استشار الصحابة الستة الذين اختارهم عمر بن الخطاب لكى تنحصر الخلافة بينهم ، وقيدهم بضرورة العمل بالكتاب والسنة والصاحبين « وإذا جاز تقييد خلافة هؤلاء الربانيين وهم رجال الله المخلصين ، ألا يجوز أيضاً تقييد الخلافة الصورية فى الأزمنة الأخيرة تقييداً أشد وعلى الوجه المطلوب ؟ »[٢٥] .

فالنتيجة المباشرة لكل هذه المقدمات التى ساقها البيان هو أن الخلافة بعد أن أصبحت مرادفة للملك والسلطنة لم تعد إلا من المسائل السياسية ، لهذا يضعها المجلس بحيث « لا تضر فيها الأمة والبلاد بتصرفاتها الاستبدادية وأبقى السلطنة فى يد الأمة التى هى صاحبتها الحقيقية »[٢٦]

النظرية المعارضة :

أصدر المجلس الوطنى قراره فأحدث دوياً كبيراً فى العالم الإسلامى بين مؤيدين ومعارضين فقد هلل له « المتفرنجون » الذين يعتقدون أن الدين لا يتفق مع العصر ، وأنه يمنع الدولة إذا تمسكت به من أن تساير الأمم المتحضرة ، وأكثر هؤلاء ممن تعلموا فى أوروبا أو بالمدارس الأجنبية فى بلادهم وتشربوا بالعلوم العصرية ، ويرون إلغاء منصب الخلافة الإسلامية واستبدال الرابطة الجنسية أو الوطنية بالرابطة الدينية الإسلامية[٢٧] .

أما المعارضة فجاءت من جانب جميع علماء الدين وعامة المسلمين فى أنحاء الأرض – اللهم إلا الشيخ على عبد الرازق بكتابه (الإسلام وأصول الحكم) –

---

(٢٥) عبد الغنى سنى : الخلافة وسلطة الأمة ص ٤٤ .

(٢٦) المصدر السابق : ص ٦٦ .

(٢٧) السيد رشيد رضا : الخلافة ص ٦٣ .

لم يعف السيد رشيد رضا علماء المسلمين من مسئولية التقصير فى بيان حقيقة الإسلام والدفاع عنه بما تقتضيه حالة العصر ، وعاب عليهم عجزهم عن إظهار كفاية الشريعة وفقدانهم للإنصاف بما اشترطه أئمة الشرع فى أهل الحل والعقد .

وبالاختصار فهم مصابون بعدوى جمود التقليد وعصبية المذاهب[٢٨] فانحصر الإسلام بين الجاحدين والجامدين ، فالأولون ينادون بإخراج المسلمين والشرقيين بوجه عام من مقومات شخصياتهم وتحويلهم إلى غربيين ونسيان تراث السلف « ويجعلهم أشبه بالجزء الكيماوى الذى يدخل فى تركيب جسم آخر كان بعيداً فيذوب فيه ويفقد هويته »[٢٩] ، وأما الجامدون فهم العاجزون عن الاجتهاد فى المسائل الشرعية بما يتفق والحاجات المتجددة للمسلمين .

ومن رأى السيد رشيد رضا أن حضارة الإسلام وحكومة الخلافة وسط بين الجمود وبين حضارة أوربا المادية[٣٠] .

ومن المعارضين للقرار من اعتبره بمثابة فتح « حصن الدين من داخله » فتم بذلك إلغاء حكم الدين فى شئون الدنيا التى تعد السياسة شأناً من شئونها ، وأن التفرقة بين الخليفة والسلطة لم تكن إلا خطوة نحو إعلان الحكومة « اللادينية » وأنه كان من الضرورى الاكتفاء بمعالجة المساوىء التى أشار إليها القرار بدلا من هدم نظام الخلافة ، مما يدل على أن المؤيدين له تذرعوا بحجة الدفاع عن الإسلام ومبادئه وتعاليمه ، ولم يكشفوا النقاب عن حقيقة نواياهم اللادينية إلا بعد ما بلغوا المراد وأصابوا المرمى[٣١] .

ويتضح ذلك جلياً من الخطاب الذى ألقاه مصطفى كمال فى البرلمان حينما قدم إليه مشروع تحول الدولة علمانية ، قال : « إن الامبراطورية العثمانية قامت

---

(٢٨) المصدر السابق : ص ٦٤ ، ٦٦ .

(٢٩) الأمير شكيب أرسلان : لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم ص ٧٧ .

(٣٠) السيد رشيد رضا : الخلافة ص ٧٦ .

(٣١) الشيخ مصطفى صبرى : النكير على منكرى النعمة . ويعد كتابه هذا وثيقة هامة معبرة عن نظرية أهل السنة فى نظام الخلافة . (الأسرار الخفية وراء الغاء الخلافة العثمانية . ط دار الدعوة بالاسكندرية) .

على أسس الإسلام ، إن الإسلام بطبيعته ووضعه عربى وتطوراته عربية . وهو ينظم الحياة - من ولادة الإنسان إلى وفاته - ويصوغها صياغة خاصة ، ويخنق الطموح فى نفوس أتباعه ، ويقيد فيهم روح المغامرة والاقتحام ، والدولة لا تزال فى خطر ما دام الإسلام دينها الرسمى » ص ٧٠ .

وربما ينم هذا الرأى عن تعمد المغالطة قبل دلالته على الجهل بالإسلام ومبادئه وغاياته ، وإن صح صدقه فما ذلك إلا تعبيراً عن شخصية قائله - فى تحليل المؤرخ الإنجليزى أرمسترونج .

وعلى أية حال ، فقد مضى قدماً فى تنفيذ مآربه بالرغم من شعوره بصعوبة ذلك ، فقد قال مرة : « انتصرت على العدو وفتحت البلاد ، هل استطيع أن انتصر على الشعب ؟ » وقدم فى ٣ مارس ١٩٢٤ م مشروعاً تحولت به الدولة التركية دولة علمانية[٣٢] .

وسنعرض إجمالا فيما يلى لأهم الأسس التى استند عليها فكر العلماء من أهل السنة ، فى معارضة القرار :

أولا : قد يفهم البعض تحت تأثير ما جاء بقرار فصل السلطة عن الخلافة ، أن هذه الخطوة لا تعنى الانصراف عن تطبيق أحكام الشريعة ، وأنها لا تخرج عن كونها خطوة لوضع سلطة الأمة فى يدها استئصالا لنفوذ شيخ الإسلام وصحبه الذين يستخدمون نفوذهم الدينى على الخليفة لتحقيق مآرب خاصة ، وهذا خطأ فإن كان الغرض هو إصلاح حال الخلافة ومراعاة صالح البلاد لكان الأجدر تبديل شخص الخليفة وشيخ الإسلام وحدهما دون هز قاعدة الخلافة التى حرص الشرع على مدها بسلطة الحكم ، ولم يفرق بينها وبينه وهل غفل الشرع عندما أسس بنيان الخلافة على الحكومة والسلطة عن مصالح بلاد المسلمين ، ثم انتبه الكماليون لما غفل عنه الشرع[٣٣] ؟

---

(٣٢) أبو الحسن الندوى : الصراع بين الفكرة الإسلامية والغرب ص ٦٩ - ٧٠ .

(٣٣) الشيخ مصطفى صبرى : النكير على منكر النعمة . الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية . ط دار الدعوة بالاسكندرية .

فالخطوة التى أقدموا عليها هى فى حقيقتها إبعاد للدين عن التطبيق فى شئون الحكم ، وما الخلافة فى الواقع إلا الحكومة الدينية نائبة عن حكومة الرسول ﷺ « وإذا كانت الحكومة هى القوة العاملة والخلافة عبارة عن اتصاف تلك الحكومة بصفة دينية ، فلا جرم صار إخراج الحكومة عن الخلافة إخراج الحكومة عن الدين »[٣٤] لأن الأصل هو أن يجتمع فى يد الخليفة القوة لإقامة الحدود وتنفيذ أحكام القضاء ، وصيانة الجماعة الإسلامية ، ومن الخطأ تشبيه سلطته بسلطة الكنيسة البابوية لأن الخليفة ليس له أى سلطان إلهى وليس معصوما ولا يستأثر وحده بتفسير الكتاب والسنة ، مع اشتراط كونه مجتهداً ، فهو مطاع ما دام قائماً فى الحكم بتطبيق هذا المنهج ، وللأمة حق خلعه متى رأت فى ذلك مصلحتها[٣٥] .

وقد طرأ الفساد على نظام الخلافة منذ أن جعلت وراثية فخضع أصحابها لعصبية الدم والقوة لا لأهل الحل والعقد الممثلين للأمة الإسلامية ، فبعدت بذلك عن تطبيق القواعد التى سنها الكتاب والسنة ، فالخلافة أصلا هى « مناط الوحدة ومصدر الاشتراع وسلك النظام وكفالة تنفيذ الأحكام »[٣٦] ، وليس الخليفة – كما فهم أصحاب القرار – مجرد خليفة روحانى ، وهو ما يرمى إليه الذين يقدمون السياسة على الدين والعلاج الصحيح لهذا الخطأ الذى تردى فيه القائمون بفصل الدين عن الدولة هو « إحياء منصب الإمامة وإقامة الإمام الحق المستجمع للشروط الشرعية ، الذى يقوم مع أهل الحل والعقد بأعباء الخلافة النبوية »[٣٧] .

ثانيا : إن ما يكشف النقاب عن النوايا المختبئة وراء القرار – أى قطع تدخل الدين فى أمور الدنيا – ما كتبته الجرائد التركية فى ذلك الوقت حيث تتفق جميعها فى أن القصد هو تأسيس دولة عصرية لا دينية Laique مقلدين ما فعلته الثورة الفرنسية بالفصل بين الحكومة والكنيسة . ولكن الخطأ الكبير فى هذا العمل يعود أول ما يعود إلى ما سبق أن أوردناه من التصور للاختلاف بين الخلافة

---

(٣٤) المصدر السابق : ص ١٧ .

(٣٥) السيد رشيد رضا : الخلافة صفحة ١٢٧ .

(٣٦) المصدر السابق : ص ٩٤ .

(٣٧) نفس المصدر : ص ١٠٢ .

والبابوية – أو الرياسة الروحية – لأن دور الخليفة مستمد من التعريف الكامل للإسلام كتشريع واجب التطبيق .

ونضيف إلى هذا أن الحكومة اللادينية ستقوم ، بدلا من حكم الخلافة على قوانين مقتبسة من أوروبا ، وهنا الانحراف ، بل والانقياد الأعمى لما يراه أهل أوربا واعتقاد صحته وسلامته .

والمثال الذى أمامنا هو ما قام به اللورد كرومر حين طعن فى الشريعة الإسلامية على إثر المحاولة التى جرت لإصلاح المحاكم الشرعية ، وكان اتجاهاً غربياً ، عارضه المسلمون ، ولكن اللورد وقف يدافع عن المحاولة بمثل قوله : « ولكننى أعلم أن هذه المقاومات – أى لإصلاح المحاكم – أمور (أكليركية) أى تقاليد لرجال الدين الإسلامى كتقاليد الكنيسة عند النصارى »[٣٨] ، مما أغضب السيد رشيد رضا فكتب إليه مستفسراً عن مقصده وبين له أن هناك فرقاً بين الشريعة التى عمرها أكثر من ألف عام وقوامها الكتاب والسنة ، وبين علم الفقه الذى وضعه الفقهاء أى من صنع البشر .

فالأول : يتضمن قواعد عامة تتفق مع مصلحة البشر فى كل زمان ومكان ، أما الثانى فقد مزجت فيه آراء الفقهاء بما يأخذونه من الكتاب والسنة فوقع بعضهم فى الخطأ ، وهو ما قام به دعاة الإصلاح فى كل مذهب . وقد تراجع اللورد وأجاب السيد رشيد رضا بأنه كان يقصد المعنى الثانى . ولكن هناك غربياً آخر – هو لورد كتشنر – قد اعترف بالحقيقة وعدّ اقتباس القوانين الغربية منهجاً خاطئاً لا ينبغى على المسلمين إتباعه فيقول : « ونحن ما وصلت لنا هذه القوانين إلا بعد تربية تدريجية فى عدة قرون كنا نغير فيها ونبدل بحسب اختلاف الأحوال وأن عندكم – أى المسلمين – شريعة عادلة موافقة لعقائدكم ولأحوالكم الاجتماعية »[٣٩] .

---

(٣٨) نفس المصدر : صفحة ١٢٠ .

(٣٩) المصدر السابق : صفحة ١٢٢ .

ويذهب السيد رشيد رضا إلى أن ما قررته الحكومة التركية من إقامة الحكم على القوانين والتقاليد الأوروبية باطل ، بدليل وجود الانشقاق بين صفوف الشعب التركى بين المؤيدين والمعارضين ، ولن يفيد العالم الإسلامى إلا إقامة خلافة النبوة(٤٠) ، وليست إقامة الحكومة اللادينية إلا من فعل المقلدين لأوربا الذين يسعون لإماتة الدين فاتخذوا الوسائل التى توصلهم إلى تحقيق غرضهم ومنها بث دعوى الإلحاد فى المدارس الرسمية وخاصة العسكرية بصفة خاصة ، وتأليف الكتب التى تدعو إلى إحلال العصبية الجنسية محل الوجدان الدينى ، ووضع الرجال المفسدين المخربين مثلا أعلى للأمة بدلا من رجال الإسلام الأوائل من السلف الصالح . كما يسلكون أيضاً سبيلا ثانياً هو التدرج فى محو كل أثر إسلامى من أعمال الحكومة ونزع سلطة المشيخة الإسلامية من رياستها على المحاكم الشرعية ، مع وضع قانون للأحكام الشخصية . هذا إلى جانب التقليل من عدد المتخرجين من المدارس الدينية إلى غير ذلك من الوسائل التى تضعف من شأن الأخلاق الإسلامية وتحل العادات الأجنبية محلها(٤١) .

ثالثاً : أن البحث لا ينبغى أن يتجه نحو مدى كفاية شخص معين أو عدم صلاحيته للخلافة حتى تنتقل السلطة منه إلى جماعة ، أو المجلس الوطنى ، وإنما يجب أن يكون موضوع البحث والدراسة هو مدى صحة الخطوة التى اتخذت لتجريد الخلافة عن السلطة ، وهى التى أدت إلى إنسلاخ الحكومة عن الصفة الدينية وجردت الخلافة عن السلطة فأصبح عاطلا عن العمل .

---

(٤٠) المصدر السابق : ص ١٠٥ .

(٤١) المصدر السابق : ص ١٣٩ ، ١٤٠ .

ويقول بروكلمان فى كتابه :

Histoire des Peuples et des Etats Depuis les origines Jusqu'a noisiours, Islamiques كل نقد دينى لتصرفات الحكومة كان يردع بقسوة . ولقد وصل الأمر فى ١٩٣١ و١٩٣٢ إلى درجة الحد من إنشاء المساجد حيث كان لا يسمح إلا بمسجد واحد فى كل قطر طوله ٥٠٠ متر . وخفض عدد الوعاظ الذين يتقاضون أجرهم من الحكومة إلى ٣٠٠ وكان يفرض عليهم أن يقوموا – إلى جانب التوعية الدينية فى خطب الجمعة – بعمل الارشادات فى مسائل الزراعة وغيرها . وقد تحول مسجدان من أشهر مساجد أستامبول إلى أغراض أخرى دون إقامة الشعائر الدينية أحدهما مسجد آيا صوفيا حيث أصبح متحفا ، والآخر مسجد الفاتح الذى تحول إلى مستودع (ص ٣٦٨) .

فإذا افتقدت الدولتان الأموية والعباسية أركان الخلافة الصحيحة ، فإن خلافة ملوكهم قامت على التعهد بفعل الخلفاء من إقامة الأحكام الشرعية « وكانت خلافة هؤلاء الملوك أقرب إلى الصحة من خلافة الخلفاء الفارغين عن العمل »(٤٢) أو بمعنى أدق جعل الخلافة « مظهراً مؤقتاً لا أمر لصاحبه ولا نهى ، ولكن يستفاد من اسمه فى تنفيذ ما لا يقبله الجمهور من غيره »(٤٣) ، فوقع الاضطراب الكبير بين صفوف المسلمين لأن نزع السلطة عن الخليفة أضعف الثقة فى إمكان إقامة حكومة إسلامية ، ولما كانت تركيا هى أقوى الحكومات الإسلامية فى ذلك الوقت ، فإن زوال الحكم من يد الخليفة يخشى معه أن يزول الحكم الإسلامى من على ظهر الأرض فالمسلمون يعتقدون أنه : « لا بقاء للإسلام بدونها - أى السلطة الإسلامية - والحرص على بقائها ممزوج بدم كل مسلم وعصبه ، فهو لا يرى دينه باقيا إلا بوجود دولة إسلامية مستقلة قوية قادرة بذاتها على تنفيذ أحكام شرعه »(٤٤) .

رابعاً : أتاحت عملية فصل السلطة عن الخلافة الفرصة لأعداء الإسلام للتلاعب بنظام الخلافة حتى يمكنهم السيطرة على العالم الإسلامى . فقامت انجلترا حينئذ بالدعوة إلى مشروع « الخلافة العربية » لهدم الخلافة الإسلامية ونقلها إلى « أيدى رجل يكون تحت وصاية الانجليز وبمثابة آلة فى أيديهم »(٤٥) فكانت تبغى وقوع الشقاق بين المسلمين حول راية الخلافة الإسلامية ليسهل لها تحقيق أغراضها فى هدم هذه الخلافة ثم امتلاك السلطة والنفوذ فى سائر أنحاء البلاد عن طريق الخليفة المصطنع . ولهذا اهتم الانجليز بتشجيع الثائرين ضد السلطان ، وقدموا لهم المساعدة .

ومن النصوص التى أوردها مصطفى كامل ما يستحق وقفه طويلة لإمكان النظر فى المشاريع التى اتبعتها إحدى دول الغرب ، وما زلنا نرقبها عن كثب من

---

(٤٢) مصطفى صبرى : النكير على منكرى النعمة . الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية . ط دار الدعوة بالاسكندرية .

(٤٣) السيد رشيد رضا : الخلافة ص ١٤٠ .

(٤٤) المصدر السابق : ص ١١٤ . (٤٥) مصطفى كامل : المسألة الشرقية ص ١٦ و ٢٠ .

خلال الأحداث السياسية المعاصرة ، فإن زعيمنا الشاب كشف النقاب وفتش عن الخطط التى دبرها الانجليز للسيطرة على العالم الإسلامى بأسره مستخدمين فكرة الخلافة لتحقيق مآربهم .

وقد شرح هذا المشروع بتفاصيله أحد الكتاب الانجليز[٤٦] الذى قدم لنا مصطفى كامل بعض عباراته .

يقول هذا الكاتب فى إحدى عباراته : « إن مركز الخلافة الإسلامية يجب أن يكون مكة وأن الخليفة فى المستقبل يجب أن يكون رئيساً دينياً لا ملكا دنيوياً »[٤٧] . وتخفى هذه العبارة مغزى خطيراً وتشير دون خفاء إلى ما تحقق فعلا على يد مصطفى كمال حين قام بنزع السلطة من الخليفة توطئة لإعلان سقوط الخلافة . وجاء تعقيب المستر « بلانت » هذا ليوضح لنا بشكل سافر الهدف الحقيقى من التلاعب بنظرية الخلافة الإسلامية بعد فصلها عن سلطاتها واتخاذها رمزاً فحسب ، فيقول : « إن خليفة كهذا يكون بالطبع محتاجاً لحليف ينصره ويساعده وما ذلك الحليف إلا انجلترا »[٤٨] .

خامساً : لقيت نظرية فصل الخلافة عن السلطة مقاومة من المعارضين للحكم العثمانى أنفسهم ، إذ أنه مع التسليم بالاضطهاد الذى وقع على العرب فى ظل الخلافة العثمانية ، فإن الجمعيات السرية التى أسسها العرب لم يكن ضمن

---

(٤٦) وهو مستر (بلانت) فى كتابه (مستقبل الإسلام) .

(٤٧) المسألة الشرقية ص ٢١ .

ويقول أيضا (بروكلمان) فى كتابه السابق الإشارة إليه أنه عندما أعلن الدستور التركى فى صياغة جديدة واستبدلت الشريعة الإسلامية التى كانت تطبق حتى ذلك الوقت فى علاقات الأسرة بالقانون المدنى الذى وضع على النمط السويسرى ، فإن هذا العمل أحدث سخطا شديداً لا سيما بين مسلمى الهند الذين كانوا يضعون كل آمالهم فى تركيا الحديثة لحمايتهم من الاستعمار البريطانى وكان بعض الهنود قد هاجر إلى أنقرة (ص ٣٦٧ و٣٦٨) .

(٤٨) مصطفى كامل : المسألة الشرقية ص ٢١ . ويعلق زعيمنا الشاب على هذا بقوله ساخراً : (وبالجملة فحضرة المؤلف لكتاب « مستقبل الإسلام » يرى وما هو إلا مترجم عن آمال أبناء جنسه — أن الأليق بالإسلام أن ينصب إنكلترا دولة له ولم يبق للمستر بلانت إلا أن يقول بأن الخليفة يجب أن يكون انجليزيا) .

أغراضها إزالة الخلافة كنظام للحكم ، وإنما كان من أهدافها إصلاح مفاسدها – كما أسلفنا – وكانت الآراء التي نشأت في هذا الصدد ترمي إما إلى إحلال الخلافة العربية بدلا من العثمانية ، وينسب هذا الرأي إلى العرب المثقفين ثقافة إسلامية ، والرأي الثاني يهدف إلى بقاء الخلافة في آل عثمان مع تدعيم الوحدة الإسلامية . أما الرأي الثالث – الذي يعد متطرفاً في ذلك الوقت وتتبناه القلة المتغربة – فكان يرمي إلى تخليص البلاد العربية من أي شكل من أشكال الحكم الأجنبي ولو كان تركيا أو ربط البلاد العربية بنظام لا مركزي مع الدولة العلية(٤٩) .

---

(٤٩) دكتور محمد بديع شريف : الصراع بين الموالي والعرب ص ٢٠٣ – ٢٠٤ .

خاتمـــة

ونرجو بعد هذا أن يخفف الباحثون من غلواء التفسير السياسى للإسلام والاقتصار عليه ، وطرح الجوانب العقائدية جانبا أو عدم إعطائها نفس القدر من الاهتمام .

إن الرؤية السياسية للإسلام صحيحة فى جانبها المتعلق بالمحافظة على كيان الأمة الإسلامية ووحدتها ، ولكن لابد لكى نستكمل الدراسة والمعرفة الصحيحة من الاهتمام بالقواعد الإيمانية التى لابد من ترسيخها فى قلوب المسلمين عن طريق التوعية والتربية على أساس عقيدة التوحيد ، والارتقاء بالمسلمين إلى مستوى القيم الأخلاقية لأهل العصور المفضّلة ومن تبعهم بإحسان .

ونقصد بالتوحيد العقيدة خالية من أية شوائب تفوح منها رائحة الشرك بأى صورة من الصور ، ورفع الجماهير إلى مستواها بدلا من مجاراتهم فى عواطفهم وتصرفاتهم الدالة على الجهل .

إن هذه هى مسئولية العلماء فى المقام الأول .

ونرى أنه ينبغى تحرير الجماهير أولا من كل الأفعال التى تقربهم من عقائد الشرك وعلى رأسها الالتجاء إلى الأضرحة والغلو فى بدع التصوف « ولنلاحظ أن الصلة وثيقة بين التصوف والتشيع » ، والارتقاء بالمسلمين إلى عقيدة التوحيد الخالص وعدم التهاون فى الأساس الإسلامى الأول وهى كلمة « لا إله إلا الله » ، مقترنة بطاعة الله عز وجل وطاعة رسوله ﷺ ، فإنه وحدة القدوة المعصوم الذى ينبغى صياغة حياتنا وفق سنته ، ثم وضع الخلفاء الرشدين والصحابة رضوان الله علَيهم جميعا فى مكانتهم اللائقة وعدم السماح بالطعن فيهم حيث نقلوا لنا السنة بأمانة كاملة .

ونحن – أهل السنّة والجماعة – لا نتهاون فى عقيدتنا على حساب دعاوى التقارب التى يعلنها بعض الشيعة ، ثم يتضح لنا أنها على سبيل التقية ، وأنها لا تعبر عن حقيقة عقائدهم .

ولا ننسى أن الانحصار داخل التفسير الشيعى للإسلام والاصرار على بعث الخصومة التاريخية بين أهل السنّة والشيعة من شأنه أن يمنع أو يعرقل حركة اليقظة الإسلامية التى تبغى إعادة الحياة لمفهوم الأمة الواحدة .

ومما يؤيد ذلك أن التطبيق السياسى الشيعى للإسلام ثبت فشله فى استيعاب الأمة بغالبيتها من أهل السنة ، والدليل أن دولا قامت على التفسير الشيعى كالدولة الفاطمية والصفوية والبويهية لم تعش إلا على فترات متقطعة بينما استوعب نظام الخلافة على أساس عقيدة السنّة تاريخنا كله .

ومن هنا نقرر أن إقامة الخلافة على قواعد أهل السنّة هي الكفيلة بالإحياء من جديد ، لأنها فضلا من استمدادها من أصول شرعية صحيحة ، فإنها ترعرعت ونمت على ضوء الخبرة التاريخية .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

– تم الكتاب بعون الله وحمده –

إسلام آباد فى :

٢٤ ربيع الآخر سنة ١٤٠٨ هـ

١٤ ديسمبر سنة ١٩٨٧

مصـــادر الأحاديـــث

* « من خلع يداً من طاعة لقى الله يوم القيامة لا حجة له ، ومن مات وليس فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » .

رواه مسلم (النووى : رياض الصالحين ص ٢٦٨)

* « إنما الطاعة فى المعروف ، ولا طاعة فى معصية ، ولا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق » .

رواه أحمد وأبو داود والنسائى (العجلونى : كشف الخفاء .. جـ ٢ ، ص ٣٦٥)

* « ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم ، والقائم فيها خير من الماشى ، والماشى فيها خير من الساعى ، من تشرف لها تستشرفه فمن وجد فيها ملجأ أو معاذ فليعذ به » .

رواه البخارى : جـ ٨ ، ص ٩٢ .

* « ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون فمن عرف برىء ومن أنكر سلم ولكن من رضى وتابع . قالوا : يا رسول الله أفلا نقاتلهم ؟ قال : لا ، ما صلوا » .

رواه مسلم : جـ ٣ حديث رقم ٤٥

* « لا تسبوا أصحابى فوالذى نفسى بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ من أحدهم ولا نصيفه » .

رواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى (العجلونى : كشف الخفاء . جـ ٢ ، ٣٥٢)

* « **إيتونى بدواة وكتب أكتب لأبى بكر كتاباً لا يختلف عليه اثنان** » .

رواه البخارى وذكره ابن حزم فى جوامع السيرة ص ٢٦٣

* « **لو كنت متخذاً خليلا غير ربى لاتخذت أبا بكر خليلا ، ولكن أخوة الإسلام ومودته ، لا يبقين فى المسجد باب إلا سد إلا باب أبى بكر** » .

رواه البخارى : ج ٤ ، ص ١٩١ . ومسلم : ج ٤ ، حديث رقم ٢

* قال على بن أبى طالب لعمر وهو مسجى فى فراش الموت : « ما خلفت أحداً أحب إلىّ أن ألقى الله بمثل عمله منك وأيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك وذاك أنى كنت أكثر ما أسمع رسول الله ﷺ يقول : « **جئت أنا وأبو بكر وعمر ودخلت أنا وأبو بكر وعمر وخرجت أنا وأبو بكر وعمر** »)

رواه مسلم : ج ٤ ، الحديث رقم ١٤

* ومن فضائل عثمان قول الرسول ﷺ : « **ألا استحى من رجل تستحى منه الملائكة ؟** »

رواه البخارى ، ورواه مسلم : ج ٤ ، حديث رقم ٣٦ .

* « **أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبى بعدى** » .

البخارى : ج ٥ ، ص ١٢٩ . مسلم : ج ٤ ، حديث رقم ٣٠

* « **من كنت مولاه فعلى مولاه ، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله وأدر الحق معه حيث دار** » .

رواه الطبرانى وأحمد (العجلونى : كشف الخفاء . ج ٢ ، ص ٢٧٤)

* أن رسول الله ﷺ خرج إلى تبوك واستخلف علياً فقال : أتخلفنى فى الصبيان والنساء قال : « **ألا ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس نبى بعدى** » .

رواه البخارى : ج ٥ ، ص ١٢٩ . ومسلم : ج ٤ ، حديث رقم ٣٠)

* « **تقتل عماراً الفئة الباغية** » .

الشوكانى : الأحاديث الموضوعة ص ٤٠٠

* « **يا أبا ذر إسمع وأطع ولو عبداً حبشياً مجدع الأطراف** » .

البيهقى : مختصر شعب الإيمان ص ١٧٤

وهو جزء من حديث العباس بن سارية وفيه : « **عليكم بالسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد حبشى** » رواه أبو داود والترمذى ، وقال النووى : حديث حسن صحيح .

(النووى : رياض الصالحين)

* « **الأئمة من قريش ما بقى منهم اثنان** » .

البخارى : جـ ٨ ، ص ١٠٥ . مسلم : جـ ٣ ، حديث رقم ١

* « **لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة** » .

البخارى : جـ ٨ ، ص ٩٧ .

* « **والذى نفسى بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا منه ثم تدعونه فلا يستجيب لكم** » .

رواه الترمذى وقال : حديث حسن (النووى : رياض الصالحين ص ٨٣)

* « **افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة فهلك سبعون وتخلص فرقة واحدة . وقوم عيسى افترقوا من بعده إثنان وسبعون فرقة فهلك إحدى وسبعون فرقة وتخلص فرقة واحدة وإن أمتى ستفترق على ثلاثة وسبعين فرقة يهلك اثنان وسبعون فرقة وتخلص فرقة واحدة** » .

رواه أبو داود والترمذى قال : حديث حسن غريب . (العجلونى : كشف الخفاء . جـ ١ ، ص ١٤٩) .

* « **من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات ميتة جاهلية** » .

رواه الترمذى . (العجلونى : كشف الخفاء . جـ ٢ ، ص ٣٩١)

* « **خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم** » .

رواه البخارى ومسلم (العجلونى : كشف الخفاء . جـ ١ ، ص ٣٩٦)

* « **يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل فى طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم** – وفى رواية – **أفقه من عالم المدينة** » .

ابن عبد البر : الانتقاء .. ص ١٩

* « **إن الله عز وجل يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها** » .

رواه أبو داود . (العجلونى : كشف الخفاء . جـ ١ ، ص ٢٤٣)

* « **عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى** » .

جزء من حديث العرباض بن سارية الذى رواه أبو داود والترمذى

* « **على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره ، إلا أن يؤمر بمعصية . فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة** » .

مسلم : جـ ٣٣ ، حديث رقم ٣٨

* فى وصف الرسول ﷺ للحسن بن على : « **إن ابنى هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين** » .

البخارى : جـ ٤ ، ص ٢١٦

---

(١) صحيح البخارى : ط ١٣١٥ هـ – ١٨٩٧ م .
(٢) صحيح مسلم : ط ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥ م .
(٣) إسماعيل بن محمد العجلونى (١١٦٢ هـ – ١٧٤٨ م) : كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، ط القدس سنة ١٣٥١ هـ – ١٩٣٢ م .
(٤) النووى : رياض الصالحين ط ١٣٥١ هـ – ١٩٣٢ م .
(٥) البيهقى : مختصر شعب الإيمان ط ١٢٥٥ هـ – ١٩٤٦ م .

المراجـــــع

١ – القرآن الكريم :

٢ – أبو بكر الباقلانى : التمهيد فى الرد على الملحدة والمعطلة . تحقيق الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريده ، والدكتور محمود الخضيرى . ط القاهرة ١٣٦٧ هـ – ١٩٤٧ م .

٣ – أبو بكر الباقلانى : الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به . تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثرى . ط القاهرة ١٣٧٠ هـ – ١٩٥٠ م .

٤ – ابن تيمية (تقى الدين) : منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة والقدرية . ط القاهرة ١٣٢١ هـ – ١٩٣٠ م .

٥ – ابن تيمية (تقى الدين) : الصارم المسلول على شاتم الرسول . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . ط القاهرة ١٣٧٩ هـ – ١٩٦٠ م .

٦ – ابن تيمية (تقى الدين) : اقتضاء الصراط المستقيم فى مخالفة أصحاب الجحيم . تحقيق محمد حامد الفقى . ط القاهرة ١٣٦٩ هـ – ١٩٥٠ م .

٧ – ابن تيمية (تقى الدين) : نظرية العقد . تحقيق محمد حامد الفقى . ط القاهرة ١٣٦٨ هـ – ١٩٤٩ م .

٨ – ابن تيمية (تقى الدين) : كتاب النبوات . ط القاهرة ١٣٤٦ هـ – ١٩٢٧ م .

٩ – ابن تيمية (تقى الدين) : السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية . تحقيق الدكتور على سامى النشار . ط القاهرة ١٣٧١ هـ – ١٩٥١ م .

١٠ - ابن تيمية (تقى الدين) : صحة أصول مذهب أهل المدينة . مطبعة الإمام بمصر بدون تاريخ .

١١ - ابن تيمية (تقى الدين) : الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان . ط القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .

١٢ - ابن الجوزى (جمال الدين أبو الفرج) : تاريخ عمر بن الخطاب « أول حاكم ديمقراطى فى الإسلام » . مطبعة مصطفى محمد .

١٣ - أبو المعالى الجوينى : الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد . تحقيق د . محمد يوسف موسى وعبد العزيز عبد الحق . ط القاهرة ١٣٦٩ هـ - ١٩٤٩ م .

١٤ - أبو المعالى الجوينى : لمع الأدلة فى قواعد عقائد أهل السنة والجماعة . تحقيق د . فوقية حسين . ط القاهرة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .

١٥ - أبو المعالى الجوينى : غياث الأمم فى التياث الظلم . تحقيق د . فؤاد عبد المنعم ود . مصطفى حلمى . ط دار الدعوة بالاسكندرية .

١٦ - ابن حجر العسقلانى : الإصابة فى تمييز الصحابة . ط القاهرة ١٣٢٣ هـ - ١٩٠٥ م .

١٧ - ابن حجر الهيثمى : الصواعق المحرقة فى الرد على أهل البدع والزندقة . تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف . ط القاهرة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .

١٨ - أبو حامد الغزالى : فضائح الباطنية . تحقيق الدكتور عبد الرحمن بدوى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .

١٩ - أبو حامد الغزالى : إحياء علوم الدين . ط ١٢٩٦ هـ - ١٩٧٨ م .

٢٠ - أبو حامد الغزالى : المنقذ من الضلال . ط ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .

٢١ - **أبو حامد الغزالى** : الاقتصاد فى الاعتقاد . ط ١٣٢٠ هـ - ١٩٠٢ م .

٢٢ - **ابن حزم (أبو محمد على بن أحمد)** : الفصل فى الملل والأهواء والنحل . ط ١٣٢٠ هـ - ١٩٠٢ م .

٢٣ - **ابن حزم (أبو محمد على بن أحمد)** : المحلى . ط القاهرة ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م .

٢٤ - **ابن حزم (أبو محمد على بن أحمد)** : جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى - تحقيق د . إحسان عباس ود. ناصر الدين الأسد . ط دار المعارف .

٢٥ - **ابن حزم (أبو محمد على بن أحمد)** : المفاضلة بين الصحابة .

٢٦ - **د . إحسان عباس** : الحسن البصرى - سيرته ، شخصيته ، تعاليمه وآراؤه . ط القاهرة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م .

٢٧ - **أبو حيان التوحيدى** : ثلاث رسائل : (١) رسالة السقيفة (٢) فى علم الكتابة (٣) رسالة الحياة . تحقيق د . إبراهيم الكيلانى . ط دمشق ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م .

٢٨ - **ابن خلدون** : مقدمة ابن خلدون . ط المكتبة التجارية .

٢٩ - **ابن خلكان (القاضى أحمد)** : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ط ١٢٧٥ هـ - ١٨٥٨ م .

٣٠ - **ابن ريجويه (أبو بكر)** : الروض الأنيق فى إثبات إمامة أبى بكر الصديق . مخطوط رقم ٣٦٠٣ ج . مكتبة بلدية الاسكندرية .

٣١ - **أرنولد** : الدعوة إلى الإسلام . ترجمة حسن إبراهيم وعبد المجيد النحراوى . ط ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٧ م .

٣٢ - أبو زهرة (**الشيخ محمد أبو زهرة**) : المذاهب الإسلامية - سلسلة الألف كتاب (رقم ١٧٧) .

٣٣ - **أبو زهرة (الشيخ محمد أبو زهرة)** : مالك - حياته وعصره وآراؤه وفقهه . ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م .

٣٤ - **أبو زهرة (الشيخ محمد أبو زهرة)** : الإمام الصادق - حياته وعصره وآراؤه وفقهه .

٣٥ - **أبو زهرة (الشيخ محمد أبو زهرة)** : أبو حنيفة - حياته وعصره وآراؤه وفقهه ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .

٣٦ - **أبو زهرة (الشيخ محمد أبو زهرة)** : ابن تيمية - حياته وعصره وآراؤه وفقهه ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .

٣٧ - **ابن سعد (محمد بن سعد كاتب الواقدى)** : كتاب الطبقات الكبير .

٣٨ - **أسد حيدر** : الإمام الصادق والمذاهب الأربعة . ط النجف ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .

٣٩ - **ابن الصباغ (على بن محمد بن أحمد المغربى)** : الفصول المهمة فى معرفة أحوال الأئمة .

٤٠ - **ابن الطقطقى (محمد بن على بن طباطبا)** : الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الإسلامية . ط ١٣٤٥ هـ - ١٩٢٧ .

٤١ - **ابن عبد الحكم** : سيرة عمر بن عبد العزيز .

٤٢ - **ابن عبد البر** : الانتقاء فى فضائل الثلاثة أئمة الفقهاء مالك والشافعى وأبى حنيفة - ط القاهرة ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م .

٤٣ - **ابن عساكر** : تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام الأشعرى . نشر القدس ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٨ دمشق .

٤٤ - **أفلاطون** : جمهورية أفلاطون - ترجمة حنا خباز . ط ١٣٤٨ هـ - ١٩٢٩ م .

٤٥ - **أبو الفرج الأصفهانى** : مقاتل الطالبيين .

٤٦ – **ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم)** : الاختلاف فى اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة . تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثرى ١٣٤٩ هـ – ١٩٣٠ م .

٤٧ – **ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم)** : الإمامة والسياسة . ط ١٣٢٨ هـ – ١٩١٠ م .

٤٨ – **ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم)** : عيون الأخبار . ط ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م .

٤٩ – **ابن القيم الجوزية** : أعلام الموقعين عن رب العالمين .

٥٠ – **ابن القيم الجوزية** : الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية ١٣١٧ هـ – ١٨٩٩ م .

٥١ – **ابن كثير (عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير)** : البداية والنهاية فى التاريخ . مطبعة السعادة بمصر .

٥٢ – **أبو الحسن الأشعرى** : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين . تحقيق هـ . ريتر . ط أستانبول ١٢٤٨ هـ – ١٩٢٩ م .

٥٣ – **أبو الحسن الأشعرى** : اللمع فى الرد على أهل الزيغ والبدع . ط ١٣٧٥ هـ – ١٩٥٥ م .

٥٤ – **ابن المرتضى (أحمد بن يحيى)** : باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والأمل فى شرح كتاب الملل والنحل .

٥٥ – **أبو المظفر الأسفرايني** : التبصير فى الدين . تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثرى . ١٣٧٥ هـ – ١٩٥٥ م .

٥٦ – **د . ألبير نصرى نادر** : أهم الفرق الإسلامية السياسية والكلامية . ط بيروت .

٥٧ – **أمين الخولى** : مالك بن أنس . ط ١٣٧٠ هـ – ١٩٥١ م .

٥٨ - **أبو بكر بن العربى** : العواصم من القواصم فى تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبى ﷺ . تحقيق محب الدين الخطيب . ط ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .

٥٩ - **السيد محمد الخضر** : حياة ابن خلدون ، ومثل من فلسفته الاجتماعية . ط ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٤ م .

٦٠ - **أبو عبد الله محمد بن عبد الهادى** : العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية . ط ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م .

٦١ - **أبو نعيم الأصبهانى** : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء . ط ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م .

٦٢ - **ابن النديم** : الفهرست . ط ليبسيك ٧٢/١٨٧١ - ٨٩/١٧٢١ هـ.

٦٣ - **ابن هشام** : السيرة النبوية . ط ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م . تحقيق مصطفى السقا . إبراهيم الأبيارى

٦٤ - **أبو يعلى (القاضى أبو يعلى محمد بن الحسين)** : الأحكام السلطانية . ط ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م .

٦٥ - **أبو يعلى (القاضى أبو يعلى محمد بن الحسين)** : طبقات الحنابلة . ط ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .

٦٦ - **ابن يحيى** : كتاب الأزهار فى فقه الأئمة الأطهار . مخطوط بمكتبة بلدية الاسكندرية تم نسخه فى عام ١٠٨٣ هـ - ١٦٧٢ م .

٦٧ - **الايجى (عضد الدين)** : المواقف . ط القاهرة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م .

٦٨ - **باتون (ولترم)** : أحمد بن حنبل والمحنة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .

٦٩ - **البخارى** : صحيح البخارى . ط ١٢١٥ هـ - ١٨٩٧ م .

٧٠ - **بدر الدين بن جماعة** : تحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام . مخطوط مكتبة البلدية ٣٦٣٨ ج .

٧١ - **برنارد لويس** : أصول الإسماعيلية . ط ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .

٧٢ - **بارنولد** : تاريخ الحضارة الإسلامية . ترجمة حمزة طاهر . ط دار المعارف .

٧٣ - **البزازى** : مناقب الإمام الأعظم أبى حنيفة .

٧٤ - **البغدادى (أبو منصور عبد القادر)** : كتاب أصول الدين . ط أستنبول ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م .

٧٥ - **البغدادى (أبو منصور عبد القادر)** : الفرق بين الفرق . ط المعارف . ضبط وتحقيق محمد بدر .

٧٦ - **بروكلمان** : الأتراك العثمانيين وحضارتهم . ترجمة د . نبيه أمين فارس ومنير البعلبكى . ط بيروت ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .

٧٧ - **الجاحظ** : العثمانية ، تحقيق عبد السلام هارون ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .

٧٨ - **جب** ، **ماسينيون** ، **كامبفماير** ، **برج** : وجهة الإسلام . ترجمة د . أبى ريدة ١٣٥٣ هـ - ١٧٢٣ م .

٧٩ - **الجرجانى** : شرح المواقف . ط القسطنطينية ١٢٣٩ هـ - ١٧٢٣ م .

٨٠ - **الجيلانى (على بن فضل الله)** : توفيق التطبيق فى إثبات أن الشيخ الرئيس من الإمامية الإثنى عشرية . تحقيق د . محمد مصطفى حلمى . ط ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

٨١ - **د . حسن إبراهيم حسن** : تاريخ الإسلام السياسى . ط ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٥ م .

٨٢ - **الخطيب البغدادى (أبو بكر أحمد بن على)** : تاريخ بغداد .

٨٣ - **الخنيزى (على أبو الحسن بن حسن المهدى)** : الدعوة الإسلامية إلى وحدة أهل السنة والإمامية . ط بيروت ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م .

٨٤ - **الخوارزمى** : جامع مسانيد الإمام الأعظم .

٨٥ - **الخياط** : الانتصار والرد على ابن الروندى الملحد ، تحقيق نيبرج . ط ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م .

٨٦ - **دائرة المعارف الإسلامية فنسنك ، هوتسما ، أرنولد ، هففنج ، بروفنسال ، باسيه ، هارتمان وجب** : ترجمة محمد ثابت الفندى ، أحمد الشنتناوى ، إبراهيم زكى خورشيد وعبد الحميد يونس .

٨٧ - **دى بور** : تاريخ الفلسفة فى الإسلام . ترجمة د . أبى ريدة . ط ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .

٨٨ - **الدينورى (أبو حنيفة)** : الأخبار الطوال . تحقيق د . جمال الدين الشيال . ط ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .

٨٩ - **دونلدسن** : عقيدة الشيعة . تعريف ع . م . ط ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٦ م .

٩٠ - **ديلاش أوليرى** : الفكر العربى ومكانه فى التاريخ .

٩١ - **الذهبى (شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان)** : ميزان الاعتدال فى نقد الرجال . تحقيق على محمد البجاوى ١٣١٢ هـ - ١٩٦٣ م .

٩٢ - **الذهبى (شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان)** : المشتبه فى أسماء الرجال . ط ليدن ١٣١١ هـ - ١٨٩٣ م .

٩٣ - **الذهبى (شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان)** : ترجمة الإمام أحمد بن حنبل . ط القاهرة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٦ م .

٩٤ – **الرازى (فخر الدين)** : محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين . ط ١٣٢٣ هـ – ١٩٠٩ م .

٩٥ – **الرازى (فخر الدين)** : معالم أصول الدين (هامش الكتاب السابق) .

٩٦ – **الرازى (أبو حاتم)** : آداب الشافعي ومناقبه . تحقيق عبد الغنى عبد الخالق ١٣٧٢ هـ – ١٩٥٣ م .

٩٧ – **الرازى (فخر الدين)** : نهاية العقول فى دراية الأصول . مخطوط بدار الكتب رقم ٧٤٨ توحيد .

٩٨ – **روسو** : العقد الاجتماعى . سلسلة الألف كتاب . ترجمة عبد الكريم أحمد .

٩٩ – **زاهية مصطفى قدوره** : عائشة أم المؤمنين . ط ١٣٦٦ هـ – ١٩٤٧ م .

١٠٠ – **زهدى حسن جاد الله** : المعتزلة . ط ١٣٦٦ هـ – ١٩٤٧ م .

١٠١ – **الإمام زيد بن على بن الحسن بن على** : « مجموع الفقه » تأليف أبو القاسم عبد العزيز بن إسحق . تحقيق جرفينى . ط ميلانو ١٣٣٨ هـ – ١٩١٩ م .

١٠٢ – **سعد محمد حسن** : المهدية فى الإسلام منذ أقدم العصور حتى اليوم . ط ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٣ م .

١٠٣ – **سعيد الأفغانى** : عائشة والسياسة . ط ١٣٦٧ هـ – ١٩٤٧ م .

١٠٤ – **سيد محمد صديق حسن خان بهادر** : إكليل الكرامة فى تبيان مقاصد الإمامة . ط بهوبال ١٢٩٤ هـ – ١٨٧٧ م .

١٠٥ – **السيوطى** : تاريخ الخلفاء .

١٠٦ - **السيوطى** : الآلاء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .

١٠٧ - **الزركشى (الإمام بدر الدين)** : الإجابة لايراد ما استدركته السيدة عائشة على الصحابة . ط دمشق ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .

١٠٨ - **الشاطبى (إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمى)** : الاعتصام . ط ١٣٣٢ هـ - ١٩١٣ م .

١٠٩ - **شكيب أرسلان** : لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم ؟ ط ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .

١١٠ - **الشهرستانى** : الملل والنحل ، على هامش « الفصل » ط ١٣١٧ هـ - ١٨٩٩ م .

١١١ - **الشهرستانى (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم)** : نهاية الأقدام فى علم الكلام . تحقيق الفردجيوم . ط لندن ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م .

١١٢ - **الشوكانى (محمد بن على بن محمد)** : نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار . تحقيق محمد نير عبده أغا الدمشقى ، دار الطباعة المنيرية . ط ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م .

١١٣ - **طاش كبرى زاده (أحمد بن مصطفى)** : مفتاح السعادة . ط حيدر آباد ١٣٢٩ هـ - ١٩١١ م .

١١٤ - **الطبرى (أبو جعفر محمد بن جرير)** : تاريخ الأمم والملوك . ط دار المعارف ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .

١١٥ - **الطبرى (أبو جعفر محمد بن جرير)** : جامع البيان فى تفسير القرآن . المطبعة اليمنية بمصر .

١١٦ - **الطرطوشى (أبو بكر)** : سراج الملوك . ط ١٢٨٩ هـ - ١٨٧٢ م .

١١٧ - د . طه حسين : فلسفة ابن خلدون الاجتماعية . ترجمة محمد عبد الله عنان . ط ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٥ م .

١١٨ - عبد الحميد بخيت : الخلافة الإسلامية . ط ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .

١١٩ - عبد العزيز المصعبى : الأسرار النورانية على المنظومة الرائية ١٣٠٦ هـ - ١٨٨٨ م .

١٢٠ - عبد الكريم الخطيب : الخلافة والإمامة . ط ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .

١٢١ - عبد الغنى سنى : الخلافة وسلطة الأمة . مترجم عن التركية . ط ١٣٤٢ هـ - ١٩٢٤ م .

١٢٢ - القاضى عبد الجبار (أبو الحسن) : المغنى فى أبواب التوحيد والعدل . جـ ٢ ، قسم ١ ، ٢ . تحقيق د . عبد الحليم محمود ود . سليمان دنيا . ط ١٣٨٦ هـ - ١٨٦٦ م .

١٢٣ - القاضى عبد الجبار (أبو الحسن) : شرح الأصول الخمسة ، تعليق أحمد بن الحسين بن أبى هاشم . تحقيق د . عبد الكريم عثمان . ط ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .

١٢٤ - عبد الله القصيمى : الصراع بين الإسلام والوثنية . ط ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م .

١٢٥ - د . عبد الرحمن بدوى : الأصول اليونانية للنظريات السياسية فى الإسلام . ط ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .

١٢٦ - د . على سامى النشار : نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام . ط ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .

١٢٧ - على عبد الرازق : الإسلام وأصول الحكم . ط ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م .

١٢٨ - **علي عبد الرازق** : الإجماع في الشريعة الإسلامية . ط ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .

١٢٩ - **علي بن الحسين الهاشمي** : واقعة النهروان « أو الخوارج » . ط طهران ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م .

١٣٠ - **عمر أبو النصر** : الخوارج في الإسلام . ط بيروت ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م .

١٣١ - **د . علي حسني الخربوطلي** : الدولة العربية الإسلامية . ط ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .

١٣٢ - **الفارابي** : آراء أهل المدينة الفاضلة . ط القاهرة ١٣٢٣ هـ - ١٩٠٥ م .

١٣٣ - **الفارابي** : كتاب السياسات المدنية . ط حيدر آباد ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٧ م .

١٣٤ - **فان فلوتن** : السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية . ترجمة د . حسن إبراهيم ومحمد زكريا إبراهيم ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م .

١٣٥ - **فلهوزن** : أحزاب المعارضة السياسية في صدر الإسلام ، الخوارج والشيعة . ترجمة د . عبد الرحمن بدوي .

١٣٦ - **الإمام مالك** : رسالة إمام أهل المدينة إلى أمير المؤمنين هارون الرشيد وإلى يحيى بن خالد البرمكي . ط ١٣١١ هـ - ١٨٩٣ م .

١٣٧ - **ماسينيون** : خطط الكوفة وشرح خريطتها وملحق لأهم حوادث الكوفة في القرنين الأول والثاني . ط صيدا ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .

١٣٨ - **الماوردي** (**أبو الحسن**) : الأحكام السلطانية . ط ١٣٢٧ هـ - ١٩٠٩ م .

١٣٩ – **الماوردى (أبو الحسن)** : أدب الدنيا والدين . ط القسطنطينية ١٢٩٩ هـ – ١٨٨١ م .

١٤٠ – **المبرد** : الكامل فى اللغة والأدب . ط ١٣٧١ هـ – ١٩٥١ م .

١٤١ – **د . محمد حميد الله آبادى** : مجموعة الوثائق السياسية فى العهد النبوى والخلافة الراشدة . ط ١٩٤١ م .

١٤٢ – **د . محمد كامل حسين** : طائفة الإسماعيلية . ط ١٣٧٩ هـ – ١٩٥٩ م .

١٤٣ – **د . محمد يوسف موسى** : ابن تيمية . سلسلة أعلام العرب ١٣٨١ هـ – ١٩٦٢ م .

١٤٤ – **محمد الخضرى** : تاريخ التشريع الإسلامى . ط ١٣٤٨ هـ – ١٩٣٠ م .

١٤٥ – **محمد نجيب المطيعى** : حقيقة الإسلام وأصول الحكم ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٥ م .

١٤٦ – **د . محمد عبد الهادى أبو ريده إبراهيم بن سيار** : النظام وآراؤه الكلامية الفلسفية . ط ١٣٥٦ هـ – ١٩٤٦ م .

١٤٧ – **د . محمد طه بدوى** : أمهات الأفكار السياسية الحديثة وصداها فى نظم الحكم ١٣٧٨ هـ – ١٩٥٨ م .

١٤٨ – **د . محمد طه بدوى** : حق مقاومة الحكومات الجائرة . ط دار الكتاب العربى .

١٤٩ – **د . محمد بديع شريف** : الصراع بين الموالى والعرب . ط ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٤ م .

١٥٠ – **محمد عزه دروزه** : عصر النبى ﷺ وبيئته قبل البعث ١٣٦٥ هـ – ١٩٤٦ م .

١٥١ - **محمد الصادق عرجون** : رسالة محمد ﷺ منبع عظمته ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .

١٥٢ - **محب الدين الخطيب** : الخطوط العريضة للشيعة الإثنى عشرية . ط ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .

١٥٣ - **محمد بن يوسف أطفيش** : الذهب الخالص المنوه بالعلم القالص . ط ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٤ م .

١٥٤ - **محمد بن مالك بن أبي الفضائل** : كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة (ملحق بكتاب التبصير فى الدين للإسفرايني) .

١٥٥ - **محمد بن على الشوكاني** : الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .

١٥٦ - **محمد الموسوى الكاظمى** : أصول المعارف ، ط صيدا ١٣٧٠ هـ - ١٩٥٠ م .

١٥٧ - **محمد رشيد رضا** : الخلافة أو الإمامة العظمى ، ط المنار ١٤٣١ هـ - ١٩٢٢ م .

١٥٨ - د . **محمد ضياء الدين الريس** : النظريات السياسية الإسلامية . ط ١٣٧١ هـ - ١٩٥٠ م .

١٥٩ - د . **محمد ضياء الدين الريس** : تاريخ الشرق العربى والخلافة العثمانية . ١٢٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .

١٦٠ - د . **محمد عبد المعز نصر** : الدولة والمواطن ١٢٧٢ هـ - ١٩٥٢ م .

١٦١ - **الإمام مسلم** : صحيح مسلم . ط ١٢٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .

١٦٢ - **المسعودى** : مروج الذهب .

١٦٣ - **مصطفى عبد الرازق** : تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية . ط ١٣٦٣ هـ - ١٩٤٤ م .

١٦٤ - **مصطفى عبد الرازق** : الإمام الشافعى .

١٦٥ - **مصطفى كامل** : المسألة الشرقية . ط ١٣١٥ هـ - ١٨٩٨ م .

١٦٦ - **مصطفى صبرى التوقادى** : النكير على منكرى النعمة من الدين والخلافة والأمة . ط بيروت ١٣٤٢ هـ - ١٩٢٣ م .

١٦٧ - **د . مصطفى الخشاب** : النظريات والمذاهب السياسية ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .

١٦٨ - **الشيخ المفيد (محمد بن النعمان)** : أوائل المقالات فى المذاهب والمختارات . ط تبريز الثانية ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .

١٦٩ - **المقريزى (تقى الدين)** : النزاع والتخاصم فيما بين بنى أمية وبنى هاشم . ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .

١٧٠ - **المكى (الموفق بن أحمد)** : مناقب الإمام الأعظم .

١٧١ - **الملطى (أبو الحسن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن)** : التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع . تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثرى . ط ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .

١٧٢ - **موسى جار الله** : الوشيعة فى نقد عقائد الشيعة . ط مصر .

١٧٣ - **القلقشندى (أحمد بن عبد الله)** : مآثر الإناقة فى معالم الخلافة . التراث العربى ، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت ط ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

١٧٤ - **محمد الحسين آل كاشف الغطاء** : أصل الشيعة وأصولها . ط ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ .

١٧٥ – النسفى : بحر الكلام فى علم التوحيد . ط ١٣٢٩ هـ – ١٩١١ .

١٧٦ – نصر بن مزاحم : وقعة صفين . تحقيق عبد السلام هارون .

١٧٧ – النوبختى (أبو محمد الحسن بن موسى) : فرق الشيعة . ط النجف ١٣٥٥ هـ – ١٩٣٦ م .

١٧٨ – النووى (أبو زكريا محيى الدين بن شرف) : تهذيب الأسماء واللغات .

١٧٩ – هاشم الدفتردار المدنى ومحمد على الزغبى : الإسلام بين السنة والشيعة . ط بيروت ١٣٦٩ هـ – ١٩٥٠ م .

١٨٠ – هيئة كبار العلماء : حكم هيئة كبار العلماء فى كتاب « الإسلام وأصول الحكم » ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٥ م .

١٨١ – الورجلانى : الدليل لأهل العقول . ط ١٣٠٦ هـ – ١٨٨٨ م .

١٨٢ – اليعقوبى : تاريخ اليعقوبى . ط النجف ١٣٥٨ هـ – ١٩٣٩ م .

183 - Le Califat, A. Sanhoury. Paris, 1926.

184 - The Caliphate, Sir Thomas W. Arnold Oxford, 1924.

185 - The Legacy of Islam, Sir Thomas Arnold and Alfred Guillaume Oxford. 1931.

186 - Moslems on The March, F.W. Fernau (Translated from the German py W.Dickes) New York, 1954.

187 - A Literary History of the Arabs, Reynold A. Nicholson Cambridge, 1962.

188 - Islam In Modern History, Wilfred Cantuell Smithe. New Jersey 1957.

189 - Essai Sur Les Doctrines Sociales et Poitiques de Taki-D-Din Ahmed B. Taimiya. Henri Laoust. Le Caire, 1939.

190 - Science Democracy and Islam and other essays, Humayun Kabir (New Delhi) London, 1955.

191 - Mustafa Kamel, by H.C. Armstrong. (Traduit de la l'Anglai par M.M. Souliee t Vaney) Paris, 1933.

الفهـــرس

الفصل السابع :

المذهب السلفى فى صورته الأخيرة عند شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٢٥

رقم الإيداع ١٩٨٨/٤٢٢٢
ترقيم دولى ١ - ٢٠ - ٥٢ - ١٣٩٥ - ٩٧٧